RAĞIP P.
Ka. N.
1311

شرح أقرام

RAĞIP P.
Ka. N.
1311

T. C.
MİLLİ E[illegible]TİM [illegible]ANLIĞI
RAGIP P[illegible]ŞA [illegible]FLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: ~~1152~~

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى الله الغني ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
عفي عنه ١١٧٥

١٤٢٢
ط
٢١

١٢١٤
ر ك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع ما شاء من المكونات وجعل الابداع
كل مكون وقتا يكون فيه ظهوره بالذات واظهر
بعض تلك على يد بعض البرايا ليكون ابه على
التفاضل في العطايا الالهية والمزايا احمده اذ شرفني
بخدمة علوم الاقوام وجعلني لهم من جملة الخدام
ونظمني في سلكهم ولا غرو اذا انتظم في سلك السادات
صغار الخدام فالمرء مع من احب وان لم يلحق به في
المقام واشكره شكرا انال به الرفعة في المآب
وحوز الثواب والصلاة ممن يصل من يشاء بغير
حساب واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله وصفيه

وحبيبه

وحبيبه وخليله خير رسول ارسله الذي مهد به الشرع
وما يتوقف عليه انواع القواعد وبشر به اصوله
وفرعه واجرى به المقاصد والشواهد صلى الله
عليه وزاده فضلا وشرفا لديه وعلى اله وصحبه
وتابعيه وحزبه صلاة وسلاما دائما داعي اعلى الفلاح
لمخبآت الاقتراح وبعد فيقول فقير رحمة
مولاه الواثق به في سره ونجواه المتوسل بفضل الله
لاقراء صحيح الحافظ البخاري وختمه بجوف
كعبة الله محمد علي بن علان الصديقي الشافعي خادم
السنة النبوية والتفسير بالحرم المكي المنير لطف الله
به وبآبائه الكرام وبابنائه واحبابه الى يوم القيام
هذه مباد لا بد منها تسمى داعي الفلاح لمخبآت
وضعتها على الكتاب الذي زان وضعه وبان شرفه
وصنعه لامام العلوم الشرعية وعالمها وقاضي الفنون
الاسلامية وحاكمها المجتهد النحرير الحائز لفضيلتي
التقرير والتحرير مجدد القرن التاسع وضوء الضوء
اللامع عبد الرحمن جلال الدين بن ابي بكر كمال الدين السيوطي
الشافعي نفعنا الله ببركاته واعاد علينا من كريم لحظاته
في العلم الذي اخترعه واصله وفرعه وسماه اصول علم
النحو ومهد لعلي كمال المبالغة لواضعه والصعوبة لما انه
لم اقف له على تعليق ولا دليل يكون لقاريه كالمصاحب

الاقتراح

الازهري

والرفيق وان لم اكن من اهل هذا المجال ولا من ارباب
هذا الميدان مجال لتدارك ذلك تردد في العلوم وقصور
وبناي لمعاهد مطالبي وقصوري عن ان الحظ النبوي
والبحر الاحمدي لرواة الحظ وغمر ذلك اليم فاض الفيض
وجاء المدد وعمر فاستعنت به ونقلت متوكلا على
الله قال المؤلف رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم**
اي ابدا والاسم من السمو وهو العلو والله علم للذات
الواجب الوجود والرحمن الرحيم معطي جلايل النعم ودقايقها
يقول عربه تسبقه على وضع الكتاب **العبد** المملوك
لخالقه وسياتي معناه **الفقير** المحتاج في كل حاله **الى**
الله تعالى تنازعه الوصفان قبله والاحسن اعمال
الثاني فيه لقربه وتعالى جملة حالية او انشائية قصد بها
للثناء عليه بمضمونها من العلو المعنوي وهو الغلبة والقهر
عبد الرحمن عطف بيان او بدل من قوله العبد لانه العلم لا
ينعت به **ابن ابي بكر السيوطي** بكسر اوله وضمه ويقال
اسيوطي قال المص في لب الانساب نسبة لمحل بالصعيد
وفي اتيان المص به تنبيه على ان تعريف القايل بنفسه
لا يضر في حصول البدء بالحمد المامور به بالسنة بقوله **الحمد**
الثناء **لله** وعلقه به ايما لاستحقاقه له لذاته سبحانه
واثر الحمد على الشكر لحديث الحمد راس الشكر لم يشكر الله من لم
يحمده **الذي ارشدنا** من الارشاد اي اوصلنا **لابتكار** اقتعال

عل صح

المذكور صح

من

من الباكورة الابتدا **هذا النمط** الا هو كما في المصباح يطلق
اصطلاحا على الصنف والنوع يقال من نمط هذا اي من
نوعه انتهى اي لابتداع هذا النوع الحاضر ومنا من العلوم
وتفضل التفضل بالفضل **بالعفو** ترك المؤاخذة بالذنب مع
محوه **عما صدر من العبد** هو شرعا المكلف ولو حرا **على**
وجه السهو غفلة القلب عن الشيء حتى يزول عنه فلم
يتذكره وفرق بين الناسي والساهي بان الناسي اذا ذكره
يتذكر والساهي بخلافه **والغلط** هو خطاء وجه الصواب
ولمح به لحديث رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه وفيه ايما لخضوعه وانه ان اخطا في التحرير او سهى
في التقرير في هذا الامر المخترع فقد تفضل الله بالعفو
عنه ولما ورد كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء
قال لدفع ذلك **واشهد** اعلم وابين **ان لا اله** معبود بحق
في الوجود ولا في الامكان **الا الله** المعبود بحق **وحده**
منفردا عن شريك في صفة من صفاته **لا شريك له** في
ملكوته كما قال تعالى وما لهم فيهما من شرك وما له منهم
من ظهير فالجملة لتوحيد الذات والحال الاولى لتوحيد
الصفات والاخيرة لتوحيد الافعال **شهادة** مفعول
مطلق **لا وكس** بفتح فسكون مصدر وكس من باب وعد
النقص ماضيه يتعدى ولا يتعدى **فيها** ظرف مستقر ولا
ولا شطط هو الجور والظلم وحقيقته حكما لتا ثانية للعلم.

[illegible] اهـ

من سابقه ويجوز في التركيب خمسة اوجه معروفة
واشهد ان سيدنا اصله سيود اجتمعت الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم
وادغمت وهو من ارتفع مقداره محمدا عطف بيان
او بدل لسيدنا وهو في الاصل من كثر حمدا لناس له
لكثرة خصاله المحمودة اسم نبينا صلى الله عليه وسلم
سماه به جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت ابيه
وهو حمل فقيل له لم سميته بذلك قال رجاء ان يحمد
في الارض والسماء فحقق الله له رجاه وطابق اسمه مسماه
عبده اشرف اوصافه صلى الله عليه وسلم ولذا ذكره في
اشرف مقاماته كمقام الاسراء وانزال الكتاب عليه ورسوله
انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه افضل خبر بعد
خبر وفضله لانه ليس من جنس ما قبله من النبيين
الذي عليه جبريل امين الوحي بالوحي الملكي هبط من
السماء والمراد افضل الانبياء لانه لم يهبط بالوحي الا
عليهم صلى الله عليه وسلم جمع بينهما امتثالا لقوله
صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما
عن الاخر وعلى اله من اتصف بالايمان ممن نسب لهاشم
او المطلب ابني عبد مناف وصحبه اسم جمع او جمع لصاحب
بمعنى الصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم الذين
صفة للاله والصحب لانهما اقرب مذكور لا له ايضا

مهما زاد وقد ورد قوله صلى الله عليه وسلم وانا فرطكم على
الحوض لان الضمير لا يوصف هم مبتدا عايد للموصول
لاتباعهم بفتح فسكون جمع تبع كسبب واسباب
خير فرط وهو بمعنى المتقدم في طلب المياه في
الدلاء والارشاء يقال فرط القوم فرطا اذا تقدم
لذلك يستوي فيه الواحد وغيره كذا في المصباح
والمراد به سابق للامة يهيئ لهم المصالح الاخروية
قبل قدومهم وهو مؤكد لذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وبعد بالبناء
على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والواو قايمة
مقام اما النايبة عن مهما يكن من شيء بعد حمد الله وما
ذكر بعده فهذا فلذا لزمت الفاء في خبرها غالبا والمشار
اليه موجود ذهنا مطلقا وفي الاتيان باسم الاشارة
ايماء لاتقان المص لتلك المطالب فكانها عنده حسية
او لذكاء الطالب حتى اشير له الى المعاني بما يشار به
للمحسوس كتاب جامع غريب الوضع لانه لم يسبق
اليه وهو من اضافة الصفة للموصوف عجيب الصنع
والصنع ابلغ من العمل لكونه يكون عن تردد وتدبر والعمل
اعم فلذا عبر به وفيه ايماء الى انه رحمه الله محض لباب
علم العربية حتى اخرج محض صنعه لطلاب الزبدة فجعلها
اصلا لما تفرعت عنه وخرجت منه وقد تدرك العناية

الاخير فبان ما بعبر وصمنا التناخي وبين عجيب
وغريب من المحسن مالا يخفى لطيف من اللطافة
الرقة والرشاقة المعنى مصدر ميمي اى ما يعنى اى به
يقصد من اللفظ وفي المصباح لطف الشئ فهو لطيف
من باب قرب صغر جسمه وهو ضد الضخامة والاسم
اللطافة بالفتح طريف بالظاء من الظرف يراد به الحسن
المبنى اى اللفظ وبين المعنى والمبنى مقابلة معنوية
وجناس لم تنسج بجد قريحة لطبيعة وزنا ومعنى في
الصحاح القريحة اول ما يستنبط من البير ومنه قولهم
لفلان قريحة جيدة يراد به استنباط العلم بجودة
الطبع انتهى بمثاله بكسر الميم اى بمشابهه ولم ينسج ناسج
على منواله قال في المصباح بكسر الميم خشبة ينسج
عليها ويلف عليها الثوب وقت النسج والجمع مناول
والمنول مثله وجمعه انوال انتهى وفي الكلام استعارة
مكنية مخيلة مرشحة شبه تحريره في نفسه على هذا
الوضع بنسج ناسج على المنوال فالتشبيه المضمر في
النفس مكنية عند الخطيب واثبات النسج تخييل وذكر
المنوال ترشيح في علم التنوين للتعظيم والظرف مستقر
حال من كتاب عاملها التنبيه او الاشارة في بهذا
ويجوز اعرابه صفة لنكارة كتاب لم اسبق بالبنا للمجهول
الى ترتيبه ذكر كل شئ من مطالبه في مرتبته ولم اتقدم

بالبنا

بالبنا للفاعل ايضا على ذكر كل شئ من مطالبه في مرتبته
تهذيبه اى تنقيحه وتنقيته مما ليس منه اما وقع
العلم فمسبوق اليه كما يأتي في كلامه وهو اى العلم
المذكور مبهما اولا لتشوق النفس لبيانه فيتقرر فيها لانه
ليس الآن بالطلب كالحاصل بلا تعب اصول النحو وهو
لقب مشعر بشرفه بابتناء النحو عليه ورجوع تفاريعه
اليه الذي هو اى علم اصول النحو بالنسبة الى النحو
والاضافة اليه كاصول الفقه الى الفقه في كونه لقبا
مشعرا بشرفه لذلك العلم بابتناء الفقه عليه وان وقع علم
اصول النحو في متفرقات كلام بعض المؤلفين والواو
للاستيناف جواب عما يرد على دعوى ابتداع الترتيب
بان ذلك موجود من قبل بانه موجود متفرقا لا مؤلفا
ومجموعا لا مفردا او مدخولا لا مستقلا وتشتت تفرق
تفعل من الشتات عطف على ما وقع وهو بمعنى ما
قبله جئ به اطنابا في اثناء كتب المصنفين في علم
النحو تجمعه من خبايا زواياه وترتيبه على ما ينبغي
في الوضع صنع صادر عن جودة فكر وقوة ذكاء كما تدل له
المادة كما قدمنا مخترع لم يسبق اليه احد وتأصيله
جعل مسائله كل منهما اصلا يرجع اليه وتبويبه جعل
كل من مسائله في باب يناسبه وضع مبتدع في الفن
والوصف وقرينه قبله بصيغة المفعول لأبرز علة الابتداع

ومما تقدمه اي فعلت ذلك لاظهر في كل حين الا مو
كانه المصباح الزمان قل او كثر والجمع احيان للطالبين
ظرف لغو كالذي قبله تعلقا بالفعل اي المعلوم كما
يدل لتتميمه حذفه ومفعول أبرز ما تبتهج تحسن به
النفس الراغبين لزيادة العلم والفتوة ميل النفس
للشيء الانق فلكل جديد لذة والذهني التحبير عن
اعادة التقرير قيل جرت من الافاضل العادات
بمعاداة المعادات وقال صاحب الاحوذي لا ينبغي
لمن ان تصدى الى تصنيف ان يعدل عن غرضين اما
ان يخترع معنى او يبتدع وضعا ومبنى وما سوى هذين
فتسويد الورق والتحلي بحلية السرق كذا في قواعد
الزركشي ولذا الاختراع ترتيبه وتهذيبه سميته بالاقتراح
بالاقتراح في اصول علم النحو الاسم الاقتراح في
وفي اصول النحو مستقر في محل الحال منه والذي رجح المص
في شرحه لنظم جمع الجوامع الاصلي ان اسما العلوم من
الاعلام الجنسية وفيه كلام او دعته شرح نظم القوا
النحوية الكبير ورتبته على مقدمات بكسر الدال وسبعة
كتب ولم يدع الاختصار فيما ذكر لعدم الاحاطة بجميع
مطالبه احتمال وجود غير موضوع مما ذكر وانما رتبت على
ذكر لانها اما مقصودات لذاتها او يبنى عليها الثاني المقدمات
والاول الكتب واعلم ايها الصالح للخطاب اني قد استمديت

اخرت

اخرت المادة في هذا الكتاب الاقتراح كثيرا مفعول
مطلق او ظرف او حال اتباعا وليس كثيرا من كتاب الخصايص
للامام ابي الفتح ابن جني بيانا كونه ليست بانسبة
بل هو معروف كثير بعيد فيها وبين الناقل فانه ابن جني
وضعه الفنه في هذا المعنى اصول النحو وكان الكتاب
وضعه اي الفنه ابن جني وسماه اصول النحو لابتنا جزئيانه
عليه لكن اكثره اكثر كتابه خارج عن هذا المعنى فيه
قواعد نحويه يبنى عليها جزئيانه كقواعد فقهيه لجزئيا
فقهيه وليس ذلك من الاصول وليس كتابه مرتبا الترتيب
الذي ينبغي وفيه الغث والسمين اي الجيد والردي
كائنه المصباح والاستطرادات الخروج من بحث لاخر
واصله صفة الصايد الان يطرد خلف صيد فيعرض
له في طريقه اخر فيصيده لا على سبيل القصد ثم
استعير في كلام العلما لما يقع كذلك وذكر الشي استطراد
واقع في فصيح الكلام قال تعالى منهم المومنون واكثرهم
الفاسقون الى قوله لا ينصرون وتحقيقه في الكشاف
فلخصت من التلخيص اخذ بعض المطالب منه من كتاب
الخصايص جميع ما يتعلق بهذا المعنى دون ما هو خارج
عنه من جزئيات النحو واستطرادات مولفه باوجز عبارة
اي بلفظ قليل ذي معنى جزيل وسمي اللفظ عبارة لانه يعبر
به عن المعنى او يعبر به اليه وارشقها الحسن سبكها وجودة

لفظها مجاز من قولهم رشق الشخص بالضم رشاقة خف
عمله فهو رشيق كما في المصباح واوضحها اكثر وضوحا
مع كمال ايجاز وقد يحصل منه ايضاح فوقه مع التطويل
ولذا قيل في قول الخلاصة يقرب الاقصى بلفظ موجز
الباء فيه محتملة للسببية فان اطناب ولا بعد في كونه
الايجاز سبب قرب الفهم فقولك لقيت عبد الله واكرمته
اخصر من لقيت عبد الله واكرمت عبد الله واوضح منه
معزوا بصيغة المفعول اي منسوبا اليه مما انقله منه لان
من بركة العلم عزوه لقائله قال الشاعر
اذا افادك انسان بفائدة • تحمد الذكر عنه دائما ابدا •
وقل فلان جزاه الله صالحة • افادنيها وخل الكبر والحسدا •
والمرجع اليه عند الغلط من الناقل وضمت اليه الى المخلص
مما ذكر نفائس جمع نفيس او نفيسة ما يرغب فيه من علم
او كمال اخر بضم ففتح معدول عن اخرى لانه افعل التفضيل
المنكر لا يطابق صاحبه ظفرت قرنت بها موجودة في متفرقا
من كتب اللغة المسمى متن اللغة والعربية الشاملة
لاثني عشر فنا كما ذكر السيد في اول شرح المفتاح والادب
هو كالتفسير لما قبله واصول الفقه ومن هنا سميته
الاصول والنحو حاوية فيه وضمت اليه بدايع جمع بديعة
بمعنى نكتة بديعة استخرجتها طلبت خروجها من الفكر
الى الخارج بفكري والفكر بالكسر تردد القلب بالنظر

والنذير

والنذير لطلب المعاني والنشو الامر فكر اي نظر وروية
وبيانه على ترتيب امور في الذهن يتوصل بها للمطلوب
علمي وظني ورتبته اي المختصر المضموم اليه على ترتيب
اصول الفقه ترتيبا للابواب الالة ترتيب ابواب المطالب
في الابواب والفصول والتراجم لبعض المسائل
والمطالب ترتيبا كما ستراه تفصيلا واضحا او تبصره وظاهرا
والوصف حال والاول اولى لان الباب المبصرة بينا
شديدا لظهور ان شاء الله تعالى متوقف لرؤية المخاطب
ثم لترتيب الاخبار لا للاخبار بعد اتمامه اي المختصر وما
ضم اليه رايت الكلاك الاولى الكمال الدين لما قيل ان حذف
المضاف اليه في مثله والاقتصار على المضاف من ذكر الشخص
بما يكره فيكون غيبة وفيه التلقيب بالالقاب المضافة
للدين كلام طويل او دعته اول شرحي لصيغة الملوك المتوالى
واجمعنا انه تعبير وهذا لقبه واسمه عبد الرحمن بن محمد بن
ابي سعيد بن الانباري قال في كتابه نزهة الالباء بفتح
الهمزة وكسر اللام وتشديد الموحدة جمع لبيب في
طبقات الادباء والاسم المجموع المنقوش وهو عطف بيان
او بدل لنزهة كتابه ومقول القول قوله علوم الادب ثمانية
اللغة وهي اصوات والفاظ يعبر بها كل قوم عن مرادهم
والمراد علم متن اللغة الذي يبحث فيه عن موضوع مفردات
الالفاظ وقد افردت له الملم اصولا وسمي مولفه فيه المزهر

ونوعه انواع علم الادب النحو علم باصول يعرف بها احوال
اواخر الكلم العربية اعرابا وبنا والتصريف علم باصول يعرف
بها صحيح احوال الابنية صحة واعلالا والعروض علم
باصول يعرف بها صحيح الشعر العربي من فاسده والقوافي
علم باصول يبحث بها عن احوال اواخر الابيات وصنعة الشعر
وتسمى علم نقد الشعر وتعرف الشعراء مراتبه التي تنتسب
جيده من رديه واخبار العرب وفيه كتاب الجمهرة لابن
دريد وانسابهم فهذه الثمانية علوم الادب قال ابن
الانباري ولحقنا بالعلوم الثمانية اظهر في المقام للاضمار
لئلا يوهم خلاف المراد علم الجدل في النحو وهو من جزئيات
الفن المسمى باداب البحث وعلم المناظرة وعلم اصول النحو
فصارت له علوم الادب عشرة كاملة ولم يذكر فيها اصول
الفقه لانه كما قيل لب علوم الادب بتشعبها وبكمال القوة
فيها تكمل القوة فيه فيعرف به اي بعلم اصول النحو القياس وكيف
يلامس فيه او بداخل وتركيبه اي وجود ما يتوقف عليه القياس
من حكم اصلي ومحله وفرع محمول عليه ووجه الحمل واقسامه
اي اقسام القياس وبينها بقوله من قياس العلة وقياس
الشبه وقياس الطرد وستعرفها من كلامه ان شا الله
تعالى الى غير ذلك من مباحث القياس المقاسة منا على
حسب وفق اصول الفقه المشتمل على ما ذكر من القياس
وانواعه فان بينهما اي علم اصول النحو واصول الفقه من المناسبة

في

في المقاصد والمطالب ما الذي لا يخفا القياس به اي فيه
لظهوره لان النحو معقول مستنبط من منقول من
كلام العرب كما ان الفقه معقول من المدارك الماخوذة
من منقول من الكتاب والسنة والاجماع بعض العبا
المنقولة فيه عبارته ومن ذا له على تشابه الاصلين
وان يجري في هذا الاصل من مسايل ذلك الاصل ما يمكن
جريانه منها فنظمت جامعا لما التعقيبية وبصيغة
التفعيل المشعرة بكمال المبالغة ايما للقوة بمنة في
خدمة العلم ونوجهه لنفع المسلمين رغبة للثواب
هذين الكتابين لا جمع ما فيهما لما خصصته من الخصايص
وجمعته اليهما حتى الى ان وقفت عليهما بالوجدان
لصدق طلبه لهما اذ قد قيل صدق الطلب ضامن لحصول
المطلوب فاذا انجا بيته منها مبينا كتابان لطيفان جمعا
عظيمان علما

كالنجم تستصغر الابصار طلعته والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

جدا بكسر الجيم وتشديد الدال وهو صفة مصدر
محذوف اي لفظا جدا اي شديدا تاما واذا عطف
على ان الاولى اي يخفى اختصاره بينك في كتابي
هذا من القواعد جمع قاعدة قانون كلي يتعرف منه احكام
جزئياته المهمة لعظم نفعها والفوايد جمع فايدة
الامر المترتب على غيره من مال او غيره سمي بذلك لـ

لترتبه على غيره ويسمى غاية لكونه الطرف الآخر وغرضا
لكونه الباعث عليه وعلة غائية لتقدمه ذهنا
وتأخره خارجا فالأربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا
وترك وصف الفوائد لفظا لاستصحاب وصف الفوائد
عليه أو أن ذلك شأن القاعدة لتفرع الجزئيات عليها
في الغالب الاستلزام ذلك والظرف خبر مقدم متعلق
بالوصف لفظا اتفاقا إذ لا يقع الفصل بعد إذ النهاية
ما اسم موصول أو موصوف مبتدأ لم يسبق بالبنا
للفاعل أي لكمال إليه وأفرد الضمير نظرا للفظ ما ولم
يعرج بتشديد الراء المكسورة يميل لحفظه عليه إما لغفلته
عنه أولا ندرة أي عدم الحاجة لذلك أو لنحو ذلك فأما الذي
في أصول النحو فإنه في كراسين بضم الكاف وتشديد الراء
والسين المهملة اسم لعدد معلوم من أوراق الكتب
فالعرب يجعلونه عشرة والعجم ثمانية سماه ووضع له اسما
اللمع بفتح فضم الأدلة أي ما يلمع منها ومن جمع قلة لدليل وفي
اسمه إيماء لقلته معناه أو لإمالة لمع فإنها لا تقتضي الكثرة
والدوام كلمع البرق وفي الثاني صيغة جمع القلة فإنه يقتضي
القصور في الجملة ورتبه على ثلاثين فصلا هذا يسمى
بالفهرسة وهو بكسر الفاء وسكون الهاء والسين والتاء
الفوقية آخره كما قاله الزركشي في حاشية ابن الصلاح
وقد بينته في شرح نظم الورقات للعمريطي ولا حاجة

لى

لي بذكر الأبواب الذي سرده المص حكاية لما بوبه ابن
الأنباري لعدم عود ذلك بالنفع على الطالب أصلا
وأما الذي في جدل النحو أي العلم الذي تعرف به المناظرة
فيه وإقامة دلائله ودفع عوارضه فإنه في كراسة واحدة
وصف تأكيدي تغني عنه التاء سماه أي دعاه بالإغراب
بالمهملة الإبانة في جدل الإعراب والمراد بالإعراب
ما يعم النحو ففي الاسم جناس تام لفظا وخطا وفي نسخة
بإعجام الأول والخامس مصحف ورتبه على اثني عشر فصلا
الكلام في ذكر تفصيلها كالكلام في الذي قبله فإنما
طويناه نشره وقد أخرجت من الكتاب الأول اللمع اللباب
فيه إيماء إلى أن فيه ما لا يحتاج إليه في المراد ففيه حشو
وإطناب وأدخلته أي اللباب لرقته في خلل فاتا
المصباح لو بفتح أوليه الفرجة بين الشيئين والجمع
خلال كجبل وجبال انتهى في ضمن هذا الكتاب الاقتراح
الموجود منه كما هو في ضمن خلاصة الثاني خالف بين
العبارتين في المأخوذ مع أن المآل واحد تفننا في التعبير
وتنبيها على فضل الله عليه بالقدرة على التعبير عن الأمر
الواحد بوجوه شتى وأضفت في مباحث العلة لأنه
أنسب بها ولا مدخل له في غيرها إليه أي إلى المجموع مما
ذكر من كتابه كتاب ابن الأنباري الإنصاف بكسر الهمزة
والنون الساكنة بعدها مهملة وبعد الألف فاء

في مسايل الخلاف وبهذا علم الكتاب اعرابه كما تقدم في
نظيره جملة مفعوله ضمت ونبه بذلك على كثرة المضمر
ولم انقل من كتبه اى من شى فيها حرفا اى كلمة لانها من
معانيه لغة مفروضا صفة مصدر محذوف اى نقلا معروفا
بالمعزو بفتح فسكون اى المنسبة اليه مجازا وبالو مما
كما بينته في رسالتي في ضبط ما جاء من الافعال بهما
وشبيهها منهج من الف فيما يكتب بالياء والالف وهذا
من بركة العلم قال الشيخ ابن عراق اذا افادك انسان
البيتين السابقين لتعرف بالمنقول حقا من قدر
كتابي من كتابه الاضافة للتعميم ويتميز بظهر عند اولى
اصحابا النبيه بجودة الذهن وقوة الفهم حسن
الاتصاف جليل نصابه وليس غرضه من ذلك الرفعة
الدنيوية ولا نشر الوية الثنا عليه في البرية انما اراد
التحديث بنعمة الله وذلك لله خلق الله على انفع موارد نعم
وايتم مراصد بعدى اليه سبحانه لى عن الضراعة شدة
الطلب للامر والاعتنابه في حسن الختام له ليحصل
النفع به في القبول بالرضى به منه تعالى في ينفع به الطلا
لسبل مثل ابو اهم عيسى ذلالة وشريف هداية
فلا ينفع العبد مفعول مقدم الا ما الذى فاعل الفعل
من تفضل بقبوله في الاخر كسر اب يحسبه الظمان ما
في السلام تتميم الكلام المكلام في المقدمات ومن مشتملة

على

على مقدمة مما يتوقف الشروع فيه على بصيرة على
معرفته من حده وموضوعه ومقدمة الكتاب
ما قدم من مسايله لنفع المقدم بالموخر واستعانته
به فيه فيها اى في المقدمات والظرفية مجازية
مسايل جمع مسئلة وهى المطلوب الذى يبرهن عليه
في العلم رفع مسايل مبتدا الظرف قبله خبر المسالة الاولى
منها في حد اصول النحو اى العلم المسمى بهذا اللقب علم يبحث
فيه في ذلك العلم عن ادلته عبر بعن دلايله المعترض على
التعبير به في انه انما يطرد في جميع فاعل وصفا لما لا
يعقل كنجوم طالع وغارب ونجوم طوالع وغوارب وان
اجيب عنه بوروده لمذكر صيه ووصايه الا انه نادر
ولانه انسب بكونها دون عشرة الموضوع لجمع القلة
النحو المقابل للتصريف الاجمالية ككون الكتاب والقران حجة
من حيث من ادلته اما البحث فيها من جهة اخرى ككون
كل من اياته مطابقا لمقتضى الحال او لا فليس من اصول
النحو بل في الكتب العربية وعن كيفية الاستدلال بها
من تقديم الاقوى على الاضعف وعن حال المستدل بتلك
الادلة لاثبات مسايل النحو من المجتهد فيه وما يعتبر
له فقولي في تعريفه علم اى صناعة بكسر الصاد المهملة
وتخفيف النون العلم الحاصل بالتمرن اى انه قواعد مقررة
وادلة محررة وجد العالم بها ام فقد فلا يرد لتفسير العلم

اى عشرة كما تعلمه السر

بذلك ما اورد عليه التعبير به في حد اصول الفقه من
بيان الذي اورد كونه يلزم عليه على التعبير به مرادا
به المعرفة والادراك فقد اي العلم اذا افتقد العالم به
لفقد الماهية بفقد جزء من اجزائها اي وليس الامر
كذلك بل هو علم ثابت وجد عالمه او فقد لانه صناعة
مدونة في كتب وجد بالبنا للمفعول وهمزة التسوية
مقدرة العالم به بادراكه له اولا وغاب عنه بل اذا شا
كل علم يطلق تارة بازاء المعلومات المخصصة كقولنا
زيد يعلم النحو اي قواعده المعينة وتارة بازاء ادراكها
ولا قلب في ذلك اختلف في تعريف اصول الفقه اهو ادلة
الفقه الاجمالية ام معرفتها كما في اول جمع الجوامع وكلا
التعريفين صواب لما ذكرناه فقول التاج السبكي في منع
الموانع ان الاول الصواب لانه اقرب للمدلول لغة منتقد
لان كلا منهما صواب وقولي عن ادلة النحو يخرج كل صناعة
سواه اي كل صناعة يبحث فيها عن ادلة علم اخر ويخرج
سوى النحو فصناعة يبحث فيها عن ادلته الاجمالية ببعض
الاحيان فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف اصوله وانما
يخرج بقوله من حيث هي ادلة لانها اذا ذكرت في كتب النحو
مثلا فانما تذكر فيه ليبحث عنها من حيث انها ادلة تذكر
لانها ادلة اجمالية تحتها الدليل التفصيلي المطلوب للنحو
وموضوع اصول علم النحو ادلته الاجمالية التي يستنبط

منها

منها واستمداده من الشرع بل والسنة بشرطها ومن
كلام العرب ومن افكار اولي الالباب وفائدته العلم
بتلك القواعد على وجهها ليتعرف بها معاني الكتاب
والسنة فيستفيد باستنباطها على ما ينبغي في مسائله
مطالبه الجزئية التي يطلب اثباتها فيه لموضوعاتها
لكون هذا حجة ام لا وادلة النحو اي الاصول له الغالبة
الاستدلال اربعة ماخوذة من مجموع كلامي ابن جني وابن
الانباري قال ابن جني في الخصائص ادلة النحو غالبا
ثلاثة لما سياتي والحصر دليله السبر ولو بحسب ما
عنده لما ذكر السماع من العرب والاجماع من علماء العربية على
الحكم والقياس على المسموع من العرب او على المجمع عليه من
علماء النحو مما لم يمنع من القياس مانع وقال ابو البركات ابن
الانباري في اللمع ادلته ثلاثة نقل اي سماع بدا به لانه
الاصل والاتفاق عليه وقياس على المنقول فيما لم يعلم عنهم
انه سماعي واستصحاب حال اي ابقاؤه على ما كان لعدم
مجيء ما يرفعه والاصل بقاء ما كان بحاله ولم يذكر الاجماع
فكانه لم ير الاحتجاج به في العربية لانه راي قوم
فلا ضير في خرقه ولا يلزم الوقوف عنده عند هو ولا وقد
تحصل مما ذكرناه اي من جملته ادلة اربعة وقد عقدت لها
اربعة كتب كما في اصول الفقه وكل من الاجماع والقياس
لا بد له في نفس الامر من مستند بالبنا للمفعول اي سند من

السماع اذ لا يحتج على احد بشي ان لم تقف عليه والفرع انما
يقاس على الاصل وهو هنا المسموع كما هنا في اصول
الفقه وان لم تقف على النص المستند للاجماع الا انه ليس
الامر يكون مبنيا عليه دايما كما قاله بعضهم ودونها
اى الاصول الاربعة الاستقرا وهو تتبع الجزييات لاثبات امر
كلي وهو قسمان تام وغيره والاستحسان وعدم النظير
وعدم الدليل وهذه ادلة اربعة غير ثابتة مختلف فيها
بين علما العربية اختلاف علما اصول الفقه في الاستحسان
وسد الذرايع وهذه الاربعة المفقود لها الكتاب الخامس
من كتب الكتاب وقولي في التعريف الاجمالية كقولنا كل من
الكتاب او كلام من يعتد به من كلام العرب حجة احترازا
خبر قولي من البحث عنه ادلة التفصيلية لا البحث عن
دليل خاص لمطلوب خاص كجواز العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار الذي قال به الكوفيون ومنعه ال
البصريون ثم دليل الخاص ان الضمير المجرور كالجز من جارة
فكما لا يعطف على الجز لا يعطف عليه ودليل الكوفيين صحة
السماع به فها دليلان خاصان وكجواز الاضمار قبل الذكر
في باب الفاعل وهو سايغ شايع قال تعالى فاوجس في
نفسه خيفة موسى وفي باب المفعول وهو قليل يجوز الا ان
يؤوله الشعر والدليل الخاص ان الفاعل لما كان عمدة فكانه
مقدم ذكرا وان تاخر لفظا ولا كذلك المفعول به لانه فضلة

وكجواز

وكجواز مجي الحال من المبتدا وعليه سيبويه وصححه
ابن مالك ومنعه ونحو ذلك نحو زيد فيها اخوك
قايما وظاهر كلام سيبويه ان صاحب الحال هو المبتدا
وقال قوم هو الضمير المستتر في الخبر ومنعه الجمهور
فدليل كل من المذهبين دليل خاص ليس من وظايف
اصول النحو لكونه تفصيليا بل من وظايف النحوي
وكجواز مجي التمييز موكدا ومنعه ودليل الجواز والمنع
وظيفة النحوي قال في المغني الارجح انه لا يجوز لك وجه
فارق الحال ونحو ذلك من المسايل الخاصة ودليلها
تفصيلي فذكر دلايله التفصيلية منظا بها كتب النحو
كما قال فهذه الادلة التفصيلية وظيفة علم النحو
نفسه فتذكر في كتبه كما تذكر دلايل مسايل الفقه الخاصة
من الدليل التفصيلي وظيفة ذكرها كتب الفقه لا كتب
اصوله وقولي من حيث هي ادلة بيان لجهة البحث عنها
اى البحث عن القران اى ما لم ينسخ منه لفظا وان نسخ
حكمه انه حجة في النحو فهذا دليل جملي شامل لجميع جزئياته
ووجوه قراآته وعلل هذا الدليل الجملي بقوله لانه اى
القران افصح الكلام فيه ان الملتزم كون القران واردا
على طرق الفصاحة لا الافصحية وهي كافية في الاحتجاج
فلو عبر بها لكان اولى وان كان بعضه في اعلا طبقات
الفصاحة سواء كان متواترا وهو القراآت السبع وقيل

العشر ما عدا ما يرجع الى الاداء كالمد والامالة او ادغاما
كالشواذ والروايات الغريبة عن مشهوري القراء وعن
السنة من الفاظه صلى الله عليه وسلم وهو المرفوع ام
لفظ اصحابه وهو الموقوف ام من دونهم وهو المقطوع
فالسنة تطلق عند علماء الاثر على كل ذلك والظاهر من
مقابلتها بالكتاب اختصاصها بما اضيف لفظه الى النبي
صلى الله عليه وسلم لانه افصح من نطق بالضاد على خلاف
في ذلك يأتي بيانه ان شاء الله تعالى لكن كذلك اى انه حجة شرطها
الآتي اى ان علم انه لفظه صلى الله عليه وسلم وعن كلام
من يوثق بعربيته كذلك اى ثبت انه نطق به كذلك وجا
بالسند المقبول والبحث عن اجماع اهل البلدين البصرة
والكوفة وكانا جامعي جل اهل الشان وعليهما المدار
وسيأتي ترجيح الاولين من جمع والدوران مع الدليل حيث
دار ومع اى فريق كان من اخرين في مبحث الاجماع كذلك
اى انه حجة وبين معنى كون كل مما ذكر حجة بقوله اى ان
كلا مما ذكر من السماع في الاول باقسامه والاجماع في الثاني
يجوز الاحتجاج به في اثبات قاعدة نحوية دون غيره مما
ليس بحجة من ذلك ككلام مولد والبحث عن القياس وما
يجوز من العلل وما لا يجوز وفي التعريف وكيفية
الاستدلال بالجر عطف على ادلة بها اى بالادلة اى ببيان
للمحل المعتبر فيه العمل بكيفيتها عند تعارضها فتقديم بعضها

على

على بعض لا بد له من مرجح والا كان تحكما او نحوه وهو
التعارض كاعمال احد فعلين متعارضين في امر دون
مقابله لما يلزم على اعمال الملغى مما لا يجوز القول به ومثل
نحو التعارض بامثلة فقال كتقديم السماع من العرب
اى المسموع منهم على القياس على المقيس كاستحوذ المخالف
لقياس بابه وهو استحاذ على ما سمع منهم مما يخالف ذلك
فالمسموع لوروده فيما الكلام فيه مقدم على مقابله المقيس
وتقديم اللغة الحجازية في اعمال ما التي جاء القران بها على
اللغة التميمية فيها اى ما اعمال ليس وفي وجوب نصب
المستثنى المنقطع بعد غير الايجاب الاتباع من ذلك
التقديم فيعدل عن السماع للقياس وفي اللغة الحجازية
للتميمية وتقديم اقوى العاملين على اضعفهما كتقديم
مقتضى العامل لقوته على مقتضى الجوار لضعفه وتقديم
احد الامرين الاقبحين على اشدهما قبحا كالفصل
بين المصدر المضاف والمضاف اليه بمعموله فانه اقبح
منه بفاعله قال الزمخشري في الكشاف وقراءة ابن
عامر شيء لو كان في مكان الضرورات والشعر لكان سمجا
مردودا وكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القران
المعجز بحسن نظمه وجزالته والمنع لذلك طريق البصريين
والكوفيون على الجواز كما اوضحته في ضياء السالك وكذلك
التناسب فانه اقبح من صرف غير المنصرف عند فقد ال

والاضافة فلذا صرف لمناسبة سلاسلا مع صرفه لمنا
اعلالا لا محلا باحد الاقبحين من صرف غير المنصرف
ومن منع الصرف فالامر بالعكس ومثل المص
في باب التعادل والتراجيح لتعارض الاقبحين وارتكاب
اخفهما بوا و رسل الى غير ذلك من مرجحات التقليد
للمجتهد عند التعارض ونحوه وهذا الموصى اليه بهذا القيد
هو لا غير المعقود له الكتاب السادس كتاب التعادل
والتراجيح وقولي في التعريف وحال المستدل اي الثابتة
به عطف على ادلة لاصالة او على كيفية لقربه وجهان
عند تعدد المعطوفات اي حرف تفسير لما يصح ان افرد
عطف بيان او بدل تابع لما قبله والا فلا محل له من
الاعراب المستنبط للمسائل النحوية من الادلة المذكورة
في الكتب الخمسة اي صفاته جمع اما العموم حال لكونه مفردا
مضافا او لتوكيد ذلك حيث لا عهد للعموم وشروطه وصح كونها
من الحال لان الشرط صفة ثابتة به وحال من احواله
وما يتبع ذلك المذكور بحسب عادة الاصوليين وصفة
المقلد والسايل من عطف الرديف ارغا او من عطف العام
على الخاص وهذا المضمون هو فقط الموضوع له للمجتهد من
عوارضه الذاتية اللاحقة له الكتاب السابع اخر الكتب
وبعد ان حررت هذبت هذا الحد لاصول النحو بفكري الكثير
حركة النفس في المعقولات اما في المحسوسات فتخييل

وشرحه

وشرحه بما ذكر وجدت من افعال القلوب ابن الانبار
بفتح الهمزة نسبة للانبار بلدة قديمة على الفرات
قال الاصبهاني في لب الالباب قال الجملة ثاني
مفعولي وجد ومنه قوله تعالى وجدوه عنده اهو
جاز ان كان وجد بمعنى صادف فالجملة حال باضمار
قد اي مقابلا اصول النحو اي بالمعنى العلمي المسمى بعلم اصوله
الضوابط التي تفرعت اي نشأت منها فروعه مسايله وفصوله
كما ان اصول الفقه ادلة الفقه الاجمالية التي تفرعت
عنها عبر به بدل تفرعت تفننا في التعبير كالتعبير عن
الفروع والفصول ثم بين ولد جملته وتفصيله من مزيد
البراعة فعرف العلم بنفس الادلة نظير ما قيل في اصول
الفقه انه ادلة الاجمالية وهو نظير ما سلكه المص الا
ان المص عرفه بالعلم المبحوث فيه عنها وابن الانباري
عرفه بها في الماله الى واحد لان مراد ابن الانباري العلم
عنها فيه لا هي في نفسها ولعله اراد بيان المعنى الاضافي
كما فعله الاصوليون اذ عرفوا اصول الفقه بالمعنى
العلمي اللقبي وبالمعنى الاضافي بان الاصل ما بني غيره
عليه والفقه العلم بالاحكام الشرعية وفايدته
اي الثمرة الناشية عن تعلمه التعويل الاعتماد في
اثبات الحكم النحوي على الحجة التي من سنده والتعليل الجر
او الرفع اي ذكر العلة للحكم اذا امكن في الانتقال المص

في الاشباه والنظاير الفقهية عن بعضهما اذا عجز الفقيه
عن تعليل امر كانت لغة العبرى او النحوى قال هذا
سماعي او الطبيب قال هذا بخاصية والارتفاع بالرفع
عطف على التعويل او على التعليل ان رفع طلب الرفعة
عن حضيض بفتح فكسر للمعجمة الاولى وقد تكون
التحتية بينهما في القاموس هو القرار في الارض جمعه
احضة وحضض انتهى وهو مجاز عن التسفل في النزول
التقليد قبول القول من قايله من غير معرفة ماخذه
الى يفاع بالتحتية بعدها فاء كما في المصباح ما ار
تفع من الارض انتهى فهو مجاز عن الرفعة اي يرتفع عن
نزول التقليد لرفعه الاطلاع على الدليل فان المخلد
اسم فاعل من الاخلاد بالمعجمة الميل الى التقليد دعة
وتكاسلا عن رفعة الاجتهاد لا يعرف وجه طريق
الخطا بفتح اوله ممدودا او مقصورا اسم من الخطا وفي
الجوهرية من خطى من باب علم واخطا بمعناه وهو
ضد الصواب اي عدم المطابقة للحق من الصواب المطابق
له ولا يبعد في اكثر الامر الذي النحوي عن عوارض الشك
في الحكم والارتياب في ثبوته لعدم وقوفه على مقتضيه
هذا المنقول عن ابن الانباري جميع ما ذكره في الفصل
الاول المعقود لمعنى اصول النحو وفايدته بحروفه
وهذا من المص لطريق النقل عن المولفات لما فيه من كمال

الامانة

الامانة والتبليغ والخروج من العهدة والله الموفق
الثانية من المسايل النحو بفتح فسكون مصدر نحا من
باب قتل قصد وسمي به علم النحو لان المتكلم ينحو به
منهاج كلام العرب افرادا وتركيبا كذا في المصباح واحسن
منه انه سمي به لقول علي رضي الله عنه لابي الاسود
وقد ذكر له بعض ابوابه انح هذا النحو فسمي به تبركا
بلفظه وله لغة عشرة معان كما في البدايع الابنية
وغيرها وقد نظمتها بقولي
النحو لغة قصد كذا مثل وكاتب وقريب بعض مقدار
نوع ومثل بيان بعد اعقب عشر معان له في الكل اسرار
حدود تعاريف شتى بمعجمة فتشديد للفوقية اي
متفرقة في القاموس قوم شتى اي فرق من غير قبيلة
والبيها اكثر لياقة بهذا الكتاب المصنف به زبدة الخصايص
قول صاحبها ابن جني في تعريفه في الخصايص انه انتحال
من النحو والصفة للمبالغة في التوجه سمة طريق
لما يات كلام العرب بفتحتين او العربية في تصرفه
اي الكلام من وجه لاخر كالحكاية والنسب وغيرها التصرف
بقوله من اعراب وغيره كالتثنية والجمع جمع سلامة
والتحقير التصغير والتكسير اي جمعه والاضافة وغير
ذلك او في تصرف العرب وافرد الضمير لافراد لفظه ومثله
حديث خير نساء ركبن الابل نساء قريش احناه على زوج في ماله

وفي لم ومدخول الكاف التي ممنا امثلة لتحريف العرب
في الكلام بتغيير الاعراب وعلل الانتحا لكل منهم بقوله
ليلحق عند مراعاة ذلك من اي الذي ليس من بعض
اهل اللغة العربية العرب العربا الذي يحتج بكلامهم
وعليه مدار نظام علم النحو باهلها متعلق بيلحق وكذا
يتعلق به في الفصاحة لاختلاف لفظي الجار الاولى في
سلامة الكلام من اللحن والا فالكلام المعرب الخير
الم من الغرابة مثل الانتحية الانتحا المذكور فانه غير
فصيح واصلها اي كلمة النحو مصدر نحوت بمعنى قصدت
فيشمل النحو كل قصد ثم خص به بالنحو لا بفعله فهو
على اطلاقه في كل قصد ومنه قول من قال نحونا
نحو دارك يا حبيبي اي قصدنا جهتها انتحا قصد هذا
القبيل النوع من العلم الشامل له ولغيره فخص في
فيه في معناه اللغوي بالتخصيص ونظير ذلك التخصيص
بقوله كما ان الفقه بكسر فسكون في الكاف صفة مصدر
محذوف اي ثم خص خصوصا مثل ما ذكرنا ان الفقه المطلق
خص بعلم الفقه في الاصل اي اصل تعريف الكلمة مصدر
فقهت كعلمت بمعنى فهمت فهو في الاصل يطلق على كل فهم
لاي علم كان ثم خص بالبنا للمفعول به وسكت عن الفاعل
لعدم العلم به مع عدم تعلق الغرض به لذلك علم الشريعة
اي علم الاحكام المستنبطة من ادلتها التفصيلية انتهى

كلام

كلام ابن جني وقال صاحب المستوفي بصيغة الفاعل او
المفعول من الاستيفا وهو باعتبار المقاصد او
بحسب الادعا اذ لا يستوفي مقاصد علم كتاب
الحكمة الحكيم سبحانه واسمه مولفه ابو سعيد الفرخان
بالفا والخا المعجمة بينهما را كما في الارتشاف في النحو صفة
او حال للاسم في تعريف النحو هو صناعة بكسر المهملة
علمية زيادة في الايضاح لان الاعمال انما يبنا فيها
صفة ينظر اي يدرك بها اي بسببها لتاثل فيها
ومراعاتها اصحابها اي الملازمون لها في الفاظ العرب وما
جاء على منهاجها من الكتاب المبين ولفظ سيد المرسلين
سيد العرب والعجم من جهة ما يتالف ما فيه موصول
او مصدري اي الذي يتالف اي يتركب او من جهة التالف
للكلام بحسب استعمالهم الكلام ليجري على سننهم ويسلك
على طريقتهم ليعرف الناظر ويجوز كونه مبنيا للمفعول
وسكت حينئذ عن الفاعل لعدم تعلق الغرض به اي
ليحصل للناظر النسبة علة النظر من صيغة النظم
للكلام وصورة المعنى لان الاعراب فرع المعنى فيتوصل
الفا للتفريع باحدهما الصيغة والصورة الى الاخرى لكمال
الارتباط بينهما حتى اختلف في ايهما يستتبع الاخر او
يتبعه كما في المغني وغيره وفي عده في المغني من الجهات التي
يدخل فيها الاعتراض على المعرب مراعاة مقتضى ظاهر الصناعة

من غير مراعاة المعنى قال وكثيرا ما ترك به الاقرار
بسبب ذلك فاول الواجب على المعرب فهم معنى
ما يعربه مفردا او مركبا ثم اطلاق ذلك ثم قال
وفيها مراعاة ايضا معنى صحيحا من غير نظر لصحته
في الصناعة فتبين الرابط بينهما وان على المعرب
معرفة كل منهما واتباعه وقال محمد بن عمر ابن هشام
الحضرمي بفتح الحاء وسكون الضاد المعجمة نسبة للجزيرة
الخضراء النحو علم بمعرفة باقيسة قوانين تغيير ذوات
الكلم بالتثنية والجمع والتصغير ونحوها واحكامها بالاعراب
حركة او حرفا ووصف التغيير بقوله بالنسبة الى لغة
لسان العرب ليخرج به معرفة اقيسة ما ذكر بالنسبة
لغير لغة العرب فلا يسمى نحوا وقال علي ابن المومن ابن
عصفور النحوي الحضرمي الاشبيلي حامل لواء العربية في
بالاندلس وقد رثاه القاضي ناصر الدين ابن المنير
اسند النحو الينا الدؤلي عن امير المؤمنين البطل
بكا النحو علي وكذا . فلذا ختم النحو على
النحو علم يستخرج التغيير بالمقاييس كما للدوام والاستمرار
نحو فلان يعطي ويمنع فيجوز ان يستنبط من اللفظ القرآني
او الكلام العربي الثابت قاعدة لم تذكر من قبل حكم ترك الاول
للاخر وليس هذا من الامر الموقوف على حد حتى لا يعتبر
ما جاوزه كمتون الاحاديث المدونة فلو جاء مسند الان

الحديث

الحديث ليس فيها لم يعقل كما بينا من كان لانها قد دونت
ومتى لا تقبل الزيادة فليس القصد من بقاء سلسلة
الاسناد اليه صلى الله عليه وسلم الا اليمن والبركة
اما العلوم الراجعة للنصوص في الاستنباط فلا يزال
التنزيل جهابذا فيها من فضل الله على خلقه فالحمد لله الذي
لا يحصى ما له من المنن ولا يحصى برّه دون دهر من بالمقاييس
جمع قياس بمعنى المقدار لا كما في القاموس وغيره وهو
احسن من قول الحضرادي اقيسة لان قواعد المستنبطة
على جزئيات اكثر من ان تحصر فهي جمع الكثرة دون
جمع القلة المستنبطة المستخرجة بجودة افكار النحاة
من الابتداء استقراء تتبع كلام العرب فاوصلوا تلك
القواعد الكلية وفرعوا عليها ما لا يحصى من الجزئيات
الموصلة وصف بعد آخر الى معرفة احكام اجزائه
اجزاء الكلام التي ائتلف الكلام منها جزئيين او اكثر
واستغنى بالقاف اي اعتبره التمييز جيده من رديئه عمر
بانه عرف بما يستخرج به النحو وتبيين ما يستخرج
به الشيء ليس بيانا لحقيقة الشيء فكذا بيان ما يستخرج
منه النحو ليس بيانا للنحو واستغنى ايضا بان في
تعريفه المذكور ان المقاييس شيء غير النحو وعلم مقاييس
كلام العرب هو علم النحو لا غيره فكلامه مستغنى وذكر
استفادة انما يبحث له واشار له آخر وقديما للايراد

فان قوله علم يستخرج بالمقاييس الخ مراده به
القواعد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من
الاستقراء ذلك بتبيين حقيقة النحو لا ما منه
استخراجه فيه يعلم انه لا يرد ما يعد ايضا فتامله
وقال صاحب البديع واسمه محمد بن مسعود الغزني
كما قال المص في البغية هكذا اسماه ابو حيان قال ابن
هشام ابن الدليل صاحب كتاب البديع اكثر ابو حيان
من النقل عنه وذكره ابن هشام في المغني وقال انه خالف
فيه اقوال النحاة ولا اعرف شيئا من احواله انتهى في النحو
النحو صناعة ملكة حاصلة بالتمرين علمية منسوبة
للعلم يعرف يدرك بها احوال كلام العرب من جهة ما يصح
وما يفسد في التاليف متنازع الظرف العاملان يعرف
علة يعرف المذكور اولا الصحيح من كلام المتكلم من الفاسد
منه فالاول ما جاء على مثال الصحيح من كلامهم والثاني
بخلافه وهذا التعريف وقوله فيه صناعة علمية يعلم
بالبناء للمفعول منه ان المراد لكل معرف للعلم بالعلم المصدري
بصيغة المفعول اي الذي صدر به حدود العلم الصناعة
جزء وفي النسخة التي وقفنا عليها الصناعة بيا النسبة
بعد العين وتقدم انه وصف توضيحي فعليه تجزئ المراد
محذوف اي الصناعة وبهذا يندفع الايراد الاخير على كلام ابن
عصفور فانه اورد عليه انه يقتضي فقد العلم عند فقد العالم

بما ذكر وليس كذلك لثبوته كما اشار اليه المص في تعريفه
لاصول النحو وقال ابو بكر محمد بن السري البغدادي
ابن السراج بفتح المهملة الاولى وتشديد الثانية
اخره جيم النحو علم قواعد استخرجه والتذكير باعتبار
لفظ علم اي طلب المتقدمون خروجه للوجود لينبني
عليه مستخرجا من استقراء تتبع كلام العرب وهو
تعريف تقريبي لصدقه على علوم الادب فان هذا شان
كل منها هذا واشهر تعاريف النحويين المتاخرين علم
باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الاعرابية اعرابا
وبناء المراد بالاحوال ما يعرض للكلم بالتركيب وفروع
الافراد في التكسير والتصحيح والتذكير وغيرها تخرج
ما تعرف به الاحوال من حيث جوهرها للفظ ومادته
وهو اللغة او اصله وفرعه وهو الاشتقاق او هيئته
وهو التصريف او مطابقته لمقتضى الحال وهو المعاني
او اختلاف المعنى الواحد في التعبير به في الوضوح والخفا
وهو البيان او محسناته وهو البديع او وزنه بوزن
مخصوص وهو العروض او اواخر الموزون وهو القافية
او كيفية النظم وترتيبه وهو قرض الشعر او كيفية
ترتيب المنثور انشا وهو النثر من الرسايل في الخطب
وايراده في الكتابة مثلا وهو علم الخط فعلم ان الكلمات
العربية يبحث عنها في اثني عشر علما وتدخل في التغيير

باصول العلم انما هو كالمقدمات له كالكلمة والكلام والقرآن
والبنا لانها امور يتعرف بها الاحوال ولبست علما
بالاحوال انفسها ولهذا اعلم ان التصريف علم ترتيبه
غير داخل في النحو والذي مشى عليه المتقدمون انه يشمله
لدخول بيان حقيقته بدله اعرابا وبنا او ادا وتركيبا وعلى
الاول فذكر التكسير والتصغير والامالة بطريق
التبع وموضوع علم النحو الكلمات العربية للبحث
عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبنا وغايته
الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة به على
فهم معاني الكتاب والسنة ومسايل الفقه ومخاطبة
العرب بعضهم لبعض وفايدته معرفة الخطا من
الصواب في التعبير واستفادته من الكلام العربي
بانواعه ومسايله مطالبه التي يبرهن فيه عليها الثالثة
من مسايل المقدمات قال ابن جني في الخصايص حد
اللغة اصوات جمع صوت وهو لغة هوا [illegible] بين قالع
ومقلوع او قارع ومقروع واصطلاحا عرض يقوم بمحل
يخرج من داخل الرية الى خارجها مع النفس ممتدا
مستطيلا متصلا بمقاطع من مقاطع الحلق واللسان
والشفتين يعبر عنها الظاهر بها وبه عبر في المزهر
ولعلما ما هنا من تحريف النساخ او على مذهب الكوفي
من انابة حرف الجر مناب بعض كل قوم بالفاظهم

المعرفة

المعروفة عندهم عن اغراضهم قال في المصباح لغو
كغرفة وسمعت لغاتهم اختلاف كلامهم ولغى بالامر
يلغى من باب تعب لهج به ويقال اشتقاق اللغة
منه وحذفت لامه وعوض عنها الهاء واصله لغوة كغرفة
وسمعت لغاتهم اختلاف كلامهم انتهى ونقل الم
في المزهر هذا التعريف للغة عن ابن جني في الخصايص
وانه حدها به وفيها لغات ولغون كثبات وثبون
واختلف في المبنا المنقول هل هي توقيفية بوضع الله تعالى
لعباده ليعبروا بها عن مرادهم او اصطلاحية
بوضع البشر بالتواطؤ والتوافق على ثلاثة مذاهب
احدها وهو اولها واولاها مذهب ابي الحسن الاشعري
انها توقيفية بوضع الله علمها ادم واوقف عباده على
ذلك وجرى عليه الاشعري تبعا لابن عباس وغيره
وانه تعالى علم ادم جميع اسما المسميات كما قاله ابن
عباس في البحرين واختاره ابن فارس واختلف بالبنا للمجهول
ايضا على هذا اي كونه توقيفيا هل وصل الينا علمها وتعيين
موضوعاتها بالوحي الى نبي من انبيايه او بخلق اصوات
في بعض الاجسام تدل عليها واسمعها لمن عرفها ونقلها
للناس او بخلق العلم الضروري في بعض العباد على ثلاثة
ارا المرجح اي يعني قول مستند الاحتجاج ارجحها كما قال
التاج السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاول لانه المعتاد

ارجحها

في تعليم الله تعالى ويدل له لان الوصول الى الوحي والاصل
المذاهب كون اللغات توقيفية قول الله تعالى وعلم
آدم الاسماء كلها قال ابن عباس هو علم بالغلبة على عبد
الله من سائر ولد العباس علمه الاسماء كلها وهي هذه
الاسماء التي يتعارفها الناس اسم الصحفة بفتح فسكون
للمهملتين بعدها فاء اناء كالقصعة جمعها صحاف
ككلبة وكلاب وقال الزمخشري هي قصعة مستطيلة
والقدر بكسر القاف وسكون الدال الآتية يطبخ فيها
وهي مؤنثة ولهذا ادخل التاء في تصغيرها جمعها
قدور حتى غاية الفسوة بالجر وهي واحدة الفسوات ريح
يخرج بغير صوت يسمع والفسية تصغير الفسوة واصله
فسيوة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وقد
سبقت احداهما بالسكون ثم ادغمت وروى خصيف
عن مجاهد قال علمه اسم كل شيء وفي رواية عنه عن
ابن عباس عرض الله عليه على آدم اسماء ولده بنفسه كل
ما ولد يطلق على الواحد وفرعه فعل بمعنى مفعول
وهو مذكر جمعه اولاد وولد بوزن قفل لغة فيه وقيس
يجعل المضموم جمع المفتوح كاسد واسد كذا في المصباح
انسانا انسانا حال بمعنى مفصلين وانتصاب الثاني
بالعامل في الاول لان المجموع هو الحال قيل وعمل العامل
في كل من جزئيه مشكل لان العامل ما به يتقوم المعنى

المقتضي

المقتضي للاعراب والمعنى هنا الحالية قائمة بالمجموع
لا بكل منهما فعمله في كل منهما عمل في غير ما يقتضيه
المعنى المستدعي للاعراب ويرد مثل ذلك في اعراب الخبر
من حلو حامض لانه المقتضي لرفعهما الخبرية قائمة
بالمجموع لا بكل من الجزئين وقال الزجاج الحال الاول
والثاني توكيد له فكانه رأى ان انسانا الاول بمعنى
مفصلا فجعل الثاني تأكيدا وعليه فالتزم ذكره وان
كان تأكيدا لانه اتى زيادة على المعنى المقصود من الاول ورب
شيء يلزم لعارض وان لم يلزم في نفسه وقال ابن جني
الثاني نعت الاول اي انسانا سابقا انسانا فحذف
المضاف كما صح عند الخليل مررت برجل زهير على تقدير
مثل وأجيب عن الاشكال بان المجموع كان مستحقا
لاعراب واحد لانه لما تعذر ذلك المستحق مع صلاحية
كل للاعراب اجري في كل دفعا للتحكم والدواب جمع دابة
في الاصل ما يدب على الارض ثم خصصه العرف بذوات
الاربع فقيل له هذا اسم الحمار اسمه الحمار هذا الجمل
بفتح اوليه هذا العير اي اشير للمعنى وذكر له اسمه
اخرجهما القولين عن ابن عباس ابن ابي حاتم في تفسيره
في الزمر عن ومن ح الاول ايضا وكيع وابن جرير وابن
المنذر في تفاسيرهم بالمعنى للفظ الذي اورده هنا ولفظ
وكيع علمه اسم كل شيء حتى القصعة والقصيعة والفسوة

في المفسد وعزو الثاني ايضا لعبد بن حميد ولابن جرير
وحينئذ فيكون كل منهما موقوفا لفظا مرفوعا حكما
واورد على الاول ان مقتضاه ان يقال ثم عرضها او
عرضهن فلما قال ثم عرضهم علم ان ذلك لاعيان بني
ادم او الملائكة لان موضوع الكناية في كلام العرب
ان يقال لما يعقل عرضهم ولما لا يعقل عرضها او عرضهن
اجيب بانه من تغليب من يعقل لشرفه على ما لا
يعقل وان كان اكثر منه وذلك سنة من سنن العرب
اشار اليه في المزهر وعلمه تعالى ذلك لادم دال على انه
الواضع للغات فتكون توقيفية دون البشر فتكون
اصطلاحية وان اصولها بالوحي الى ادم في المزهر في
الخلاف في طريق علمها على انها توقيف احدها بالوحي
الى بعض الانبيا ومراد المص منها ان ما ذكر عن ابن عباس
يقتضي انه تعالى اوحي بذلك لادم لان القولين المحكيين
عنه خرجا عنه في تفسير قوله تعالى وعلم ادم الاسما
كلها ومال الى هذا القول وهو التوقيف ابو الفتح
ابن جني ولفظه كما في المزهر عنه بعد كلام طويل فقوي
في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله تعالى وانها وحي
ونقل ما ذكر ترجيح القول به عن شيخه ابي علي الفارسي فانه
يعني الفارسي قال لي يوما هي من عند الله واحتج بقوله
تعالى وعلم ادم الاسما كلها ومنها من المعتزلة والمذهب الثاني

في

في واضعها وهو مذهب ابي هاشم المعتزلي كما في
المحصول انها اصطلاحية وفسر ذلك بقوله
وضعها البشر بفتح اوليه في الاصل جمع بشرة ظاهر
الجلد ثم اطلق على الانسان واحده وجمعه لكن شذ
العرب ولم يجمعوه وفي التنزيل انؤمن لبشرين ثم
لترتيب الاخبار اي ينبني على هذا القول تعيين الواضع
منهم قيل وضعها ادم وصارت من بعده لاولاده
وقال ابن جني في الخصائص الاية وعلم ادم الاسما
على معنى علم ادم اقدره على وضعها ولفظه بعد حكاية
ما تقدم عن استاذه الفارسي وهذا لا يتناول موضع
الخلاف لانه قد يجوز ان يكون تاويله اقدر ادم على ان
واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه وتعالى
لا محالة وان كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال
به وقد كان ابو علي قال به ايضا في بعض كلامه وعلى
هذا القول قيل علمه اياها بجميع اللغات العربية وغيرها
فكان هو وولده يتكلمون بها ثم تفرقوا في الدنيا وعلق كل
واحد منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل
عنه ما سواها لبعد عهدهم بها او اعتمدت الاسما
مع ان الكلم اسما وافعال وحروف لانها اقوى الثلاثة
لحصول الكلام منها فقط كزيد قايم وقيل على هذا القول
ايضا لعله الضمير للشان كان يجتمع حكمان او ثلاثة

فصاعدا منصوب على الحالية فيحتاجون الى الابانة
الكشف عن الاشيا المعلومة فوضعوا تواطيا لكل واحد
منها لفظا في الاغلب اذا ذكر ذلك اللفظ وسمع من
عرف وضعه بلفظه عرفه ذلك المسمى به ليمتاز
عن غيره وليغني بذكره عن احضاره لمراة العين فيكون
ذلك اقرب واخف واسهل من تكلف احضاره لبلوغ
الغرض في ابانة حاله بل يحتاج في كثير من الاحوال
الى ذكر ما لا يمكن احضاره ولا ادناؤه كالفاني وحال
اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف كان يكون لو جاز
وغيره مما يجري مجراه في الاستحالة في فكانهم
جاوا الى واحد من بني ادم فقالوا هذا انسان فاي
وقت سمع هذا اللفظ علم ان المراد به هذا الضرب
من المخلوق وان ارادوا سمة عينه او يده اشاروا الى ذلك
فقالوا يد وعين ونحوه فمتى سمعت لفظة من ذلك عرف
معناها وهلم جرا فيما سوى ذلك من الاسما والافعال
والحروف وقد عزاه ابن جني في الخصائص لبعضهم اصل
اللغات كلها عربية وغيرها من الاصوات المسموعات
سماعا كدوي بفتح المهملة وكسر الواو وتشديد اليا
صوت الريح والرعد المزمر عنه وحنين الرعد وخرير
بالمعجمة والرايين الما ونعيق بالنون والمهملة والتحتية
والقاف الغراب وصهيل بالمهملة الفرس ونهيق بالنون

اخره

اخره قاف الحمار بدل نسيه المزهر ونزيب الظبي بالنون
والزاي والتحتية فالموحدة صياحه في وقت كل منها قيل
قال الشيخ ولي الله تعالى محمد بن عراق في درة الغواص
تعرفون بعض العرب في الاصوات يقولون رغا البعير
وجرجر وهدر وقبقب واطت الناقة وصهل الفرس
وحمحم ونهم الفيل وشهق الحمار وسحل وجارت البقر
وخارت وثاجت النعجة ونغت الشاة ويعرت وبغم
الظبية ونزب ووعوع الذيب وضبح الثعلب وضغيت
الارنب وعوى الكلب ونبح وماء السنور وصاءت
الفارة وفحت الافعى ونعق الغراب ونعب وزقا الديك
وسقع وصفر النسر وهدر الحمام وهدل وقرقر ونبع الجرد
ونعب البوم وانقضت الضفادع ونقت ايضا
وعزفت الجن انتهى ونحو ذلك من الاصوات ثم ولدت
اي تولدت اللغات عن ذلك فيما بعد بالمناسبة الطبعي
اي لا باصطلاح وتواضع على ذلك بل نشات من الاصوات
المذكورة وتولدت عنها واستحسنه ابن جني ولفظه
في الخصائص بعد حكايته وهذا عندي وجه صالح ومذهب
متقبل والمذهب الثالث الوقف وفسره بقوله
اي لا يدري بالتحتية مبنيا للمفعول او بالنون مبنيا للفاعل
اهي توقيف من وضع الله تعالى فتكون توقيفا ام في
نسخة او من تحريف النساخ لتقدير الهمزة التي مطلب

بها وبامر النبي بخوارق يدعمك ام هي من البشر اصطلا
اما اتفاقية تولدت عن الاصوات لعدم دليل قاطع
لكل من القولين في ذلك اي في المعول عليه في المعتقدات
الدليل القاطع في كون هذا مما يجب اعتقاده مما لا يخفى
ولو كان لتعارض الدلالة من الجانبين لكان اولى
وهو الذي اختاره ابن جني في الخصائص اخرا قال
بعد ما تقدم عنه من قوله فقوي في نفسي اعتقاد
كونها توقيفا من الله تعالى انه اقول في ضد انه كما وقع لاصحابنا
ولنا وتنبهوا او نبهنا على تامل هذه الحكمة الرائعة الباهرة
كذلك لا ننكر ان يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا وان بعد
مداه عنا من كان الطف منا اذهانا واسرع خواطر
واجرى جنانا فاقف بين الخلتين حسيرا واكاثرهما
فانكفي مكثورا وان خطر خاطر فيما بعد تعلق الكف
باحدى الجهتين وتكفها عن صاحبتها قلنا به انتهى وعن
ابن الحاجب معنى الوقف عن القطع بواحد من هذه
الاحتمالات وترجيح مذهب الاشعري بغلبة الظن
قال التاج السبكي في شرحه وقد كان بعض الضعفا
يقولون هذا مذهب ما قاله احد غيره لان العلما بين
متوقف وقاطع فالقول بالظهور لا قائل به وهذا ضعيف
فان المتوقف لعدم قاطع قد يرجح بالظن ثم ان كانت ظنية
اكتفي بالعمل بها به والا توقف عن العمل به ثم الانصاف

نقدا

ان الادلة ظاهرة فيما قاله الاشعري فالمتوقف
ان توقف لعدم القطع فمصيب وان لعدم الظهور فغير
مصيب هذا هو الحق الذي قال به جماعة من المتاخرين
منهم ابن دقيق العيد في شرح العنوان قال التاج
وللمسالة مقامات الجواز فمن قائل يمتنع كونها غير
توقيفية واخر يمتنع كونها غير اصطلاحية والثاني انه ما
الواقع على جواز كل من الامرين والقول بتجويز كل منهما
راي المحققين ولم ار من صرح عن الاشعري بخلافه والذي
اراه انه انما تكلم في الوقوع وانه يجوز صدور اللغة اصطلاحا
ولو منع الجواز لذلك لنقل عنه كما نقله عنه احد من
المحققين وذكر امام الحرمين الاختلاف في الجواز ثم قال
ان الوقوع لم يثبت وتبعه القشيري وغيره انتهى تنبيهان
تنبيه تنبيه وهو لغة الايقاظ وعرفا بيان حكم يمكن
اخذه من سابق الكلام بقوة النظر الاول زعم بعضهم
كابن الانباري وغيره وصححه التاج السبكي في شرح ابن
الحاجب انه لا فائدة لهذا الخلاف قال التاج ولذا قيل
ذكرها في الاصول فضول وليس كذلك بل ذكروا لبنائه
المفعول ونائب الفاعل له فائدتان والظرف في كل الحالات
من فائدتاه ان كان وصفا له فقد فرع عليه الاولى فقهية منسو
للفقه وتعرف بمهر السر والعلانية في اذا تزوج امراة بالف
وكانا اصطلحا على تسمية الالف بالفين فهل الواجب الالف

لانه مقتضى الاصطلاح اللغوى وذكر الاسنوى في
التمهيد مسايل مفرعة على هذا الاصل فمنها قوله في تهيئة
بالاوقاف فيه وردما ذكره تمه عليها ولولا ابتنا المسالة
لتفهيمه على الخلاف واصحها ذكرته بالبنا للمفعول
هذه المسالة في اصوله والاخرى خاتمة نحوية واذا
ذكرها في اصوله تبعا لابن جنى ذكر هذه في الخصايص
وهو ذكر الضمير نظرا للخبر والارجح مراعاته لانه محط
الفايدة جواز قلب اللغة عن اوضاعها وتغيير ذلك
الوضع فان قلنا انها اي اللغة اصطلاحية بالتواطي
والتوافق جاز القلب لعدم المانع منه وان قلنا بل
بالتوقيف فلا يجوز فيمتنع تسمية الثواب فرسا والفرس
ثوبا وفي شرح ابن الحاجب للتاج السبكي يحكى عن بعض
القايلين بالتوقيف منع القلب مطلقا انتهى وظاهره
ان المنع من القلب لا يقول به كل من قال انها توقيفية
وهو خلاف مقتضى كلام المص والعلامة قال في شرح ابن
الحاجب اما المتوقف فقول قال المازري فاختلفوا اخذ مذهب
بعض لجواز القلب كمذهب الاصطلاح واشار ابو القاسم
عبد الجليل الصابوني الى المنع وجوز كون التوقيف واردا
على انه وجب ان لا ينطق الا بهذه الالفاظ انتهى واطبا
اتفاق اكثر النحاة على ان المصحفات ليست بكلام ينبغي
ان يكون من هذا الاصل فان قيل بالتوقيف فلا عبرة

بالمصحف

بالمصحف وان قيل بالاصطلاح وصدرت عن تواطي
وتوافق اعتد به قال التاج السبكي في شرحه
المذكور الحق عندي والذي يشير اليه كلام المازري
انه لا تعلق للخلاف في جواز قلب اللغة بالاصل
السابق فان التوقيف لو تم ليس فيه حجر علينا حتى لا
ننطق بسواه فان فرض حجر فامر خارجي فالشرع حكمه
حكم الاشيا قبل ورود الشرع فاما لا نعرف في الشرع ما
يدل عليه وما ذكره الحافظ الصابوني من الاحتمال لمذهب
قال المازري وقد علم ان الفقها المحققين لا يحرمون
الشي بمجرد احتمال ورود الشرع بتحريمه بل عند انتهاض
دليله وان استند في التحريم للاحتياط فنظر المسالة
من جهة اخرى ثم هذا كله فيما لا يؤدي قلبه الى فساد
النظام وتغييره الى اختلاط الاحكام فاذا ادى لذلك
فلا خلاف في تحريمه لا لاصل نفسه بل لما يؤدي اليه وكذا
قال التاج السبكي في شرح المنهاج وزاد فان الاصح
في ان اللغات الواقعة بين اظهرنا اتوقيفية ام اصطلاحية
لا يتعين حجر اصطلح مع صاحب على اطلاق لفظ ثوب
على فرس الثاني من التنبيهين قال ابن جني الصواب
وهو راي ابي الحسن علي بن سليمان الاخفش الاصغر
سوا خبر مقدم لقوله قلنا بالتوقيف ان واضعها الله تعالى
ام بالاصطلاح من بني ادم اي قولنا بالامرين مستو والجملة

مستانفة او حال قيد لما قبلها او معترضة بين المبتدا
وهو الصواب وخبره وهو ان اللغة بانواعها لم توضع
كلها لموضوعاتها في وقت واحد جملة واحدة وسوا
قلنا بالتوقيف ام لا قاله في الخصايص لما ظاهره انظر
ان اللغة التي دللنا انها توقيف انها جات جملة واحدة
في زمان واحد وليس الامر كذلك بل وقعت متلاحقة
يلحق وضع بعضها وضع بعض متتابعة وفق الله تعالى
ادم او بعض الانبيا على ما شا منها ان يعلمه حتى انتهى الامر
لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم فاتاه من ذلك ما لم يوته
احد قبله تاما على ما احسنه من اللغة المتقدمة ثم قر
الامر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت فان تعمل
لذلك متمهل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده كما
روى ان ابا الاسود الدولي انكر كلمة قالها له المتكلم على
لغة تبلغها فقال له يا ابن اخي لا حرج لك فيما لم يلحق
فعرفه بلطفات الذي جابه مختلق قال الاخفش اختلاف
لغات العرب انما جا وحصل من قبل بكسر ففتح جمعه ان
اول ما وضع منها من لغاتهم وضع على خلاف اي مختلفا
بان جاب بوجوه الاختلاف برفع ونصب وجرما النافية
فاخذ بالاول تميم وبالثاني الحجاز وان كان كله اي الموضوع
مسوقا واردا على صحة في الوضع وقياس مدرك يتقوى به تعال
الحجازيين لما اشبهت ما ليس في نفي الحال والجمود حملت عليها واعملت

عملها

عملها وقالت التميمي لما لم يختص بالاسماء اختصاص ليس
بها اهملت وقد تلطف منهم من اشار لنسبه منهم في قوله
ومهفهف الاعطاف قالت له انتسب • فاجاب ما قتل المحب حرام •
فاكتفى بما لما عن التصريح برفع نسبه لتميم ثم
احدثوا اي العرب من بعد بالبنا على الضم لحذف
المضاف اليه ونية معناه اشيا كثيرة اصطلحوا
عليها مثل كون اذا في الشرط المحقق وان في المظنون
ولو للشرط الماضي وان للتاكيد ولا للانكار ونحوه وترك
ونحو ذلك مما بنوا عليه لغاتهم في محاوراتهم للحاجة
النازلة منهم الداعية اليها الى الاشيا المحدثة منهم من
غير تغيير للوضع عن مكانه بل ضم لطايف اليه غير انها
اي المحدثة على قياس ما كان من قبله وضع بالبنا المفهو
والاصل المقيس عليه ما احدثوه مختلفا كاختلاف
صيغ الفاعلين والمفعولين والصفات والوصف حال
من موضوع وضع قال الاخفش فيجوز ان يكون الموضوع
الاول من الواضع في المختلف الاستعمال كجزمها النافية
جزما واحدا كالنصب مثلا ثم راى من الراى من جا من
اول المتكلم في الروية من العرب من بعد بالضم وسد مسد
مفعولي راى ان ينفخ فسكون خالف قياس الاول مخالفة
له الى قياس بان منطق يخالف جارية الصحة وجواز ايد
الاستعمال مجرى الاول لقيام مدرك الطريق الثاني كما قلم

مدرك الوضع الاول وفي الخصايص اللغات كلها حجة الا
ترى ان لغة اعمال الحجازيين في ما ولغة اهمال تميم لها كل منهما
يقبله القياس فليس لك رد احدهما بصاحبتها لانها ليست
احق بذلك من الاخرى غايته ان تتخير احداهما فتقويها
على اختها وتعتقد ان اقوى القياسين اقبل لها واشد
انسا بها فاما رد احداهما بالاخرى فلا الا ترى للحديث
المرفوع نزل القران اللغتان او تقاربتا في القياس فان
قلت احداهما جدا وكثرت مقابلتها كذلك اخذت
باوسعهما رواية واقواهما قياسا الا ترى انك لا تقول
المال لك ولا مررت بك قياسا على قضاعة المال
له فالواجب في مثله استعمال الاقوى الاشيع ومع
ذلك لو استعمل ذلك الاقل انسان لم يكن مخطئا
لكلام العرب فان الناطق على قياس لغة مصيب غير
مخطئ لكنه مخطئ لاجود اللغتين وان احتاج لذلك
في شعر او سجع فغير ملوم ولا منكر عليه انتهى وقال
ابو حيان في شرح التسهيل كل ما كان لغة لقبيلة
قيس عليه وقال ايضا انما يسوغ التاويل اذا كانت
الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالفها فيتاول اما اذا
كان ذلك لغة طائفة من العرب لم تتكلم الا بها فلا
تاويل ومن ثم رد تاويل ابي علي قولهم ليس الطيب الا
المسك على اضمار اسمها ضمير شان بان ابا عمرو نقل ان ذلك

لغة

لغتهم وقال ابن فارس لغة العرب يحتج بها فيما
اختلف فيه اذا كان التنازع في اسم او صفة او شيء
مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة او مجاز
او ما اشبهه فاما ما سبيله الاستنباط وما فيه
لدلالة العقل مجال في التوحيد واصول الفقه وفروعه
فلا يحتج فيه بشيء من اللغة لان موضوع ذلك على
غير اللغات فاما الذي يختلف فيه الفقهاء من نحو
قوله تعالى او لامستم النساء فمنها ما يصلح للرجوع
للفقيه وللاحتجاج بها فيه ومنها ما يوكل لغير ذلك
واذا انتقل لسان الفصيح لغير لسانه فان كان مما
انتقل اليه فصيحا كلغته اخذ بها كما يوخذ بما انتقل
عنها او فاسدا فلا يوخذ بالاولى ولا نظر لفساد اللغة
بالنسبة للفترة الاولى وان ذلك محتمل فيها لانه لو
فتح هذا الباب ما طابت نفس بلغة ولتوقف عن
الاخذ عن كل مخافة ذلك وفيه من الخطل ما لا يخفى
فالصواب الاخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساده ولا
ينظر لاحتمال له ما لم يبين قال الاخفش في امالي
الاجناس الثلاثة وابدلها بدل مفصل من مجمل قوله
الاسم والفعل والحرف وهو مستوف للعدة فيجوز فيه
الاتباع والقطع كالمر نظيره واي مستند اخره وضع قبل
اي قبل اضافته فلا يدرى ذلك وليس المراد من الانسان في

قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها المقابلة للنوعين على
المعنى اللغوي ما كان سمة على غيره من سائر الالفاظ
فدخلت الاجناس اجمع وجمل عقلاً في كل من الثلاثة انه
وضع قبل اي قبل كل منهما وبه اي وبهذا الاحتمال
صرح ابو علي الفارسي في الخصائص حيث قال انما
قيل اللغة فيها اسماء وافعال وحروف وليس يجوز
ان يكون المعلم من ذلك الاسماء وحدها دون غيرها
فكيف خص الاسماء وحدها دون غيرها قيل اعتمد
ذلك من حيث كانت الاسماء اقوى القبل الثلاثة ولابد
لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة
المستقلة عن كل الفعل والحرف فلما كانت الاسماء من
القوة والاولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز
ان يكتفي بها مما هو تال لها ومحمول في الحاجة عليها ٢
اليها انتهى ولعل لابي علي في ذلك قولين قال ابو علي
وكان الاخفش يرى ان ايش يميل الى اي ما غير بصيغة النعو
لكثرة استعماله كايش بفتح فتشديد التحتية وتنوين
الشين حكاه ابو علي الفارسي في تذكرته عن العرب قال
في القول فيه عندنا اي شيء ذلك فخففت الهمزة والقي الحركة
على الياء فتحركت بالكسرة فكرهت الحركة فيها فاسكنت
فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين قال وما يلزمه
من بقاء الاسم على حرف واحد حسنه ان الاضافة لازمة

فصار لزومها مشبها له بما نقص للكلمة حتى حذفها
فقالوا ايم ولهذا فكذا ايضا ايش تصورتها العرب اي
اوقعت صورته في فكرها بوصف كثرة الاستعمال
له قبل وضعه اي وضع ذلك المغير المذكور وعلمت
الكثرة الحاجة لاستعماله انه الضمير للشان لا بد بضم
الموحدة وتشديد الدال قال في المصباح لا محيد قال
ولا نعرف استعماله الا مقرونا بالنفي كثرة بتثليث
الكاف والفتح اكثر استعمالهم اياه للحاجات الداعية له
فاستبدوا العرب بتغييره اي وضعوه مغيرا اما حقه
ان يكون عليه هلا علة للاسناد المذكور بأن مخففة
واسمها ضمير شان اي انه لا بد من كثرة الاحوال
الداعية الى تغييره فغيروه كما قال من قال
رأى الامر يفضي الى آخره فصير آخره اولا
وذلك لان كثرة الاستعمال تستدعي للتخفيف والتغيير
عن اصله كما غيرت لم عن اصلها ولم تزل كالم قال
الخليل هنا للتشبيه ولم اي الم الباء بحذف الفها تخفيف
لكثرة استعمالها ونصب غدوة بعد لدن لدن
مع ان الاكثر جرها بعد ما لدن بها لكثرة استعمال
غدوة وكثرة الاستعمال يجوز فيها ما لا يجوز مع
غيرها وعلى هذا الاحتمال فالتغيير عن الاصل المطرد
في كثير استعماله عن اصله من الواضع ويجوز ان تكون الموضوعات

فيما بعد قال

كانت قديما عند وضعها الاول على اصل الوضع بلا تغيير
به بالموضوع فلما كثرت في الاستعمال غيرت عن اصل
وضعها للتخفيف فيما بعد قال ابو علي والنون عندي
منه في الاحوال الاول انهم لما راوا الداعي للتغيير لكثرة
تداورها في الكلام تصرفوا فيها ابتدا بالتخفيف ثم
والتغيير لانه ادل على حكمتها. ووضعها الالفاظ
مواضعها التي تدعوا اليه مواقفها والحكيم من يعطي
كل مستحق مستحقه واشهد لعموم شهادة لما للعرب
بعلمها بمصادر امورها بالبا لا بالهمزة لانه كما يشهد جميع
معيشته فالبا في واحد اصلة فتبقى في جمعها
اي بما يصير اليه امرها في تصاريف كلامها فتركوا
بعض الكلام مبنيا لا يختلف اخره لعامل غير معرب
حال موكدة او وصف توضيحي لان عدم اعراب تلك
الكلمات لوجود مانع الاعراب اللتي بالكلمة لعدم كثرة
تداورها في الكلام فلزمت حالا واحدا نحو امس بالبنا
على الكسر في لغة الحجاز وخالف بنو تميم ومحل الخلاف ان
اريد به اليوم الذي قبل يومك بيوم ولم يعرف بال
ولم يضف ولم يكسر ولم يصغر ولم يكن ظرفا فان وجدت
الخمسة الاول وكان ظرفا كخرجت امس بني اتفاقا وان
فقد واحد من الخمسة فتلته اعرب اتفاقا كخرجت امسا
والا فهو محل الخلاف وقد نظمت ذلك كذلك في قولي ۰

اذا

اذا اريد بامس ما تقدمه مكانا ۰ بفرد يوم وما صغرته ابدا ۰
ولما تكسر ما الفيته فقط ولا ۰ اضيف ما جا ما ظرفا فخذ رشدا ۰
فيه اختلاف الحجازي مع تميم فان ۰ بنوا ابن ظرف وهو قد وجدا ۰
فالكل يبنيه وان من اربع سلفت ۰ من قبله واحد يا خل قد فقدا ۰
فالكل تعربه بالاتفاق فقل ۰ كان امسنا الامس يا مولاي كل ندا ۰
وبنيت لتضمنها معنى ال المعرفة وكانت على حركة لدفع
التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص
منه وابن جني تشبيها بالحرف لتضمن معنى الشرط او
الاستفهام وعلى حركة لدفع التقاء الساكنين وكانت فتحة
لانها اخف الحركات وكذا عدد امثلة المبني عليها بقول
وكيف وبناوها لتضمنها معنى ما ذكر وان كان المختار
عند البصريين وجوب الرفع في كيف تجلس اجلس وما في
الجرمية من الجزم بها مذهب كوفي وكم بنى لتضمنه
معنى رب من التكثير ان كان خبرا او الاستفهام ان كان
استفهاميا ولا يستلزم البنا على السكون لانه اصله
ولذا عدد امثلة فقال واذ بنى تشبيها بالحرف في
الافتقار المتاصل لجملة وحيث وقبل بنيا بهما اما الاول
فلما ذكر في اذ واما الثاني فالحاقا به وعلى حركة لدفع
التقاء الساكنين وكانت ضمة جبر الما فات من المضاف اليه
علما علة لبنا ما ذكر بها نسها اي العرب فيما بعد اي بعد
زمن الوضع لا يستنكرون منها في كلامهم اي ما فيها من

لعدم الحاجة منه لولاها فيجب لذلك الاستكثار
بتغييرها لان الاستكثار يقتضي التغيير فسدوا
الباب دفعا للثقل تكرار اللفظ بحركة الاعرابية بالزامها
حالة لا يخرج عنها مطلقا المسألة الرابعة من مسائل
المعربات في مناسبة الالفاظ للمعاني اي لما بينهما
من المناسبة الداعية لوضعها لها قال ابن جني في
الخصائص هذا المعنى الخاطر هنا موضع شريف لرقته
وحسن ثمرته عند الخليل في تلميذه عمرو ابن عثمان
ابي قنبر سيبويه بفتح الباء الموحدة والواو وسكون
التحتية وكسر الها هذا طريق البصريين فيه وجرى
الكوفيون على ضم الموحدة وسكون الواو وفتح التحتية
فرارا من ويه لانه اسم شيطان وعليه جرى المحدثون
وظاهران معاني هذا اللقب اعجمي على الوجه الاول
في النعت للهمع سيبويه لقب معناه رائحة التفاح
قيل كانت امه ترقصه به في صغره وقيل من يلقاه
لا يزال يشم فيه رائحة الطيب فسمي به وقيل كان يشم
التفاح وقيل لقب للطافته لان التفاح من لطيف
الفاكهة انتهى وفي السوالمي عبد الملك العصامي نقلا
عن التصريح للشيخ خالد الازهري غلب هذا اللقب عليه
بحيث لا ينصرف اذا اطلق الا اليه مع انه لقب به جمع
عشرة قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في

لغة

لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة
والتقدير رائحة التفاح وقيل لقب به لذكر ما سنة
النضبه وزاد وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان
خدوده لون التفاح انتهى وتلقته الجماعة على العربية
بالقبول فلم يردوه قال الخليل كانهم اي العرب توهموا
في صوت الجندب بضم اوله وثالثه وبفتح الثالث
ايضا طاير ينغ في النار استطالة طولا امتدادا فقالوا دلالة
عليها صر بتشديد الراء من باب علم صريرا وتوهموا
في صوت البازي بالموحدة والزاي طاير يصاد به تقطيعا
في الصوت فقالوا صرصر فقابلوا بتقطيع الحروف من
اجناسها تقطيع الصوت وقال سيبويه في المصادر
التي جاءت في كلامهم على الفعلان بفتح اوليه وبالنون
آخره انها جاءت دالة على الاضطراب والحركة في المزهر
عنه انها تاتي للاضطراب والحركة الغليان والغثيان
باعجام اولهما وثانية الثاني في الوزن ما تقدم ولم
تقل فيهما الياء مع قيام سببه من تحركها وانفتاح
ما قبلها لئلا تزول الصيغة فيفوت مدلولها الذي
جي له بها كذا ذكر فقابلوا بتوالي حركات المثال المذكور
وال فيه للجنس فيصدق بما فوق الواحد توالي الحركات
الافعال اي جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها
دالة على توالي حركات الافعال لكمال المناسبة لما بينهما من

التوالي قلت ومن ذلك القسط بالفتح الجور وبالكسر
العدل لما كان الجور فتحا لابواب الشرور وتمكينا للنفس
من مرادها فتحوا اوله ولما كان العدل كسرا لها وقهرا
كسروا اوله وان في العدل خفضا للعيش ولينا
وفي الظلم خلافه قال ابن جني بعد نقله ثم ذكر وقد
وجدت من الوجدان متعد لمفعول واحد من باب
ضرب اشياء غير منصرف قال الخليل وسيبويه اسم
جمع كطرفاء الا انه قلبت لامه فجعلت لفعاء وهو المختار
مقلوب فعلا
لجمعه على اشاوي كصحارى او صحاري وقال غير ما جمع وقال
الكسائي وابو حاتم جمع شيء كبيت وابيات ومنع صرفه
لشبه اخره باخر حمراء ولكثرة استعماله وقيل غير ذلك
مما بينته في ضياء السبيل الى معاني التنزيل في اواخر
سورة المائدة والكلام في زنه من اوزان جموع القلة
وربما يوهم قلة الموجودة دفعه بقوله كثيرة ووصف
الجمع بوصف الواحدة لكونه جمع قلة لما لا يعقل وهذا
هو الارجح فيه من هذا النمط بفتح النون والميم والمهملة
اي الصنف والنوع كما في المصباح من ذلك بل لذلك
كما في المزهر واتى باسم الاشارة الموضوع للبعيد مع
قرب المشار اليه لانه لما كان عرضا لا بقاء له نزل منزلة
البعيد وفي نسخة الاقتراح بالفوقية بدل الدال
وفيها تكلف ثم الطرف الاول لغو متعلق بوجدت

او مستقر

او مستقر صفة اشياء والثاني مستقر خبر مبتداه
المصادر المصادر الرباعية المضعفة بان كانت فاؤها
ولامها الاولى من جنس واحد وعينها ولامها الثانية
من جنس اخر وهذا يقال عند الصرفيين المضاعف
ووضع موضعه المضعف تجوزا ويسمى ايضا بالاصم
تأتي للتكرير لتكرير كل من الحرفين مرة ثانية فكان
دليل تكرير معنى لولما فالزعزعة معناها في القاموس كل
تحريك شديد وهو من افراد القاعدة فلذا اورده عليها
والواو في نسخة استئناف لبيان المثال نحو القلقلة
بقافين او بفائين والقعقعة بالقافين والمهملتين
قال ابن فارس هي حكاية اصوات الترسة وغيرها والقرقرة
القرقرة
بقافين وراءين صوت في البطن يحدث من رياح ونحوه
ولم يذكره القاموس وزاد في المزهر والصلصلة بمهملتين
والفعلى بفتح الفاء والعين تأتي بالفوقية اي هذه
الصيغة للسرعة في السير نحو الجمزى بالجيم والزاي في
المصباح جمز جمزا من باب ضرب عدا واسرع والجمزى
بفتح الكل اسم منه ويطلق الجمزى على السير فيقال هو
نوع من السير اشد من العنق وفي القاموس حمار جمزى
سريع والزلقى بالزاي والقاف ولم يذكره في القاموس
ولا المصباح ومن ذلك المذكور من المناسبة بان استقل
جعلوه وضعوه للطلب لما فيه من تقدم احرف هو

جنس من قوله فيهما حكاه في المزهر وحروف رابع على
الاحرف الاصول وقدمت الزوائد على الاصلية
كما تتقدم المطالب الفعل فناسبوا بين المعنى والمبنى
وجعلوا الاحرف الواقعة من حيز طلب متلوة
لصيغتها لما انها تسبقت وتتقدم حروفها الاصول
مؤذنا بمطابق ومناسبه بعد بعد الوضع والا
فانقطع مزيده قبل اصوله مع انه لا طلب فيه او ما
ضارع شابه الاصول في قوته وكونه قطعيا نحو خرجم
لو قال نحو قابل لكان اولى لان الكلام في ترتيب المزيد
مع اصول الكلمة الا ان يقال انه من التخريج وانه
بتشديد الراء فيتم المقام واكرم مثال لما يدرى بمزيد
مشابه للاصلي لما مرد لا شد في مقام الماضي الرباعي
وكذلك المذكور من مناسبة المبنى بالمعنى جعلوا تكرير
العين دالا على تكرير الفعل نحو موتت الابل وتكرير
المفعول كغلقت الابواب وقطعت الاثواب وان قلت
الباب والثوب خففت فلو قال على التكثير لكان
اخصر واعم نحو فرح وكسر بتشديد عين كل منهما
فجعلوا قوة اللفظ بالتشديد لقوة المعنى بالتكرير
والتكثير وخصوا بذلك الحرف العين وكرروها لانها اقوى
من الفاء واللام اذ هي واسطة متوسطة بينهما فلها قوة
بكل منهما ومكتنفة بالنون والمحاطة بهما اقتصارا اي

الفا

الفاء واللام كانهما سياج بكسر المهملة وتخفيف
التحتية اخره جيم في القاموس هو ما احيط به على
كل شيء كالنخل والكرم لها اي محيط بها وصيدا لان
للعوارض لكون كل منهما في الطرف دونها لاعتناء بها
وكذلك المذكور خصوا الاعلال بالحذف فيهما كحذف الفاء من
مضارع نحو ولد ومصدره وكحذف اللام من لم يك
واما نحو يد ودم فلا يعل عليها الا بالغالب كما تراه
ومن اعلالها بالحذف تسمى بابن تنقلت حركة العين
في الياء الاولى للفاء حذفته ونحو حصول ومبيع ونحو
الالف قائمة فان المحذوف عينه وعوض عنها الفاء فوقها
افعالهم ومن ذلك التناسب المذكور قولهما في العرب
الخضم بالمعجمتين لاكل الرطب والقضم بالقاف والمعجمة
لاكل اليابس كما اختاروا الخاء الرخاوة للرطب بفتح فسكون
لما فيه من اللين في الرخاوة والقاف لصلابتها اي هي حرف
مجهور مستعل مقلقل منفتح لليابس ليناسب الدال المدلول
وقال الكسائي كما في المزهر القضم للفرس والخضم للانسان
وقيل انه بالقاف باطراف الاسنان وبالخاء باقصى الاضراس
وللمناسبة الاولى المذكورة جعلوا النضح بالنون والضاد
المعجمة وبالحاء المهملة من باب ضرب ونفع الرش للماء ونحوه
من المائعات الرقيقة والنضخ بالخاء المعجمة بدل المهملة والبا
سوا كما في المصباح من بابي ضرب ونفع ايضا بل اكثر

من بلل النضح فهو أبلغ منه كما قال المص أقوى منه ومن
مراعاتهم لما يقولون فجعلوا موضع العربي الحاء المهملة
لرقتها لكونها مهموسة رخوة مستفلة منفتحة للماء
ونحوه من المايعات الرقيقة كعصير العنب وماء الورد
وما الورد والخاء لغلظها بكونها حرفا مهموسا مستعليا رخوا
منفتحا لما هو أقوى من الماء كالعسل الغليظ وابرجي
جعل التفاوت في المايع فالمهملة في الرقيق والمعجمة في
المشروب منه والمصباح جعلهما كثرة الأثر وقلته فإنهما
في الأبلغية وإن اختلفا في محلها ومن ذلك ما قال أبو
عمرو النضح بالنون فالمعجمة فالمهملة الشرب دون الري
وبالصاد المهملة الشرب حتى يروى والنشح بالشين
المعجمة دون النضح بالضاد المعجمة والحاء فيهما مهملة ومن
ذلك التناسب قولهما أي العرب مراعين له القد بالقاف
المفتوحة وتشديد الدال قال في المصباح من باب قتل
الشق طولا والقط بالطاء المهملة محل الدال من باب قتل
أيضا الشق عرضا يقال قططت القلم قطا قطعت رأسه عرضا
في بريه وتأمل النظر في مدركا أسررت إليه في وجه
المناسبة لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له لأنها حرف
شديد مطبق مستعل تقلقل الغرب به لقلقلة عادة بالنسبة
للطول لسرعته لذلك والدال المستطيلة اعتادة الوصف
أطنابنا وليكون كذكر الحكم بدليله لما طال من الأثر وهو قطعه

أي المقطوع المدلول عليه بالسياق طولا وهذا الباب مراعاة
لمناسبة المباني للمعاني واسع جدا لسعة المعاني المرموز
لها بالألفاظ بحسب تناسبها لا يمكن استقصاؤه زاد المص
في المزهر على ذلك ما في الجمهرة من الخنن بالمعجمة والتوي
في الكلام أشد من الغنن بالمعجمة محل الخاء والخنة أشد من
الغنة والأنيت أشد من الأنين والرسيس أشد من
الحسيس وما في الإبدال لابن السكيت القبصة أشد من
القبضة قال في الجمهرة القبص الأخذ بأطراف الأصابع
وبالمعجمة الأخذ بالكف كلها وما في الغريب المص عن أبي
عمرو وهذا صوغ كذا إذا كان على قدره وسوغ له إذا ولد بعده
على أثره وقال بعد نقل عدة مواد كثيرة من ذلك عن الجمهرة
وانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها وكيف فاوتت
العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني
فجعلت الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل
لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا وجعلت الحرف الأقوى
والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسا ثم
نقل من ذلك كثيرا عن فقه اللغة ثم قال فانظر إلى هذه
الفروق وأشباهها باختلاف الحروف بحسب القوة والضعف
وذلك في اللغة العربية كثير جدا وفيما أوردنا كفاية وفي
شرح المشارق لابن مالك في قوله صلى الله عليه وسلم إن
الإيمان ليأرز إلى المدينة الحديث ما لفظه ذكر يأرز الذي

حروف شديدة دون بعضهم اشارة الى مشقة ذلك الامر الا
ترى ان الزئير يستعمل في صوت الاسد والرفير في صوت الحمار
انتهى ثم هذه المناسبة ليست شرطا للوضع فان الموضوع
للضدين كالجون للاسود والابيض لا يناسبهما وخالف عباد
الصيمرى فاثبتها شرطا قال والاحق ابن الاحتصاص
فقيل انها حاملة على الوضع يدرك ذلك من خصه الله
به كما في القافة ومعرفة غيره منه قال القرافي حكى ان
بعضهم كان يدعى انه يعلم المسميات فقيل له ما مسمى اذغاغ
فقال اجد فيه كذلك قال الاصفهاني والثانى هو الصحيح
عن عباد **المسالة الخامسة** من مسائل المقدمات **الدلالات**
جمع دلالة بحركات الدال كما نقله النووى واقتصر المصباح على
كسر الدال وفتحه وقال وهو ما يقتضيه اللفظ عند
الاطلاق **النحوية** نسبة للنحو لانه الحاكم بها والنسبة مجازية
وهي الاصلية حقيقية **ثلاث** اى لا غير كما يدل له المقام **لفظية**
مرجعها اللفظ **وصناعية** منسوبة للصناعة وهي اثرها
العلم الحاصل بالترك **ومعنوية** يقتضيها المعنى بدلالة
العقل قال ابن جنى في **الخصايص وهي** اى الدلالات مرتبة
في القوة على هذا الترتيب فيقدم عند تعارضها اولها على
ما بعده وما بعده على تاليه **قال وانما كانت الصناعة اقوى**
من المعنوية من قبل بكسر ففتح اى جهة **انها** اى الدلالة
صورة صفة **يحملها اللفظ** لانها هيئته **ويخرج** من الوجود

محشـ

الزهن

الذهني الى الوجود **الخارجي عليها** فلها ملابسة باللفظ
وتستقر تثبت تلك الصورة **على المثال** يلبس المرسوم
ويعبر عنه بالنسبة وسيأتي ان شاء الله **المعترف بها**
الوجود تقتضيها فلا تختلف عنه **فلما كانت** الصناعية
كذلك على ما ذكرنا الكاف في تمثيلها في واذكروه كما هو الحكم
اى على العدا ابنه ايام **لحقت** اللفظ **لحكمه** لقابليته ما شبيه
عنها **وجرت** تلك الصورة لما ذكر **مجرى** بضم الميم مصدر ميمى
اى جريان **اللفظ المنطوق به** في القوة واللزوم ويجوز
فتح الميم على انه اسم مكان اى جرت مجرى اللفظ ومنزلته في
معاملته **فدخلا** اى المذكوران من الدلالة اللفظية والدلالة
الصناعية ولولا ذلك لما دخلتا **في باب العلوم المشاكلة**
القابلة بالاعراض اذ هي المعلومات بمجموع اجزاء اللفظ ومجموع
صفة اجزايه غير مشاهدة بل تحدث شيا فشيا **واما**
المعنى بفتح فسكون في المصباح قال ابو حاتم تقول العامة
لا اى معنى فعلت والعرب لا تعرف المعنى ولا تكاد تتكلم به
نعم قال بعض العرب ما معنى هذا بكسر النون وتشديد
الياء قال ابو زيد هذا في معناه ذلك اى في معناه سواء
اى مماثلته ومشابهته دلالة مضمونا ومفهوما وقال
الفارابي معنى الشئ ومعناته واحد ومعناه وفحواه
ومقتضاه ومضمونه كله هو ما يدل عليه اللفظ وفي التهذيب
عن ثعلب المعنى والتفسير والتاويل سواء وقد استعمل

الناس هذا معنى كلامه وشبهه اي مضمونه ودلالته وهو
مطابق لقول ابي زيد والفارابي واجمع النحاة واهل اللغة
على قول هذا بمعنى هذا او هذا او هذا في المعنى سواء او هذا
في معنى هذا اما ثابت له ومشابهه انتهى فدلالتها
لاحقة بعلوم الاستدلال لا يتوصل اليها بالنظر والفكر
وليست دلالة في حيز بفتح المهملة وتشديد الياء
التحتية احرزه اي في قبيل العلوم الضروريات الحاصلة
من غير تطرق في اكتساب منسوبة للضرورة الخالق المولى
سبحانه وتعالى العبد ان يجزم بالشيء على ما هو عليه جزما
لا يزول بتشكيك ولا بغيره مثال ذلك الافعال ففي كل
واحد منها من اي نوع من انواعها الدلالات الثلاث فانه
يدل بلفظه بمادته على مصدره كضرب يدل على الضرب
وبنائه الذي هو ترتيب حروفه مع ما قارنها من الحركات
والسكنات وبنائه له المثال كامر وصيغته عطف تفسير
فالثلاثة بمعنى واحد عند الصرفيين الصناعية المبينة
على ما ذكر في الالباب من تتبع كلمات العرب على زمانه
ماضيا او حالا او مستقبلا ومعناه الدال عليه الفعل ان
كان فعلا لا بد له من فاعل يدل على فاعله فالاولان اللفظ
وصيغته مسموعان محركات بحاسة السمع وهو مراده
بالمشاهدة فيهما تقدم وهما ضروريان والثالث المعنى ضعيف
لانه استدلالي نظري انما يدرك بالعقل المعقول بالنظر في

امور

امور معلومة او مظنونة للتوصل بها المطلوب من ذلك
من جهة ان كل فعل لكونه معنى لا بد مع تحقيقه له من فاعل
يخرجه من الامكان الى الوجود لان وجود فعل ما من غير فاعل
محال لان الشيء لا يحدث بنفسه ولا منها بل عن فاعل قال
ابن هشام الخضراوي في كتاب الايضاح ودلالة الصيغة
في المركب من المادة والمبنية في المسألة عند علماء النحو دلالة
التضمن لان الفعل دال على ضمن ما في معناه المركب من الحدث
والزمان وهو الزمان بهيئته او الحدث بمادته ودلالته
على مجموعهما مطابقة لانه تمام ما وضع له لفظ الفعل
والدلالة المعنوية من دلالته على فاعله في المسألة دلالة
الملزوم لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له وهو الحدث الواقع
في زمان من وجود فاعله والاولتان لفظيتان حقيقة
او حكما وقال ابو حيان في تذكرته مصدر بمعنى الفاعل اي
مذكرته بالغريب المودعة فيها لتقريبها قال بعضهم وهي
باسم التثنية اولى من اسم المذكرة لقصر الوصول فيها الى
المطلوب اذ لا فهرسة لها ولا مظان حتى يرجع اليها في دلالة
الفعل الثلاثة بعد ثلاثة مذاهب احدها انه يدل على
الحدث المسمى بالمصدر بلفظه اي بمادته وعلى الزمان اي المعتبر
من الازمنة الثلاثة بصيغته المادة مع ما قارنها من
ترتيب وحركات وسكنات ولذا فسرها بقوله اي حرفه تفسير
ما بعده اذا كان مفردا عطف بيان او بدلا قال في مغني اللبيب

لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفى
والمفتاح لانا لم نر عطفا يصلح للسقوط دايما ولا عاطفا
ملازما لعطف الشى على نفسه كونه على شكل مخصوص
في ترتيب الحروف مع ما قام بها مما ذكر ولذلك لدلالة
صيغته على الزمان تختلف الدلالة على الزمان المراد
الاخبار بكون الحدث فيه باختلاف الصيغ للفعل لان
الدلالة على الزمان بالصيغة فاختلفت باختلافه ولا
تختلف الدلالة للفعل على الحدث المدلول لمادة الفعل
باختلافها اى الصيغ بل كل من صيغه دال على الحدث المدلول
لمادته والثالث من المراتب الثلاثة انه يدل بالحدث
على الصيغة ويدل بها ايضا على اختلافها من كونه واقعا
اى متعديا او غير واقع اى قاصرا ويخرج مع ذلك المدلول
مما ذكر للصيغة الزمان فاعز بين لان كل حدث وتعلقه
بمعموله لابد له من زمان فيدل عليه على الزمان الفعل
باللزوم لما ذكر دلالة السقف على الحايط فان السقف
موضوع للاخشاب وما عليها من الجريد والتراب غير ان
نفس المفهوم لا يعقل لا بتعقل حايط اى جدار يوضع عليه
فيدل عليه دلالة الالتزام والثالث عكسه وفسره
بقوله انه يدل على الزمان بذاته فهو موضوع له لان صيغته
تدل على الزمان الماضي نحو ضرب والمستقبل في يضرب واضرب
بالذات دلالة متبادرة من اللفظ وتبادر المعنى من اللفظ

اية

اية الحقيقة ودلالته اى الفعل على الحدث بلا انجرار لان
القصد الاخبار عما جرى الزمان منه والمختار الذى عليه
الجمهور انه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته
والتحقيق هو الاول بالالتزام لنسبه حقيق بتعريف
المفرد في حد الكلمة بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
منتقض بالفعل لما ذكرناه واجيب بان المراد بالجزء
ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليستا كذلك
لانهما يسمعان معا فلا انتقاض كذا قيل وقال بعضهم
ما معناه ان اريد بالهيئة عدد الحروف والسكنات
فالسكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا تكون
الهيئة المفسرة بذلك لفظا فلا يكون جزا من اللفظ
وان فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب الحروف
والحركات والسكنات فكذلك لان الظاهر ان تلك الهيئة
اعتبارية وان فسرت بالحركات الطارية وحدها ومع
الحروف فيجاب بانها اسباب لدلالة المجموع على المعنى
فلذا نسبت الدلالة اليها السادسة الحكم
وهو اثبات امر لامر او نفيه عنه المعنوى ينقسم الى واجب
لا يجوز تركه وممنوع لا يجوز فعله وحسن وقبيح اى ما يجوز
فعله وما يجوز تركه ويقبح خلافه الاولى فلا قبح ولا حسن
فيه فعلا ولا تركا فالحكم الواجب الذى لا يجوز تركه العمل به
كرفع الفاعل ونصبه في قول بعض خرق الثوب المسمار شاذ

مبحث

مردود والمراد فاعل الفعل غير المجرور بحرف زايدا اما فاعل
الصفة المشبهة فيجوز جره بعد تحويل الاسناد الى
ضمير موصوفها وكذا فاعل المصدر المجرور بحرف زايد
كما يأتي من واحد ولظهور ذلك اطلقه المص **وتأخره عن**
الفعل وزيد قام ليس من الفعل والفاعل بل من المبتدا
والخبر **ونصب المفعول** الذي لم يسم فاعله **وجر المضاف**
اليه مطلقا **وتنكير الحال** وما جاء منه في كلامهم معرفا
مؤول عند البصريين كوحده بمعنى منفردا وادخلوا الاول
فالاول اي مترتبين ووجب تنكيره لان الغرض من الحال
بيان صفة صاحبها حاصل مع التنكير فالتعريف لغو **وتنكير**
التمييز وال في قول الشاعر •

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا • صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو •

زايدة **وغير ذلك** من الاحكام الواجبة التي لا تنحصر **والحكم**
الممنوع منه كاضداد ذلك فهو ممنوع منه **والحكم الحسن**
كرفع المضارع الواقع جزا بعد شرط ماض نحو ان قام زيد
يقوم عمرو ومنه قوله •

وان اتاه خليل يوم مسغبة • يقول لا غايب مالي ولا حرم •

ومن شواهد الجزم قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا
وزينتها نوف اليهم قال ابو حيان ولا اعلم خلافا في جواز
الجزم وانه فصيح مختار الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن
بعض النحويين انه لا يكون في الكلام الفصيح انما يجي مع كان

لانها

لانها ام الباب والذي نص عليه الجماعة انه لا يختص بها
بل سائر الادوات في ذلك مثلها قال والرفع مسموع
ونص بعض اصحابنا انه احسن من الجزم واختلف في
تخريجه فقال سيبويه انه على نية التقديم والجواب
محذوف وقال المبرد والكوفيون انه جواب على حذف
الفاء وقال اخرون انه جواب من غير اضمار فلولا نية
التقديم لكن لما لم يظهر الجزم للاداة في الشرط لكونه ماضيا
ضعفت عن العمل في فعل الجواب كذا في الهمع للمص فكان
مما جاز على قول سيبويه فانه على قول ذلك الجزا **والحكم**
القبيح بل في الهمع للمص انه ضرورة **كرفعه** اي المضارع
الواقع جزا **بعد شرط مضارع** كقوله •

يا اقرع بن حابس يا اقرع • انك ان يصرع اخوك تصرع •

ووجهه عند سيبويه على التقديم والتاخير ان كان
قبله ما يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار الفاء نحو ان تاتني
اتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفا
في الحالين لانه جواب في المعنى وقد وقع في محله فلا ينوى
به التقديم **والحكم خلاف الاولى كتقديم المفعول في نحو**
ضرب غلامه زيد لان الاولى وصل الفاعل بالفعل لكونه
كجزيه ولذا انفصل به بين اخره وغلامه اعرابه والاولى
تقدم مرجع الضمير وقد تقدم امثلة **والحكم الجايز** جوازا **على** السوا
من غير رجحان لكل من طرفيه على الاخر فلا حسن ولا قبيح ولا.

ما في معناه من خلاف الاولى **كحذف المبتدا او الخبر** اى
احدهما عند وجود ما يدل كنحو فصبر جميل فانه يحتمل
لكونه مبتدا محذوف الخبر اى اجمل او خبر مبتدا محذوف
اى صبرى صبر جميل وكحذفهما معا في قوله تعالى سلام
قوم اى سلام عليكم انتم قوم فحذف خبر الاول ومبتدا
الثانية **والابانة** مع ذلك فالحذف والاثبات سواء حينئذ
حيث لا مانع من الحذف وحيث لا مقتضى له من وجوب
حذف احدهما كقيام شى مقامه كجواب لولا القايم مقام
خبر المبتدا او في الجمع حيث صح الحذف فيهما ففي الاولى
قولان قال في الهمع قال الواسطى الاولى كون المحذوف
المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العبدى الاولى
كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل التولى
ابن اياز في شرح الفصول واذا اجيبت بعد مبتداين
بخبر واحد نحو زيد وعمرو قايم فمذهب سيبويه والمازنى
والمبرد الى ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب
ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال اخرون انه
خبر عنهما انتهى ومنه يعلم ان قوله مما يتساوى الوجهين قوله
مركب من القولين الذين حكاهما ابن اياز تنبيه
عرفت ان اطلاق الحكم على الواجب ونحوه مجاز باعتبار
قيام الحكم النحوى به وهو الايجاب الناشى عنه صفة وجز
الثابتة بالواجبا وقس عليه الباقي كما نبهت عليه في شرح

نظم

نظم الورقات للعمريطى **وقد اجتمعت الاقسام الستة**
للحكم **في عمل الصفة المشبهة** باسم الفاعل المتعدى
لواحد في انها تثنى وتجمع وتؤنث فتقول حسن و حسنة
حسنان وحسنون وحسنان وحسنات وكذا
عملت عمله والا فهى المباينة الفعل لسكونها للثبات
والاستمرار والدوام وهو للتجدد والحدوث لانه فعل
واقتصر على اعمالها على واحد لانه ادنى درجات المتعدى
وزعم ابن مالك في التحفة على الكافية الحاجبية انها
مشبهة بالفعل قال ابن هشام وهو غلط **فان** اى
الصفة **اما** بكسر الهمزة وتشديد الميم للتفصيل
ان تكون معرفة **بالاولى** بان تكون مضافة او مجردة منهما
وعليها فلا يخلو معمولها **اما مجردا من ال** المعرفة و
والاضافة **او مقرونا بال** كالوجه **او مضافا لما فيه ال**
كوجه الاب **او الى ضميره** اى ضمير ما فيه ال كالرجل الحسن
وجهه **او مضافا الى المضاف الى الضمير** كوجه عبده او
مضافا **الى المجرد** من ال والضمير كحسن وجه **فهذه اثنا**
عشر قسما حاصلة من ضرب اثنين في ستة حالتا الصفة
مما تجردها من ال وتعرفها بها في ستة احوال معمولها من
تعريفهما بال وتجردهما عنها وعن الاضافة واضافتها لما
فيه ال او الضمير او لمضاف الى الضمير او المجرد **وعملها** اى الصفة
اما رفع فاعلا بها عند سيبويه والبصريين وبدلا من المستتر

فيها عند الفارسي او نصب تشبيها بالمفعول به ان معرفة
والا فتمييزا او جر بالاضافة فهذه الصور الحاصلة من
ضرب الاثني عشرة السابقة في الصور الثلاثة ستة
وثلاثون صورة وهذه امثلتها على الترتيب رايت
الرجل الحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجها
والحسن وجه الاب والحسن وجه الاب والحسن وجه
اب او وجه اب او وجه اب والحسن وجهه او وجهه او
وجهه والحسن وجه ابيه او وجه ابيه او وجه ابيه
ورايت رجلا حسنا وجه او وجها او وجه وحسنا الوجه
او الوجه او حسن الوجه وحسنا وجه الاب او وجه
الاب او حسن وجه الاب وحسنا وجه اب او وجه
اب او حسن وجه اب وحسنا وجهه او وجهه او حسن
وجهه وحسنا وجه ابيه او وجه ابيه او حسن وجه
ابيه كذا سرده في الهمع وليست كلها جايزة على سواء بل
يجري فيها الاحكام السابقة والجر ممنوع في اربعة صور
ان تكون الصفة معرفة بال والمعمول خاليا منها ومن اضافة
لما فيه وبين صور المنع زيادة في الايضاح بقوله بان يكون
المعمول مجردا اما ذكر كالحسن وجه او مضافا الى مجرد
منها كالحسن وجه اب او مضافا الى ضمير كالحسن وجهه
او مضافا الى المضاف الى ضمير كزيد الحسن وجه غلامه و
لما فيه من اضافة ال الخالي عنها في صفة معربة بالحركات وانما

يجوز

يجوز ذلك في المعرفة بالحروف كالضاربي زيد وكذا
يجوز اذا كانت الصفة مضافة للمضاف لتابع محلى
بال كرايت الكريم الاب الغامر جوده قال ابو حيان
وهو نادر في خلاف الاولى في صورتين الاولى ان تكون
الصفة مجردة عن ال والاضافة والمعمول مضاف
الى ضمير نحو حسن وجهه او مضاف الى مضاف
الى ضمير كحسن وجه عبده وجعل الهمع في الجميع الا في
فيهما ومنعها سيبويه زاد في الهمع وخص جوازها
بالشعر كقول الشماخ
امن دمنتين عرج الركب فيهما · بحقل الرخامى قد عفا طللاهما
اقامت على ربعيهما جارتا صفا · كميت الاعادي جونتا مصطلاهما
ومنعها المبرد مطلقا شعرا وغيره واولهما بانه عايد
للاعادي كانه مثنى معنى وقال ابن مالك في شرح
الكافية هو عند الكوفيين جايز في الكلام كله ومنه في
الصحيح لا مسلم ورد في الحديث في حديث ام زرع صفر
وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى قال وهو مع
هذا في جوازه ضعف ووافقه ابو حيان انتهى وعليه
كلام المصنف هنا والرفع للمعمول فيجب في اربع صور ان يكون
المعمول مجردا من ال والاضافة او مضافا الى مجرد منها
سواء كانت الصفة معرفة بال ام مجردة عنها مثلها
فيتعين الحسن وجه او وجه اب وحسن وجه او وجه اب

بل منع اكثر البصريين زيد حسن وجهه لخلو الصفة من ضمير
موصوفها واختاره ابن خروف وما ذكر من جوازه بضعف
مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ومن شواهده •
انت مرفوع بما ههنا راس • قال ابو حيان وقول
ابن هشام الخضراوي في نحوه لا يجوز لانه لا ضمير للموصوف ولا
ما يقوم مقامه ليس بصحيح لحكاية جوازه عن الكوفيين
وبعض البصريين والحسن فيهما اي الصفة حينئذ
والنصب او الجر لما فيهما حينئذ من عود الضمير للموصوف
لاسنادها اليه كحسن وجها او وجهه والنصب خلاف
الاولى كرر هذا الحكم وكان الاولى ذكر امثلته في محل واحد
وان اختلفت نصبا او جرا في اربع صورات تكون الصفة
مجردة من ال والاضافة والمعمول محلى بال كحسن الوجه
او مضاف الى ما فيه ال كحسن وجه الاب او مضاف الى
ضمير كحسن وجهه او مضاف الى مضاف الى الضمير كحسن وجه
غلامه والنصب على التمييز واجب في صورتين تخلصا من
الجر الممنوع والرفع القبيح ان تكون الصفة بال كالحسن والمعمول
مجردا منهما ومن الاضافة كوجها او مضافا مجردا منهما كوجه
اب ويجوز الثلاثة الاوجه الاعرابية الرفع ... جوازا
على السواء لا رجحان لشيء منها على غيره في صورتين ان تكون
الصفة بال ويكون المعمول لها مقرونا بها كالوجه او مضافا
الى المقرون بها كوجه الاب المسالة السابعة من مسايل

المقدمات

ينقسم

المقدمات ينقسم الحكم ايضا انقساما اخر او قسمه را
بذلك الى رخصة تغير الحكم من صعوبة لسهولة لمقتضى
مع قيام سبب الاصلي وغيرها اي ينقل وعزيمة لانه لفظ غير
متداول بينها والرخصة بضم فسكون قال في المصباح وتضم
الخا للاتباع ومثله عقوبة وقربة وجمعها رخص ورخصات
كغرفة وغرف وغرفات وجوهها ومن التسهيل في الامر
والتيسير وعرفا ما جاز استعماله بخلاف اصله للضرورة
الشعر وعند الجمهور ما لا يقع الا فيه والضرورات تبيح المحظورات
وما احسن قول بعض الادبا •
صرف الشاعر نصف اعلاه عند حرف فلما ان عرف •
قيل هذا زين قال نعم • يصرف الشاعر ما لا ينصرف •
وخصها ابن مالك بما لم يجد عنه الشاعر مندوحة وجوز
ابن جني وابن عصفور وابو حيان وابن هشام مطلقا قال
ابو حيان لو اعتبر عدم المندوحة في الضرورة لم توجد الا
ما من لفظ او ضرورة الا ويمكن ازالته ونظم تركيب غيره
انما نعني بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم المختصة بالشعر
لا يقع في النثر ومنع ابن فارس مطلقا ويتفاوت الجائز فيه
حسنا وقبحا لقوة البعد وضعفه وكثرة الخروج عن
الاصل وقلته والاستثنا مقصور اولهما منصوبان على
التمييز وقد يلحق بالضرورة في الترخيص لها ما في
معناها ما يدعو للخروج عن الاصل وهو الحاجة الداعية

الى تحسين النثر بالازدواج للكلام عن حديث ارجعن
مازورات غير ماجورات ابدلت الواو بالالف اولا للمناسبة
ماجورات قال ابن الحاجب في اماليه قد يكون الشي غير
فصيح فيجي اليه امر فيصيره فصيحا مثال ذلك ابدا ما
والفصيح بدا لانك لا تكاد تسمع ابدا قال تعالى كما بداكم
تعودون وقال كيف بدا الخلق ثم قال او لم يروا كيف يبدي
الله الخلق فجا بايا فصيحا لما حسنه من التناسب بغيره
ولو قرنه بغيره بعيد روي ان بعض الشعرا قال لكاتبه اكتب
باجارات الركب قد جاروا يعني بعض الرا في جار فقال
يا سيدي يا جار يعني بالكسر افصح واكثر فقال اكتب باجار
ان الركب قد جاروا فالالف تنظر اللغة الفاشية وهذه
البعض للتناسب فالضرورة الحسنة ما امر لا يستهجن
بالبنا للمفعول اي يعاب ويقبح ولا يستوحش بالبنا
للمفعول ينفر منه لغرابته وقلة استعماله منه من الابتدا
او للتعليل النفس بعدم الجهالة كصرف ما لا ينصرف نحو
مثال للضرورة الحسنة كقول السيدة فاطمة رضي الله
عنها ، صبت علي مصايب لو انها ، صبت على الايام صرن لياليا
وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور في التوضيح وغيره
اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله لا بد من
صنعا وان طال السفر ، وقوله ، فهم مثل الناس يعرفونه ،
واهل الوفا من حادث وقديم ، واختلفوا في جواز مد المقصو

للضرورة

للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بقوله ، فلا فقر
يدوم ولا غنا ، ومنعه البصريون وقدروا الغنا في البيت
مصدر غانيت لا غنيت ولو تعسف انتهى فما قيده مما
بالجمع بل جعلهما من الضرورة في الجمع وغيره وقد ذكر ابن
الانباري في كتاب الانصاف اختلاف الائمة في هذين
النوعين من الجواز لهما مطلقا وعليه الكوفيون ومنع
الثاني وعليه البصريون وشرط الفرا في ذلك شرطا
غير معتمد ومنه ما ذكر فيه هذا القيد واسهل الضرورات
الشعرية تسكين عين فعلة اي الجمع في الجمع بالالف والتا
حيث يجب الاتباع لحركة العين كقولها فتستريح
النفس من زفراتها فسكن الفا تخفيفا للضرورة ولولاها
لفتحت اتباعا لحركة الفا والضرورة المستقبحة ما امر
تستوحش منه تنفر منه النفس لعدم الجهالة قال
في المهم ويخرج بها الكلام عن الفصاحة وقال حازم
الاندلسي كالاسما المعدولة عن موضوعها بتغيير ما
فيها عنه من زيادة حرفا او نقص كقولهم ،
اصاهم الحمام مع عواف ، اراد الحمام ، وقوله ،
وشان بين تثلي والصلاح ، اراد شانا ، وقوله
وقبيل من لكيز حاضر ، رهط مرجوم ورهط بن المهل ،
يريد المهلهل بحذف الالف المقصورة وتشديد اللام
والمراد كحرف الاسما المعدولة عن اصلها عن لا خفيفا

كما جاء وموجد ويدل له عبارة المنهاج لحازم الاندلسي المار
السابقة فيها المستقبح وغيره ولو ما لا تستوحش منه
النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالا
انقضى
المعدولة واشد وما ادى افضى الى التباس جمع المفرد
بجمع لمفرد غيره كرد مطاعم جمع مطعم مكان الطعام
الى مطاعيم جمع مطاعم اسم فاعل طاعم او عكسه اي
رد مطاعيم لمطاعم وكان من اقبحها لالباسه فانه فيهما
يودى لالتباس مطعم بمطاعم والالتباس ينبغي مباعدته
ما يودى اليه قال حازم بالمهملة وبزاى بعد
الالف الاندلسي بفتح الهمزة والمهملة الاولى وضم اللام
كما في الانساب في منهاج البلغا واشد ما تستوحشه
النفس تراه قوى الوحشة فتنفر منه تنوين افعل من
غيره كما تقدم بقوله واشد قال حازم وافتح ضرائر الشعر
الزيادة المودية الى ما اى لفظ ليس اصلا ظرف بمعنى قط في
المصباح ما فعلته اصلا ولا افعله اصلا بمعنى ما فعلته
قط ولا افعله ابدا او انتصابه على الظرفية اى ما فعلته
وقتا ولا افعله حينا كقوله من حيث ما نظروا ادنوا
فانظور فزاد الواو ضرورة فصار بوزن افعول
ولا وجود لهذا الوزن في المضارع اصلا او الزيادة المودية
الى ما لفظ يثقل في الكلام العربي كقوله فاطات شمالي
اراد شمالي وفيعال موجود الا انه يثقل في الكلام وكذا مثل المستقيم

الترکيب

المذكور ربا بنو احد النقص من كلمة المجحف بتقديم الجيم
على المهملة اى المغوى كقول لبيد بفتح فكسر فكسر
للموحدة فسكون للتحتية اخره دال مهملة الصحابي
المشهور رضى الله عنه درس محى وعفا المنا بمتالع جمع
متالعة من التلع والتلعة بالفوقية مجرى الماء من
اعلى الوادى ويجمع على تلاع والتلعة ايضا ما انهبط
من الارض فهو من الاضداد كذا في المصباح فابانا
فاظهر اراد بالنبا بالمنا بفتح الميم المنازل كما حذف
الزاى واللام وكذلك المذكور في الفتح العدول عن
صيغة لاخرى كقول الحطيئة بضم المعجمة وفتح المهملة
وسكون التحتية بعدها همزة جدلا بفتح الجيم وسكون
المهملة وبالمدحقة درع محكمة من نسج سلام اراد
بقوله سلام سليمان فعدل عن صيغة لاخرى ضرورة
وفي المهم ان صاحب عروس الافراح قال انه تفصيل حسن
ينبغي اعتباره قال وقد اطلق الخفاجي ان صرف غير المنصرف
وعكسه في الضرورة مخل بالفصاحة فليحترز من ذلك قولا
انتهى وفي شرح عقود الجمان للمصنف ان ضرائر الشعر من المخلات
بالفصاحة لما فيها من مخالفة القواعد العربية الا ما لا
تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف قاله حازم
الاندلسي وهو حسن فقد اختلف الناس النحاة في حد
تعريف الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه

سند وجه بفتح الجيم وضم المهملة الاولى اى سعة وفسحة
بان لم يمكنه الاتيان بعبارة اخرى وقال ابن عصفور
الشعر نفسه لضيق مسلكه ضرورة وان كان يمكنه
الخلاص مما اضطر فيه لاجله بعبارة اخرى سالمة مما وقع فيها
للضرورة لانه موضع الفت فيه الضرائر بدليل كم مجرور
مقرون بالعلا ففصل بين كم ومميزها بالجار والمجرور
ولم يجز الا في الشعر ولم يضطر لذلك اذ قد يرو ولا الفصل
برفع مقرون ونصبه وتقدم عن ابى حيان نحوه وعلى الثانى
الجمهور كما مر قال بعضهم وهذا الخلاف في تعريفها مبنى
الخلاف الذى يعبر عنه الاصوليون على اصول الفقه
ونسب الجمع لانه ضار عنهما بان التعليل بالمظنة قال في
المصباح بكسر الظا المعلم وموضع يعلم الشى وقال ابن
فارس مظنة الشى موضعه ومالفه بل يجوز اكتفا بها اى لا لعدم
تحقق العلة بل لا بد من حصول المعنى المناسب للحكم المعرف له
حقيقة منصوب على المصدر بتقدير حصول حقيقة وذلك
عند الفقها كتعليل وجوب الوضوء بالنوم ناقض وايد
بعضهم ابو حيان الاول كذا في النسخة التى وقفت عليها
وهو غلط بل الثانى بانه اى الشان ليس في كلام العرب
ضرورة اى ما جاز على خلاف المطرد لاجلها الا ويمكن تبديل
تلك اللفظة المخالفة للمطرد ونظم شى لفظ مطرد مكانها
فيخرج عن المخالفة لان الله تعالى اقدر الانسان على البيان

تنزيل

تنزيل ينبغى انه بناه مدنا على منهج الاصوليين الرخصة
ما جاز استعماله لضرورة قد تغير الحكم عن صعوبته مع
منع غير المطرد فيه لسهولة من الخروج عنه لعذر مع
مثلها الضرورة مع قيام سبب الاصل من مانع الصرف
في غير المنصرف لنا واجبا كان كصرف عنيزة في قوله •
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • او حسنا كصرف نعمان في قوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • او قبيحا كامر من صورة الممنوع
او جواز استوى الطرفين في غير ذلك والله اعلم

مبحث

المسالة الثامنة من مسايل المقدمات قد يتعلق الحكم
النحوى بسببين اى يعلل بكل منهما فتارة يجوز الجمع
بينهما لعدم المنافاة بين قضيتهما ولان العلة غير
موثرة بل معرفة وتارة يمتنع لتنافى مقتضيهما فالاول
كمسوغات الابتدا بالنكرة وهى كثيرة بلغها بعضهم
نيف واربعين وافردت بالتاليف وارجعها بعضهم للتعميم
والتخصيص وبعضهم للفايدة بالاخبار عنها فان كلا منها
مسوغ للابتدا به على انفراده لعدم توقف تسويغه
كذلك على ضم غيره له ولا يمتنع اثنين منها نحو عليك سلام
فيه تقدم الخبر الظرف والدعا والاكثر عطف على اثنين
نحو عليك سلام من ابيه ففيه مع ما تقدم كون المبتدا عاملا
في محل الظرف والندا والتصغير كل منهما دليل الاسمية لانه
من خواص الاسما لانه يدل على معنى لا يوجد في غيرها ويجوز

اجتماعهما كالرحيل وقد والتاء الساكنة للتأنيث من
خواص الافعال اي بعض افرادها فقد تدخل على غير
الامر وغير الجامد والتاء الخاصة بالماضي ويجوز اجتماعهما
نحو قد قامت الصلاة وكذا اصل ما ذكر من تعدد الخواص
التنوين مع الاضافة دليلا الاسمية كما قاله ناظمها
بالاشارة الا انهما يفارقان ما مر كما قال ولا يجتمعان
لانه يؤدي الى تضاد مدلوليهما التعريف والتنكير ثانيا وقد لمح
بعض النحاة لذلك المنع بقوله

علقته باب المضاف تفاؤلا . ورقيبه يغريه بالتنوين .
كأني تنوين وانت اضافة . فحيث تراني لا تحل مكاني .
والمجيد بقوله .
لازمت بابك كي اضاف اليك يا . عين الوجود ويا مدار الدين
وعدوت كالتنوين عنك مبعدا . كيف الاضافة مع شقا التنوين

والسين وسوف اسمان مسماهما الداخلان على المضارع
في سيقوم وسوف وبني الثاني لكمال الشبه بين صورته
اسما وحرفا ولا كذلك الاول من ادلة الاستقبال وتخليص
مدخولهما من زمن الحال ولذا يقال فيهما حرفا استقبال
باعتبار مسماهما ولا يجتمعان في لفظ واحد والتاء الساكنة
وضعا للتأنيث والسين خاصتان بجنس الفعل اي كل منهما
خاصة نوع من انواعه كما علمت ولا يجتمعان لاختلاف مخصوصيهما
ومن القواعد جمع قاعدة وهي قانون كلي منطبق على جزئياته

قاعدة

ويسمى

ويسمى ضابطا وقانونا وقيل بالفرق بين الضابط
والقاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المكان
المشهورة عند النحاة قولهم البدل والمبدل لا يجتمعان
حذف لدلالة قرينة عليه ومقوله والعوض والمعوض
لا يجتمعان لان كلا من البدل والعوض اقيم مقام المبدل
منه والمعوض عنه فيمنع ذلك اجتماعهما قال ابو حيان
تركونه البدل لغة منصوب على التمييز في الاحسن
ونصبه على نزع الخافض بمعنى انه شاع ورود هذه عبارة
مولد في العوض اي فيهما مترادفان لغة لاتحاد معناهما
ويتغايران في الاصطلاح النحوي فالبدل واحد من التوابع
في الاسماء احد هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة
يجتمع مع المبدل منه البتة ولا يحذف المبدل منه
وليقوم المبدل منه مقامه بخلاف النعت في ذلك بشرطه
وبدل الحرف من غيره كالدال المبدلة من تاء الافتعال
بعد الزاي والدال كازدجر وادكر لا يجتمعان اصلا باللفظ
معهما لما فيه من زيادة الثقل ولا يكون الحرف البدل الا
في موضع الحرف المبدل منه كما رأيت والعوض لا يكون في موضعه
اي المعوض عنه كعدة وزنة فان اصلهما وعد ووزن فحذفت
الفاء من كل منهما تبعا لحذفها في المضارع وعوض عنها
التاء في اخرهما وكالتعويض عن حرف النداء في الجلالة
بالميم في اخره في اللهم وربما للتعليل وما مزيدة كافة

عن الخبر بعينه للدخول عن الفعل اجتماض وزنه كقوله
اقول يا اللهم يا اللهما وربما استعملوا العوض مرادفا
للبدل في الاصطلاح جريا على الوضع اللغوي كما قاله
ناتجاه وتجنبه مقامه واو ومما بدلا عنها وعوضا منها انتهى
وقال ابن جني في الخصائص باب الفرق بين العوض والبدل
اي اصطلاحا ان بمنع المحترز العرق البدل اشبه بالمبدل منه
كالدال المبدلة من تاء الافتعال فيما ذكرناه اقرب
شبها الى الدال من شبه من العوض بالمعوض منه الا ترى
ما بين فاء عد ومن الواو ومما عوض منها وهو المتناهي
البعيد وانما يقع البدل في موضع المبدل منه كالدال فيما مر
بدلا تا الافتعال وكالطا بدلا لتاعمت الطا والطا
في الصاد والضاد كاطرح واظلم واصطلح واضطرب
والعوض لا يلزم فيه ذلك بل تارة يكون مكانه كتنوين
العوض في جوار ومكان اليا المعوض به عنها وقد لا كما
في عدة وزنة الا بتخفيف الامر للتنبيه تراك تقلمك
تقول قال قدرت الرؤية بصرية في الجملة بعد حالية
من الفاعل او المفعول به لاتحادهما وقضا ما يوجد كونها
علمية لاختصاص اتحاد الفاعل والمفعول معنى في باب الافعال
القلبية في الالف من قال انها بدل من الواو التي هي عين الفعل
حالة محلها باعلالها بتحركها وانفتاح ما قبلها ولا تقول انها
عوض منها لعدم حلول العوض محل المعوض منه وكذلك مثل

الف

الف قام في انها بدل لا عوض تقول ايها المصلح المخطئ
في لام عار وداع وهي اليا المنقلبة عن الواو لسكونها
اثر كسرة انها بدل من الواو لحلولها محلها ولا تقول
انها عوض لئلا يوهم انها لم تحل محل ما عوض عنها و
وكذلك المذكور جار بالموضوع للبعيد مع قرب المشار
اليه لا مر من انه لما كان عوضا لا يجتمع اجراؤه وجودا
اشبه المعدوم فنزل منزلة البعيد الف المبدل من الهمزة
كالواو من وجوه واليا من ميين فهما بدلان من الواو
لا عوضا عنها وتقول في الثاني في عدة وزنة انها اي التاء
عوض من فا الفعل لحلولها في غير محله وكذا الف اسم
وابن لان اصلهما سمو وبنو فحذف الاخر اعتباطا وعوض
عنه الالف ولا تقول انها بدل منه لعدم حلولها محل
المبدل منه وكذلك مثل يا عدة في كونها عوض الواو
لا بدل منها ميم اللهم بدل يا الندا او له عوض من يا مثلا
ولو قال عوض من حرف الندا لعم وهم في اوله اي جهة
اوله ويا زنادقة جمع زنديق التاء الملحقة اخر الجمع عوض
من يا زناديق التي هي اصل وزن الجمع كمساكين ومساكين
وجاء كذلك اصله وبحذف التحتية فلدلالته جموع
والزنديق معرب كما قاله الشارح لا يقال بدل لكونها في غير
محل المبدل منه ويا اسيق التحتية عوض من النون لانها
في غير محل المعوض عنه فيمن جعلها اي زنتها ايفل بتقديم

فسكون التحتية نص للفا كادر لانه وضع اليا المزيد
في غير محل العين المحذوفة تخفيفا ومن جعلها اي اليا
عينا المجمع مقدمة عن محلها المحل الفا مغيره عن الواو
التي هي اصلها الى اليا جعلها بدلا من الواو الاصلية لانها وضعت اولا موضع المبدل منه ثم بعد الابدال
قدمت قال ابو الاعلم بفرقا من العوض لا سيما ابرقها
بين مكانه من البدل وما حوله عنه ولا كذلك العوض
فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا باعتبار ما ذكر
وان كان العوض باعتبار ما تقدم من عموم لزوم
كونه محل المعوض منه اعم من البدل اللازم فيه ذلك
ومن محاسن الحيان ان كلا قد يستعمل بمعنى الاخر قال
ابن جني والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر
وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم
اجزائها فكل ما مضى منه جز خلفه اخر يكون عوضا منه
فالوقت الكاين الثاني غير الوقت الاول الماضي فلذا
كان العوض مخالفا للمعوض منه من البدل انتهى المسالة
التاسعة من مسائل المقدمات اختلف بالبنا للمفعول هل
بين العربي والعجمي واسطة لا توصف بلحد منها قال ابن عصفور
نعم قال ابن عصفور في الممتع بالفوقية انا نحن تكلمنا
بهذه الالفاظ المخترعة المصنوعة لنا لا ان تكلمنا بلفظ لا يرجع
الى لغة من اللغات لانه ليس من موضوعات شي منها وردة

مقدمة

بحث

اي

ابن هشام الخضراوي بان الكلام ليس عربيا فهو عجمي
حيث ان اللغة لا عجمية باختلاف انواعها موضوعة
والغرض انه تكلم بما لم يضعه واضع فلا يتم قوله فهو
عجمي لانه لم يبين على وضعه وعن ابيها الاحدية
المجهد يقف في اللغة كثير بقاعن الامم وقوله الحيات مستندا
في شرح التسهيل العجمي عندنا معشر النحاة لفظ كلا ما نقل الى
اللسان العربي فادخل في جملة كلام العرب من
لسان غيره اذا كان من لغة الفرس بضم الفا وسكون
الرا قال ابن السيد في المثلث جيل من الناس او
الروم بالضم قال في القاموس جيل من ولد الروم
من عيصو ورجل رومي جمعه روم او الحبشي بفتح
المهملة والموحدة اخره معجمة جنس من السودان
جمعه حبشان واحابش او الهند في القاموس جيل
معروف او البربر بموحدتين مفتوحتين بينهما را
ساكنة واخره را ايضا جيل وجمعه برابرة وهم
بالمغرب وامة اخرى بين الحبوش والزنج يقطعون
مذاكير الرجال يجعلونها مهور نسائهم وكلهم من ولد
قيس عيلان او هم بطنان من حمير صنهاجة وكتامة
صاروا الى البربر ايام فتح افريقيس ملك اخي يعنيه كذا
في القاموس او الافرنج بالفا والنون والجيم طائفة من
النصارى او غير ذلك وقد ذكر المصنف في المزهر نقلا عن

ابن دريد كثيرا ما اخذ العرب عن كل من ملوك الاعاجم
والبربر وحمير قوله قول ابى حيان تقول ليوافق ما قال
ابن عصفور في اثبات الواسطة حيث عبر بالنقل ولا نقل عن
لغة منها للمعرب في اللفظ المصنوع كالمعرب فهو
واسطة: فائدة تعرف عجمة الاسم بضم فسكون الاسم اى
كونه اعجميا وضعا بوجوه احدها ان ينقل ذلك اى بان
يذكر من عجمته احد ائمة العربية فاذا خالف هذا امر
وصدقوها الثاني خروجه اى اللفظ عن اوزان الاسما
العربية فانها مضبوطة نحو ابريسم بكسر الهمزة والرا
وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الرا وسكون الموحدة
بينهما والتحتية ساكنة عليهما والسين مهملة ثلاث
لغات معرب ابريشم بالشين المعجمة وهو الحرير اما
الحرير وأما ابريسم المطبوخ فان مثل هذا الوزن مفقود في
ابنية الاسماء في اللسان العربي فكان ذلك دليل
عجمته لو لم يصرح بها احد الثالث ان يكون اوله نون ثم
راء نحو نرجس بفتح النون وسكون الراء وكسر الجيم قال في
الصحاح هو معرب والنون زائدة باتفاق وفيها قولان
اكسرها وهو المختار واقتصر الازهري على ضبطه بالكسر
لفقد نفعل بفتح النون الا منقولا من الافعال وهو غير
منقول فيكسر حملا للزائد على الاصلي كما حمل افعل بكسر
الهمزة في كثير من افراده على فعلل كاذخر وامة والثاني

الفتح

الفتح لان حمل الزائد على الزائد اشبه من حمل الزائد
على الاصلي فيحمل نرجس على نضرب وفيه نظر لان الفعل
ليس من جنس الاسم حتى يشبه به انتهى كان ذلك
اى اجتماع الحروف المذكورة لا يكون في كلمة عربية الرابع ان
يكون آخره اى في آخر الاسم زاى قال في القاموس
او احد فلا بد ان يكتب بهمزة بعد الالف ونصه
الجوهري وفيه لغات زاى وزاء وزاء وزى كطى وزى
ككى منونا بعد دال نحو مهندز بالزاى والدال الصيغة
الفاعل قال في الصحاح والذي يقدر مجاري القنى
والابنية معرب وصيروا الزاى سينا فقالوا مهندس
لانه ليس في الكلام زاى قبلها دال وهذا مما فات
المشي ذكره في كتاب التعريب له كان ذلك الاجتماع
بين الدال والزاى لا يكون في كلمة عربية بالاستقراء
الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم كالصولجان وهو المحجن
قال في التعريب لعله معرب كوكان انتهى وجص بكسر
الجيم وتشديد المهملة معرب كج فابدلت الجيم من كاف
الوب والصاد من جيم العجمية لا تشبه جيم العرب
السادس ان يجتمع فيه اى الاسم الجيم والقاف نحو المنجنيق
هي التي يرمى بها الحجارة واصلها من جه نيك اى ما اجودني
كذا في التعريب السابع ان يكون خماسيا بضم الخاء على
خمسة احرف او رباعيا على اربعة احرف عاريا خاليا

من حروف الذلاقة بالدال المعجمة في القاف وهي الباء والراء
والفاء واللام والنون والميم فانه اي الشان
متى كان الخماسي او الرباعي اسما عربيا فلا بد محالة ان
يكون يوجد فيه شيء منها نحو سفرجل فيه الفاء واللام
وقرطعب بكسر اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون
رابعه المهملتين اخره موحدة اسم للشيء الحقير فهو
عربي فيه الباء وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
اخره معجمة اسم للعجوز وقد نظمت هذه الاوجه
بقولي بعض الابيات •

يعرف الاعجمي بالنقل عنا • او خروج عن وزننا العربي •
او يكون باوله نون راء • او بزاي من بعد دال يري •
في اخير او باجتماع بصاد مع جيم كالجص في ذا الحلي •
او خلا من ذلاقة وهو خمس من حروف او اربع يا صفي •
ذي امور بها استبانت ثما لا لديهم يا صاح اعجمي •

قال في المزهر هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل
وفي المزهر قال الفارابي في ديوان الادب لا يجتمع
القاف والجيم في كلمة من كلام العرب من غير حرف ذلقي
وكذا الجيم والصاد لا ياتلفان في كلام العرب وكذا الجبس
الجص والاجاص والصولجان معرب وكذا الجيم والطاء ولذا
كان الطاجن والطيجن مولدين لان ذلك لا يكون في كلامهم
الاصلي انتهى وفي الصحاح الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة

من

من كلام العرب الا ان يكون معربا او حكاية صوت نحو
الجردقة وهي الرغيف والجرموق الذي يلبس فوق
الخف والجرامقة قوم بالموصل اصلهم من العجم وتعقب
الازهري منع الجمع الجيم والصاد بانه موجود كجصص
الجرو فتح عينيه وجصص فلان اناه ملاه والصج
ضرب الحديد بالحديد المسالة العاشرة من مسائل مبحث
المقدمات فسند سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي
المالقي ابو الحسين ابن الطراوة بفتح المهملة الاولى
وتخفيف الثانية والواو الالفاظ الى واجب ممتنع
الترك وممتنع من التلفظ به وجائز الوجهين فيها
فالواجب رجل قايم ونحوهما مما يجب ان يكون بعد الوجود
لوجود مسماه ولا ينفك الوجود عنده وامه فيه كلا
بدون اللفظ الدال عليه والممتنع الغير الجائز التلفظ
به لاستحالة مدلوله عقلا نحو لا قايم ولا رجل فهذا
اخبار عما يجهله العقلاء عادة اذ يمتنع بحسب العادة
ان يخلو الوجود عن ان يكون لا رجل فيه ولا قايم
لان الوجدان شاهد بعدم انفكاك الوجود عن ذلك
والجائز مثل زيد وعمرو الموضوعين لفرد من معينين لانه
جائز عقلا وعادة ان يكون كل منهما وان لا يكون اذ لا وجوب
لذلك ولا امتناع فالدال عليه كذلك قال فكل كلام مركب
من واجبين نحو رجل قايم وان كان صدقا لا يجوز لانه لا

فائدة فيه لان مدلوله لا يخلو عن النفع لما حصل
بالكلام فائدة فامتنع وهذا بناء على اعتبار حصول
الفائدة الجديدة في تحقق الكلام النحوي فالسماء
فوقنا ليس كلاما نحويا لفقد ذلك وعليه ابو حيان
في اخرين والجمهور على عدم اعتبار ذلك واطلاق حصول
الفائدة عن ذلك القيد فيكون ما ذكر كلاما وكلام
مركب من ممتنعين ايضا حال او مصدر منصوب
من مضمون ما قبله لا يجوز تقدمه اهتماما به نحو لا
رجل لا قائم اي في الوجود لانه كذب لان كلا من
جزئيه كذلك ولا فائدة فيه لان العقل لا يقبله بحسب
العادة وكلام مركب من واجب لا يصح عند العقل
عدمه وجائز يقبل العقل وجوده وعدمه صحيح نحو
زيد هو الجائز قائم هو الواجب لامتناع خلو الوجود
من قائم وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا يجوز
كلام مركب من واجب وممتنع لانه كالجمع بين النقيضين
والنوع فمثال الاول زيد جائز لا قائم اي في الوجود
وهو ممتنع ومثال الثاني لا رجل لا قائم لانه اي ما ذكر منهما
كذب لتعدد القائم فيه وكذا للرجل اذ معناه اي لا قائم
لا قائم في الوجود والواقع خلافه وكلام مركب من جائزين
لا يجوز نحو زيد اخوك لانه اي المركب من الجائز معلوم من
قبل وهذا بناء على اعتبار الفائدة الجديدة في الكلام وفيه

ما عرفت لكن بتأخيره اي اخوك صار واجبا لا يحصل خلاف
فصار الاخبار به اي بقولك اخوك الجائز عن زيد لانه
اي مدلوله مجهول في المخاطب اما لعدم علمه به او لعدم
جزمه على مقتضى علمه فالجائز اي في ذاته يصير بتأخيره
واجبا فلو قلت زيد قائم فاخبرت بالواجب عن جائز صح
الكلام لانه مركب من جائز هو زيد وواجب هو خبر هو
قائم فلو قدمت الواجب وقلت قائم زيد لم يجز لانه انما
يخبر بالواجب عن الجائز لا عكسه لئلا يصير من الاخبار
عن واجب بواجب لان زيدا عند تاخيره صار بتاخيره واجبا
لانه اخبر عنه بقائم المتقدم عليه فصار الكلام بتقديم قائم
مركبا من واجبين فصار بمنزلة قائم رجل المركب منهما وقدر منعه
قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه مذهب غريب كالمعم
في كتب النحاة وكانت لذا ان في النحو تفرد بها وخالف فيها
الجمهور قال ابو حيان وما قاله ابن الطراوة من ان الجائز يصير
بتاخره واجب ممنوع لاقتضائه اختلاف معناه
عند تقديمهما وليس كذلك لان معناه اي قائم مقدما وهو مؤخرا
حال من المضاف اليه لان المضاف عامل فيه قبلها نحو
اليه مرجعكم جميعا واحد فلا يصح ما فرع عليه والله اعلم
فائدة قسم ابو حيان في بعض تواليفه الكلام المركب
من اسمين كما قال سيبويه الى ذاتي ووصفي فالذاتي
ما كان مدلول الخبر فيه عين مدلول المبتدا كقولك هو الله

في مثل هذا يلزم ان يكون الخبر عين المبتدا بالمعنى
المذكور ليصح الحمل فليس من هذا القبيل قولك هذا
زيد مشيرا الى الشبيكة مصفاة في غاية التصفية لان
مدلول زيد مطلق الذهب فيدخل فيه الذهب الغير
المصفى في لانقول بعدم جواز هذا التركيب كما قاله به
البعض بل نقول بعدم جواز كونه من هذا القبيل في او ضحى
نحو زيد قائم فان القيام صفة له وليس في الاعلى بالنحو
عين زيد

الكتاب الاول

مبحث

من الكتب السبعة المقسم اليها الكتاب وكونها سبعة
مناسبة كما في الهمع لحديث ابي حيان وغيره ان اسم
وترجيحا الوتر اما ترى السموات سبعا والارض سبعا والايام
سبعا الحديث وعن ابن عباس ان الجنان سبع وجرى عليه
البيضاوي وبينت ما فيه في صبا السبيل وقد مدحت
نحو اجريا على ذلك القول فقلت
الان متن الاقتراح كروضة بها اينعت انوار علم بجمعه
وما هو الا جنة قد تزينت اما تنظر الانواع سبعا منوعه
في الكتاب لغة الضم والجمع مصدر كتب ماخوذ من الكتب
واصطلاحا جملة من العلم مشتملة على ابواب ومسائل
غالبا وهو مرفوع مبتدا خبره في السماع او الكتاب خبر
محذوف هو هذا مثلا والظرف خبر بعد خبر او حال منه على مذهب
سيبويه او على مذهب الجمهور لان في المبتدا من معنى التنبيه

والاشارة

والاشارة او من الضمير في الخبر ويجوز نصب الكتاب
باضمار نحو اقرا ولا يجوز الجر وفسره السماع بقوله واعني
اي اقصد هنا لفظا ثبت في كلام من ذاته يوثق بفصاحته
لكونه عربيا او انزل كلامه على قوانينهم فشمل بفتح
الميم من باب نصر اي عمر السماع كلام الله تعالى وهو القران
لانه كلام موثوق بفصاحته وكلام نبيه الا ما فيه
للهداية اي محمد صلى الله عليه وسلم جملة دعائية مستانفة
لتعظيمه او حالية لازمة باضمار قد من المضاف اليه لكون
المضاف عاملا فيه قبلها لانه افصح كلام العرب وكلام
العرب بفتحتين او بكسر فسكون اسم مؤنث ولذا يوصف بالمؤنث كالعرب
العرباء والعاربة والمستعربة في الصحاح كذا في المصباح والعرب
ولد اسماعيل عليه السلام وهو اول من تكلم بالعربية في
الفصيحة وعربية جرهم ليست كعربيته قبل بعثته
بالنبوة والرسالة وهو شامل لما قبل وجود خلقته وفي
زمنه صرح بالجر المقدر في المعطوف عليه لفصله بين
المتعاطفين وعمومه لما بينهما وبعده بالنصب او الجر
بعيرين اي بعد زمنه الى ان افسدت الالسنة وتغيرت
عن فصاحتها بكثرة المولدين بين العرب من العجم في الحضر
نظما ونثرا كان من كلام العرب اذ لا مدخل للنظم في الاولية
عن مسلم او كافر لكن مدار الفصاحة على اللسان العربي في
والنوعان منهم مشتركان فيه فهذه المشار لها انما الادلة

انواع لا بد في كل منها ان يكون حجة من الثبوت اما القران
فكلما اى لفظ ورد بطريق غير كذب انه اى القران قرئ
بالبنا للمفعول به اى بذلك اللفظ جاز الاحتجاج به في
العربية لانه منتهى ذلك السماع بالنسبة لغير الموضوع
سواء كان متواترا وهو ما قرأ به كل من السبع قال
التاج السبكي فيما ليس من قبيل الاداء كالامالة وتخفيف
الهمزة قال ابو شامة وكذا الالفاظ المختلف فيها بين
القراء انتهى وانما حكم بتواتر ما عداه لتواتر ذلك عنهم
وما ورد من ان سنده صح للنبي صلى الله عليه وسلم فيها احاد
اجيب باحتمال تواترها عند من صح عنه واقتصروا اسند
سرد السند على بعض طرقهم ولا يلزم من عدم النقل
ان لا يكون كذلك والذي صححه التاج السبكي ان كلاما
حكاه بعبيلة عن ابي شامة متواترا ام احادا الا ان رويت
عن بعض السبعة ولم تتواتر عنه وهي داخلة في قوله
ام شاذا فعطفه على ما قبله عطف عام على خاص وهو
عند الشيوخ في الراضي ما وراء السبع وعند السبكي كالبلقيني
ما وراء العشر ويحتمل ان يكون اراد بالاولى ما وافق
قياس العربية واستعمال العرب وبالثاني ما لم يوافق
ذلك فيكون عطف مغاير كما يدل له قول المصنف عقبه وقد
اطبق الحروفية الاتقان القسم المتواتر والمشهور والاحاد
والشاذ كما قال القاضي جلال الدين البلقيني القران ينقسم

لما ذكر فالمتواتر القراءات السبعة المشهورة والاحاد
قراءة الثلاثة المكملة لها وهي تمام العشرة ويلحق
بها قراءات الصحابة والشاذ قراءة التابعين انتهى وفيه ٢
نظر واحسن من تكلم في ذلك ابن الجزري فقال الضابط له
كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت احدى المصاحف
العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة
التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها ووجب على الناس
قبولها سواء كانت من السبعة او العشرة ام غيرهم
من الائمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الاركان
اطلق عليها ضعيفة او شاذة او باطلة سواء عن
السبعة ام من هو اكبر منهم هذا هو الصحيح عند
ائمة التحقيق من السلف والخلف ولا يعرف عن
واحد من السلف خلافه والاحاد ما صح سنده وخالف
الرسم او العربية ولم يشتهر الاشتهار المذكور والشاذ
ما لم يصح سنده وقد اطبق الناس من علماء العربية
على الاحتجاج القواعد النحوية بالقراءات الشاذة الخارجة
عن الجادة في العربية ولا يضر في فصاحتها لمخالفتها الجادة
الاستعمال انه لم يخالف قياسا معروفا بل
اتفقا على الحكم الاخر هو قوله ولو خالفت ما ذكر لعين
تلك القراءة الشاذة القياس يحتج بها في مثل ذلك الحرف
بعينه في التركيب الوارد في التنزيل المبوبة وروده

عمل لا يطرف الخطا كلامه وان لم يجز القياس عليه
فيكون القياس لها عدا ذلك قال القاضي المعافا في
الانيس الصالح علم العربية حاكم على الكلام والقران
حاكم عليه فاذا خالفه رجع اليه ولم يتمكن من الحكم
خطايه لا نه حاكم كما احتج على القواعد النحوية نحو
استحوذ بسلامة الواو قال تعالى استحوذ عليهم
الشيطان وقياس بابه قلبها الفا بنقل حركتها
لما قبلها فتقلبت لتحركها في الاصل وانفتاح ما
قبلها في الحال كاستقام واستجار ويابى بفتح الموحده
قال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره وقياس بابه
يابى كيرمى لانه لا تنفتح العين من الماضي والمضارع
الا اذا كانت من او اللام حرف حلق ومما ذكرته من
الاحتجاج في اثبات قواعد العربية بالقراات الشاذه
لا اعلم اعرف فيه خلافا للنحاة وان اختلف في
الاحتجاج بها في الفقه واصوله وفي جمع الجوامع انها
تجري مجرى الاحاد ومن ثمه في الاصل اسم اشارة
للمكان البعيد والمختص في السلت خطا لانه يوقف
عليها بها والرسم تابع للوقف واستعيرت هنا للاشارة
للمعاني لكونها للعدم الحسي بها انضما لما كالبعيد احتج بالبنا
للمفعول على جواز ادخال لام الامر على المضارع المبدوبتا
الخطاب امر المخاطب بقراءة فبذلك فلتفرحوا وان

كان

كان قليلا ورد منعه مورده ذلك كذلك قال ابن
الانباري في الانصاف ذكرانه كذلك قراها النبي صلى
الله عليه وسلم من طريق ابي بن كعب ورويت عن عثمان
وانس والحسن البصري وابن سيرين وابي عبد الرحمن
السلمي وابن القعقاع وابي رجا العطاردي وعاصم
الجحدري وابي التياح وقتادة والاعرج وغيرهم كما
احتج على ادخالها على المبدو بالنون منه وهو قليل
الا ان ما قبله اقل منه بالقراة المتواترة السبعيه
ولنحمل خطاياكم فيهما في الاستناد اليهما سوا وان
كانت الثانية متواترة دون الاولى ومن ثم ايضا احتج
على صحة قول من قال ان الله اصله لاه ثم دخلت ال
المعرفة وادغمت لامها في لامه وفخمت بعد الضمة والفتحة
بما قري شاذا وهو الذي في السماء لاه ترفع لاه بضمة
في اخره خبر لمبتدا محذوف لطول الصلة بالمعمول غايبه
الموصول اي هو ولا يجوز اعراب الظرف جر لما فيه من
خلو الصلة من العايد فيكون مثل الذي يطير فيغضب
زيد والجملة صلة وفي الارض لاه بالرفع واعرابه
كاعراب ما قبله ولهذه القراة ذكرها القاري فيما كتبه
على قرات البيضاوي فقال عنها وقري بجر بصيغة المفعول
وما عين القاري تنبيه كان قوم من النحاة المتقدمين
كالزمخشري يعيبون بفتح التحتيه على عاصم وحمزة

تتم

وابن عامر قراآت بعيدة في العربية ونسبوهم تبرأ
لتلك القراءات الى اللحن بسكون المهملة مخالفة العربية
في التعبير عن المراد فقرأ عاصم في رواية حفص عنه وان
كلا لما ليوفينهم بتشديد ان وميم لما وبها قرأ ابن عامر
وحمزة قال المبرد هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج
قال ابو حيان في البحر وهذه جسارة من المبرد على عادته
وكيف تكون قراءة متواترة لحنا وليس تركيب الآية
المثال الذي قال ذلك لحن واما في الآية
فلا فلو سكت او قال كما قال الكسائي ما ادري ما وجه
هذه القراءة لكان قد وفق والمعاد في هذه القراءة
تخاريج احسنها كون لما جازمة حذف مجزومها لدلالة
المقام عليه اي لما ينقص من عمله شيئا اكد ذلك بالجملة
القسمية بقوله ليوفينهم انما المعمول وقرأ حمزة واتقوا الله
الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام عطفا على الضمير
المجرور وهو عند ترك اعادة الجار فيه خلاف منعه البصريون
وقرأ ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بفصل بالمفعول
وهو اولادهم من المصدر المضاف ومن فاعله المضاف
اليه فان في الكشاف والمفصل بما ذكر ضعيفة في العربية
اما بالظرف وان خص بالشعر فغير ضعيف ومع ضعف
ما ذكر خاص بالشعر فغرض بهذه القراءة وهذه عادته
لانكاره تواتر القراءات السبع وقد انكر عليه السعد التفتازاني

فقال

فقال القراءات السبعة متواترة لا يجوز الطعن بها
بل ينبغي ان [illegible] بها قول مخالفها ويجعل شاهدا
على الوقوع ولا يبعد ان يقال نزل المضاف اليه
منزلة الفاعل فقدم عليه المفعول كما تقدم على الفاعل
فالفصل بين المصدر وفاعله لا بين المضاف والمضاف
اليه ولا تعارض ما ذكره في الضعف ضعف اضافة
المصدر لمفعوله وتنوينها الفاعله وقلة الاول وكثرة
الثاني فاشتملت القراءة المعترضة على الثاني والمشهورة
على الاول وفي فتح الجليل لشيخ الاسلام زكريا ان قلت
القول بانه لحن كفر لكونه طعنا في القراءات السبع
المتواترة قلت ليس كل لحن كفرا بل هو اللحن المغير
للمعنى انتهى وفيه تطويل اللحن مطلقا لا يجوز لتواتره
اذا وليس من قبيل الاداء وقد منع المحققون ترجيح
قراءة على اخرى من السبع لتواتر الجميع واستوائها في
كونها من عند الله سبحانه والترجيح لامر خارجي عن ذلك
وقد اطال ابو حيان في البحر في الرد على ذلك وتخطيه
الزمخشري ومن تابعه في الطعن في ذلك وهم
[illegible] لو دون مخطوئون في ذلك المذكورين فعلهم
فان قراءتهم اي قراءة كل منهم ثابتة بالاسانيد المتواترة
منا اليهم لتعدد الطرق ومنهم الى النبي صلى الله عليه وسلم الذلك
وترك ذكره لا يدل على عدمه كما مر الصحيحة للتأكيد والا

فالتواتر يفيد العلم الضروري عند اجتماع شرايطه ولو كان
فسقة بل من كفار التي لا مطعن فيها ومع ذلك فلا راى
للقرا فيها من يخطى واما اليوم فيتبعون لما ورد كما ورد
التي لا مطعن فيها اذ ثبوت ذلك المعاب عليهم فيما
خالفهما استقر في القواعد العربية فقيل على جوازه
في العربية وان القاعدة فيما عداه ولا يا في الفصاحة
لانه مخالف للقياس فقط وقد رد المتاخرون منهم
اي من المتاخرين اي ابن مالك على من عاب عليهم
ذلك ما بلغ رد واجاز جواز ما شيا ورد به التذكير
باعتبار لما قرأ اتجوز في العربية لورودها في تلك القراءة
وان وصليه والواو حاليه وقيل عاطفه وقد حققتها في
سورة البقرة من ضيا السبيل منعه الاكثرون من النحا
عملا بالقراات المذكورة كما قال مستدلا المختار خلاف ما عليه
الاكثرون منهما به. مما ورد عنهم من ذلك المذكور احتجاج اى
ابن مالك على جواز العطف على الضمير المجرور من غير
اعادة الجار تبعا للكوفيين مخالفا للبصريين بقراءة حمزة
تساءلون به والارحام بالجر كذلك وخرجه على انه قسم
متعلق به الجملة بعده ورده ان يقسم بما شاء من خلقه
او على انه مما حذف فيه الجر لدلالة القرينة عليه مثله في قول
روبة خير جواب كيف اصبحت تسما فيهما بعد مخصوصا
الاولى على الجملة فالقراءة ثابتة ودفع لابن عطية ان ذلك

قدمه

قدمه فتاك وترد هذه القراءة عندي من وجهين وفي
حساره فتبحه لا يليق حاله ولا بطهارة لسانه اما ذلك
على محـ
شان الزمخشري قاله ابو حيان في البحر ومن ذلك
احتجاجه جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
ففصل
بمعموله بقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
يا ولا بين المصدر المضاف والفاعل بمعموله تجوزه
كذلك اي كما لك اخذا من ذلك واحتجاجه على جواز
سكون لام الامر بعد الواو والفاء ثم بقراءة حمزة
ثم ليقطع بسكون اللام قال في مغني اللبيب واسكانها
بعد الواو والفا اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ليقضوا في قراءة
الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال
انه خاص بالشعر انتهى فان قلت كيف تخرج القواعد
بما ذكر من القراءات ولعلها مما لم يتواتر فقد روي يا لبنا
للمفعول عن عثمان اي عثمان رضي الله عنه انه قال لما عرضت
عليه المصاحف المسبعة المرسلة لمدن الاسلام ان فيه
اي القران لحنا ستقيمه العرب بالسنتها وروي عن عروة
ابن الزبير قال سالت عايشة من خالته رضي الله عنها
عن لحن القران اي عما فيه منه عن قوله بل متصل من محل
باعادة الجار ان هذان بتشديد نون ان واثبات الف هذان
لساحران واسمان منصوب ونصب المثنى بالياء وعن قوله

اعاد الجار ثانيا الى توجه السؤال اليه استقلالا والمقيمين
الصلاة المنصوب مع ان المعطوف عليه وهو الراسخون
او الموصول مرفوع والمعطوف ايضا مرفوع وعن قوله
والمؤتون المعطوف على الزكاة المفروضة وعن قوله ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابئون بعطف المرفوع على
اسم ان قبل استكمالها الخبر فقالت يا ابن اختي اي في الاسلام
ولو قالت يا ابن اخي لكان حقيقة هذا عمل الكتاب
بضم الكاف وتشديد الفوقية جمع كاتب اخطأوا في
الكتاب بكسر اوله وتخفيف ثانيه فيه وفي سابقه
جناس مصحف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ثم اخرجها
اي هذا الاثر ابو عبيد وفي الاتقان ابو عبيدة في فضائله
اي القران وفي الاتقان ان اسناد حديث عائشة صحيح
على شرط الشيخين واثر عثمان اخرجه ابن الانباري
ايضا من طريق ابي عبيدة وكذا ابن ابي شيبة وحينئذ فقوله
قوله بالنسبة لحديثها روي بصيغة التمريض مما لا ينبغي
لانه انما يستعمل عند ضعف المروي كما تقرر في علوم الاثر
ونبه عليه المص ثم وكيف يستقيم الاستدلال على ما
خالف قواعد العربية المقررة بكل ما فيه بعد عهد المنقول
قلت في الجواب عن ذلك معاذ الله بالنصب على
المصدرية بعامل محذوف كيف يظن بالصحابة رضوان
الله عليهم اجمعين اولا انهم يلحنون في الكلام فضلا عن

القران

الالد

القران وهم الفصحاء اللد بضم اللام وتشديد الدال
مجاز من الثبات على الامر الى الخصم الالد وهو الشحيح الذي
لا يزيغ الى الحق كما في القاموس اي الشديدو الفصاحة الراسخون
فيها وثم فيه وفيما بعده لاستبعاد مدخولها ومجيئها
للاستبعاد جرى عليه الكشاف ونازعه في ورودها لذلك
في البحر وبينت في حاشية السبيل انه لا منافاة لتقدم الورود
باعتبار الوضع والورود بمعونة المقام واولا وما يقابلها
فيما ياتي منصوبة ثم كيف يظن بهم ثانيا في القران الذي
تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وحفظوه وضبطوه
واتقنوه واحكموه وعدد المعطوفات مع تقارب معناها
اطنابا ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ
وعلى كتابته ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم من سنة
الغفلة ان وقعت ورجوعهم عنه ثم كيف ظن بامير المؤمنين
عثمان رضي الله عنه ان يقره بضم اوله اي يثبته ولا يغيره عن
خطائه للصواب ثم كيف يظن ان القراءة استمرت على مقتضى
ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما
يستحيل عقلا وشرعا وعادة ولذا قال المص في الاتقان
ان هذه الاثار مشكلة جدا وقد اجاب العلماء باجوبة
عديدة ثلاثة بسطها بسطنا ذكرها مبسوطة في كتاب
الاتقان في علوم القران هذا المجموع اسم الكتاب تابع
لكتاب يعطف بيان له او بدل منه واحسن ما يقال في اثر

عثمان معه بالاضطراب الموافق في اسناده
والانقطاع قال ابن الانباري في الرد على من خالف
مصحف عثمان وهذه الاثار لا يقوم بها حجة لانها منقطعة
غير متصلة ومما يشهد عقل بان عثمان وهو امام الامة
حبيبة يجمعهم على المصحف الذي هو الامام فيتبين
فيه خللا ويشاهد في خطه زللا فلا يصلحه كلا والله
ما يتوهم عليه هذا وانصاف وتمييز ولا يعتقد انه اخر
الخطا الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من
بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه انتهى وخرجوا
قوله انه اي الشان او اثر عثمان وقع في رواية تحريف
٢ قال ابن اشته بفتح الهمزة والفوقية وسكون المعجمة
بينهما اخره ها التانيث اخرجه اي اثر عثمان في كتاب
المصاحف من طريق الاعلى بن عبد الله بن عامر قال
لما فرغ بالبنا للمفعول من المصحف اي من خطه اتي
بالبنا للمفعول ايضا اي جي به عثمان لينظر فيه فنظر
فيه فقال كتبته احسنتم واجملتم فيه البنا على من
فعل جملا في الوجه اذا او من عل المثني عليه من عجب
ونحوه بسبب المدح ارى بفتح اوله اي ابصر شيا في
المكتوب سنقيمه بالنون بالسنتنا معشر العرب او
قريش فهذا الاثر والمثانه اطلق كان عند علما الحديث
مرادف الموقوف اي ما اضيف للصحابي فان اسند لغيره قيد

به فصل اثر عن الشافعي رضي الله عنه لا اشكال فيه
لعدم اقتضائه للوقوع في محذور فكأنه لما عرض
بالبنا للمفعول عليه المكتوب من المصاحف عند
الفراغ من كتابته راى فيه شيا مكتوبا على غير
لسان العرب الذي نزل التنزيل بلسانهم كالمرسوم في التابوت
بالتاء الفوقية المفتوحة لغة الحجاز والتابوه بالها
المربوطة وهي لغة الانصار لان الاولى يقفون عليه
بالتاء والثاني بالها والرسم تابع للوقف وكتب زيد بن
ثابت على لغته وفي بعضه مخالفة لقريش فوعد عثمان
بانه سيقيمه على لسان قريش بالتنبيه على ما خالف
فيه الكاتب طريقتهم او في بتخفيف الفاء وتشديدها
بذلك الموعود به من الاستقامة كما ورد عنه في طريق
اخرى اورد فيها الطريق يجوز تذكيره وتانيثه كالصراط
والسبيل فانث الضمير العائد اليه اما تذكر الوصف
فليس لجواز تذكير الطريق المنجر عن الاضافة
لمعرفه ومن هذا سبيله يجب افراده وتذكيره مطلقا
في كتاب الاتقان قال فيه اخرج ابو عبيد عن
هاني البربري مولى عثمان قال كنت عند عثمان وهم
يعرضون المصاحف فارسلني بكتف شاة الى ابي بن
كعب فيها لم يتسن وفيها لا تبديل للخلق وفيها فامهل
الكافرين قال فدعا بالدواة فمحى احد اللامين وكتب لخلق

الله ويحيى فاهمل ذكرت فيهم فى كتب لم ينسبه الحق
فيها الماتقالت ابن الانبارى وكيف يدعى عليه انه راى
فسادا فامضاه وهو مؤاثق على ما كتبه ويرفع الخلاف
اليه الواقع بين [illegible] فيحكم بالحق ويلزمهم اثبات
الصواب وتخليده واخرج ابن اشتة ايضا عن ابن
الزبير ان عثمان لما جمع القران فقطعن فيما كان نقط
عثمان جمع عثمان المصاحف ثم بعثني لعائشة فجئت
بالمصحف فعرضناها عليها حتى قومنا تها ثم امر بسائرها
فشققت فهذا يدل على انهم ضبطوها واتقنوها
ولم يتركوا فيها ما يحتاج لاصلاح ولا تقويم ولعل من
روى عن عثمان الاثر حرفاه عما لفظ به ولم يتقن اللفظ
الذى صدر عن عثمان فلزمه ما لزم من الاشكال ذكره
فى الاتقان واما اثر عائشة فقد اوضحنا الجواب
عنه فى الاتقان ايضا قال وبعض الاجوبة عن اثر
عثمان لا يصلح منها شئ عن حديث عائشة اما تضعيف
الاسناد فحديث عائشة صحيح الاسناد وجواب ابى
ابن اشتة وتبعه ابن جبارة بان معنى قولها اخطئوا
اى فى اختيار الاولى من الاحرف السبعة بجمع الناس عليه
لا ان كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز قال والدليل عليه ان ما لا
يجوز مردود باجماع من كل شئ وان طالت مدة وقوعه
ومثله عن سعيد بن جبير فى قوله فى ذلك انه لحن من الكاتب

معنى باللحن فيه القراءة واللغة بمعنى انها لغة الذى كتبها
وقراءة وفيها قراءة اخرى فصل بالرفع خبر
مبتدأ محذوف اى هذا فصل وبالنصب والوقف بالسكون
على لغة ربيعة مفعولا لنظر مقدرا وهو لغة الحاجز واصطلاحا اسم
لجملة من الكتاب او الباب تشتمل على مسائل غالبا وقد
تشتمل على مسالة واحدة كما هنا واما كلامه صلى الله عليه وسلم
فيستدل منه على اثبات القواعد ومرجع بناها اليه عليه
بما ثبت ولو من طريق حسن ولو لغيره انه قاله كما بنا على
اللفظ المروى فى الرواية باللفظ لا بالمعنى وذلك اى الثابت
كما ذكرنا نادر جدا انما ندر او بالضم منصوب على المصدرية
انما يوجد فى الاحاديث المتون القصار وقد جمع كثيرا من
الاحاديث القصار المؤلف وسماه درر البحار وجمع من ذلك
عشرة الاف حديث الشيخ عبد الرؤف المناوى فى عشرة
كراريس جعل كل سطر مشتملا على مثنى وعدد السطور
خمسة وعشرين فيكون فى كل ورقة مائة حديث على قلة
ايضا لكون تلك القصار مروية بالمعنى ايضا غالبا فان
غالب الاحاديث مروى بالمعنى وليس لغيره صلى الله عليه وسلم
ما له من جودة التعبير فاحتمل احتمالا قويا الحاق التبديل
والتغيير وقد تداولها اى تناقلها الاعاجم جمع الاعجم وهو
غير العرب ايا كانوا والمولدون بصيغة المفعول الذين
نشأوا بعد اختلاط اللغة وتغير اللسان العربى قبل تدوينها

في الكتب ثم انه مع التدوين يبعد التغيير فرووها
بما ادت اليه عبارتهم بعد اعتقادهم انهم يوفون
الترجمة عنها والا فلا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي
الاخلال بذلك اذ من شرطها العلم بما يحيل المعنى او
ينقصه وبمواقع الالفاظ فزادوا ونقصوا بحذف
المزيد والناقص ليشمل الحرف والحركة والسكون وقدموا
واخروا بحسب عباراتهم وعاداتهم في تعبيرهم وبدلوا
الالفاظ الاصلية بالفاظ جاوا بها بدلها ولهذا المذكور
ترى تبصر الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا
على اوجه شتى بفتح المعجمة وتشديد الفوقية اي
متفرقة جمع شتيت كما في بمن جعل
جابر وكما في كفارة المجامع في رمضان وثم بمثلثة تقدم
انها في الاصل اسم اشارة للمكان البعيد وعرفه والمقام
للمقرب بالامر فتضبطها لها والمامى ويكتب بالهاء
لانها يوقف عليها بها كما سلف وتلفظ بعضهم بها خطأ
امكن بالبنا للمفعول وسكت عن الفاعل لعدم تعلق الغرض
به على الامام جمال الدين محمد بن مالك اثبات بالرفع نائب
الفاعل اي تاسيس القواعد النحوية التي يعلم منها احكام
جزئياتها بالالفاظ الواردة في الحديث النبوي قلت وظاهر
ان هذا الدليل جار في الموقوف والمقطوع ايضا كما تقدم فيها
كما تقدم في الجواب عن ابن عثمان وان كان ذلك في المرفوع

اكر

اكثر ولعله سبب الاقتصار قاله ابو حيان في شرح
التسهيل المسمى بالتكميل فذاكر هذا الفصل من
الاستدلال بما وقع في الاحاديث من غير عرف المحدثين
يشمل المرفوع المعقود له الفصل والموقوف والمقطوع
ايضا على اثبات القواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية
يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها الكلية لاثبات
امر كلي جار على الجزئيات والطرفان متعلقان باثبات وما
رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين اي من النحاة
سلك هذه الطريقة في الاستدلال بذلك لذلك غيره
والحكم للغالب لما سياتي عن صاحب البديع من سلوكها
على ان الواضعين لعلم النحو في بدء تاسيسه وانشاء
قواعده المستقرئ اسم فاعل من الاستقراء وهو تتبع الجزئيات
لاثبات امر كلي اي الاخذين للاحكام التي وضعوها من لسان
العرب لابتنائها عليه ورجوعها اليه والطرفان متعلقان
باسم الفاعل لاختلاف لفظهما ومعناهما كابي عمرو
ابي العلاء المازني النحوي المقرئ احد القراء السبعة المشهور
وعيسى بن عمر الثقفي ابو عمر مولى خالد بن الوليد نزل في ثقيف
فنسب اليهم تلميذ ابي عمرو والخليل ابن احمد وسيبويه
تلميذ الخليل من ائمة البصريين ظرف في محل الحال من ابي عمرو وما
عطف عليه وعلي بن حمزة الكسائي امام الكوفيين في النحو
واللغة واحد القراء السبعة وسمي الكسائي لانه احرم في كساء

وقيل لغير ذلك ويحيى بن زياد الفرا بفتح الفاء وتشديد
الراء العلم الكوفي بعد الكسائي وعلي بن المبارك
وقيل ابن الحسن بن عبد الله المصري البغية والاحمر صاحب
الكسائي وهشام بن معاوية الضرير احد اعيان اصحاب
الكسائي من ائمة الكوفيين حالة تعاطى الطرف قبله لم
يعقلوا ذلك المذكور عن ابن مالك وتبعهم على ذلك
المتأخرون من النحويين البصريين والكوفيين وغيرهم
واستدل بوجه عدم تقيد البصريين في الذكر تقدمهم في
التقدم على اصل مطابقة المباني للمعاني ولذلك كان كثير من المتأخرين
لا يخرج عن مذاهب البصريين كابن عصفور على ما ذكره
ابن هشام في انه وقد رد ذلك ابو حيان اما ابن مالك
فلعله اجتهاده في هذا القول بتقيدهم على ان النحو كما
قال ابن هشام لا يعتد بهم كذا في شرح الجامع الصغير
النحوي للشيخ اسماعيل العلوي وغيرهم بالرفع عطفا
على المتأخرين من نحاة جمع ناح كقراة جمع قار الاقاليم
جمع اقليم قال في المصباح ماخوذ من قلامة الظفر لانه
قطعة من الارض قال الازهري واحسبه عربيا وقال
ابن الجواليقي ليس بعربي محض والاقاليم عند اهل الحساب
سبعة كل اقليم يمتد من المغرب الى نهاية المشرق طولا
ويكون تحت مدار تتشابه احوال البقاع التي فيه واما في
العرف فالاقليم ما يختص باسم يتميز به عن غيره فمصر اقليم

والشام

والشام اقليم واليمن اقليم انتهى كنحاة بغداد البلد
المعروف وفيه اثنتا عشرة لغة اوضحها في الفتح
المستجاد بتاريخ بغداد واهل الاندلس قال النووي
النووي في التهذيب يقال بفتح الهمزة والدال وهذا هو
المشهور ويقال بضمهما ولم يذكر ابو الفتح الهمداني
الا الضم فيهما قال حكي عن بعضهم ان وزنه
فعلل وهذا مثال لم يجئ عليه شيء من الكلام علما وقيل
انفعل واشتقاقه من الدلس وهو الظلمة وكان
خلاصة كلام ابي حيان انعقاد الاجماع العقلي منهم على
تركه فما فعله ابن مالك خرق لاجماعهم فان قلنا بالاعتداد
باجماع علماء الادب كالاعتداد باجماع المجتهدين في الاحكام
الشرعية حرم خرقه والا فلا وقد جرى الكلام في ذلك
منع الاستدلال لذلك بذلك مع بعض المتأخرين الاذكيا
جمع ذكي والذكاوة الفطنة وسكت عن جري معه
الكلام معهم في ذلك وهو محل الفا ولا قرائنه ولا سياقه
فقال العلما اي باعتبار سبيل ذلك الاثبات لعدم
وثوقهم ان ذلك المروي من لفظ الحديث لفظ رسول
الله صلى الله عليه وسلم وذلك لجواز الرواية بالمعنى للعالم
بمدلولات الالفاظ ومواقعها فلعل اللفظ المروي من تغيير
الراوي وعزاه للنبي صلى الله عليه وسلم لانه المعنى له اذ لو وثقوا
بذلك من غير تغيير احد من الرواة لجرى الحديث مجرى بفتح

الميم مكان الجريان او بضمها مصدر ميمي اي جريان القرآن
في اثبات القواعد الكلية النحوية بدليل انه صلى الله عليه وسلم
افصح من نطق بالضاد وفي الحديث المرفوع ان لغة اسماعيل
كانت قد درست فجاءني بها جبريل فحفظنيها والظرف متعلق
بجري لانه اقوى في العمل من مجرد وان كان طالبا له من حيث
المعنى وبه قال في الكشاف اه قلت الظرف متعلق
بما دل عليه دعوة اي في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض قلت اذا جاء اسم طلبهم معمولا اي التعلق
بالفعل لانه الاصل فيه المصدر ولذا وجد تعلق به وانما
كان ذلك الترك للاستدلال به في الاثبات المذكور لامرين
احدهما ان الرواة للحديث جوزوا النقل بالمعنى اي رأوا
جوازه وفعلوه عند شرطه السابق والجواز عند ذلك
اصح الاقوال في المسالة فتجد لنا للتفريع قصة واحدة
جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم يقل بالبناء للمفعول
اي تلك القصة تلك الالفاظ المنقولة لاختلاف
الرواة فيها بل الواقع احدها والباقي بالمعنى
لاتحاد القصة نحو ما روي بالبناء للمفعول وفي التعبير به
نظر لما تقرر في علوم الاثر ان طريق نقل الحديث من غير
ذكر اسناد الجزم بجزمه لقائله ان كان مقبولا والتمريض
ان كان بخلافه وما هنا في الصحيح معظمه فكان حقه نحو
ما جاء من قوله صلى الله عليه وسلم لان الضمير عائد له صلى الله

عليه

عليه وسلم وعند ذكره ولو بعود الضمير اليه تطلب الصلاة
والسلام عليه بل اوجبها حينئذ جمع من كل من المذاهب
الاربعة ولعل اسقاط الصلاة من الكاتب لا من المصنف
زوجتكها والخاطب من طلب تزوجها ولم يكن عنده من
الدنيا سوى ازاره الا انه كان يحفظ سورا من القرآن بما
معك من القرآن ملكتكها بما معك اي من القرآن خذها
بما معك وبهذا اخذ الحنفية انعقاد النكاح بغير لفظ
التزويج والانكاح وحمله الشافعية على انه من تغيير الرواة
وتغييره وغير ذلك اللفظ المذكور اختلاف طرقه والفاظه
واياه من الالفاظ الواردة في هذه القصة مما لا
يتعلق الغرض ببيانه لحصوله بذكر بعض الفاظ القصة
فنعلم علما يقينا مصدرا مؤكدا انه صلى الله عليه وسلم
جملة دعائية معترضة بين اسم ان وخبرها او حالية
حينئذ لازمة لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ المتعددة
المتغايرة وانه اتى بكل منها لان ذلك حشو لا يرجع اليه
داع في النبي صلى الله عليه وسلم مع وجود لكل مقام حقه بل لا
نجزم بانه قال بعضها المحكية عنه اذ يحتمل انه قال لفظا
بمعمول القول وان كان مفردا لانه يؤدي مؤدى الجملة فاشبه
قول الشاعر
وقصيدة تاتي الملوك غريبة • قد قلتها ليقال من ذا قالها
او ضمن القول معنى الاتخاذ والاول اولى لما في كون النصب سماعيا

اوقياسيا من الخلاف والمختار الاول ولو يجوز ان يكون مصدرا
ناصبه بمعناه رادفا لمعنه الالفاظ المروية بما يقوم
بعضها عزها خالد من لفظ او صفة له لعدم تعرف
لنوعله في الابهام فاتت الرواة بالمرادف مما ذكروه
ولم يات بلفظه الصادر منه او المعنى هو المطلوب
واللفظ وسيلة اليه غير مطلوب بالذات ولا سيما بكسر
المهملة وتشديد التحتية ويجوز تخفيفها وفتح المهملة
مع تشديد التحتية لغة قال ابن جني يجوز كون ما زائدة
وتجر ما بعدها بناء على الاضافة وكونها بمعنى الذي ويرفع
خبره محذوف هو هو واجاز قوم النصب على الاستثنا
وليس الجيد قال الواو لا تستعمل الا مع الجحد فلا تقول جاءني
القوم سيما زيد حتى اتى بلا لانه كالاستثنا وقال ابن
يعيش كذلك وكذا صاحب البارع قال وهو منصوب
بالنفي كذلك وكذا قال الخطيب التبريزي والزمخشري ونقل
السخاوي عن ثعلب من استعمله بخلاف ما قال امرؤ
القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل فقد اخطأ معنى بغير لا
ووجهه ان لا سيما لترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون
مخرجا عن مساواته الى التفضيل قال ابن الحاجب ولا
يستثنون بها الا من يريدون تعظيمه قال السخاوي
ايضا وفيه ايذان بان فيه فضيلة ليست لغيره فلو قلت
سيما بغير لا اقتضى التسوية وبقي المعنى على التشبيه

قال

فلا يبقى مدح ولا تعظيم وسيما مستعمل بلا كما مر فلا يجوز
حذف العامل وابقا عمله الا شاذا قلت في لا سيما بمنزلتها
في لا رجل في الدار يعني المنفي للنفي وربما حذفت في الشعر
وهي مرادة ويقرب منه قولنا ابن السراج وبعضهم يستثنى
سيما كذا يوجد من المصباح المنير انتهى مع تقادم السماع
كان الحفظ تجوز سيما مع طول الزمان وعدم ضبطه اى
الحديث المسموع بالكتابة التي هي قيد العلوم •
العلم صيد والكتابة قيد • قيد صيودك بالقيود الواثقة
والاتكال على الحفظ معطوف على تقادم وذلك لان الاتكال
عليه يفضي لعدم مراجعة المحفوظ اعتمادا على قوة الحافظة
والحفظ خوان قال المتقنون راجع المحفوظ واعلم ما
تقول وان الضابط ضبط صدر فهو اي من الرواة من ضبط
المعنى الذي للحديث وعليه مداره حتى ان البيهقي والبغوي
يخرجان الحديث بلفظ عزماه في الصحيح على حسب رواية
اسنادهما ويعزوانه اليه مريدين معناه او اصله فيه ولذا
لا يعزى بذلك اللفظ الصحيح حتى يقابل بما فيه واما ضبط
الالفاظ مع نصبها بها وعوارضها فبعيد جدا بكسر الجيم اي
نهاية وهما لغة قال ابن السكيت ولا تفتح الجيم لا سيما في
الاحاديث اسم جمع حديث او جمع له شذوذا او جمع احدوثة
مراد بها الحديث الطوال بكسر الطا المهملة وتخفيف الواو
وقد قال سفيان بتثليث اوله الثوري بفتح المثلثة وسكون

وسكون الواو نسبة لشوريطن من مهران وهي عجب
مناف كذا في اللب للمص الى قلت الى احدكم حديثا كما سمعته
اى بلفظه فلا تصدقونى لعسر ذلك انما هو اى المحدث
به المعنى اى العبارة المودية له تارة تؤديها بحالها وتارة
يعبر عنها بما يقوم مقامها ومن نظر اعتبر في روايات
الحديث اولا نظر اعتبار علم العالم اليقيني الذى لا
يداخله لقوته شك ولا احتمال انهم اى الرواة انما يروون
الحديث بالمعنى لعلمه الاختلاف في الفاظ الروايات
مع اتحاد معناها الامر الثاني من اسباب عدم الاستدلال
انه وقع اللحن باسكان الحاء المخالف العرب في قوانينها
في التعبير كثيرا وقوعا كثيرا او زمنا ومكانا كثيرا فيما
روي من الحديث ووقوعه فيه لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب
بالطبع لكونهم اعاجم ولا بالتطبع لكونهم لا يعلمون لسان
العرب المدلول عليه بصناعة النحو بكسر الصاد العلم الحاصل
بالتمرن كامر فلتعلمه العربية فهم يوجهونها ووقع اللحن في
كلامهم ومنهم اى الرواة لا يعلمون ذلك لجهلهم بالعربية ومن
جهل شيئا لا يدرى انه خالفه ولذا قال شعبة انا اخوف
ما اخاف على طالب الحديث اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة
قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده
من النار لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يلحن والجملة الاسمية
حال وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح اى جار بغير مجراه

اما

اما المنافى او لضعف تاليف من لسان العرب وتعلم معاشر
النحاة قطعا بغير شك هو علم اليقين الا انه غير تغيير
نعتقدنا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس وفي الحديث
على كلام فيه الصحيح انه موضوع لفظا وان كان معناه
ثابتا انا افصح من نطق بالضاد وفي حديث اخر ان لغة
اسماعيل كانت قد درست فاتاني بها جبريل فحفظتها فلم يكن
يتكلم الا بافصح اللغات واحسن التراكيب في الاستعمال لو اظهرها
بالجيم والراء اى اعظمها وهذا ممنوع بل اللازم لكلامه
الفصاحة اما التزامه الافصح منها وان كانت له ملكة
ذلك فغير ملتزم وذلك [illegible] في التنزيل المعجز كتب
في عزه الا ان يكون مراده [illegible] ان يكون مراده ان هذا الاليق
بشانه الكريم ولذا قال واذا تكلم بغير لغته اللايق
بسلوكها المشتملة على ما تقدم فانما تكلم بها لمخاطبة اهل تلك اللغة
على طريق الاعجاز وخرق العادة او التكلم بغير لغة
الانسان خرق عادة وقد جرى لكثير من ورثته صلى
الله عليه وسلم اتباعا له ذلك كرامة لهم فقد نقل عن الشيخ
عبد الكبير الحضرمي انه لما لقي الخوجه بها الدين نقشبند
ولم يكن يعرف مما كلمه بالفارسية وفهم ما يخاطبه بها حتى جاد
من بين حديثهما وعلى طريق تعليم الله له من غير معلم وفي
حديث ضعيف عن علي رضي الله عنه انه قال للنبي صلى الله
عليه وسلم وقد راه يكلم العرب بلغة نحن المختلفة المتباينة

واشعر كلامه

يا رسول الله نحن بنو اب واحد ونشانا في بلد واحد
وانك تكلم العرب بلسان ما نفهم اكثره فقال ان الله عز
وجل ادبني فاحسن ادبي ونشات في بني سعد بن بكر
واخرج ابو نعيم عن عمر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله
ما لك افصحنا ولم تخرج من بين اظهرنا قال كانت لغة
اسماعيل قد درست فجاء بها جبريل فحفظنيها ولا مانع من تعين
هذا وقول المص من غير معلم لان جبريل سفير الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بما علمه مولاه لا اثر له فيه واسناد
التعليم اليه في ابة علمه شديد القوى يدل على
ان المراد من الاسناد الى السبب والمص يعني ابن
مالك مصنف التسهيل قال فيه المجتهد الحصوري قد
اكثر قد اكثر من الاستدلال للقواعد النحوية بما ورد في الاثر بفتح
او ليه مرادف للحديث متعقبا في الاستدلال بذلك وهو
حال من فاعل اكثر زعمه مثلث الزاي وفتحها لقريش
وضمها لاسد وكسرها لبعض قيس اي ظنه ويطلق
الزعم بمعنى القول ومنه قول ام هانئ بنت ابي طالب زعم
ابن امي يعني اخاها عليا انه قاتل رجلا اجرته اي قال
والاحسن ان يحمل عليه هنا ما على النحويين متعلق بمتعقبا
وما امعن النظر في ذلك اي ما بذل الجهد في الاستقصاء
والتحري وفي المصباح امعن الفرس امعانا تباعد في
عدوه ومنه امعن في الطلب بالغ في الاستقصاء والمعاني

ولا صحت له التمييز فهو مبني على زعم ابي حيان ان
ابن مالك لم يلازم المشايخ انما اخذ العلم بجودة فهمه
وقوة ذكائه وشدة ذهنه وقد قال قاضي القضاة في جواب
اطلاقه خلاف يثبته في شرح ايضاح المناسك بدر
الدين بن جماعة الكناني المقدسي والد العز بن جماعة وكان
معطوفة على قال او حال من فاعله باضمار قد ممن
اخذ العلم عن ابن مالك وكان من المتقنين المتقنين
قلت له يا سيدي فيه تعظيم المشايخ في خطابهم والتادب
معهم في مجاراتهم واطلاق السيد على غير الله والتواضع
اذ اتى بضمير المتكلم وحده هذا الحديث تابع لهذا نعت له
او عطف بيان او بدل على الخلاف فيه رواية بعض الرواجم راو
وكفراة جمع غازو وهو مبتدا خبره الاعاجم او بجوز العكس
جمع الاعجم في القاموس الاعجم من لا يفصح كالاعجمي والاخرس
وفي المصباح العجم بفتحتين خلاف العرب والعجم يوزن
فقل لغة فيه الواحد عجمي كزنج وزنجي فالياء للوحدة وينسب
للعجم ايضا بالياء فيقال رجل عجمي منسوب الى العجم وفي
القاموس العجمي من جنسه العجم وان افصح جمعه عجم والاعجم
الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان عربيا ونسبته الى العجم
فيه للتبعيض او للابتداء او للنسبة وفاعل وقع ما يعلم
في لسان المنقول انه ليس من لفظ الرسول للعجمي او اللحن وخروج عن
الفصاحة او البلاغة ويكره اطلاق الرسول من غير اضافة

الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم قاله بالمعنى نقله البيهقي
عن الشافعي ولا يشكل قوله تعالى يا ايها الرسول لا انخطا
الله تعالى بتشريفه له كيف كان والجملة المعطوفة حال
مما قبله عاملها التنبيه او الاشارة لم يجب بشيء سكوت
عن الجواب يحتمل انه لوضوح الاستدلال لا عن عجز فان
الاصل عدم التغيير ومما وجد فيه مما قد يشكل على ظواهر
العربية والبلاغة مؤول ولكونه لم يجر جوابا ولكونه على
ببين صواب ما عليه الجمهور وهو بعيد جدا اذ لو كان كذلك
لرجع عنه فان الظن به لجلالة قدره وخلق فخره انه لا يتمادى
على الباطل بعد تبيينه له اصلا وقال ابو حيان اعاده كثيرا
لتعيد المعهد به لطول الكلام المنقول عنه المسرود لعلقه
والاعادة عند الطول معهودة في الكتاب والسنة قال تعالى
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فانكم الثاني
تاكيد للاول لطول الفصل بينه وبين خبره انما معناه استحسن
الكلام بحضرة المسئلة من المطلب الضروري الذي يبنى عليه
في العلم ليلا يقول مبتدى اسم فاعل من الابتداء اما بال شأن
النحويين مبتدأ وخبره جملة يستدلون بقول العرب ومحل الحال
من المضاف اليه لكون المضاف كجزئه والعرب بفتحتين اوليه
اسم مؤنث ولذا وصف بالمؤنث فيقال العرب العاربة
والعرباء وهو خلاف العجم ويقال العرب وان لم يكن لغة
فيه ويجمع العرب على اعرب كزمن وازمن وعرب كاسد واسد

قال

قال ابو حيان في البحر العرب بفتحتين جمع عربي كروم
وروم وفهمه المسلم والكافر ولا يستدلون عطف على الجملة
الفعلية الحالية قبلها بما روي بصيغة المفعول في الحديث
مطلقا المروي بنقل العدول من اهل ملكة العدالة امتثال
الاوامر واجتناب النواهي والمروءة التخلق باخلاق
امثالهم في المكان والزمان كالبخاري ومسلم وامثالهما
من الحفاظ الضابطين الايقاظ حتى طالع ما ذكرناه من هذا
الكلام ادرك وعرف السبب الذي لاجله لم تستدل النحاة بالحديث
انتهى كلام ابي حيان بلفظه اي من غير تصرف فيه وقال ابو الحسن علي
ابن محمد الكتاني الاشبيلي الضابع بالمعجمة وبعد الهمزة عين
مهملة في شرح الجمل للزجاج تجويز الرواية للحديث بالمعنى
بشرطها عند علماء الاثر هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه ومن تبعهم
ممن مر في كلام ابي حيان الاستشهاد مفعول لترك على اثبات
اللغة المراد بها علم العربية افرادا وتركيبا لا علم اللغة
فقط الذي يعبر عنه بمتن اللغة بالحديث لان احتمال التغيير في
روايته اثر له عن حرمته له لولاه لكان او هو كلام الافصح
في اعمه وانه ذلك الاثبات على القرآن ولو بقراءة شاذة
وصحيح النقل عن العرب ولو كان المتكلم كافرا او مجنونا اذ
فقد احتجوا باشعارهم كما في المزهر ولولا تصريح العلماء بجواز
النقل بالمعنى في الحديث للعارف بمدلولات الالفاظ وهو ا فيها
لكان الاولى في المقدم في الاثبات للغة فصيح اللغة وعطف

عليه عطف بيان كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب
لا يرا في فصاحته ولا سيما في بلاغته نسجت عليه
الفصاحة نطاقها وعقدت عليه البلاغة لا مرا في ذلك
ولا شك قال ابن الصايغ وعلي بن محمد بن علي بن محمد ابو
الحسن بن خروف بفتح المعجمة وتخفيف الراء اخره فاء
الاندلسي يستشهد كثيرا بالحديث فان كان استشهادها
على وجه الاستظهار اى طلب ظهور ما ظهر بغيره من
قران او كلام عرب او التبرك اليمن باللفظ المروى شبه
من الحديث فحسن للتبرك بالاثار وانها محل اليمن
والبركة وان كان استشهد بذلك يرى يعتقد ان من
كان قبله من النحاة اهمل برك اهمالا شيئا وجب عليه
اي على ابن خروف او على من قبله استدراكه فحصل
فيه ذلك فليس كما راى من الاغفال و الحاجة للاستدراك
وجملة يرى حال وخبر كان محذوف اختصارا لدلالة السياق
والسياق عليه ويجوز كونه خبر كان ولا حذف انتهى ومثل
ذلك الغير المذكور للدليل في القران و اللفظ العربي
قول صاحب ثمار الصناعة بكسر المثلثة جمع ثمرة بفتحتها
والمراد من الصناعة هنا علم النحو النحو علم قواعد مستنبط
مستخرج بالاجتهاد من انبطت البير اخرجت ماءها بعالي
بالقياس و الاستقرا تتبع الجزئيات لاثبات امر كلي من كلام
كتاب الله تعالى الاضافة فيه للعهد والمراد به القران بجميع

وجوه قراءة

وجوه قراءته ولو شاذة اذا كان سندها مقبولا عند رواة
الشواذ كما مر وكلام فصحا العرب فقط اى الدليل
المستنبط علم النحو من استقرائه عليهما اى القران
والكلام العربي ولم يذكر الحديث للاحتمال المذكور من كون
اللفظ المروى للراوي لا للمروي عنه بعض بفتح او ضم وسكون
اخره كلمة يستعملها المولدون في الاستدراك اى استدراكا
من عموم ما مر ان النحاة اجمع لم يثبتوا القواعد بالحديث
بقوله اعترض عليه على اثبات لما به صاحب البديع فقال
في افعل التفضيل لا تسبق باخبار المفعول وما تم فاعله
الى غير ذلك من كان انه لا يعمل افعل التفضيل لان القران
والاخبار والاشعار نطقت بعمله عنه وجود شرط عمله
فيه ثم اورد ايات جاء فيها ذلك منها قوله تعالى الله اعلم
حيث يجعل رسالاته فاعرب حيث مفعولا به لا علم واباه
الجمهور وجعلوه مفعول فعل مدلول عليه باعلم لا به اى يعلم
مكان جعلها ولم اقف على ايات فيها اعمال افعل التفضيل
فليتامل قول المص ثم اورد الخ وقال من الاخبار النبوية
الواردة في اعماله حديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم
كذا والمعروف كما في جمع الجوامع ما من ايام احب الى الله فيها
العمل منه في عشر ذي الحجة ورفع احب العمل لوجود شرطه فيه
ولولا انه مفضل على نفسه باعتبارين وافصلها بين ضميرين ثانيهما
له والاخر للموصوف واقع بعد نفي والحديث رواه الشيخان وذكر

وذكرنا ما استشهد به من الحديث دون ما استشهد
به من القرآن وكلام العرب لجريانهما على المعتاد عند
ذوي الخلاف انما هو في ذلك قال المص وحائد لصحة
ما ذهب اليه ابن الضائع بالمعجمة والمهملة وابو حيان
لان ابن مالك استشهد على ثبوت لغة اكلوني البراغيث
من لحوق علامة التثنية والجمع للعامل تثنية وجمع فاعله
بحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار اكثر من ذلك الاستشهاد لها به حتى غاية
الاكثار الى ان صار يسميها لغة يتعاقبون لورود
الحديث عليها ظاهرا وقد استدل به تبعا له الامام عبد
الرحمن بن عبد الله السهيلي صاحب الروض الانف وغيره
ثم قال لكني اقول ان الواو فيه علامة اضمار لانه اي الحديث
المستدل به حديث مختصر رواه البزار بالزاي فالراء بينهما
الف مطولا محررا من التحريف والوصفان بصيغة المفعول
فقال البزار فيه اي الحديث ان لله ملائكة يتعاقبون
فيكم قالوا واو ضمير جماعة المذكور عائد للملائكة رابط الجملة
الخبر بالمبتدا وقوله ملائكة بالليل مبتدا والخبر محذوف
لدلالة المقام عليه اي يتعاقب بالليل وملائكة بالنهار
فلا شاهد في لغة طي المذكورة فقال ابن الانباري في الانصاف
في مسائل الخلاف في منع ان في خبر كاد واما حديث كاد الفقر
ان يكون كفرا وكاد الحسد ان يكون سبق القدر رواه ابو نعيم

في

في الحلية من حديث انس مرفوعا اذا دخل ان في خبر كاد
فانه اي الحديث لما ذكر فيه من تغيير الرواة لانه صلى
الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد اي المعجمة لزعم العرب
اختصاصها بلغتهم وفي التوضيح لابن مالك بعد ذكر
حديث عمر ما كدت ان اصلي العصر حتى كادت الشمس ان تغرب
وقول انس فما كدنا ان نصل الى منازلنا وقول بعض الصحابة
من البرمة حتى كادت ان تفضح وقول جبير بن مطعم كاد قلبي
ان يطير ما لفظه تضمنت هذه الاحاديث وقوع خبر كاد
مقرونا بان وهو مما خفي على اكثر النحويين اي وقوعه في
كلام الضرورة فقط والصحيح جواز وقوعه الا ان وقوعه
غير مقرون بان اكثر واشهر من وقوعه مقرونا بها ولذا لم
يقع في التنزيل الا مجردا منها ولا يمنع وقوع ذلك مقرونا بها
في عزم واستعماله قياسا ومنع اقترانه بها في خبر افعال الشروع
للمنافاة ولا منافاة في المقاربة بل يؤكد مقتضاها فانها
مقتضى الاستقبال وهو لذلك مطلوب فما بعد مطلوب كاد
انتهى لهذا التعليل استعمال الفصيح ونقل صحيح كما في الاحاديث
المذكورة تاكد الدليل فلم يوجد لمخالفته سبيل وقد اجتمع
الوجهان في قول عمر ما كدت ان اصلي العصر حتى كادت الشمس
تغرب وفي قوله صلى الله عليه وسلم كاد الحسد يغلب القدر
وكاد الفقر ان يكون كفرا والذي سلكه النووي في شرح مسلم اتباع
طريق شيخه ابن مالك وكذا كثير من المتاخرين وقال بعضهم

في ترجيحه وأنه يستشهد بالحديث مطلقا وعلله بأن
الصحابة رضي الله عنهم كانوا من الفصحاء البلغاء وهم قد
التزموا عند رواية الحديث بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح
عبارة وأحسن سبك في أعلى درجة الفصاحة
والبلاغة فيكون كلامهم مقاربا لكلامه عليه الصلاة
والسلام كيف وذهب بعض المحدثين إلى أنه لا يجوز الرواية
بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وكانت جميع
المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه فيراعيها في
نظم كلامه وإلا فلا يجوز له روايته بالمعنى انتهى وقال بعضهم
وفتح احتمال التغيير والتصرف في الشعر يؤدي إلى الحرج لعدم
الاطمئنان في جميع الأحكام لأن المخالف مثلا يقول للمخالف المستند
عليه في حكم بلفظ حديث لعل هذا اللفظ من الراوي على حسب
فهمه وليس كذلك فلا يستقيم له الاستدلال به وفي
ذلك ما لا يخفى والله أعلم وفي شرح الجامع الصغير للشيخ
إسماعيل العلوي وأجاب العلامة سراج الدين البلقيني
عن ابن مالك بأن ما ذكره من الأحاديث في القواعد النحوية
ليس للإثبات بل للاعتضاد وأنه يجد الشواهد من كلام
العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا لإثبات قاعدة
نحوية بمجرد ذلك وأجاب العلامة ابن خلدون المالكي
بأجوبة أحسنها أن تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول
قبل فساد العربية فاستدل على قدر تقدم ثبوته إنما كان من

يسوغ

يسوغ الاحتجاج بكلامه مما فيه تبديل لفظ بمثله الفصحا
بلفظ كذلك انتهى وفي كلام الدماميني ما لا يخفى لأن
أبا حيان يعترض على ابن مالك إثباته القواعد النحوية
بالحديث لا تأييدها به وقد أشار إلى الصائغ أن لا اعتراض
على من لم يثبت بذلك قاعدة فكلام السراج البلقيني
مصادرة في المدعى وتحويل للأمر عن المختلف فيه المعترض
فأعلله إلى ما لا نزاع فيه ودعوى ابن خلدون أن تدوين السنة
من قبل تغيير الألسنة في مقام المنع فحاصل التدوين إلا
في عصر التابعين ومن بعدهم فقد اختلطت اللغة والرواية
بالمعنى لم تتفق على أولئك الأقوام بل جائزة بشرطها أبدا
في ذلك الاحتمال لكن في النظر إليه ما أشرنا إليه من الحرج الذي
إذا انسد لا يمكن دفعه والله أعلم **فصل وأما كلام العرب**

الفصل الأول

الوارد عنهم **فيحتج** بالبناء للمفعول **بما ثبت عن الفصحاء** أحد
الطرفين نائب الفاعل والثاني حال منه أو هو متعلق بيثبت
أعني في العرف المحتج بكلامه الفصاحة فاقتضى أن من جرى
كلامه على مجرى علم النحو إلا أن فيه غرابة أو شذوذا لا يحتج به في
إثبات أمر نحوي لم يثبت عن غير **الموثوق بعربيتهم** بالعلم
بها بالاستفاضة ويستقل العدد ولم يجر معارض معتد بها
بها قال أبو نصر إسحق بن إبراهيم **الفارابي** صاحب ديوان
الأدب في اللغة وخال الجوهري صاحب الصحاح في أول كتابه
المسمى **بالألفاظ والحروف كانت قريش** ولد المضري كانت

على الصحيح اجود العرب انتقاد الافصح من الالفاظ لقوتها في
اسنانها واسهلها على اللسان عند فصيحتها عند النطق لان
ما في النطق به صعوبة حزازة ما واحسنها مسموعا
لانه ادخل في النفس وابينها اكثرها ابانة اظهارا
عما في النفس من المعاني ولاشتمال كلامهم على ما ذكرنا
به التنزيل قال ابن فارس في فقه اللغة عن اسماعيل بن ابي
عبيد الله قال اجمع علماونا بكلام العرب والرواة لا
شعارهم والعلما بلغاتهم وايامهم ومحالهم ان
قريشا افصح العرب السنة واصفاهم لغة وذلك ان الله تعالى
اختارهم من جميع العرب واختار منهم محمدا صلى الله عليه وسلم
فجعل قريشا قطان حرمه وولاة بيته فكانت وفود العرب
حجاجها وغيرهم يفدون بمكة للحج ويتحاكمون الى قريش
وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة السنتها
اذا اتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم واشعارهم
احسن لغاتهم واصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من
٣ تلك اللغات الى سلايقهم التي طبعوا عليها فصاروا
بذلك افصح العرب الا ترى انك لا تجد في كلامهم عنعنة
تميم ولا عجرفية قيس قالت تغلبة اما ليه ارتفعت
قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وتلتلة بهرا وكشكشة ربيعة عنعنة
وكسكسة هوازن وتضجع قيس وعجرفية ضبة وفسر بها
بكسر اوايل الافعال المضارعة والهمز اى قريش في طريقهم اقرد

بالبنا

بالمبنا للمفعول ابيح وعنهم اى قريش اخذ بالمبنا للمفعول
اللسان العربي الكامل لكمال فصاحتهم من بين قبايل
العرب لارجحية لغتهم لما مر والقبايل جمع قبيلة وهم كما في
المصباح بنو اب واحد وعند علما النسب انه دون طبقات شعب
قبيلة فعشيرة فعمارة ففصيلة ففخذ هم اى قبايل العرب
المفضل عليهم قريش قيس وتميم واسد فان هولا القبايل
الثلاث من العرب هم ضمير فصل للحصر عنهم لا غيرهم اكثر ما
اخذ من اللفظ العربي ومعظمه عطف تفسيري وعليهم
اتكل بالبنا للمفعول في الغريب الذي لا يكون واضح المعنى الكلام في التصريح
لقلة استعماله وفي الاعراب للكلمات فهولا القبايل لهم
مكانة بالنسبة لمن بعدهم ثم يليهم هذيل بالتصغير
وبعض كنانة بكسر الكاف وتخفيف النونين وبعض الطايي
نسبة لطي كسيد ولم يوخذ اللفظ العربي عن غيرهم
عن هذه القبايل من ساير قبايلهم اى العرب اى في الاعم
الاغلب فلا يشكل اعماله اذ عمل ليس في لغة العالية وبالجملة
اى في الخلاصة فانه اى اللسان لم يوخذ اللفظ العربي عن حضري
ساكن الحاضرة لانها محل اجتماع الناس من الجوانب واختلاط
اللغات واختلالها قط بفتح القاف وتشديد الطاء
وضمها ظرف لما مضى من الزمان والى سكان البراري ممن
كان يسكن اطراف بلادهم من بيان لسكان وصف البلاد
بقوله التي تجاور ساير الامم الذين حولهم اى العرب ومنازلهم

كمنازل القبط وفارس فانه اى الشان لم يوخذ بالبنا
للمفعول من لخم بفتح اللام واسكان المعجمة قال
في القاموس حي باليمن ولا من جذام بضم الجيم وتخفيف
المعجمة في القاموس حي قبيلة عا لحمى من معد انتهى
فانهم جمع باعتبار المعنى لتعدد افراد كل قبيلة كانوا مجاورين
منازلين لاهل مصر والقبط بكسر القاف وسكون
الموحدة اخره مهملة قال في المصباح نصارى مصر
الواحد قبطي على القياس ولا من قضاعه بضم القاف
وتخفيف المعجمة والمهملة في القاموس لقب عمرو بن
مالك بن حمير ابو حي باليمن لقب به لانقضاعه اى
انقطاعه عن قومه ولا من غسان اعاد النافي في الجار تاكيدا
للمقام بفتح المعجمة وتشديد المهملة ابو قبيلة ولا من
اياد اعاد النافي والجار تاكيدا بكسر الهمزة وتخفيف التحتية
اخره مهملة منهم قس بن ساعدة وعلل عدم الاخذ عن
هولا بقوله فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام وكانت سكنى الروم
فاختلطت السنتهم واختلفت لغتهم واكثرهم اى
هذه القبائل نصارى يقرؤن في صلاتهم بغير العربية
في المزهر يقرأون بالعبرانية ولا من تغلب بفتح المثناة الفوقية
وسكون المعجمة وسكون اللام اخره موحدة والنمر بكسر فسكون
فانهم كانوا بالجزيرة اى جزيرة العرب مجاورين لليونان على
البحر على بلدهم فاذنبها ولا من بني بكر بفتح الموحدة فسكون

لمجاورتهم

لمجاورتهم للنبط بفتح النون والموحدة وبالمهملة وبنا
النبيط في المصباح جيل من الناس كانوا ينزلون سواد
العراق والفرس بضم الفا وسكون الرا اخره سين مهملة
جيل من الناس كانوا ينزلون في بلاد فيه فارس في ثانيه
اغلب ولا من عبد القيس الذين منهم وفد جوائى فهم
بطن من ربيعة كما في الصحيحين لانهم كانوا سكان البحرين
علم مثقوا عن ضبطه المثنية على جزيرة باقية الى الان
قريب القطيف مخالطين للهند لتخيل المعروف من
الناس والفرس ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس قال
بين نصين فلا ولين السكنى بالمحل المذكور مع الجيلين
المذكورين وللاخرين الخلطة بهما فقط فعبارته هنا
احسن مما حكاه عنه في المزهر بقوله ولا من عبد
القيس وازد عمان لانهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند
والفرس فانهما توهم مساواتهما في الاقامة والخلطة
ولا من اهل اليمن العرب النازلين بها من يعرب وقحطان
اصلا منصوب على الظرفية اي في وقت من الاوقات وهذا
الظرف لهم حكيه في المزهر لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة
الحبشة فيهم لما استولوا على بلادهم وملكوا ما لكهم
كما هو مذكور في اول سيرة ابن اسحق وغيرها ولا من بني حنيفة
الذين منهم مسيلمة المتنبي وسكان اليمامة من غير بني
حنيفة واليمامة من ارض العارض المعروف الان ولا من ثقيف

ابو قبيلة والمراد القبيلة وقد ثبتت اصلهما ثمة كما
طفف الطايف بفضل الطايف وسكان الطايف من عز
ثقيف من العرب والطايف الوادى المعروف في
سمى به قيل لان جبريل اقتلعه من ارض الشام بامر
الله تعالى اجابة لدعا ابرهيم بقوله وارزقهم من
الثمرات وطاف به بالبيت ثم وضعه ثمه وقيل غير ذلك
كما يستفاد في الكتاب المذكور لمخالطتهم تجار بضم
الفوقية وتشديد الجيم جمع تاجر الامم الواصلين من
الاطراف اليهم للتجارة المقيمين عندهم فاختلف بذلك
السنتهم ولا من حاضره بلد الحجاز وهي مكة والمدينة
والطايف واليمامة ومخاليفها كما في القاموس لان الذين
نقلوا اللغة عن العرب صادفوهم صادفوا الحاضرة حين ابتدوا
اى انما قالوا ينقلون لغة العرب لمن بعدهم قد خالطوا
غيرهم عن العرب من الامم من العجم والفرس والجملة
في محل المفعول لصادف اى وجد وهم مخالطين غيرهم
فسدت تغيرت السنتهم عن صواب التغيير لما قام بها
من التغيير والتحريف الذى نقل اللغة واللسان [illegible]
العرب المعتد بكلامهم لسلامتهم من المفسدات ح
واثبتها صيرها ثابتة في كتاب كما في المزهر وصيرها علما
وصناعة علما حاصلا بالتمرن من اهل الكوفة والبصرة مدينتان
مصرهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه والاولى ذكرت والثانية

باقية لكن تحولت عن مكانها القديم فقط اى تحسب
وحمله بعضهم اسم فعل اى انتهيت الزيادة عليهما
فانته عنها وبسكون الطاء المهملة حقيقيها وقد اشبعت
فيه الكلام اول شرح عوامل الجرجاني من بين امصار العرب
في المصباح المصر كل كورة يقسم فيها الفيء والصدقات
قاله ابن فارس يذكر فيصرف ويؤنث فيمنع والجمع امصار
والى هنا اقتصر في المزهر وزادهنا وكانت امم صناع
الصناعة صنايع هولاء اهل البلدين التي بها اى تلك
الصنايع يحتاجون ويرزقون الرعاية للمواشي والصيد
للوحش واللصوصية اخذ مال الغير خفية وصنايع
اسم كان والرعاية وما عطف عليها خبر وجوز العكس
وكانوا اى هولاء المذكورين اقواهم نفوسا فلذا ضربوا
في الارض لا يستقروا اللغة واقساهم قلوبا فلذا كانت
فيهم رعاية الابل واللصوصية واشدهم توحشا لانهم لم
يخالطوا الحاضرة ومن بدا فقد جفا وامنعهم جانبا لانهم لم يكونوا
الفعار وهم معروف المعرفي الضلال والسرقة واحماهم لان يغلبوا
بالبنا للمفعول لقوة نفوسهم ولا يغلبوا بالبنا للمفعول
فلذا يمنعون الحال ويقبول لسان كلامهم
وقد امر بذودا الناس عنها بسيفه وقال الا من سبيل اى قصد
واعتبرهم انقيادا اطاعة للملوك لتفرقهم في البوادي
واجنانهم بالجيم اطلاقا جمع طلق بضم فسكون اسم للمعنى المذكور

بالبصيرة واقلهم لقوة توسمهم احتمالا اي حملا
والصيغة للمبالغة للضيم في المصباح هو كالنصر وزنا
ومعنى والذلة بكسر المعجمة ومثله الذل بضم المعجمة
اسم مصدر لا بفتح المعجمة في باب ضرب وتقل ذلك
المذكور عنها الفارابي ابو حيان في شرح التسهيل حين ضبطه
بصيغة الفاعل حالا من فاعل نقل والظرف متعلق
به وبصيغة المفعول حالا من المفعول والظرف نائب
فاعله والاول انسب بالمقام على ابن مالك ايضا حيث
عنى بالبنا للمفعول فهو من الافعال التي لا تستعمل
الا كذلك وقد بينتها في كتاب اتحاف الفاضل بمعرفة
الفعل المبني لغير الفاعل في كتبه متعلق يعني بنقل او هو
متعلق به ايضا لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم ممن لا
يحتج بلغتهم لما تقدم فيه وقال ابو حيان ليس ذلك اي
الاحتجاج بلغات من ذكر من عادة طريقة ائمة قدوة
هذا الشان علم النحو انتهى ما ذكره في الاعتراض عليه ثم
العماد في الاستدلال للغة اعتمادا بالكلام العربي المذكور على ما
كلام رواة الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة كما قال ابن فارس
في فقه اللغة يوخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي
الصدق والامانة ويتقى المظنون قال فليتحرى اخذ اللغة
اهل الامانة والثقة والصدق والعدالة وقال ابن الانباري
في اللمع يشترط كون الناقل عدلا رجلا كان او امراة حرا او عبدا

ك

كما يشترط في نقل الحديث لان بها معرفة تفسيره
وتاويله فاشترط لذلك ما اشترط في نقله وان لم
يكن في الفضيلة من شكله فان كان الراوي فاسقا لم
يقبل نقله قال ابن الانباري نقل اهل الاهواء مقبول
في اللغة وغيرها الا المتدينين بالكذب كالخطابية من
بيانيه للمروي نثرهم ونظمهم ولا يعتبر تعدد الرواة
ولا موافقة غير الراوي له وقد دونت بالبنا للمفعول
دواوين نائب فاعله عن العرب العربا هم ولد اسماعيل
عليه السلام وعن ابن دحية العرب اقسام عاربة وعرباء
الخلص وهم تسع قبايل من ولد ارم بن سام بن نوح
وهي عاد وثمود واميم وعبيل وطسم وجديس وعمليق
وجرهم ووبار ومنهم تعلم اسماعيل العربية والعرب المتعربة
الذين ليسوا بخلص وهم بنو قحطان والعرب المستعربة
الذين ليسوا بخلص ايضا كما في الصحاح قال ابن دحية وهم
ولد معد بن عدنان بن اد انتهى كديوان امرئ القيس
قائد لواء الشعراء يوم القيامة الى النار كما في الحديث المرفوع
والطرماح قال في القاموس بوزن السنمار هو ابو الجهم الشاعر
انتهى وحروفه مهملات وزهير مصغرا اوله زاي واخره را
والد كعب بن زهير مادح النبي صلى الله عليه وسلم بالبردة الحقيقية
وجرير بفتح اوله والفرزدق من شعراء الاسلام والفرزدق
كما في القاموس بوزن سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة

المستعربة

انتهى وغيرهم من شعراء العرب ومما يعتمد عليه في ذلك
في الاستشهاد للقواعد النحوية مصنفات الامام
الاعظم محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه فقد كان من
فصحاء العرب فقد قال ابن شاكر صاحب مسالك الابصار
في ممالك الامصار في مناقبه اي الذي الف فيها حدثنا
احمد بن غالب بالمعجمة والموحدة حدثنا محمد بن الحسن بفتح
اوليه المهملتين الحراني بفتح المهملة الاولى وتشديد
الثانية نسبة لحران بلدة من بلاد الشام حدثنا محمد بن
احمد المروي نسبة لمراة بلد بفارس حدثنا زكريا بن يحيى
الساجي بالمهملة وبعد الالف جيم حدثنا جعفر بن
محمد لم يضبطها اظن الواسطي المعلوم نزيل بغداد او ابن شاكر
الصائغ البغدادي فيهما في طبقة واحدة طبقة اواسط
الآخذين عن اتباع التابعين وواحد في طبقة كبار الآخذين
عمن ذكر قال جعفر قال احمد بن حنبل كلام الشافعي في
اللغة حجة لانه عربي لغته سالمة من التغيير او ابطا
عند ما فيه هو مفصل في كتب المناقب له واحسنها الرازي
تتمة في شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان
للمص قال الاندلسي في شرح بديعية رفيقه ابن جابر
علوم الادب ستة اللغة والتصريف والنحو والمعاني
والبيان والبديع فالثلاثة الاول لا يستشهد
عليها الا بكلام العرب نظما ونثرا لان المعتبر فيها ضبط

الفاظهم

الفاظهم والعلوم الاخر يستشهد عليها بكلام العرب
وغيرهم من المولدين لانها راجعة الى المعاني ولا فرق
في ذلك بين العرب وغيرهم اذ هو امر راجع الى العقل
ولذا قبل من اهل هذه الفنون الاستشهاد بكلام
البحتري وابي تمام والمتنبي وابي العلاء ونحوهم قال
المص في شرح العقود المذكور واعلم انه لا يجب فهي حتى
مجموع النووي الاشتغال باشعار العرب من فروض
الكفاية لانه يستشهد بها على علوم العربية التي
هي من آلات علوم الشرع نقلا واشعار المولدين فالاشتغال
بها ليس كالاشتغال بما ذكر ان كان فيها ما يذم يكره
في الابتداع ولا شك ان علوم البلاغة الثلاثة من اعظم
آلات الشرع بل ذكر انه كمال الايمان متوقف عليها لتوقف
ادراك اعجاز القرآن الذي هو معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم
على معرفتها وقد تقرر ان اشعار المولدين حجة فيها فليكن
كاشعار العرب من هذه الحيثية انتهى قلت ومما يوجد في
كلامهم بعض النحاة من الاستشهاد بكلام كابي تمام
فتنزيل منه منزلة مروية لانه كان من العارفين بطريق
العرب في الكلام والله اعلم فروع مبنية على ما تقدم
احدها ينقسم المسموع المعروف قائله الموثوق بعربيته
الى مطرد بتشديد المهملة الاولى بصيغة الفاعل وشاذ قال
ابن جني في الخصائص واصل غالب مواضع طرد جاء وف

منقطعة إما إلى أن المقصد لمادة بأي صيغة كانت في كلامهم
التتابع بفوقيتين وبعد الألف موحدة مضمومة والاستمرار
ومنه أي من هذا الأصل تطارد الفرسان بعضهم بعضا
أي تتابع بعضها البعض واستمر ذلك بجسمه واطرد الجدول
بفتح الجيم والواو وسكون المهملة بينهما النهر الصغير وجمعه
جداول كما في المصباح إذا تتابع ماؤه في الجريان بالريح
ومن ذلك بيت الأنصاري أتعرف رسما كاطراد المذاهب
وقولهم طردت الطريق إذا اتبعتها واستمررت بين يديك
والمطرد رمح قصير يطرد به الوحش وأصل مواضع شذذ
في كلامهم التفرق بالقاف والتفرد بالدال فعلى الثاني من
ذلك قوله يتركن شذان الحصى جوافلا أي ما تطاير منها وقت
منه وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذا وشذا وشذذته
أيضا أشذه بالضم لا غير وأباها الأصمعي وقال لا أعرف إلا
شاذا أي متفرقا وجمع شاذ شذاذ قال كبعض من مر من الشذاذ
فهذا أصل هذين المادتين ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات
على سمته وطريقه تشبيها بتفسيري في غيرهما أي غير الكلام والأصوات
مما مر بعضه فجعل أهل العربية ما استمر من الكلام في الإعراب
وغيره من مواضع الصناعة المطلوبة كالنسبة والتصغير
والتكبير مطردا أي سموه بهذا الاسم لتتابعه واستمراره
وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه من
الألفاظ وانفرد عن ذلك الباب إلى غيره لسماع شاذا مفعول

جعلوا

جعلوا مقيسا ثم زاد جماعة لهذين الموضعين على أحكام غيرهما
ثم قال في المزهر قال ابن جني اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ
بالمعنيين المذكورين على أربعة أضرب مطرد في القياس
الصناعي والاستعمال العرفي معا أي جميعا وهذا الضرب
هو الغاية المطلوبة من علم العربية نحو قام زيد وضربت عمرا
ومررت بسعيد أي من رفع الفاعل ونصب المفعول
وخفض المجرور بالحرف قال في المزهر تتحامى في هذا
ما تحامت العرب منه وتجري في نظره على الواجب في أمثاله
من ذلك امتناعهم من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما
ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما كوزن ووعد لو لم
تسمعهما ومن هذا استعمال أن بعد كاد وهو قليل شاذ
في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس ومن
ذلك قول العرب أقائم أخواك أم قاعدان هذا كلامهم
قال أبو عثمان والقياس يوجب أم قاعد هما إلا أن العرب
لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب
فصله لتعادل الجملة الأولى وهو ضرب مطرد في القياس الصناعي
شاذ في الاستعمال العرفي نحو الماضي من يذر ويدع ومما
وذر وودع قال صاحب الريحان وأما الماضي من يذر ويدع
فشذ قراءة ما ودعك ربك بتخفيف الدال وحديث اتركوا
الترك ما تركوكم وذروا الحبشة ما وذروكم وقولهم مكان
بقل هذا أي بقل بصيغة الفاعل من باب الأفعال وهو القياس

في بابه في الاكثر في السماع فيه بأقل في الاول اي مبقل
مسموع ايضا حكاه ابو زيد في كتاب حيله ومحاله وانشد
اعاشني بعدك واد مبقل منه اي الموافق للقياس المخالف
للسماع مجي معمول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قايما او قياما فهو القياس
لانه فعل متعد غير ان الاكثر في السماع من العرب ورد بحظره
بفتح المهملة وسكون المعجمة اي منعه وكونه فعلا نحو عسى
زيد ان يقوم في الاول اي مجي الاسم مسموع ايضا انشد ابو علي
لا تعذلي اني عسيت صايما ومنه المثل السائر عسى الغوير
ابوسا وضرب مطرد في الاستعمال لغة شاذ في القياس الصناعي
نحو قولهم استحوذ واستنوق الجمل واستصوبت الامر والقياس قلب
الواو في الجميع الفا كما في استقام لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها في الحال وابى يابى بفتح العين في الماضي والغابر
قال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره وقياس نظايره يابي
بالكسر كرمى لان الفعل لا يفتح في الماضي والمضارع الا اذا
كانت عين الفعل او لامه حرف حلق ولم يوجد ذلك فلذا قد
اشار القياس الذي ذكرناه فيها بقوله والقياس الصناعي
الفعلان الثلاثة الاوله وكسر عين الاخر وقد اختلف في الاخير
فمنهم من سلك ما ذكر انه شاذ قياسا ومنهم من جعله من باب
التداخل ومنهم من قال ان اصل يابى كسر العين الا انها قلبت
فتحة فانقلبت اليا بعدها الفا على لغة طي فلا شذوذ وقال
في المزهر واعلم ان الشيء اذا اطرد استعمالا وشذ قياسا فلابد

من

٧٤

من اتباع السماع الوارد به فيه بنفسه لكنه لا يتخذ اصلا
يقاس عليه الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب
اديتهما بحالهما ولم يتجاوز ما ورد به السماع فيهما الى
غيرهما فلا يقال في استقام الامر استقوم ولا في استباع
استبيع ولا في اعاد اعود قياسا على قولهم اعوص الرمث
وشاذ في القياس والاستعمال معا اي جميعا وهذا مردود وبجلا
الاولين كقولهم ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود
بواوين بوزن مفعول والقياس نقل حركة العين الى
الفا فيصير بوزن مفعول وقيل المحذوف واو مفعول
وعليه سيبويه والاول مذهب الاخفش انتهى وجاء
شاذا امسك محذوف اي مبلول وضعف قول مقوول
قاله السعد التفتازاني زاد في المزهر وكل هذا شاذ في
القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره
اليه فائدة قال ابن خالويه في شرح الفصيح قال
ابو حاتم كان الاصمعي يقبل افصح اللغات ويلغي ما سواها
وابو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل
ومثال ذلك ان الاصمعي يقول حزنني الامر يحزنني ولا يقول
احزنني قال ابو حاتم ومما جاء ان في الاخير بعد الفرع
الاكبر بفتح الباء وضمها كذا في المزهر قال الشيخ المؤلف
البنوطي في السن ووصل الخمسين والذي جهده في العلم
وان لم يطعن فيه جلال الدين لقب واسمه عبد الله بن هشام

ومعوود من مرضه

الا نصارى المراد عند الاطلاق اعلم انهم اى علما العربية
يستعملون في الفاظهم غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا
فالمطرد لا يتخلف لاستمراره في الكلام وجريانه على النوا
والغالب اكثر الاشيا استعمالا ولكنه مع الكثرة يتخلف
والكثير دون الغالب في الدوران ووجود التخلف
فيه في الغالب والنادر اقل من القليل وقرب
تفاوت مراتب المذكورات للذهن بقوله فالعشرون
بالنسبة الى ثلاثة وعشرين موردا غالبها لكثرتها و
وغلبتها على الثلاثة والخمسة عشر بالنسبة اليها
اى الثلاثة والعشرين كثير لا غالب لقلتها عنه والثلاث
قليل بالنسبة لما ذكر والواحد نادر لحاله فقوته فكانه
لا وجود له فاعلم بهذه المراتب المتفاوتة في الكثرة والقلة
ما يقال فيه ذلك اى كلا منها فتضع كلا في رتبته اللائقة
به وفي المزهر واعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك وذكر المص
في المزهر امثلة لنوادر في اللغة منها قولهم اكببت على الشي
بخانات وكببته اكبه الفتية وفي شرح الدريدية لابن
خالويه يقال اكب لوجهه سقط وكبه الله وهذا حرف
نادر جا خلاف العربية لان الواجب ان يقال فعل الشي
وافعله غيره الفرع الثاني قال الشيخ عز
الدين بن عبد السلام السلمي الشافعي الملقب بسلطان العلما
من كبار رجال الكافة وعقيقة الموحدة اصحابنا الشافعية

الذين نطقوا وايا هم سلك اتباع الشافعي بسببها الجمعين
في العشرة بجامع الموافقة وشدة الارتباط ونحوهم
صحب الذي هو جمع او اسم جمع صاحب لان افعال
لا يكون جمعا لفاعل فذكر ما يأتي عنه في فنا وبه اعتمدوا
اى علما العربية وفي المزهر اعتمدوا بالنقل المنقول في اثبات
قواعد العربية على اشعار العرب الاولى كلام العرب وهم
كفار الاولى فيهم الكفار لبعد التدليس الغش والتلبيس
فيها اى في اشعارهم كما اعتمدوا عليهم في الطب وهو علم
يعرف به احوال المزاج الانساني صحة وفسادا وهو في
الاصل ماخوذ عن قوم كفار من الفلاسفة كذلك لبعد التدليس
وفي بعض النسخ بالكاف محل اللام وهو من تحريف الكتاب
وهذا اخر كلام العز في المزهر عقبه انتهى وما بعده للمص
فعلم بصيغته المعمولة في المزهر ويوخذ من هذا ان
العربي الذي يحتج بقوله ممن ثبتت عربيته ولم يخالط
من تفسد به لغته لا يشترط فيه العدالة لان اساسها
الاسلام وهو غير معتبر مشافهين كذلك بالاولى قال في
المزهر وكذا لم يشترطوا فيمن يحتج بقوله البلوغ فاخذوا
عن الصبيان اخرج ابن دريد في اماليه عن الاصمعي قال
سمعت صبية بحمى ضرية يتراجزون فوقفت وصدوني
عن حاجتي واقبلت اكتب ما اسمع فاقبل شيخ فقال اتكتب
عن هولا الا قزاع الادناع وكذا لم يتوقفوا اشعار المجانين

من العرب بل رووها واحتجوا بها وكتب ائمة اللغة
والنحو مشحونة بالاستشهاد باشعار قيس بن ذريح مجنون
لبنى ثم قد يشترط العدالة في راوي ذلك لانه ناقل
وذلك شرط قبول خبره وكثيرا ما يقع اي كثيرا وقوعا او في
كثير من الزمن وما مزيد للشيوع في الابهام او على
الظرفية في كتاب سيبويه الذي صار لفظ الكتاب
عند النحاة علما عليه بالغلبة وفي كلام غيره من النحاة
حدثني من لا اتهم وحدثني من اثق به وفي نسخة
لا اثق به وهو من تحريف الناسخ وينبغي الاكتفاء بذلك
في ثبوت ذلك الامر شاهدا له وعدمها التوقف في القبول
اكتفاء بتوثيقه له بناء على قبول التعديل على الابهام وفيه
المزهر فيه خلاف بين العلماء وقد استعمل ذلك سيبويه
كثيرا في كتابه فقال اخبرني الثقة يعني به الخليل وغيره
ويحتمل المنع لاحتمال ان فيه جرحا خفي على ذلك الموثق ويحتمل
انه حجة على اتباع ذلك الموثق لا من خالفه كما في قول الشافعي
في مسنده اخبرني الثقة وهو حجة على مقلديه لا غير
وقد ذكر المرزباني بضم الراي بعدها ما هو حسن قال المص
نسبته لجده عن ابي زيد النحوي سعيد بن اوس الانصاري
الامام المشهور انه قال كلما قال سيبويه في كتابه اخبرني
الثقة فانا اخبرته وفي بغية الوعاة للمص عن السيرافي
نقل مثل ذلك عن ابي زيد المذكور وذكر ابو الطيب اللغوي

في كتاب مراتب النحويين عن ابي زيد قال كان سيبويه
ياتي مجلسي وله ذؤابتان فاذا سمعته يقول حدثني
من اثق بعربيته فانما يريدني وقد وضع المولدون بصيغة
المفعول اي الذين حدثوا بعد فساد اللغة اشعارا ودسوها
على الائمة ايهاما انها من كلام العرب واحتجوا بها ظنا
انها للعرب فبين الحذاق من شعر المحدث لم يؤيدها وانها لا
حجة بها كما فعل ذلك الواضعون للحديث واوهموا
المحدثين انه صح حتى بينه لهم الحذاق وميزوا الموضوع
من الثابت وذكر بالبناء للمفعول ان في كتاب سيبويه
منها اي اشعار المولدين خمسين بيتا قال ابن هشام كما سيأتي
عنده شبه الف بيت عرفت قائلوها وخمسون مجهولة القائلين
وان منها لما كنا ما اعرف منها الا ثين والعيانا ومتحرين اسماظليانا
مما فيه نصب المستثنى بفتحة مقدرة في الالف ومنها
قول الاخر هم الامرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر مستقطا
مما فيه اثبات نون الجمع مع الاضافة ومن الاسباب
الحاملة على ذلك الوضع نصرة راي ذهب اليه ذلك
الواضع فيؤيده بشعر يصوغه شاهدا له لذلك وتوجيه
كلمة صدرت منه لا اصل لها في كلامهم حكى ابو القاسم
الحريري في كتاب درة الغواص في اوهام الخواص في
التشبيه فتشبيه العلم بالبحر تشبيها مضمرا في النفس فذلك
استعارة مكنية عن الخطب واثبات العوص تخييل في الدرة

ترشيح روى ابن خلف بفتح المعجمة واللام آخره فاء انهم
اى العرب صاغوا فعال بضم الفا مشتقا من احاد الى عشار
مثنه وثلاث وواحد واحد وهكذا الى عشرة عشرة وانشد
من عنده شاهدا له ما عزى نسب فيه الى انه موضوع
على العرب لم تقلد ايانا بدل من ما مفعول انشد من
جملتها في معنى القوم الى القوم احاد او اثنى وثلاث ورباعا
وخماسا فاطعنا في نسخة المزهر فاطعنا اقتصارا من
الطعن وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا وتساعا وعشارا
فاصبنا بالبنا للفاعل واصبنا بالبنا للمفعول قال ابو
حيان في شرح التسهيل وذكر غيره ان هذه الابيات مصنوعة
لا تقوم بها حجة ومع ذلك فالصحيح انه سمع من العرب ما
فوق الاربع الى عشر ايضا كما قال جماعة منهم ابو حيان
وابن هشام ولا يعارضه قول ابى عبيدة والبخارى في صحيحه
ان العرب لا تتجاوز الاربع لان غيرهما سمع ما لم يسمعا
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الفرع الثالث المسموع
الفرد هل يقبل بالبنا للمفعول ويحتج به في اثبات القواعد
له احوال لخصها من كلام ابن جنى في الخصائص احدها
ان يكون المسموع فردا بمعنى لا نظير له من الالفاظ المسموعة
مع اطباق العرب على النطق به فهذا الفرد يقبل لاطباقهم
على النطق ويحتج به ويقاس عليه اجماعا لعدم اختلافهم
فيه كما قيس على قولهم في شنوءة في النسب اليه شنئى

قياس

قياس النسب شنئى مع انه لم يسمع من العرب غيره مما
هو القياس فيه ولا غيره وقد اطبقوا على النطق به فكان نظيره
ولا يجز تفرده الحال الثانى الارجح الثانية ان يكون الفرد
فردا بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد ويخالف به ما
عليه الجمهور في ذلك اللفظ فينظر بالبنا للمفعول في حال
هذا الفرد بالبنا للفاعل اى المتلفظ بذلك المفرد وفي
المزهر المتفرد فان كان فصيحا له ملكة يقتدر بها على
اللفظ الفصيح في جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به
من ذلك الفرد وكان ما اورده من ذلك الفرد مما يقبله
القياس اى غير مخالف للقياس اللغوى الا انه لم يرد
به استعمال كما اورده بل لذلك المتفرد به الا من جهة ذلك
الانسان المتفرد به فان الاولى فان الاحسن والاكد
لدفع ما يختلج في النفس من التهمة بقوله لمخالفته ان يحسن
بالبنا للمفعول من التحسين والاحسان الظن به وانه سمعه
من غيره كالذى قبله فان قيل فمن اين يوجد ذلك اى سمعه
له ونحن نجوز ان يرتجل جنى لغة لنفسه فيما جاء به من
هذا الفرد قيل يمكن ان يكون ذلك السماع وقع وصل اليه
من لغة عربية قديمة ثم تركت لطول العهد كما قال طال
عهدها اى العهد بها وعفا المحى اثرها لعدم استعمال المتاخرين
لها فقد اخبرنا ابو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن ابى خليفة
المعنعن مقبول محكوم باتصاله عند علما الاثر ان سلم المعنعن

من التدليس وثبت لقاؤه لمن عنعن عنه ولو مرة عند
على البخاري واكتفى مسلم بامكان اللقي المفضل بفتح الفاء
وسكون المعجمة ابن الحباب بضم المهملة وبموحدتين
الجمحي كان من اجلاء اصحاب الحديث قال ابو علي العالم
كان من علم النحو واللغة بمكان عال قال قال ابن عون عن
محمد بن سيرين بكسر المعجمة والراء وسكون التحتيتين ومنع
صرفه للعلمية والعجمة وقيل غير ذلك ومحمد بن سيرين تابعي
قال عمر بن الخطاب كان الشعر هو كلام موزون مقصد بوزن
علم قوم هو من العرب ولم يكن لهم علم اصح منه لعدم
اعتنائهم بغيره واهتمامهم به فجاء الاسلام فتشاغلت عنه
الذين كانوا هو اصح علومهم بالجهاد للكفار وغزو فارس
الفرس او بلادهم كما في القاموس والروم بضم الراء في القاموس
جيل من ولد الروم بن عيصو وتقدم ذكره فيمن ولهت
اشتغلت بالجهاد عن الشعر وروايته وقلت عنايتهم به
اشتغالا بالاهم فلما كثر الاسلام بكثرة المسلمين ودخولهم
في الدين وجاءت الفتوح لبلدان الكفار واطمأنت العرب
مكثت ولم تتلو في الامصار جمع مصر راجعوا اي راجعوا رجوعا
قويا فالمفاعلة للمبالغة رواية الشعر الذي كان اصح علومهم
لزوالها حال بينهم وبينها فلم يؤولوا رجعوا الى ديوان بكسر
المهملة وسكون التحتية قال في المصباح وهو معرب
اصله دوان فابدل من احد المضعفين ياء للتخفيف ولذا

برد في التصغير والتكسير لاصلهما فيقال دويوين
ودواوين لانهما يردان الاشياء الى اصولها مدون اي
بصيغة المفعول من التدوين قال المطرزي في شرح
المقامات ثم قيل للشعر ديوان العرب لانهم يرجعون
اليه عند اختلافهم في الانساب والحروب ولانه
مستودع علومهم وحافظ ادابهم ومعدن اخبارهم
والكتاب مكتوب عطف تفسيري او عطف عام على
خاص وان لم يجدوا ذلك الشعر وقد هلك مات من العرب
العناية به من هلك بالموت حتف انفه والقتل في الحرب
وضيعوا الحفظوا لذلك اقل ذلك لذهاب اكثره بذهاب
حملته كذهاب العلم الشرعي بموت اهله قبل اخذه عنهم — الكثرة
وذهب عنهم كثيره فلعل ما انفرد به من الكلام في
مفرده من قبيل ما نسيه الاكثر ووجد عند الفرد النادر
ثم روى ابن جني بسنده رجال الطريق قيل في بمعناه الاسناد
وقيل الاسناد ذكر فعله لقائله عن ابي عمرو بن العلاء احد القراء
السبعة في المزهر قال ابو عمرو بن العلاء قال ما انتهى
وصل اليكم ايها الناس مما قالت العرب نثرا ونظما الا اقله
لذهاب اكثره مع ذهاب حملته ولو جاءكم ما قالته وافرا اي كاملا
لجاءكم علم وشعر كثير لكمال فصاحتهم وحسن حكمهم وعن
حماد الراوية كثير الرواية قال الحريري في شرح ملحة العرب
اذا ارادت المبالغة في الوصف تسلب وصف الموت التاقفو

امراة صبورة وتلحق بها وصف المذكر فتقول علامة لتكثير
العلم وراوية لكثير الرواية كان ابن النعمان ابن المنذر ملك
اليمن في زمن عبد المطلب والقصة منقطعة لان حماد لم
يدرك زمنهما وحذف المفعول به اي اتباعه بنسخ الشعر
تنسخ بالبنا للمفعول له اشعار العرب نايب الفاعل
والظرف لغو في الطنوج بضم الطا وبالنون والجيم وهي كما في
القاموس الكراريس زاد في القاموس لا واحد لها ثم دفنها في
قصره الابيض فلما كان وجد المختار بن ابي عبيد الثقفي
وعبيد بصيغة التصغير القايم في ايام بني امية وخلافة
ابن الزبير فقيل له ان تحت القصر الابيض كنزا فيه شرف العلم
وانه كنز ومعه كذلك واي كنز فاحتفره اي حفره والاقتصار لطلبا
فاخرج تلك الاشعار فمن ثمة اي اخراج المختار لها اهل الكوفة
اعلم منك بالشعر من اهل البصرة لنزول المختار بالكوفة قال ابن
جني فاذا كان الامر كذلك مع ان كثيرا من اللغة القديمة لم
يقطع بجزم على الفصيح وحمله بسبع منه ما يخالف الجمهور في محل
الصفة او الحال من الفصيح لان في جنسية تطرو ابتلعه
الليل بسلخ منه النهار الخطا ظرف متعلق بيقطع ما دام القياس
يعضده بان لم يخالفه وبجزنه فان تفرد ولم يعضده بقوة
القياس كرفع المفعول كما في خرق الثوب المسمار ورفع المضاف
اليه المستحق للجر بالمضاف وجر الفاعل المنفصل بغير حرف جر ونصبه
كما في المثال المذكور فينبغي ان يرد على المتفرد ويحمل فيه طريق

العرب

العرب لانه اي المفرد المذكور جار بمخالفة القياس والسماع جميعا
وما كان كذلك فمردود مطلقا وكون المتفرد جليلا لا
يقضي بقبول ذلك منه فالجواد قد يكبو والسيف قد ينبو
وجمعا حال وكذا يجب ان يرد اذا كان الرجل الذي سمعت
منه تلك المخالفة المروي عن العرب المالوف عنها مضعفا
في قوله موصوفا بالضعف فيه وعدم الثقة فيما نقله
بنقله مالوفا معروفا منه اللحن بفتح اللام وسكون
المهملة الخطا في العربية ومخالفة وجه صوابها كما
في المصباح فتقوله وفسادا لكلام كالتفسير له اي يعرف
بفساده المخالفة المذكورة فانه لا يحسن به الظن لان
ما على مثله بعد الخطا بل يرد عليه ولا يقبل منه المخالفة
المذكورة مع ضعفه وان احتمل ان يكون مصيبا في ذلك
لغة مفعول مصيبا وان وصلية قديمة لانا لو قبلنا
هذا الباب ما رددنا خطا قط لجرى ذلك الاحتمال فيه
وايضا فالمدار في الخطا والصواب على الظواهر لا على
ما في نفس الامر لخفا ذلك وكذا قال علما الاثر ان الحكم
بقبول الحديث ورده بحسب الظاهر لا على سبيل القطع
لاحتمال خلاف ما حكموا به فالصواب رده اي هذا الاخر
وعدم الاحتفال المبالاة والاهتمام بهذا الاحتمال
للاصابة للغة قديمة الحال الثالث من احوال المنفرد
ان يتفرد بالفوقية من التفرد وبالنون من الانفراد به

به المتكلم ولا يسمع ذلك المنفرد به من متكلم غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه قال ابن جني والقول المقبول فيه انه يجب قبوله منه اذا ثبتت فصاحته اي جريه على طريق الفصحاء في وجوه الاعراب لان الاصل في الجاري على الصواب جريانه عليه وقبوله قوله فلا يترك الا بثبوت مقتض خلافه ولم يثبت فوجب قبوله لانه اي المنفرد اما بكسر الهمزة حرف تفصيل ان يكون المنفرد به شيا اخذه عمن نطق به من قبل بلغة قديمة ترك التلفظ بها لم يشاركه بالبنا للمفعول اي المنفرد في سماع ذلك المنفرد به منه من ذلك اللغة القديمة غيره على حد ما قلناه في حال من خالف الجماعة فيما تفرد به وهو فصيح فيحمل على انه سمعه ممن تلفظ به كما تقدم او شي ارتجله من نفسه فان الاعرابي اذا قويت فصاحته لسلامتها عما يخل بها وسمت علت طبيعته في جودة التعبير تصرف في المواد وارتجل ابتدع وانشا من الالفاظ ما لم يسبقه اليه بل لا مقتضى لذلك فيه وجد فيه فسلك مجهد حكي عن رؤبة في القاموس الروبة القطعة التي يراب بها الاناء وبه سمي روبة بن العجاج ابن روبة انتهى وهو بالهمزة وابيه العجاج انهما بفتح الهمزة بدل من روبة وابيه بدل اشتمال كانا يرتجلان يبتكران من فكرهما الفاظا لم يسمعاها من قبلهما ولا سبقا بالبنا للمفعول اليها وبين ذلك منهما اما لوجاء هذا المنفرد به عن متهم

بالارتجال لم يصل لرتبته او من لم ترق تعل به فصاحته اي ما بالارتجال ولا سبقت تقدمت الى الانفس ثقته وللاحتجاج به فانه يرد ما تفرد به ولا يقبل منه لانه ليس بحجة ولا ذي فصاحة قال وورد عن بعضهم اي العرب شي يدفعه كلام العرب لمخالفته له ويأباه بمنعه وفي التعبير به بدلا لدفع تفنن في التعبير القياس على كلامها لخروجه عن نهجه فانه لا يقنع بالبنا للمفعول اي لا يكتفى في قبوله ان يسمع من الواحد ليعتد به ويلتفت اليه مع مخالفته لما ذكر ولا ان يسمع من العدة بكسر المهملة الاولى وتشديد الثانية القليلة لقوة المخالفة الا ان يكثر من ينطق به منهم فان كثر قائلوه الناطقون به من العرب الا انه لكنه مع هذا العدد الكثير ضعيف الوجه في القياس فمجازه طريق جوازه او جوازه اسم مكان او مصدر ميمي وجهان احدهما ان يكون من نطق به منهم لم يحكم قياسه وما يبينه لمخالفة لفظه للقياس في الوجه الاخر ان يكون انت ايها المخاطب قصرت بضم المهملة اي نزلت عن استدراك وجه صحته الثابت في نفس الامر لو تاملت فكان شانه كما قيل وكم من عايب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم ويحتمل ان يكون المنفرد المذكور سمعه اي المنفرد به من غيره من المتكلمين به ممن ليس فصيحا وكرر استعماله اي استعمال السامع المفصح اللفظ من غير الفصيح فسرى فدخل في كلامه لاكثاره منه

الا ان ذلك الفصيح لما سمعه من غير الفصيح فلما نائيه
كان فيه يفغ بوجه فان الاعرابي الفصيح مكنه وممكنه
اذا عدل حوله به وترك ذكر العامل لعدم العلم به عن
لغته الفصيحة الى استعمال اخرى سخيفة لعدم استجابها
كما تعتبر للفصاحة عادتها بالتأثر كما استرد الا لما لجودة
طبعه ولم يبعثا يحتفل بها لضعفها فالاقوى في تخريج
ما جاء من الفصيح مخالفا للقياس ان يقبل ممن شهدت
بالبنا للمفعول فصاحته لسطوع نورها وتمام بيانها على يقبل
قوله ما يورده في ان تفرد به وخالف القياس ويحمل امره
في هذا التفرد به على ما عرف من حالته في الفصاحة لا يحمل
على ما عسى ان يجوز من خوف خلل فيه نطق لذلك بذلك كما
ان على القاضي في الاحكام الشرعية قبول شهادة من ثبتت
عدالته بطريق ما تحسينا للظن به وان كان يجوز كذبه في
النطق اذ لو لم يوخذ بهذا الوجه الذي افضى الامر الى ترك
الفصيح بالشك في كونه صدر عن رويته وثمرة فصاحته او انه
طرئه ما اخرجه عنها فجاء بذلك كذلك وسقوط كلا اللغات
لذلك الاحتمال لكن الاحتمال انما يطرق في الاستدلال اذا قوى
والا فهو كالخالي قوة المعوان والاخلال الفرع الرابع
قال ابن جني اللغات المعتد بها كلا علمنا مركلها حجة غير
ان اللغة الاولى ايها الصالح للخطاب ان لغة الحجاز اي اهله وتقدم
بيانه في اعمال ما اعمال ليس بشروطه المعروفة لقوة شبهها بها

في

صها

في نفي الحال في الجحود ولغة التميميين في تركه لعدم اختصاصها
بالاسماء اذا صل ما لا يختص لا يعمل وبما يسأل عنه المطارحون
في الادب معرفة الجواب من قوله ومهفهف الاعطاف قلت
له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام وفي الجواب انه اجاب
بانه من بني تميم باهماله ما ولو كان حجازيا لاعملها فليس لك
ايها الصالح للخطاب بعد ورود كل من الوجهين عمن
تقبله ان ترد احدى اللغتين بصاحبتها لانه ترجيح
بلا مرجح لانها ليست احق بذلك منها وسيأتي في ذلك
مزيد اي زيادة في الكتاب السادس المعقود للتقابل
والتراجيح الفرع الخامس قال ابن جني علة ما ي
لامتناع الاخذ للدليل عن اهل المدر وهم الحاضرة وعليه
مبتدأ والخبر متعلق قوله من الاختلال اي كائن من اختلال
كلامهم لمداخلة الغير لهم والفساد للغتهم بمخالطته
غير الجنس ولو علم بالبنا للمفعول ان اهل مدينة اي من
العرب باقون على فصاحتهم المتوارثة لهم من اصولهم
لم يعرض للغتهم شيء من الفساد اما لعدم المداخلة او لقوة
الاحتراز من التغير والاحتراس من الفساد لوجب الاخذ
عنهم وان كانوا من اهل المدر لان الحاضرة بذاتها ليست مما
تمنع من الاحتجاج بل لعروض الفساد فاذا امن جاز الاحتجاج
كما يوخذ عن اهل الوبر من اهل البادية الذين لم يداخلوا
الحاضرة ولذا لو فشا ظهر في اهل الوبر العرب بالبادية

ما سامحة لغة اهل المدر الحاضرة في التعبير بسماعه بدل فشا
لانها لغة في التعبير من الخلل والفساد من بيان لما
لموجب رفض ترك لغتها لان الحكمة اي المانع علته وجود ما
وبعد ما حمى وجدت الاستقامة احتج به من اهل المدر والوبر
ومتى تقدمت فلان في كل منهما قال ابن جني وعلى ذلك الا
العمل فيما هذا في الاحتجاج وعدمه لانا لا نكاد نرى
نصير بدويا منسوبا للبادية فصيحا ولا يحتج به وان كان
من سكان الوبر اذا كان انسان قد للتعقيب روي انه
صلى الله عليه وسلم راى رجلا يلحن في عهده صلى الله عليه وسلم
وكانت العربية في عنوان كمالها ومنتهى ايامها ومع ذلك فقد
فيه من يلحن فلا تنظر اليه وكذلك علي بن ابي طالب حتى حمله
بعث على ذلك اي المسوغ له على وضع النحو اي مقدماته
وقال لابي الاسود الدؤلي انح هذا النحو فمن ثم بدا اللحن وبدا
الفساد لغة العرب وزاد الى ان شاع في المحاورات واستمر
في المخاطبات فساد الالسنة بالخروج عن جادة العرب في
محاوراتها حتى صار يقول بعضهم النحو صنعتنا واللحن شيمتنا
في المعاملات تنازعا فسادا على فيحمل الثاني في بعض مثاله
في الاول مشهور الظاهر حالان مرادنا ان فيه جوازه او
منع ان فينبغي يطلب ان يستوحش بالبنا للمفعول
او الفاعل اي الاخذ للاستشهاد من الاخذ المشاهد عن كل
اطر لغلبة الفساد المتحقق في هذه الازمنة في نشو الخطا واللحن

فيهما

حتى

فيها الى ان يغوي لغته اي المأخوذ عنه وتنتشر فصا
في يومين صدور اللحن منه وغرفات يحيى بن زياد الفراء
بعض كلامه فيها بوجه فيرد الا ان يسمع بالبنا للمفعول
شئ من الكلام من يروي فصيح لسلامته عن الخطا
في التعبير فنقوله اي ما سمع منه لانه حجة لجودة لسانه
وحسن بيانه الفرع السادس في العربي الفصيح
ينتقل لسانه عن لغته لغيرها قال ابن جني في الخصائص اذا
ان ينظر بالبنا للمفعول حالما استعمل لغته فان
كان فصيحا مقبولا مثل لغته في الاصح من اللحن والفساد (السلامته)
اخذ بها بالمنتقل اليها كما يوخذ مما انتقل عنها من اللغة
بجامع السلامة من الفساد او كان ما انتقل اليه فاسدا لحنا
فلا يحتج به ولا يوخذ و يوخذ بالاولى المنتقل عنها قال
ابن جني فان قيل فما يومنك ايها المنتصل لما ذكر القائل
لما تقدم فيما يدخله في الاولى من ان يكون بالتوقيف كما
وجدت بصفة المخاطب في لغته المنتقل اليها فسادا بعد
بعد ان لم يكن فيها قبل الانتقال ان يكون بتقنية لما
يوم اي لو صح فيها اي لغته فساد اخر في نفس الامر
لم يعلمه بالتوقيف يخاطب به المخاطب او الكلام بقوله فما
يومنك فهنا من باب التجريد قيل اقصى في جوابه لو اخذ
بالبنا للمفعول بهذا الاحتمال من وجود الخطا في نفس
الامر لادى انقضى الى ان لا تطيب نفس بلغة لمداخلة

بهذا الاحتمال لهما وان توقف بالبنا للمفعول عطف على
لا يطيب شئ الاخذ عن كل احد من فصحا العرب مخافة
ان يكون يوجد في لغته في نفس الامر زيغ ميل عن
الصواب لا نعلمه الان لعدم ظهوره ويجوز احتمالا ان يعلم
ذلك الزيغ بعد زمان وقد نهى هذا القول في الابطال لذلك
الاحتمال من الخطل بفتح المعجمة والمهملة هو الخطا كما في
المصباح ما لا يخفى لا تصايه الى عدم الاعتداد بلغة
ما من اى كل نطق كان من العرب لا الصواب المقابل للخطا الا
بما عرف بالبنا للمفعول اى وضح صحته وذكر القاسم ثم
ثابتة لانه مجارى ما مصدرية ظرفية لم يظهر فساده في
مخالفة لغة العرب في طريقها فان ظهر وانه دابه وتشتته
سقطت فصاحته والا فالجواد قد يكبو ولم يلتفت بالبنا
للمفعول الى احتمال الخلل فيه وظهوره فيما بعد ولم يظهر كما
ما لم يبن اى يظهر لان الاصل العدم المفهوم السابع في
تداخل اللغات اى دخول لغة في اخرى قال ابن جني في الخصايص
اذا اجتمع في كلام الفصيح المحتج به لغتان فصاعدا نصب
على الحال بحذف صاحبها وعاملها والتقدير فذهب الاجتماع
صاعدا كقوله واشرب الماء ما بي الموحدة نحوه عطش وجملة
ما بي نحوه عطش مستانفة استينافا بيانا والظرف متعلق
بعطش او بمتعلق حال منه كان صعد له فتقدم عليه نحوه
موحشا طلل واهملت ما لتقدم خبرها على اسمها الا لانه

طريقته

عبونه شاد وادبها فذلك نحو ما بالاشباع لهما وقوله
منه واو الرسم خطا وكتابة الواو لمجانة بعض المشيخ
في الحكي لزيادة الايضاح على خلاف قاعدة الرسم وعبو
بالاسكان للضمير بلا مده قال المص في اللمع في الاشباع
افصح لاجماع الجمهور ان الضمير المنا وصعدا الواو بعدها
مقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما وهناك
لغة اخرى ضمها من غير اشباع لقوله رجل كانه صوت حادى
اما الاسكان فلغة قليلة فينبغي ان يتامل كلامه المحتج
فيه اللغتان فان كانت اللفظتان المتداخلتان متساويتين
في الاستعمال كثيرتهما واحدة بالجملة الاسمية تفسير للتساوي
في الاستعمال ويجوز كونه حالا فاخلق بالمعجمة افعل تفضيل
اى احق الامر به بالجر مضاف اليه بالمتكلم بذلك ان تكون
قبيلته التي يعزى اليها تواضعت توافقت في ذلك المعنى
الموضوع له كل من اللفظين على ذينك اللفظين فهما
مترادفان لان العرب قد تفعل ذلك اى تعدد اللفظ
على المعنى الواحد للحاجة اليه في اوزان اشعارها لانه
مما تحتاج من ذلك لتخلص من شعرها وسعة تصرف قوا
فايته اعادة اللفظ الواحد بعينه تقل على المتكلم وعلى
السامع والتفنن في التعبير بحسنه وجوز ان تكون
لغته في الاصل احداهما اى اللفظين ثم انه اى المتكلم استفاد
بالفاء المهملة او بالعين والزاء المهملة اللغة الاخرى من

فتبلة أخرى سماع لغتها فطال بها في الأخرى عهده لتقادم
سماعه لها وكثر استعماله لها لذلك فصارت الأخرى لطول
المدة ملحقة بلغته الأصلية وتداولها في الاستعمال وإن كانت إحدى
اللفظتين المتداخلتين أكثر استعمالا في كلامه من اللفظة
الأخرى أي فالأحرى والأولى الأمرين بالمتكلم أن تكون اللفظة القليلة
الاستعمال هي الطارئة عليه لسماعها من لغة أخرى والكثيرة في
الاستعمال هي الأولى بضم الهمزة الأصلية لكونها لغته
ويجوز أن يكونا أي المتداخلتان حال قلة استعمال أحدهما
معا حال من الضمير أو من قوله لغتين له والظرف
حال ذلك أو صفة لما قبله ولغتين له وإنما قلت أحدهما
في الاستعمال دون الأخرى لضعفها أي القليلة في نفسه لرأيه
أنها ضعيفة دون مقابلها وشذوذها بعد ذلك عن قياسه
أي الاستعمال ولا كذلك الغالب فأما إذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ
مختلفة وهي المرادفة كأسماء الأسد وأسماء الذئب وغير
ذلك فسمعت تلك الألفاظ في لغة إنسان فليس تلك
الألفاظ للمعنى الواحد على ما ذكرنا في التداخل كما جاءهم
في أسماء الأسد وقد أفردها المص بالتأليف وأسماء
السيف وأسماء الخمر وغير ذلك مما تعددت أسماؤه كالذئب
ومكة والمدينة وكما تحرفت تغير على حرف أي كانت
الصيغة عبارة عن مجموع المادة والهيئة واللفظ الواحد
كقولهم رَهوة اللبن بفتح الراء ورِغوته بكسرها ورُغوته

بضمها والمعجمة ساكنة في الجميع ورغاوته كذلك أي مثل
ما قبله كما كرره مثلثا بالحركات الثلاث أوله وكل من
الماذني معناهما متجر مع كل من الحركات الثلاث أوله
كما صرح به ابن السيد في مثلثه في الأول منهما وقولهم
أي العرب جئت من عَلُ بفتح العين وسكون اللام
ومن عَلِ بضم اللام من غير يا قال الشاعر كجلمود صخر حطه السيل من عل
وضمها كذلك على البناء عند حذف المضاف ونية معناه
لا غير ومن عَلَ بفتح فكسر عند نية لفظ المضاف إليه
أو التلفظ عدا ان لم يكن كان لم يكن شيء من ذلك
فيعرب منونا ومن عالِ بفتح أوليه ومن عُلو بضم أوليه
وتشديد الثالث ومن عِلو بضم فسكون ومن عالٍ بصيغة الفا عل
من علا ومن معال بفتح أوليه فكل ذلك المتقدم لغات
لجماعات كل لفظ للغة منها وقد تجتمع أي اللغات لإنسان
بأن يتلفظ بها فيحمل على ما تقدم من احتمال سماعه لغته
من لغة غيره قال عبد الملك بن قريب بن عبد الملك
ابن علي ابن أصمع الأصمعي نسبة لجده الأعلى المذكور اختلف
رجلان من العرب في الصقر لطائر المعروف فقال أحدهما
هو بالصاد المهملة وقال الآخر هو بالسين كذلك فلم ثم
حكما أحدهما على صاحبه فتراضيا أي رضيا والفاعل
للمبالغة في الرضى بحكم أول وارد عليهما وتصله بينهما
فحكيا له ما هما فيه من الاختلاف فقال لا أقول كما قلتما

اي كما قال كل منهما ان لم يتفقا على قولي امامي الفن بالراي
فهذه لغات ثلاث كهي في الصراط والبصاق ولابن فارس
في فقه اللغة كلام فيما اختلف فيه بنية الكلمة ولفظه
بعد تقدير امثلة لذلك مما لفظه والكلام بعد ذلك
اربعة ابواب الاول المجمع عليه الذي لا علة فيه وهو الاكثر
الاعم كالحمد والشكر لا اختلاف فيه في بنا ولا حركة والثاني
ما فيه لغتان احداهما افصح كبغداد وبغدان افصحهما فصيح
والرابع ما فيه لغة واحدة الا ان المولدين غيروها فصارت
السنتهم بالخطا جارية نحو اصرف الله عنك كذا واعاض
وعلى هذا ابن ثعلب كتابه المسمى بالفصيح انتهى وعلى هذا
التفصيل المذكور في التداخل تتخرج جميع ما ورد من التداخل
في اللغات نحو قلا يقلا وسلا يسلا بفتح العين في الماضي
والمضارع مع فقد حرف الحلق في عينه ولامه وطهر بضم
العين فهو طاهر وشعر بضمها ايضا فهو شاعر وقياس
وصف فعل فعيل كشرف فهو شريف وظرف فهو ظريف
وفاعل انما هو قياس ما لم يضم عين فعله من الثلاثي المجرد
فكل ذلك المذكور انما هو لغات لعربيين فاكثر تداخلت اي
دخل بعضها في بعض فان قياس قلا ان يكون مضارعه
يقلي كرمى وقياس يقلا بفتح عينه ان يكون ماضيه قلي كعلم
فركبت بان اخذ الماضي من لغة والمضارع في المثالين الاولين او
الوصف في الاخيرين من لغة اخرى لا ينطق بالماضي منه

اي مفتوح العين في الاول وليس مضمومها في الاخرين فحصل
التداخل بين الماضي والمضارع وبينه وبين الوصف فالذي
يقول قلا بفتح العين في الماضي يقول في المضارع يقلي بكسر
العين كرمى يرمي والذي يقول في المضارع يقلى بفتح العين
يقول في الماضي قلي بكسر العين كرضي يرضى ومن يقول في الماضي سلا
بفتح العين يقول في المضارع يسلو بضم العين كغزا يغزو ومن
يقول فيه اي المضارع يسلا بفتح العين يقول في الماضي
سلي كرضي فيكون مثل الذي قبله قلا في اجتماع اضعف اللغتين
القابلة منهما سلي يسلى كرضي يرضى وثانيهما سلا يسلو
كغزا يغزو فاخذ كل واحد من العربيين من صاحبه ما الذي
ضمه الى لغته من لغة صاحبه من ماض او غابر فتركب منهما
من الاخذ المذكور لغة ثالثة لا اصل لها ابتداء عند كل من
العربيين وكذا شاعر وطاهر انما هو اي هذا الوزن من شعر
وطهر بالفتح العين واما شعر وطهر بالضم فوصفه القياسي
على فعيل كشريف ونظير فالجمع بينهما من فعل ماضيا وفعيل
اسم فاعل من التداخل انتهى كلام ابن جني ومن التداخل ما
قد حكي عن من علما العربية في استعمال اللغتين المتداخلتين قولان
انه جائز مطلقا اي وان ادى لاستعمال لفظ مهمل والثاني انما يجوز بشرط
ان لا يؤدي لاستعمال لفظ مهمل كالحبك بكسر الحاء وضم الباء
ماخوذ من حبك كابل وبعض الباقي حبك بضم اوليه جمع حباك
ككتب وكتاب فتداخل ضم الثاني في لغة كسر الاول في الاخرى

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بن الصدر غفر له
١٢٧٥

لان هذا البنا وهو تفعل بكسر فضم لا وجود له وفي المزهر
عن بعض الفضلا ان البكا بالمد والقصر لغتان وجمعهما
رضي الله تعالى عنه في قوله

بكت عيني وحق لها بكاها . وما يغني البكا ولا العويل

وكان بعض من يوثق به يبدع هذا ويقول لا يجمع عربي بين
لفظين احدهما ليس من لغته في بيت واحد وقد جا هذا
في الشعر الفصيح كثيرا انتهى الفرع الثامن اجمعوا اي
علما العربية على انه لا يحتج بكلام المولدين بصيغة المفعول
والمحدثين كذلك وفي حواشي البيضاوي للعصام شعرا العرب
ثلاث فرق منهم من استشهد بشعرهم وهم الجاهليون
كامرئ القيس وطرفة وزهير والمخضرمون اي بالمعجمتين
وصيغة المفعول ايضا الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
كحسان بن ثابت ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام
كالفرزدق وجرير والفرقة الرابعة من المصدر الاول وهم
الذين يسمون بالمحدثين كابي تمام والبحتري وابو الطيب
لا يستشهد بشعرهم الا بعضهم بمنزلة الراوي فيما يعرف
انه له مساغ في الرواية ولا مدخل فيه للرؤية في اللغة العربية
طرف متعلق بيصح وفي الكشاف للزمخشري ما يقتضي
تخصيص ذلك الاجماع على عدم الاعتداد بالمولدين بغير
ائمة اللغة اولي المهارة فيها ودرايتها امام فيقبل كلامهم
على انهم كالنقلة لذلك كما تقدم انفا في كلام العصام فانه

استشهد

استشهد على مسئلة من مسائل العربية بقول حبيب
بفتح المهملة والموحدة بين اولاهما مكسورة بعدها
تحتية ساكنة ابن اوس بفتح فسكون ثم قال اي ذو قائله [في اللغة]
عقب ذلك وهو اي حبيب وان كان محدثا لا يستشهد بشعره
في اللسان من العرب العربا فهو من علما العربية ايمتها المصنفين
لها فاجعل بصيغة التكلم او الامر للواحد الصالح للخطاب
ما يقوله من الشعر بمنزلة ما يرويه عن العرب فكما
يثبت ذلك بروايته يثبت بكلامه تنزيلا له منزلتها
الا ترى اي ايها الصالح للخطاب الى قول العلما في الاستدلال
في ذلك الدليل على ذلك المدعى بيت الحماسة وابو تمام
ليس عربيا محضا وانما هو من علما العربية فنزل كلامه منزلة
مرويه في الاحتجاج به فيقتنعون الا قتناع فيه
للتاكيد اي فيقتنعون بذلك قنعا بالغا لوثوقهم بروايته لانه
ضابط متقن واتقانه فكذا قوله لمرويه فانه اول الشعرا [المحدثين]
الذين لا يحتج في العربية بكلامهم الا بتنزيله منزلة مرويهم
ان كان قائله اماما متقنا بشار بفتح الموحدة وتشديد
المعجمة اخره را ابن برد بضم الموحدة وسكون الرا واخره مهملة
وقد احتج سيبويه في كتابه مدار النحو ببعض شعره على بعض
القواعد النحوية تقربا اليه مفعول له لقوله احتج بشار
وعلل ذلك التقرب بقوله لانه اي بشارا كان هجاه في الصبا
حكاه يهجوه هجوا وقع فيه بالشعر وعابه وسبه والاسم

[منار]

المعا ككتاب انتهى لتركه الاحتجاج في كتابه بشعره لكونه
ليس عربيا محضا ذكره المرزباني بفتح الميم وضم الزاي وسكون
الراء بينهما بعد الموحدة التي بعدها نون نسبة لمرزبان
قال المص في اللب وعزه في نقل ثعلب بفتح المثلثة [illegible] واللام
وسكون المهملة بينهما اخره موحدة عن الاصمعي قال ختم الشعر
الى العرب المحتج به بابراهيم بن هرمة وهو ومساوي ابرهيم
المذكور اخر الحجج جمع حجة الفرع التاسع لا يجوز الاحتجاج في
علم العربية بشعر او نثر لا يعرف قايله لما سياتي في كلامه
صرح بذلك ابن الانباري في كتاب الانصاف وكان علة ذلك المنع
خوف ان يكون ذلك الشعر او الكلام لمولد
او من لا يوثق بفصاحته لطلق الكلام وهذا الذي
جاء به المص على وجه الاحتمال لسوق الكلام وشان المعر كما قيل
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا
ومن هذا اي عرفان المتكلم المحتج بكلامه يعلم بالتحتية
مبنيا للمفعول وبالفوقية مبنيا للفاعل اي ايها الصالح للخطاب
انه يحتاج بالتحتية مبنيا للمفعول وللفاعل اي ايها
المستشهد الى معرفته اسما شعراء العرب ليعرف القايل
وطبقاتهم ليعلم المقبول شهده المردود قال ابن النحاس
في التعليقة اجاز الكوفيون اظهار ان بعد كي
التعليلية واستشهدوا بقول الشاعر اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع تمامه وكي تعليلية وهي ح

بان بعدها قال ابن النحاس والجواب عن هذا البيت انه لا
حجة به لانه غير معروف قايله وشرط الشاهد معرفة
قايله ولو عرف ونعني لجاز ان يكون من ضرورة الشعر
ومع هذا الاحتمال يسقط الاستدلال بالبيت لو ثبتت
حجيته وعرف قايله وفي تعاليق حم تعليق ابن هشام لا نصا
على الالفية لابن مالك استدل الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة
وهي كما تقدم على الصحيح مما لا يكون الا في الشعر بقوله
اي القايل قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء ان نعم
ماكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء في المسعل واللهاء
الخواء بفتح المعجمة خلو الجوف من الطعام وبمد كذا في القاموس
والشيشاء بمعجمتين الاولى مكسورة بينهما تحتية ساكنة
في القاموس الشيش والشيشاء التمر الذي لا يعقد نوا
وان انوى لم يشتد واذا جف كان حشفا غير حلو واللها
اللحمة المشرفة على الحلق او ما بين منقطع اصل اللسان الى
منقطع القلب من اعلى الفم جمعه لهيات ولهي ولهي ولهاء
ولهاء كذا في القاموس وفيه المسعل الساعل الحلق ومد
السعلاء والخواء واللهاء وهي مقصورات وكذا في الارتشاف
ايضا ويشكل عليه في الخواء ما مر عن القاموس والجواب عندنا
المانعين لمد المقصور للضرورة كما هو مذهب اكثر البصريين
انه لا يعلم قايله بالتحتية مبنيا للمفعول وهو فوقيه بعده
وبالنون اخبارا عن ايمة العربية بحسب علمه وقايله مفعوله

فلا حجة فيه لان المجهول لا يحتج به الا انه اى ابن هشام
ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك اى اعتبار معرفة القائل
فانه قد طعن عبد الواحد الطواح بتشديد المهملة الاولى والواو
في كتاب بغية الامل الطرف متعلق بطعن وبغية الامل
عطف بيان لكتاب او بدل منه في الاستشهاد بدل اشتمال
من الطرف قبله باعادة الجار بقوله لا تكثرا اى ايها المخاطب
والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لفتح ما قبلها اى عصيت
صابيا على نجى جر عسى مفردا وقال عطف تفسير على طعن
هو اى الشاهد المذكور بيت مجهول لم ينسبه الشراح الى احد
الجملة المنفية محتملة للاستيناف البياني والتفسير للجهالة
فسقط الاحتجاج به لعدم العلم بقائله انتهى وهذا اخر الطعن
ومقول ابن هشام المخالف لما تقدم عنه في شرح الالفية قوله
ولو صح ما قاله الطواح من سقوط الشاهد عند الجهل بقائله
لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه الذى هو قطب كتب النحو
وعليه مدارها وعلل ذلك على سبيل الاستيناف البياني
بقوله فان فيه الف بيت قد عرف بالبنا للمفعول قائلوها
وان فيه خمسين بيتا مجهولة القائلين هذا الالزام غير
لازم لان الواجب كون الشاهد معروفا حال الاستشهاد به
وطرو الجهالة من بعد بقائله لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال
استفاضته فسيبويه ما استدل بكل وسكت له مخالفوه وقد
يحتج عليهم الا وكل منها معروف القائل ثم طرات الجهالة بقائلي

تلك

تلك الخمسين فلا ينقض البنا بعد ثبوته والله اعلم الفرع
العاشر اذا قال المجرى حدثني الثقة فهو لم يسم الابهام
فيه ذلك قولان في علم الحديث رواية المسمى بعلم الاثر وعلم
اصول الفقه ارجح كلا من القولين مرجوح وقد وقع ذلك
لسيبويه في كتابه كثيرا يعني به الخليل تارة وغيره
تارة اخرى وذكر المرزباني عن ابي زيد قال كلما قال سيبويه
في كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وفي كتاب مراتب
النحويين لابي الطيب اللغوي قال ابو حاتم عن ابي زيد كان
سيبويه ياتي مجلسي وله ذؤابتان فاذا سمعته يقول حدثني
من اثق بعربيته فانما يريدني والجملة الفعلية مستانفة
او حالية وفي المزهر قال ثعلب في اماليه كان يونس يقول
حدثني الثقة عن العرب فيعدل على الابهام فقيل له
من الثقة قال ابو زيد فقيل له لم لا تسميه قال
هو حي بعد والرواة عن الحي والرواية عن الحي قد يكرهها الناس
او نحوه فيمنع الشاكر فاما لا اسميه وفيه انه اذا عارض المصلحة
ضرر اشد منها تركت فان في عزو العلم لقائله مصلحة الامانة
حتى قال الشاعر كما تقدم

اذا افادك انسان بفائدة • فجدد الذكر عنه دائما ابدا •
وقل فلان جزاه الله صالحة • افادنيها وخل الكبر والحسدا •

الا انه لما خشي من انكاره لذلك طوى ذكره دفعا للمفسدة
ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح الفرع الحادي عشر

بنا الجريين ذا مثل الحادي عشر الحادي احد عشر فاختصر
لما ذكر قال ابو بكر ابن السراج بالسين المهملة اولا
والجيم في الاصول في علم النحو بعد ما ذكر ان افعل التفضيل
كفعل التعجب لا يأتي قياسا من الالوان والعيوب
ايضا مفعول القول سوقول سيبويه كان قبل قد انشد بعض
الناس ما يدل على مجيئه منها يا ليتني المنادى محذوف اي
يا صاحب او يا للتنبيه لا للندا مثلك في البياض ابيض
اشد بياضا من اخت قطع الهمزة مع انها للوصل ضرورة و
الدرا وهذه بني اباض فالجواب ان هذا البيت معلول
على فساد وخروج عن وجه استعمال العرب وليس البيت
او المخالف للقياس والاستعمال والكلام العربي المخالف لهما
النادر المحفوظ بادنى اسناد او باسناد قوي حجة على الاصل
المجمع بالبنا المنقول الذي اجمع عليه في ذلك العلم والكلا
اي علم اعتقاد وسمي بعلم الكلام لانه يورث قوة فيه ولغير ذلك
مما بينته اول بديع المعاني شرح عقيدة الشيباني ولا في نحو
ولا فقه فالحكم للغالب والنادر لا حكم له بل ان ثبت عن العرب
دون عنده ولم يجتر عليه وانما يركن بفتح الكاف يميل
الى هذا الاخذ بما خرج عن الاجماع لوروده من طريق ما ضعفه
بفتح اوايله فاعل يركن اهل النحو ومن لا حجة قوية معه
ووجد ذلك المخالف للاجماع مؤولا فاستند لغير سند وركن
لغير معتمد وتاويل هذا السالك هذا الطريق كتاويل ضعفه

اصحاب

اصحاب الحديث واصحاب القصاص في الفقه لما جانب
مروياتهم منع ثبوت مثله في الفقه بالدلائل القوية التي
لا تصادم بتضعيف الاخبار انتهى كلام ابن السراج فاشار
بهذا الكلام المحكي عنه الى ان الشاذ ونحوه مما اشتد ضعفه
يطرح اي كل منهما طرحا ولا يهتم بالبنا المنقول يحتج بتاويله
الاول لشذوذه والثاني لشدة ضعفه الفرع الثالث
عشر قال ابو حيان في شرح التسهيل التاويل للكلام
العرب المحتج به يجوز اذا كانت الطريقة الجادة
بالجيم والمهملة اي المسلوكة في النحو على شيء ووجد ثم جاء شيء
من كلام من يحتج به يخالف الجادة فلا يمكن رده لفصاحته
وثقته ولا نقض القاعدة به لبنائها على اصول تاسست
وثابتة بها فيتاول بتقدير ما يرجع به ذلك المخالف للقا
ولا يعارضها اما اذا كان المخالف للقاعدة المقررة لغة
طائفة من العرب لم يتكلم تلك الطائفة الا بها بتلك
اللغة فلا تاويل لانها جارية على لغة لك الظاهر مسالكه عليه
ومن ثمه ومما ذكر من عدم التاويل فيما ذكر كان مردودا
جر مفعول والاسم تاويل ابي علي الفارسي قول بعض العرب ليس
الطيب الا المسك برفع المسك حملا لليس في الاهمال على
اختها ما بالابنا النافية في ذلك واوله ابو علي على ان فيها اي
ليس ضمير الشان والجملة الاسمية بعدها خبرها في المعنى
ولو كان كما زعم لدخلت الا على الجملة الاسمية الواقعة

خبرا واجاب بان الاخذ توضع غير موضعها نحو ان
نظن الا ظنا اى نحو الا نظن ظنا لان الاستثنا المفرغ
لا يكون في المفعول المطلق التوكيدى لعدم الفائدة فيه
واجيب بان المصدر في الاية على حذف الصفة اى
ظنا ضعيفا وخرجه ابو على الفارسي على وجهين اخرين
احدهما ان الطيب اسمها والخبر محذوف والمسك بدل من
اسمها والثاني انه كذلك ولكن الا المسك نعت الاسم لانه
تعريفه للجنس اى ليس طيب غير المسك موجودا قال في المغني
ولا يتزار المتعصب بملك النحاة تخريج اخران الطيب اسمها
والمسك مبتدا محذوف هو حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير
الا المسك افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة
تميم يرد هذه التاويلات انتهى اى فهي كما قال المص مردودة
لان ابا عمرو بن العلا نقل ان ذلك اى اهمال ليس عند حمل
الا على الخبر لغة تميم في معنى اللبيب عن بني تميم يرفعون
الخبر بعد الا حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي
الا كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفا شروطها
ولما بلغ ما ذكر عن ابي العلا عيسى بن عمر الثقفي جاءه فقال
ما شي بلغني عنك تجيزه فقال ابو عمرو نمت وادلج الناس
ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب
ثم قال لخلف الاحمر واليزيدي اذهبا الى ابي مهدي فلقناه
الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب

فاتيا مما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل
ذلك فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال بهذا فقت الناس
الفرع الثالث عشر قال ابو حيان ايضا كلمة
لا تستعمل الا مع شيئين لفظهما متوافق في المعنى ويمكن
الاستغنا بكل منهما عن الاخر مفعول مطلق محذوف عامله
وجوبا سماعا ومحل حذف عاملها وصاحبها في التقدير
ارجع الى القول عنه رجوعا او الى ذكره ثانيا وتوقف ابن
هشام في عربيتها قال المص وكانه ظنها مولدة من
استعمال الفقها وليس كذلك فقد ثبتت في الكلام
الفصيح روى احمد في مسنده عن ابي هريرة ان عمر وهو
يخطب يوم الجمعة اذ جاء رجل فقال عمر لم تحتبسون عن
الصلاة فقال الرجل ما هو الا ان سمعت الندا فتوضات
فقال ايضا ان في لفظ والوضو ايضا وهو في الصحيح من
حديث ابن عمر عن عمر انتهى قلت اورده في صحيح البخاري
في باب غسل الجمعة والوضو ايضا وقد تكلم بها النبي صلى
الله عليه وسلم اخرج البخاري عن سلمة ابن الاكوع قال بايعت
النبي صلى الله عليه وسلم ثم عدلت الى ظل الشجرة فلما خف الناس
قال يا ابن الاكوع الا تبايع قال قلت قد بايعت قال
ايضا الحديث واخرج مسلم عن هند امراة ابي سفيان قد
ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم محنتها له ولا تهمل بعد ان كانت
تحلا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم وايضا والذي نفسي

بيته اي ليزيد نشء قلبك وترسخ المحبة عندك لان الابا
يقتضي ذلك او ادخل الدليل مفعول مقدم لاحتمال
لخلاف المستدل به عليه وكان له وجه سقط به
الاستدلال لضعفه عن اثباته ما اقيم له بانها لم تعتبر
ورديه اي بما ذكر من القاعدة على ابن مالك كسرا ردا كثيرا
في مسائل نحوية استدل عليها ابن مالك بادلة تقبل
التاويل فلا تصح سند المدعى منها اي المسائل المثبتة
له بما ذكر استدلاله على قصر الاخ الزامه الالف في الاحوال
كلها بقوله اي الشاعر اخاك الذي ان تدعه لملمة يجبك
بما تبغي ويكفيك من يسعى فاعرب اخاك مبتدا مرفوعا
بضمة مقدرة على الالف والذي الموصول بعده وما بعده
صلته ولا يلزم ذلك فانه يحتمل اخاك ان يكون منصوبا
على الاغرا بالالف على اللغة الفاشية فيها وهل الاعراب
حينئذ بالحروف او بحركات مقدرة الاول هو المشهور والثاني
هو التحقيق باضمار فعل ناصب اي الزم فاذا دخله اي
الشاهد الاحتمال سقط به الاستدلال لان دخوله له
يكسوه ثوب الاجمال فيضعف عن مقام الاستدلال وهذه
القاعدة شرعية ايضا الفرع الرابع عشر كثيرا ما
مزيته للتاكيد تروى الابيات على اوجه مختلفة في الاعراب
او في وجوهه وربما يكون الشاهد المطلوب في بعضها
دون بعض وقد سئلت بالبناء للمفعول عن ذلك وكيف الاستدلال

في روايته فربما منصوب على الظرفية فاجبت باحتمال
ان يكون الشاعر القائل لذلك البيت انشده مرة قال
ابن السيد في المثلث في اللحد اذا قلت لقيته مرة جاز
ان يكون المراد لقيته واحدة وجاز ان يكون المراد برهة
من الدهر فيجري في الاول مجرى المصادر وفي الثاني مجرى
الظروف فاذا ارادوا تخفيف الطرف فالرواية ذات
مرة انتهى هكذا على احد الوجهين ومرة اخرى هكذا على
الوجه الاخر ثم بعد مدة من الجواب رايت ابن هشام
قال في شرح الشواهد ما يجاب به عن ذلك روى
قوله ولا ارض ابقل ابقالها بالتذكير مع حذف التانيث
من ابقل والتانيث بابقالها مع نقل الهمزة للساكن فتحرك
بالفتحة وهو تدبير للتانيث فاذا صح ان القائل بالتانيث
والنقل هو القائل بالتذكير من غير نقل الهمزة صح الاستشهاد به
على الجواز لتذكير الضمير العائد على المؤنث المجازي في غير
الضرورة بناء على ان الضرورة ما لا يمكن العدول عنها والا
فيثبت ذلك فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض
وكل يتكلم على مقتضى سجيته طبيعته وقريحته التي فطر
بالبناء للمفعول اي وجد عليها من لغة قومه فاحد الاوجه
اصلي والآخر عارض من الراوي ومن هنا تكررت تعددت على
وجه الكثرة الروايات في الابيات وحينئذ فان كان الراوي
بليغا صح الاستشهاد به فانه في حكم شعر قاله بنفسه وان

كان غير بليغ صح الاستشهاد بالمرادفة التي قالها البليغ اذ
المرادف الاستشهاد على ان يكون ممن يصح الاستشهاد بكلامه

فصل فيما يتعلق بما عقد له الباب ملخص بصيغة
المفعول من التلخيص اخذ بعض المعاني وترك بعض بخلاف
الاختصار فالمعنى بحاله وانما التقليل في الالفاظ من المحصول
في علم الاصول للامام فخر الدين الرازي مع زيادات عليه من
شروحه اي مصحوبا بها قال اعلم ان معرفة اللغة المسمى بمتن
اللغة والنحو والتصريف ونحوها من علوم العربية المتوقف
عليها معرفة الاحكام الشرعية فرض كفاية فهو كل مهم قصد
حصوله من غير نظر بالذات لفاعله لان معرفة الاحكام
الشرعية والحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بافعال العباد
اقتضاء او تخييرا او وضعا واجبة كفاية الا ضروريات المكلف
فعينية بالاجماع ومعرفة الاحكام الثابت وجوبها بالاجماع
بدون معرفة ادلتها طرقها الموصلة لها مستحيل عادة خلاف
الامر من معرفة ادلتها لان ما لا يتم الواجب المطلق الا به
واجب والادلة الطرق المعروفة راجعة الى الكتاب القرآن
وهو الكلام المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز باقصر
سورة منه المتعبد بتلاوته والسنة اقوال النبي صلى الله عليه وسلم
وافعاله واحواله لان القياس يكون على ما فيهما والاجماع يكون
مخالفا لما فيهما اي الكتاب والسنة واردان بلغة العرب التي
هي اشرف اللغات وقد بينا وجه اشرفيتها المص في المزهر

وعمومه

وعمومه وتنكيرهم الاضافة لبيان الواقع اذ لا صرف
ولا نحو لغيرهم واذا توقف العلم بالاحكام المعروفة كفاية
على الادلة اظهر في محل الاضمار دفعا لالتباس عود الضمير
للاحكام والمراد من الادلة ما لها الاصلية وذلك الكتاب
والسنة يتوقف على معرفة اللغة والنحو والصرف لانها
وردت عليها وجاءت على نهجها ونسجها وما يتوقف عليه
الواجب المطلق اخرج الواجب المقيد وجوبه بذلك الامر
كالنصاب للزكاة المتوقف وجوبها عليه فان وجوبها لا يستلزم
وجوبه لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب وهو مقدور للمكلف
جملة حالية اخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه مما يتوقف
عليه الواجب المطلق كالسلامة من موانع الوجوب مثلا فهو
واجب لان الوسائل حكم المقاصد فاذا اي اذا توقف علم الاحكام
الشرعية على ادلتها المتوقف معرفتها على العلوم المذكورة
فيجب تعلمها بوجوب علم الاحكام المذكورة كما قال فمعرفة
اللغة والنحو والتصريف واجبة لتوقف حصول الواجب
عليها قال الرازي ثم الطريق الى معرفتها اي هذه العلوم
اما النقل المحض الذي لا دخل فيه للعقل اساسا كاكثر اللغة
لبيان موضوعاتها او العقل مع النقل عن العرب كقولنا
الجمع مطلقا المحلى باللام مطلقا للعموم وقول النحاة ان
جموع السلامة من جموع القلة حمل على نكراتها ودلالة العقل
فيما ذكر لانه اي الشان يصح استثناء اي فرد منه بشهادة

الاستعمال فان صحة الاستثنا تعرف بالنقل عن العرب
في استعمالهم له وذكره لان الفعل بقوله وكونه بالنصب
عطفا على مدخول ان اى وان الاستثنا معيار العموم يعرف
بالفعل فانه بالفعل يعلم انه لولا شمول الافراد الذى هو ما
صدق فائدة العموم ما صح الاستثنا الذى هو الاخراج فمعرفة كون
الجمع المذكور له اى العموم حاصلة بالتركيب من النقل عن
العرب والعقل المتكرر في الامور واما العقل المحض فلا مجال بفتح
الميم والجيم اى جولان له في ذلك اى المذكور من لفظ العموم فان
فالنقل المحض الذى هو القسم الاول اما متواتر او احاد
وعلى كل منهما اى النوعين اشكالات فجمعه سالم مع انه مذكر
لانه وصف ما لا يعقل وجوز جمع ذلك كذلك اما التواتر فالاشكال
عليه فان فيه للجنس فلا ينافى المدعى ولا جمع الاشكال ولم يف
بذلك التفصيل في المقام من وجوه المناسب لاشكالات
اوجه احدها انا نجد الناس يختلفون في معانى الالفاظ
التى هى اكثر الالفاظ تداولا ودورانا في السنة المسلمين
الظرف تنازعه المصدران قبله واعمل الثانى لئلا يلزم الفصل
بين المصدر وصلته باجنبى وانه يرتجاه اختلافا شديدا لا يمكن
القطع فيه بما هو الحق كلفظ الله الاسم العلم للذات الواجب
فان بعضهم زعم انها عبرانية بكسر المهملة وسكون الموحدة
لغة ابراهيم لما عبر النهر فارا من النمرود فلقبه الطلب من ولاية
وقال القوم سريانية قيل انها لغة ادم فيها ينطق الصغير اول

نطقت

نطقت قبل ان يكون النطق بها في البرزخ حتى قال بعضهم
ان الملكين انما يكلمانه بها قال المص في منظومته في التثبيت
ومن غريب ما ترى العينان ان سؤال القبر بالسرياني
افتى بهذا شيخنا البلقيني ولم اره لغيره بعيني
وقد رايته لغير البلقيني وهو العيني الحنفي كما بينته في شرح
فتح المجيب المهيب وفي المزهر اخرج ابن عساكر في التاريخ عن
ابن عباس ان ادم كان لغته في الجنة العربية فلما عصى ربه
سلبه الله العربية فتكلم بالسريانية فلما تاب رد الله عليه
العربية قال عبد الملك ابن حبيب كان اللسان الاول
الذى نزل به ادم من الجنة عربيا الى ان بعد وطال العهد حرف
وصار سريانيا وهو منسوب الى ارض سورية وهى ارض الجزيرة
بها كان نوح وقومه قبل الغرق قال وكان يشاكل اللسان
العربى الا انه محرف انتهى والذين جعلوها عربية اختلفوا
هل هى مشتقة اولا اى ام جامدة والقائلون بالاشتقاق
اختلفوا اختلافا شديدا في المشتقة منه قال السيد
السنوسى في شرح الوسطى والحق ان هذا الاسم الكريم علم
عليه عز وجل لا اشتقاق عليه وكل ما ذكروه في اشتقاقه
فغير مسلم واقربه انه مشتق من اله بالمكان اقام به فيكون
الاسم عليه من صفات الربوبية اى غير مستقل عن وصف الكمال
ومن تامل ادلتهم في تعيين مدلول هذا اللفظ اهو الذات
الواجب او المعبود بحق ام المعبود ثم غلب على الذات الواجب

علم انها اي المدلولات متعارضة لانها على الاول جزئي وعلى
غيره لا وان سلمنا انها اي تلك الدلايل لا تفيد الظن الطرف
الراجح مما يجوز في الشرع عند العمل فضلا عن اليقين بالتعارض
وكذلك اي مثل هذا الاختلاف في لفظ الجلالة اختلفوا في
لفظ الايمان المؤمن مصدر امن بوزن افعل لا بوزن فاعل والا
لكان فعالا وفعل مم به المتعدي بكان المصدق جعل غيره امنا
من تكذيبه او للصيرورة لانه صار ذا امن من تكذيب غيره
له وهل مسماه التصديق الجاني والنطق بالشهادتين عند
التمكن ينتظر منه وعليه الاشعري او شرط لاجرا احكام الدنيا
وعليه الماتريدي وقال ابن مالك في شرح المشارق انه اصح
القولين عن الاشعري وكلام النووي في اول شرح مسلم
يخالفه وقد حكى الاجماع على خلود من ترك النطق بهما مع
تمكنه منه وقد امن بالايمان بقي في النار وهل العمل داخل في
مسماه اولا واختلفوا في لفظ الكفر ما مسماه وما يحصل به
والصلاة والزكاة مع اشتهارها بهذه الاركان وتداولها في
السنة اهل الايمان واذا كان هذا الثابت وهذا الحال لو صح
في هذه الالفاظ التي هي اشهر الالفاظ والحاجة اليها ماسة
جدا لانها اركان الاسلام وبها قوامه وعليها قيامه واختلف
في كل منها نحو الاختلاف الذي كاد ان لا يحصل فيه ائتلاف
فما ظنك بساير الالفاظ التي لا اشتراكها في اشتهارها ومسيس
الحاجة اليها واذا كان كذلك انه لا اتفاق على المعنى المدلول تلا الفاظ

فلم

ظهر بان ان دعوى التواتر في اللغة في موضوع اللفظ
والنحو متعذر لما ذكر من الاختلاف الشديد واجيب
عنه بانه وان لم يمكن دعوى التواتر في معانيها على
التفصيل لعدم وجود الاتفاق على ذلك فانا نعلم معانيها
في الجملة فان الجلالة للذات الواجب والايمان للتصديق
الكافل بالفوز بالجنة كما قال فنعلم علما يقينيا بالتواتر
انهم اي الناس يطلقون لفظ الله على الاله المعبود
بحق وهذا الموضوع وان كان كليا باعتبار مفهومه الا انه
قام البرهان على انه الواحد لا شريك له وان كنا لا نعلم مسمى
هذا اللفظ اذاته فيكون اسما للذات بناء على انه مرتجل ام
كونه معبودا ام كونه ملجا وسند الخلق ام كونه بحيث
تتحير العقول في ادراكه بناء على انه مشتق من اله بوزن
سال لا الفه والوهه والوهيه بمعنى عبد او من اله غيره
اجاره اذ العابد يفزع اليه وهو يجير الفازع اليه
او من اله كعلم اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته تعالى
الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ بحسب
ما قرر اشتقاقه منه وكذا القول في ساير الالفاظ نعلم
معانيها جملة لا تفصيلا كالصلاة نعلم انهم يطلقونها
على العبادة المخصوصة وان كنا لا نعلم هل هي اسم للجزء هو
الدعا او لما يلازمها وهو الصلوة لتحرك ما فيها او غير
ذلك الاشكال الثاني من الاشكالات على التواتر ان من

جزئي وهو المعبود

شرط التواتر المفيد للعلم الضروري استوا الطرفين
والواسطة اي كل من طبقاته الشاملة له عبارته
فهبك بفتح الهاء وسكون الموحدة من افعال القلوب
اي احسب واعتقد وسد مسد مفعوليها انا علمنا
حصول شرط التواتر من العدد الذي يحيل العقل تواطيهم
على الكذب او وقوعه منهم لا عن قصد في حفاظ اللغة
والنحو والتصريف في زماننا فكيف يعلم حصولها في
سائر ما في الازمنة السابقة حتى يعلم بان العلم متصل
ومتنا قبلهم لا متطاول وتراخي فاذا سلم وجود العدد في
عصره فهو دليل وجوده فيما قبله بالاولى بدليل الشاهد
فان عدد العجم في كل جيل ينقص عنه فيما قبله وان جهلنا
شرط التواتر من وجود عدده في جميع الطبقات جهلنا
التواتر ضرورة لفقد الشيء بفقد ما يتوقف وجوده
عليه والضرورة الحاصلة للعبد انما يجزم بالامر جزما ثابتا
مطابقا لا يرتفع بوجه وهو مفعول له لان الجهل بالشرط
يوجب الجهل بالمشروط لانه يلزم من فقد الشرط فقد
المشروط فان قيل الطريق اليه اي معرفة وجوده في
الطبقات ان اخبرنا ان الذين شاهدناهم من علماء العصر
المذكورة البالغين عدد التواتر اخبروا ان الذين اخبروهم
بهذه اللغات غير ما ذكروا فيها من المعنى والنحو والصرف
ثقتنا في التعبير كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في

التواتر

التواتر من العدد المذكور واخبر اولئك عن اخبر ان الذين
اخبروا اولئك الذين شاهدناهم اي اشياخ اشياخهم
كانوا كذلك الى ان اتصل النقل بعدد التواتر بزمان الرسول
صلى الله عليه وسلم وكانت اللغة في عصره قد بلغت اشدها
وسلكت من الطريق اشدها والامر الاخر ان لفظ الالفاظ
ان لم يكن موضوعة لهذه المعاني المستعملة هي فيها بحسب
وضعها واصبح لهذه المعاني المستعملة الان فيها بعد وضعها
هي قبل لغيرها لاشتهر ذلك بين الناس وعرف امره فان
ذلك اي نقل ما غير من اللغة عن موضوعه لغيره مما تتوفر
الدواعي على نقله فترك ذلك دليل على عدمه اذ لو وقع لنقل
قلنا اما الاول وهو ان من شاهدنا اخبروا بوجود العدد في
اسلافهم فغير صحيح لان كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة
من انسان فانه لم يسمع منه شيئا علامة بها انه سمعه اي
ما سمعناه منه من اهل التواتر وهكذا نقول بما ذكر في هذه
الطبقة من فوقها من الطباق بل لا يتحرير يجعل الدعوى على
هذا الوجه بان يقول الانسان من علماء التواتر في طبقة
لمن رواه عنه اخبرني به عدد التواتر مما لا يفهمه كثير
من الادلة لانهم لا اعتنا لهم بامر الاسناد ولا بما يرجع
اليه من التواتر والاحاد فكيف يدعى بالمحققة ثبوتا للعلم
عليهم انهم علموه بالضرورة الناشية عن التواتر بل انتقال
عما قبلها لقوله الغاية انهاية المقصود بعض اللغات اي

السعدی وهذه لغة الحجاز واهل نجد يقولون القصبا
بالبا مكان الواو في راوي اللغة الآن ان يسند بضم
التحتية وكسر النون يعزوه الى كتاب صحيح كالمحكم
او الى اسناد طريق للمعنى متقن بصيغة المنقول من
الاثبات من غير اعتبار تعدده فضلا عن رتبة تواتر
ومعلوم ان ذلك لا يفيد اليقين لعدم وجود التواتر
وقد يقال ليس شرط التواتر كون كل من رجال طبقاته
التواصلين الحده بخبر من دونه بانه اخذ ذلك عن عدد
التواتر بل الشرط كل منها رواية عدد يستحيل تواطؤ
او توافقهم على الكذب وان كان ذلك بطرق متعددة
في القواعد الاولية كذلك لانه في كل طبقة من الطباق
يستحيل فيها ما ذكر من التواطؤ على الكذب والتوافق
على ما ذكرنا والله اعلم واما الثاني وهو قوله ان هذه
الالفاظ لو لم تكن موضوعة الخ فضعيف ايضا في
الاستدلال لان ذلك الاشتهار للامر عند وجوده وهو
هنا التحول من موضوع لاخر انما يجب في الامور المهمة
العظيمة كامر الخلافة والاحكام الشرعية الظاهرة نعم
نقلها اي عدمها وليس هذا اي تغيير الموضوع للفظة
الواحدة منه حتى يشتهر وينقل ويلزم من عدم نقله عدمه
وايضا هو منقوض بالكلمات الفاسدة والاعرابات العو
الجارية في زماننا فانا نعلم ان تغيرها معلوم ومغيرها غير معلوم

كما في المزهر لكن لا نسلم ان اي الموضوع له لم يشتهر حتى
يخرج من القاعدة المذكورة فانه اي الشان قد اشتهر
بل ارتقى على الشهرة حتى بلغ مبلغ التواتر وتنازع في
النقلان قولنا ان هذه اللغات المعتبرة في المعرفة والنحو والصرف
انما احدثت بالنقل المنقول عن جمع مخصوص التنوين
للتعظيم كما يدل له وصفه المخصوص كالخليل بن احمد وابي
عمرو بن العلاء وعبد الملك بن قريب الاصمعي واقرانهم
ولا شك تردد في ان هولاء المذكورين من ائمة هذا الشان
ما كانوا معصومين من السهو والغلط ولا بالغين
حد التواتر لانه لا يحصل من خبرهم عند العقل استحالة
التعاطي في التوافق على السهو والغفلة واذا كان كذلك
اي لم يوجد التواتر لم يحصل القطع اليقيني بقولهم
لفقد سبب اليقيني من التواتر انتهى غاية ما في الباب
من التأييدات ان يقال نعلم قطعا ان هذه اللغات
اي مجموعها باسرها بجملتها غير منقولة عن العرب على سبيل
الكذب فان الرواة كانوا ثقات ضابطين ونقطع بان
فيها ما هو صادق قطعا لوجود دلائل صدقها من الكتاب
او التواتر لكن كل لفظة عينا فانا معشر الادبا لا
يمكننا القطع بانها من قبيل ما نقل صدقا وان امكننا ذلك
في البعض وهذه احترز بقوله كل لفظة وهذا اشكال على قوله
وحينئذ لا ينفي القطع في الفاظ معينة اصلا لما ذكرنا من امكانه

ما البعض وهذا منه الاشكال على من ادعى التواتر في نقل
اللغات اي فلا تواتر فيها لما ذكره هذا كلام الامام في
المحصول بنوع تصرف كما يعلم بمراجعته وتابعه عليه
صاحب الحاصل وبما نقلت منه حرفا كما في المزهر وتعقبه
شارحه الاصبهاني في بعضه بقوله بان كون اللغة ما
خوذة ممن لم يبلغ عدد التواتر ممن تقدم ذكره لا يصلح
ان يكون سندا لمن ادعى عدم عصمة نقل اللغة عن
موضوعاتها الاصلية الى موضوعات غيرها لغوية او عرفية
لان عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير
بل يثبت به بعدم عصمتهم احتمال ذلك والاحتمال لا
يقدح في دعوى انتفاء اللازم بانه الاصل لان الاصل العدم
حتى يقوم دليل خلافه انتهى وحينئذ فيكون بقاء الموضوعات
بحالها لا من جهة عصمة الرواة بل من جهة تقاعدهم لذلك
دون التغير والاصل عدمه حتى يأتي مقتضيه فيبقى
خبرهم الاول بحاله لعدم وجود ما يقتضي خلافه والامر
كما قاله الاصبهاني كما اشرنا اليه ثم قال الامام في المحصول
واما الاحاد فالاشكال عليه في الاخذ به من وجوه منها
مجاز استعير فيه جمع القلة لجمع الكثرة الا ان يكون المذكور
بعضها ومن فوق العشرة في نفس الامر فتجاوز هو
اليه قوله منها ان الرواة له مجروحون بصيغة التفعيل
الابلغ من المجرد ليسوا سالمين عن القدح لجهلهم بتفسير

لمجروحون او استئناف بياني جيء بها اطنابا والا فهو
يغني عنها بيانه ان اصل الكتب المصنفة في النحو
واللغة كتاب سيبويه بالكسر لانه اسم صوت
مبني على الكسر وكره المحدثون النطق به لانه كلام
فيه حزن واشعار بمكروه فلما رأوا سيبويه فتحوا الباء
وسكنوا الواو وفتحوا التحتية وابدلوا الهاء بفوقية ثم
عليها بالهاء فقد تقدم ان الاول للبصريين والكوفيون
على الثاني قال القرافي في شرح المحصول وجوابه ان
التكلم هو الاصل فكان على سيبويه بالهاء بلا
تغيير واجيب بان اللفظ العجمي شأن العرب التلاعب
به وتغييره وهذا من ذلك فلا يخطئ المحدثون انتهى وكتاب
العين للخليل بن احمد فعلى كل من هذين مدار كتب اهل
ذلك الفن اما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه
وفي صاحبه لظهوره اظهر من الشمس مبالغة وادعاء وايضا
فالمبرد بصيغة المفعول واسمه محمد بن يزيد بالتحتية
كان من اجل البصريين حتى كانوا يقولون بالبصرة ما رأى
المبرد مثل نفسه واصله المبرد بصيغة الفاعل لما صنف
المازني كتاب الالف واللام سأل المبرد عن دقيقه فاجاب
باحسن جواب فقال له قم فانت المبرد بكسر الراء اي المثبت
للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء كما في بغية الوعاة للمص ومنهم
اي كتابا في القدح فيه اي في كتاب سيبويه وايضا فان

ابن جني أورد بابا في كتاب الخصائص في قدح الأكابر
الأدباء بعضهم من الأكابر ببعض في بعض متعلق
بقدح وفي تكذيب بعضهم بعضا فيما نقله وأورد
ابن جني في الخصائص بابا آخر في أن لغة أهل الوبر وهم
العرب الذين لم يخالطوا الحاضرة أصح من لغة أهل
المدر يعني الحاضرة وغرضه من ذلك أي من هذا الباب
أي من هذا الباب القدح في الكوفيين إذ خالفوا البصريين
مستندين لقول الحاضرة وأورد بابا آخر في كلمات من
الغريب الوحشي الاستعمال لا يعلم بالتحتية مبنيا للمفعول
وبالنون للفاعل أحد مرفوع على الأول وهو ما في المزهر
منصوب على الثاني وهو ما في أصل هذا الكتاب أتى بها
بتلك الكلمات إلا ابن أحمر بالمهملة الباهلي وروى ابن
جني عن رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وبالموحدة وأبيه
قال القرافي في شرح المحصول وفي نسخة في المتن بالنون
وبالباء فصورة الخط واحدة ورؤبة كان أبوه يسمى العجاج
وابنه عقبة وكان رؤبة وأبوه راجزين عظيمين في العرب
بالرجز وغيره من فضائل لسان العرب وكان عقبة مخضرما
والمخضرم عندهم كل من أدرك الجاهلية والإسلام وكان
فيه نسبة تؤيد لمن خالط العجم فيضعف الاستشهاد
بكلامه فما لظاهره أنه أبوه لا ابنه لضعف حاله عن أن
يقاس ما فيه من جراءة على ارتجال اللغة فإن ظاهر الحال

فيمن

فيمن لا يستشهد بكلامه لا ينبغي لهذا عيبه للارتجال وهذا
هو الذي رأيت الأدباء ينصرونه ويقولون هو والعجاج
أبيهما كانا يرتجلان قياسا على ما سمعا ألفاظا لم يسمعاها
ولا سبقا إليها لما رأيا الناس قبلوا على سماع شعرهما
وعلى ذلك المذكور من ارتجالهما قال بكر المازني ما قيس
على كلام العرب فيما بابه القياس فهو من كلامهم
تجري عليه أحكامه وأيضا فالأصمعي كان منسوبا إلى الخلاعة
والمجون ومشهورا بأنه يزيد في اللغة ما لم يكن منها ورد
بما قال ابن معين لم يكن ممن يكذب وكان من أعلم الناس
في فنه وكذا قال أبو داود صدوق وكان يتقي أن يفسر الحديث
كما يتقي أن يفسر القرآن ويمكن حمل تزيده على القياس من
المسموع منها في القياس والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا
الدلائل الدالة على خبر الواحد أنه حجة في الشرع للعمل بمضمونه
ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا أي الاستدلال
لحجيته لما في اللغة أولى لأنه مبنى الشرع وكان الواجب عليهم
أي الأصوليين أن يبحثوا على أحوال الرواة للغات والنحو
من القبول والرد وأن يفحصوا أي يفتشوا عن أحوال جرحهم
وتعديلهم ليعرف المقبول من المردود كما فعلوا ذلك في
رواة الأخبار ليعرف المقبول منهم من المردود ولكنهم أي الأصوليين
تركوا ذلك تركا بالكلية بكل وجه مع شرف الخاطب الذي استند
الشرع عليه أي اللغة والنحو وباقي علم العربية بجريان

بنشا

من الادلة بمجرد الاصل للاستدلال بالنصوص فما لم نعلم
طرقه لا يتوصل لسلوكه قال الاصبهاني في شرح اما
قوله اورد ابن جني بابا في كلمات من الغريب لم يأت بها الا
الباهلي و اعلم ان هذا القدر من الجرح ولو اراد شخص
معه ينقل شيئا من اللغة العربية لا يقدح في عدالته بل
زيادة الثقة مقبولة ولا يلزم من نقل الغريب الذي لم
ينقله غيره ان يكون كاذبا في نقله لاطلاعه على ما لم
يطلع عليه غيره ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا قصد
ابن جني ذلك اي جرحه بروايته تلك الكلمات واما قوله
المازني ما قيس الخ جرت عادة الكتاب الرمز الى قوله الخ
بهذه الصورة الخ اختصارا فانه اي قوله المذكور ليس
تكذيبا ولا تجويز الكذب حتى يجرح به المازني لجواز ان يرى
القياس في اللغات وعليه قول بعض المحققين بمعنى الغبش
في شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد فسر الغلس
باختلاط بياض الصبح بظلمة الليل والغلس والغبش لفظا
متقاربان والفرق بينهما ان الغلس في اخر الليل وقد يكون
الغبش في اخره واوله واما من قال الغبش بالباء والغين فقد غلط
عندهم انتهى احسن منه ما خرجناه عليه مما تقدم وتوهما
اشار اليه بقوله او يحمل كلامه المذكور على هذه اللغة ولما
مما هو كلي يتعرف منه جزئياته ومنها الفاعل في كلام العرب
في اصل وضعه مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل بان اسند

اليه غيره كالمبتدأ واسم كان وكاد فمرفوع لشبهه به
وتضمنه لمعنى الفاعلية من الاسناد المذكور اما جرى
في ما جاءني من زيد او اعجبني ضرب زيد عمرا وجاءني هذا
ابنه عمرا فعارض واما قوله اي الراوي انه الاصوليين
ابتغوا الخ فضعيف جدا وذلك ان الدليل الدال
على ان خبر الواحد حجة شرعا يمكن التمسك به في
الادبيات وعلوم اللغة اذا وجدت الشرائط المعتبرة
في خبر الواحد من عدالة الناقل وعدم غفلته وشذوذه
ونكارته فلعلهم اهملوا ذلك اي التصريح به في الادبيات
اكتفاء منهم بالادلة الدالة على انه حجة في الشرع لجريان
الدليل في كل منهما واما قوله كان الواجب ان يبحثوا
عن احوال الرواة الخ فهذا احق لان الكتاب والسنة
ورادان على هذه العقول جاريان على نهجها ولا وجه لاهمال
مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته وقال القرافي في شرح
المحصول في هذا الامر وهو البحث عن حال الرواة ونقول
القول انما اهملوا ذلك لان الدواعي متوفرة على الكذب في
الحديث لاسباب المعروفة الحاملة الباعثة للواضعين
للحديث على الوضع المذكورة في نوع الموضوع منه واما اللغة
فالدواعي البواعث الى الكذب فيها في غاية الضعف وكذلك
كتب الفقه الدواعي لوضع ورع والكذب بنسبته لمجتهد في
غاية الضعف فلذا لا تكاد تجد فروعا موضوعة على

الامام الشافعي رضي الله عنه ولا على سجية امام دار الهجرة
الامام انس بن مالك رضي الله عنه او غيرهما من الائمة
المجتهدين لندوره وقلته خصوصا مع اعتبار كثرتها الدالة
عليها بجمع الكثرة ولذلك اي غلبة الدواعي للوضع للحديث
جمع الناس من كتب السنة موضوعات كثيرة جمعا بالوصف
وضعا لما توهمه جمع السلامة مع القلة وصدورها
دست في كتب السنة فلم يعدوا من اللغة اي من متون الادلة
وفروع الفقه مثل ذلك في الكثرة ولا قريبا منه من حالة
الموضوع في السنة من الكثرة وان وجد شئ من ذلك
فيها ففي غاية الندور فلما كان الكذب والخطاء في اللغة
وغيرها من الفقه في غاية الندرة والقلة اكتفى العلماء
بتلك العلوم بالاعتماد على الكتب المشهورة بين اهل
تلك الفنون المتداولة بالنظر والاشتغال بين الافاضل
فان شهرتها عن مؤلفيها وتداولها بين افاضل الفن يمنع
ذلك المنقول مع ضعف الداعية له وهذا هو الفرق انتهى
وفي المزهر للسيوطي الجواب الحق عن هذا ان اهل اللغة لم يهملوا
البحث عن احوال اللغات ورواتها جرحا وتعديلا بل فحصوا
عن ذلك وبينوه كما بينوا ذلك في رواة الاخبار ومن طالع
الكتب المؤلفة في طبقات اللغويين والنحاة واخبارهم
وجد ذلك وميز اهل الصدق من اهل الكذب وفي المزهر [ميز]
وقد الف ابو الطيب اللغوي كتاب مراتب النحويين بين فيه

مراتب

مراتب ذلك وميز اهل الصدق من اهل الكذب وفي المزهر
كثير من ذلك في نوع الموضوع وفي نوع معرفة الطبقات
والثقات والضعفاء وغيرها من الانواع ثم قال الامام
بعدما تقدم عنه والجواب عن الاشكالات كلها
المتعلقة بالتواتر والاحاد ان اللغة والنحو والتصريف
تنقسم باعتبار نقلها الى قسمين قسم منه متواتر
والعلم الضروري حاصل لمن علم بانه كان في الازمنة الماضية
موضوعا لهذه المعاني الموضوع لها الان فانا نجد انفسنا
جازمة جزما يقينيا بان السماء والارض كانتا اي الكلمتان مستعملتين
في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف الان وكذا من
قبل ذلك لكن لما كان في زمنه انتهاء اللغة لم ذاتها ووصولها
لمنتهاها اقتصر على ذلك المراد وكذلك الوجدان فيما ذكر نجد
الماء والهواء والنار وامثالها مما يكثر دورانه ونعلم انها كانت
مستعملة في زمنه صلى الله عليه وسلم في معانيها المعروفة
لنا ونحوه امثلة اللغة وكذلك الوجدان فيما ذكر نعلم انا
ان الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف اليه
مجرورا ونحوه امثلة النحو وامثلة التصريف كقلب عين قال
وباع الالف لتحركه كذلك فما نعني كما مر الان وقسم
منه مظنون ان يعلم بدليل على برد لدليل رجحانه وهو الالفاظ
الغريبة التي ليست كثيرة الدوران كاهم والطريق الى
معرفتها الاحاد لان الظن يستفاد من خبر الاحاد واكثر الالفاظ

القران باعتبار ما جاء منه بالتواتر ومنه قراءة السبع
وقيل العشر ونحوه وتصريفه فحفظوها على الفاظه
من القسم الاول المتواتر والثاني ما عرف بالاحاد
منها فيه اي القران قليل جدا فلا يتمسك به بالثاني
في القطعيات لانه ليس متواترا ويتمسك به في الظنيات
لا منها خاتمة لاحكام السماع قال الشيخ بهاء
الدين النحاس الحلبي في التعليقة النقل من الادلة عن
النفي يقول لم اجد او لم ار فيه شيا فيه شي لان حاصله
اي حاصل النقل عن النفي معناه اني لم اسمع هذا وهذا
الحاصل لم يدل على انه لم يكن ويمكن ان يجاب بان هذا
الحاصل اذا صدر من امام نحرير متتبع كان بمنزلة التصريح
بعدم ورود ذلك واحتمال عقلي لا مدار عليه في هذه
العلوم تنبيه يستعمل في عرف المصنفين فيما يوجد
من تابعه بالتنبيه والتفكر والادكار لعدان قررت
هذا الكتاب كتاب السماع بفروعه السابق بيانها وجدت
الكمال ابا بكر ابن الانباري قال في اصوله المسمى بلمع الادلة
ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال لانه اما
منقول عن العرب او مقيس عليه او استصحاب لما تقرر كما
كان لعدم مجي خلافه فالنقل اي المنقول هو الكلام العربي
الفصيح السالم عن اللحن المنقول عمن يعتد به الصحيح في
ذاته وفي الوصول لغاية المخارج لشاذ عن حد القلة

المقتضية

المقتضية للشذوذ والقصر على السماع الى حد الكثرة
المقتضية للاطراد وعلى هذا التعريف المستقل يخرج من
الخروج اي عن تعريف النقل المذكور ما بكلام جاء على غير
كلام العرب المحتج بعربيتهم من المولدين وغيرهم ممن
لا يعتد به ولا يحتج بكلامه ويخرج بقوله الخارج عن حد
القلة ما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بلن نقل البخاري عن ابن
عمر فيما قاله الملك في عالم الرؤيا لن ترع بالجزم وقال الشاعر
لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة والنصب
بلم نحو قراءة الم نشرح لك صدرك بنصب نشرح شاذا وقوله
في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر
او الجر بلعل في لغة عقيل قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك
ونصب الجزئين بها وفي المغني لابن هشام وزعم يونس ان
ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا
وتاوله عندنا يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وفيه
انه لم يستعمل ان ولو الشرطيتان وانما تطرد حذفها مع اسمها
عند ذلك ونصبهما بليت كذلك نحو قوله يا ليت
ايام الصبا رواجعا وهو محمول على حذف الخبر والتقدير
اقبلت لا تكون خلافا للكسائي في قوله ورقة بن نوفل في
حديث بدء الوحي يا ليتني فيها جذعا على رواية نصب جذع
خرج على ان خبرها محذوف حال من ضميره اي اوجد وانا جذع
وهو اي النقل ينقسم الى تواتر واحاد فاما المتواتر فلغة

لابي بكر رضي الله تعالى عنه

قف

القران اي غير قراءة الشاذة كما مر لما شواذه فلعلها هنا
احاد وما تواتر من السند وكلام العرب عن قايله وهذا
القسم من النقل دليل قطعي للتواتر من ادلة النحو
يفيد العلم المعارف بذلك الفن ولغيره ممن اطلع على التواتر
قال في اللمع واختلف في ذلك العلم فذهب الاكثرون انه
ضروري واستدلوا على ذلك بان الضروري الذي ليس بينه
وبين مدلوله ارتباط معقول كالعلم الحاصل عن الحواس
الظاهرة وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضروريا وذهب
اخرون الى انه نظري واستدلوا على ذلك بان بينه وبين
النظر ارتباطا لانه يشترط فيه حصول نقل جماعة يستحيل
عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم فلما افتقر الى هذا علم
انه نظري وزعمت طايفة قليلة انه لا يفضي الى علم البتة وتمسكت
بشبهة ضعيفة من ان العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم
فكذا لا يحصل بنقل جماعتهم وهذه شبهة ظاهرة الفساد
فانه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد فان الواحد لو رام
حمل حمل ثقيل لم يمكنه ذلك ولو اجتمع على حمله جماعة لامكن
ذلك فكذا ههنا واما الاحاد فما تفرد بنقله عن العرب بعض
اهل اللغة ويسمى بالفرد وافرد له المص في المزهر نوعا ولم
يوجد فيه شرط التواتر وحكمه مقبول ايضا ماخوذ به
لوجود نقل العدل الضابط واختلفوا في افادته العلم والاكثر
على انه يفيد الظن وزعم بعضهم انه يفيد العلم وليس بصحيح

لتطرق

لتطرق الاحتمال فيه وزعم بعضهم ان اتصلت به القراين
افاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القراين والصحيح
ما عليه الاكثرون في استفادة العلم في الاخير من القراين
لا من الخبر وشرط التواتر عند اكثر العلماء ان يبلغ عدد
ناقليه في المزهر عدد النقلة عددا في المزهر حد لا يجوز
على مثلهم الاتفاق على الكذب ولا وقوعه منهم اتفاقا
من غير قصد كنقلة لغة القران وما تواتر من السنة وكلام
العرب فانهم انتهوا الى ذلك الحد قال في اللمع وذهب قوم
الى ان شرطه ان يبلغوا سبعين وآخرون اثني عشر وآخرون
خمسة والصحيح الاول وتعيين تلك الاعداد انما اعتمد
فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم باخبارها
اتفق وجوده مع هذه الاعداد فلا يكون فيها حجة وشرط
الاحاد ليحتج بمرويها ان يكون ناقله عدلا عدل روايه
كما هو في نقله رجلا كان او امرأة وهكذا الرواية عن المرأة
ما قال ابو زيد في نوادره قالت اعرابية ما لعمول ابنه
ما به سنة ما لك لا تنابر اتصل الرفعه فقالت الى اخرى
ان امشي في الشتا اي استحي قال ابو زيد زعموا ان امرأة
قالت لابنتها احفظي بيتك ممن لا تنشرين اي تعرفين
وذكر في المزهر امثلة لذلك في الجمهرة وفي الغريب للمصنف
قال الاصمعي اخبرني ابو عمرو قال قال لي ذو الرمة ما رايت
افصح من امة بني فلان قلت لها كيف كان مطركم فقالت

علينا ما شئنا حرا كان او عبدا كما يشترط ذلك في نقل الحديث
والجامع بينهما حتى حمل بعضهم على نقل الحديث لان باللغة
معرفة تفسيره اي معناه المدلول له وتاويله معناه الذي
صرف له اللفظ من المدلول فاشترطت في نقلها ما اشترط
في نقله من عدالة الراوي وضبطه زاد في اللمع وان لم يكن
في الفضيلة من شكله فانه كان ناقل المعتمد فاستلزم بقبول
نقله قال ابن فارس في فقه اللغة تؤخذ اللغة سماعا من الرواة
الثقات ذوي الصدق والامانة ويتقى المظنون ثم اخرج
عن الخليل قال ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام
العرب ارادة اللبس والتعنيت قال ابن فارس فليتحر اخذ
اللغة اهل الامانة والصدق والعدالة فقد بلغنا من امر
مشيخة بغداد ما بلغنا ويقبل نقل العدل الواحد قال ابن الانباري
ولا يشترط موافقة غيره له في النقل لان الموافقة لا تخلو اما ان
تشترط لحصول العلم او لغلبة الظن بطل الاول لانه لا يحصل
بنقل اثنين فوجب ان يكون لغلبة الظن واذا كان لغلبة الظن
فقد حصلت بخبر الواحد من غير موافقة وزعم بعضهم انه لا بد
من اثنين كالشهادة وهذا ليس بصحيح لان النقل مبناه على
المساهلة بخلاف الشهادة ولذا يسمع من النساء على الانفراد
مطلقا ومن العبيد ولا يشترط فيه الدعوى وكل ذلك معتبر
في الشهادة فلا يقاس احدهما بالاخر ويقبل نقل اهل الاهوا
الا ان يكونوا ممن يتدينون بالكذب كالخطابية من الرافضة

قال

قاله ابن الانباري لانه اذا لم يكن بدعته حاملة له على الكذب
فالظاهر صدقه واما المرسل بصيغة المفعول وهو عند الادباء
الذي انقطع سنده اي انقطاع كان كان يروي ابن دريد
بصيغة التصغير واخره دال مهملة والتحتية ساكنة عن ابي
زيد وبينهما تنقطع دونها الاعناق والمجهول وهو
الذي لم يعرف ناقله عن قائله وذلك كان يقول ابو بكر
ابن الانباري حدثني رجل عن ابن الاعرابي فرجل مجهول
غير معلوم حاله ولا وصفه فلا يقبلان لان العدالة اي ظن
قيامها بالراوي شرط في قبول النقل وانقطاع السند في
المرسل والجهل بالناقل لابهامه يوجبان الجهل بالعدالة
واذا فقد الشرط فقد المشروط فان من لم يذكر اسمه لما جهل
كان الاول وبابهامه كان في الثاني اذ ذكر اسمه ولم يعرف بجرح
حدثني احمد عن سعيد بما يرفع لبسه لم تعرف عدالته فلا يقبل
نقله لعدم شرط قبولها من قيام العدالة به وقيل يقبلان
لان الارسال صدر ممن من شخص ثقة لو اسند ولم يحذف
شيخه لقبل لعدالته ولم يتهم في اسناده لكونه بعد
فكذا اي بعد ما تهامه في الاسناد الموصول لا يتهم في ارساله
فان التهمة بضم الفوقية وفتح الهاء لو تطرقت في ارساله
احتمالا لكونه عن غير ثقة ولم يبين نسبه لتطرقت الى اسناده احتمال
تعديله غير العدل مواطاة وهم اهل الصنعة فيفسد باب الرواية
قال في اللمع ويجاب بانه اعتبار فاسد لان المسند قد صرح

فيه باسعد الناقل فامكن الوقوف على حقيقته بخلاف
المرسل فلا يلزم من قبول المسند قبول المرسل وكذلك
المرسل في علة قبوله على قبول المجهول في قوله النقل عن
المجهول نقل يصدر ممن لا يتهم في نقله لان الثقة لو نظر
الى نقله عن المجهول بالرواية عن غير الثقات لنظرت
الى نقله عن المعروف قال في اللمع وهذا ليس بصحيح لانه
النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسعد الناقل فلم يمكن
الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما اذا صرح باسعد الناقل
فبان انه لا يلزم من قبول المعروف قبول المجهول وكان على
المصنف حيث نقل دليل مصحح قبول المرسل والمجهول ذكر الجواب
عن كل من الدليلين كما في المزهر ومما ذكرناه عن اللمع الا انه
ذيله بقوله وهذا القياس بينهما ليس بصحيح لما تقرر واختلف
العلماء في جواز الاجازة قال ابن الانباري في اللمع والصحيح
جوازها لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتبا الى الملوك واخبرت
بها رسله ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه وكتب صحيفة في
الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عنه ولم يكن هذا الا
بطريق المناولة والاجازة فدل على جوازها وذهب قوم الى انها غير
جائزة لانه يقول اخبرني ولم يوجد له ذلك وهذا ليس بصحيح فانه
يجوز لمن كتب له انسان كتابا وذكر فيه اشيا ان يقول اخبرني
فلان في كتابه بكذا وكذا ولا يكون كاذبا فكذا هاهنا انتهى ما في
اللمع وقال ثعلب في اماليه قال الزبير اروعني ما الحمد احدثه

من

من حديثي فهذه اجازة هذا المذكور في التنبيه حاصل ما ذكره
ابن الانباري في ثمانية فصول من كتابه الكتاب الثاني من
الكتب السبعة في الاجماع لغة العزم يقال اجمع فلان على
كذا عزم عليه وجاء بمعنى الاتفاق نحو اجمعوا على كذا اي اتفقوا
عليه وعرفا ملخصا اتفاق ائمة العربية المعول على ارائهم والمرجوع
اليها على امر كما قال والمراد به هنا اجماع نحاة البلدين اي
البصرة والكوفة لانهما مقرا ائمة هذا الفن ومسكن سادته
قال ابن جني في الخصايص وانما يكون الاجماع حجة اذا لم يخالف
النصوص والاثبات مخالفة فلا يكون حجة لانه اي الشان لم يرد في
قران ولا سنة انهم اي علما الادب لا يجتمعون على الخطا فهو لعدم
وروده ذلك جائز عليهم كما جاء النص بذلك في كل الغير في ٢
الحديث لا تجتمع امتي على ضلالة وانما هو اي النحو علم منتزع مستخرج
من استقراء تتبع هذه اللغة العربية فكل من فرق باذنه عن علة
صحيحة لا مدخل فيها وطريق نهجة بفتح فسكون اي واضحة والجملة
صفة طريق والمنهج والمنهاج الطريق الواضح وخبر كل كان
خليل نفسه وابا عمرو فكره اي جاريا على ذلك تمثيلا بهما السبكي في
شرح المختصر حيث قيل بالجواز والامتناع في كلام البشر
يعني بالنسبة للغة ولا يلزم من المتكلم بلا حن فذاك شرعي فمن
نصب الفاعل ورفع المفعول في غير الشعر بلا اثم عليه ولا باثم
المتكلم بشي من اللحن الا ان يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط
يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ الاثم هذا هو المحل انتهى وظاهر ان

هذا من حيث التلفظ اما باعتبار تاسيس قواعد تخرق
ما اجمعوا عليه فيبنى تحريمه شرعا على حرمة خرق اجماعهم
وعدمها الا اننا معشر النحاة مع ذلك المذكور من جريانه
مع ما يظهر لا نسمح له بالاقدام على مخالفة الجماعة السابقين
عليه التي قد طال بحثها عن القواعد وتقدم نظرها في الادلة
والشواهد باولها وتابيه ومبادى الراى بل لا يكون ذلك الا بعد
امعان بكسر الهمزة وبالمهملة اى مبالغة في الاستقصا
وتحقيق للامر واتقان المدار انتهى كلام الخصايص وقال في
موضع اخر منها يجوز الاحتجاج على اثبات مدعى في نفسه
التنازع باجماع الفريقين وذلك كانكار ابي العباس المبرد
جواز تقديم خبر ليس عليها وتبعه ابن مالك فقال
ومنع سبق خبر ليس اصطفى. فاحد ما يحتج به عليه ردا
قال ان يقال له هذا اى تقديم خبرها عليها اجازه سيبويه
وكافة اصحابه وهم البصريون والكوفيون ايضا فاجمع عليه
اهل البلدين كما قال فاذا كان ذلك التقديم مذهبا للبلدين
اى لعلمايهما من دلالة الاقتضا او من مجاز الحذف او المجاز المرسل
اطلق المحل واريد به الحال فيه وجب عليك صاحبه ان يقصر بالبناء
اى يبعد عن خلافه فيما فيه من مخالفة اجماع ابية العرب والذى
في الانصاف ان هذا مذهب البصريين دون الكوفيين وكانه
عن كل ما استند اليه البصريون وحينئذ فقوله فاذا كان كذلك
الخ المراد به تحقق ذلك عنهما نظرا الا انه قام عنده ثبوته عنهما

وفوق

وفوق كل ذي علم عليم قال ابن جني ولعمري ان هذا اى الاجماع
اجماع اهل البلدين ليس موضع قطع على الخصم لعدم وروده مما
يمنع منه من كتاب او سنة او مانع من العقل لان للانسان ان
يرتجل بالجيم يظهر من المذاهب النحوية ما يدعو اليه القياس
المستنبط من الكلام العربي ما لم يخالف نصا فان خالف لم
يرتجل ويعتد له قال ابن جني فمما جاء من كلام العرب خلاف الاجماع
الواقع فيه منهم من رفع تابع المرفوع مذ بدى بالبنا للمفعول
اى بدئ هذا العلم اى تاسيس قواعده الى الان اى الوقت
الزمن الذى نحن فيه قولهم هذا جحر فى لهما والضمير
المضاف اليه للنحاة في هذا جحر ضب خرب بالجر مع انه صفة جحر
بحقه الرفع الا انه جر للمجاورة لضب المجرور وشذ ذا ومقول القول انه
من الشاذ المخالف للقياس والاستعمال الذي لا عمل عليه في القرآن
لمخالفة النص ولا يجوز رد غيره من القواعد المقررة بابطالها
اليه لشذوذه واما انا فارى العمل بذلك بالتاويل وتخريجه على
وجه قوي يعتمد ان في القرآن مثل ذلك من المخالف ظاهره
لقواعد من النحو شيئا بفتح النون وتشديدها المخففة زيادة في
المصباح النيف الزيادة والتثقيل افصح وفي التهذيب وتخفيف
النيف لحن عند الفصحا قال ابو العباس الذي حصلناه من
اقاويل حذاق البصريين والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلاث
والبضع من اربع الى تسع ولا يقال نيف الا بعد عقد نحو عشرة
ونيف ومائة ونيف والف ونيف انتهى وقد تبين ما فيه قول المص

على المعنى موضع الا ان يراد بعد عقد ولو معنى تأويلا
وذلك انه اى المثال السابق على حذف المضاف والاصل
بجر حتى خرب جحره فيكون وصفا سببيا بجري وخرب في
اللفظ وصفا على حتى وان كان في الحقيقة وصفا للجحر
لان معناه له كما تقول مررت برجل قائم ابوه فتصف رجلا
لفظا بقائم وان كان القيام حقيقة للاب لا للرجل فهو
وصف سببي ثم حذف الجحر الفاعل لخرب المضاف الى
الهاء الرابطة للصفة بالموصوف لكونها ليست له حقيقة
واقيمت الهاء المضاف اليها مقامه فتم جحر المضاف فارتفع
بلا قامة المذكورة لان المضاف المحذوف فاعل النعت
السببي فلما حذف واقيمت الهاء مقامه وارتفعت استتر
الضمير في نفس خرب لانه عامله انتهى وهذا الذي سلكه
تكلف لا حاجة اليه فيما جاء من كلامهم مخالفا للقياس
والاستعمال فانما الغيح لذلك في الشريعة لانها قواعد النحو
محالما فانها خادمة للكتاب تابعة له لا حاكمة عليه راجع منه
اليها فان اخذ منه مما يخالف قواعد النحو ظاهرا احتيج للتقدير
والتاويل بقدر الامكان على وجه لا يكون متكلفا ولا ركيكا
خارجا عن نهج الفصاحة والله اعلم وقال عزم عز ابن جني
اجماع النحاة على الامور اللغوية القواعد لفهم المستنبطة
من لغة العرب معتبر عند الائمة لا يجوز خرقه خلافا لمن تردد
فيه ايعتبر فيمنع خرقه ام لا فلا وخلافه اى خلاف الاجماع

ممنوع

ممنوع على المختار ومن ثم اى من اعتبار ذلك الاجماع و
خرقه ومخالفته لما فيه من خرقه قال عبد الله ابن احمد
ابن الخشاب بالمعجمتين المفتوحة والمشددة في المرتجل بصيغة
المفعول من الارتجال بالجيم اسم كتاب لو خالف قائل ان من
الواقعة في الشرط لا موضع لها من الاعراب لكان قولا
مستقيما في جهة من جهة العربية اجرا لها مجرى لا بقوله
ان الشرطية لما تضمنت معناها وتلك اى ان حرف لا
موضع لها من الاعراب فكذا ما تضمنها كسائر الحروف ولما
كانت بمعان خلا اعراب له كانت لا اعراب لها لكن مخالفة
المتقدمين المجمعين على اعراب محلها رفعا بالابتداء ونصبا
مفعولا به ان لم يستوف المتعدي منصوبه نحو من يعطني
فله دينار لا يجوز فصرح بحرمة خرق اجماعهما والمرا ولا يجوز
صناعة والتاثيم حينئذ فيه تقدم بيانه انتهى كلامه
مسألة من كل مطلوب جري بيرهن عليه في العلم واجماع
العرب السكوتي ايضا كاجماع علماء العربية حجة لان الله صان
لسانها عن الخطا في التعبير وعلى الاقرار عليه ولكن استند
من معنى ما قبله اى لنا الطعن بالوقوف عليه على اجماعهم
ومن صوره انه يتكلم العربي بشيء مفردا او غيره ويبلغهم اى
العرب ذلك عنه ويسكتون عليه من غير انكار لانه لا مانع عليه
منه قال ابن مالك في شرح التسهيل له الذي وصل فيه الى
القسم استدل بالبناء المعقول على جواز توسط خبر ما الحجازية

ونصبه مع التوسط بقول الفرزدق بفتح الفاء والزاء وسكون
الراء آخره قاف وأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
لهم بها وحسن ظلمها وبين حكم الاعادة بكونهم من جرثومة
المصطفى صلى الله عليه وسلم بقوله إذ هم قريش ولد النضر
كنانة وإذ ما ما حجازية مثلهم خبر متقدم منصوب بشر
فاحتج ابن مالك من عدم إنكار سامعي ذلك من العرب عليهم
اقرارهم واجماعهم لسكوتهم فأجازه ورده الذي يقولون للنصب
حينئذ بأن الفرزدق تميمي وشأنهم إهمالها فتكلم بهذا
إعمالها على لغة غيرهم معتقد جوازه أي النصب لخبرها عند
الحجازيين فلم يصب أي الإصابة ولهذا قيل في المثل المتكلم بغير
لغته لحان ويجاب عن جانب الفرزدق بأن الفرزدق كان له
أضداد من شعراء الحجازيين والتميميين لأنه عدو المرمين بجهل
بعله ومن شاهدهم بضم الميم جمع منية كغرفة وغرف كلمة المصباح
ويقال أمنية بضم فسكون وكسر النون وتشديد الياء التحتية أي
أمانيهم أن يظفروا بالدبرة زل ويخرج فيها عن الصواب
يشنعون يفتحون بها عليه لتنقيصه كما هو شأن الأضداد
والجملة حال أو مستأنفة لبيان حال الأضداد يبادرون لتخطئته
انتهازا للفرصة ولو جرى شيء من ذلك من زلة وتشنيعهم
عليه ومبادرتهم بتخطئته لنقل وشاع لتوفر الدواعي على
التحدث بمثل ذلك إذا اتفق بحسب العادة في الأقران والمناظر
من الأخوان ففي عدم نقل ذلك دليل على عدم وقوعه وهو دليل

على

على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين المضادين له في
تصويب قوله إذ سكتوا عليه وما أنكروه وذلك أنا نقول لا
يلزم من سكوتهم على ذلك جواز ما قال ابن مالك لما خرج
عليه القوم البيت من أن مثلهم حال من بشر كان وصفا له
فقدم فصار حالا كما في لمية موحشا طلل والخبر محذوف أي ما
بشر مثلهم موجودا أو مثلهم مبني الاسم لما وقعت فتحة
بالاضافة لمبني فهو مثل قوله تعالى إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون

فصل مما يشبه تداخل اللغات المذكور في
كتاب السماع تركيب المذاهب وقد عقد له ابن
جني بابا في الخصائص ويشبهه أي من تركيب المذاهب في أصول
الفقه خلاف فهو في باب الإجماع يجوز إحداث قول ثالث في
مسالة فيها قولان لأن ذلك أي التلفيق بين المذاهب الشبيه بما
ذكرنا قال ابن جني في ذلك الباب يضم أي النحوي بعض المذاهب
المسائل إلى بعض فيتحصل بسبب تخرج من المذهبين فالجمع فيه
مراد به الاثنان فمن ذلك أن أبا عثمان المازني كان يعتقد
مذهب يونس في رد المحذوف من الكلمة في التحقير أي التصغير
لأنه يرد الأشياء لأصولها وإن عزل المثال عنه على الأصل المحذوف
بعضه فيقول في تصغير يضع مضارع وضع اسم رجل بالجر أي
بيضع وبالنصب حال منه يويضع لأن أصله يوضع حذفت منه
حذف وعن مذهب سيبويه إذا استوفى التحقير التصغير
مثاله بنيته التي يقتضيها الباب لا يرد المحذوف فيقول

يصنع فاحداث قول مركب منهما من تركيب المذاهب المختلفة
فيه وكان المازني يرى يعتقد رأي سيبويه اعتقاده
ومذهبه في صرف نحو جوار علما لان الصيغة قد زالت لفظا
والجمعية بالعلمية مذهب معنى وراى يونس لا يصرفه ابقاء
لما كان كما كان فقد تحصل للمازني من تركيب المذاهب مذهب
مركب من مذهب الرجلين وهو اي المركب منه وافرد
نظرا لافراد مرجعه وان اخرجته بانني مما انصرف على
مذهب سيبويه والرد اي الياء المحذوفة على مذهب يونس
فيقول على مذهبه من رد المحذوف للمصغر في تحقير تصغير
اسم رجل سميته يرى رأيت يريئا بضم التحتية اوله وفتح
الراء وسكون التحتية بعدها وكسر الهمزة وفتح التحتية الاخر
تصغيره باعتبار اصله ورد المحذوف اي الهمزة من يرى او
كان اصله يرأى بوزن يفعل على قول يونس فنقلت حركة
الهمزة للراء ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى مذهب سيبويه
يقول في تصغيره يرى بضم ففتح فتشديد تحتية كالتصغير تعالى
فتى ويصرف على قول سيبويه لزوال المانع الصرف وهو بالمحض
بالتصغير وزن الفعل ويرد المحذوف وهو الهمزة للتصغير
ولا يصرف على قول يونس اعتبارا بوجود المانع قبل التصغير
فتقول على قول يونس رأيت يريئي بالهمزة غير مصروف وسيبويه
يصرفه ابامرعنه ولا يرد المحذوف على قاعدته فتقول على مذهبه
رأيت يريا بضم ففتح والتحتية مشددة كما قال بادغام ياء

التحقير

التحقير اي التصغير في الياء المنقلبة عن الالف المنقلبة
عن الياء فقد عرفت تركيب مذهب المازني بالرد والصرف
من مذهب هذين الرجلين فاخذ الرد من قول يونس
والصرف من قول سيبويه ومن ذلك ايضا المضارع قال
البصري اعرابه فرع واعرب لمضارعته الاسم في الابهام
والتخصيص وقال الكوفي انه اصل فيه لاعتوار المعاني
عليه فتفتقر الى الاعراب كالمعاني المعتورة على الاسم فذهب
ابن مالك الى موافقة البصريين في فرعية اعرابه وموافقة
الكوفيين في مقتضى اعرابه فيقول باعرابه لاعتوار المعاني
وانه فرعي مركب من المذهبين المذكورين مسألة قال ابو البقاء
العكبري في التبيين منقول من مصدر تبيين بتشديد
عينه جاء في الشعر لولاي في قوله وكم موطن لولاي طحت
ولولاك في قوله لولاك في ذا العام لم احجج فقال معظم
البصريين في لولا امتناعه نحو الضمير المنفصل والياء في الاول
والكاف في الثاني في موضع جر بها وقال الاخفش من البصريين
والكوفيون هما في موضع رفع على اصل لولا لانها يليها
المبتدأ ولا عمل لها فيه اصلا واستعير لفظ الضمير المجرور
للضمير المرفوع عكس استعارة المرفوع للمجرور في مررت بك انت
وبي انا قال ابو البقاء وعندي من جهة العكبري النظر انه
يمكن فيهما امران اخران غير المذهبين المذكورين احدهما ان لا
يكون الضمير موضع من الاعراب لتعذر العامل فيه سنان

اريد مطلقه وان اريد اللفظ فنعم فان لم يكن عامل لم يكن عمل
على ما علمت امره وغير ممتنع صناعة اذ يكون الضمير لا موضع له
كالفصل اي ضميره وفيه ان الفصل على الصحيح حرف وان اطلق
الضمير عليه مجازا لاجل المشابهة فلذا كان لا محل له من الاعراب
والامر الثاني يمكن ان يقال موضعه اي الضمير نصب لانه
من ضماير المنصوب ولا يلزم من ذلك من كونه منصوبا ان
يكون له عامل مخصوص الا ترى ايها المصلح للخطا ان التمييز في
المفرد في كم عشرين درهما وعندي رطل زيتا لا ناصب له على التحقيق
وانما هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلة فلشبهه به نصب نصبه
وكذلك في قولهم هو ملوه عسلا فهذا اي عسلا منصوب بتمييز المفرد
وليس له اي عسلا ناصب على التحقيق وانما هو مشبه بالعامل
ينصب بذلك المشبه وهذا فيه نظر لانه لو لا الاعراب لا يكون
الا عن عامل وعامله هو الاسم المفسر به والمشبه بالمفعول
به يعمل في ذلك الاسم لما لا يعمل فيه لولا ذلك الشبه لانه لا عامل
فيه وحيث علم فساد ذلك فسد ما بناه عليه بقوله ومثل
ذلك اي التمييز عن تمام في نصبه بلا عامل النصب للضمير في
لولاي ولولاك اي في انه منصب بلا عامل في بيان وجه المماثلة في
نصبه بقوله وهو اي الشبه القايم به ان يكون منصوبا محلا
من حيث كان من ضماير المنصوب في اكرمني فنصب بعد لولا لشبهه
بالضمير المفعول به كما نصب تمييز الاسم المبهم لشبهه بالمفعول
به في التفضيل والشبهية له بالمجرور في غلامي لا يكون جره لانه لم يعهد

عامل للنصب صح

الجر

الجر للشبه بمجرورنا وكذلك المنصوب فان قيل الحكم بانه
لا موضع له للضمير من الاعراب لعدم العامل الموجب المقتضي
الاعراب وان موضعه نصب شبها بالضمير المنصوب
بعامل خلاف الاجماع في الضمير المتصل بعد لولا لان الاجماع
اطرد فيها احتمال عود الضمير خلاف منحصر في قولين لا
ثالث لهما اما الرفع بالابتداء وهو مذهب الاخفش كما مر
الا انه استعير لفظ الضمير المجرور للضمير المرفوع والخبر
محذوف وجوبا لكونه كونا عاما واما الجر وهو لولا وهو مذهب
سيبويه فالقول بحكم اخر وهو النصب خلاف الاجماع المجتمع
في القولين مردود لعدم جواز خرقه والجواب عنه من جهتين
احدهما ان هذا الاجماع ناش من اجماعهم مستفادا من السكوت
عن الثالث وذلك انهم اي النحاة لم يصرحوا بالمنع من قول
ثالث فيه حتى يكون اجماعا بالنص فلا زيادة وانما سكتوا
عنه ولا ينسب للساكت قول والاجماع الذي لا يجوز خرقه
هو ضمير نفصل الاجماع على حكم الحادثة قوله منصوب
على الحال اي حال كونه حاصلا بلا ذلك منافاة في منع
الثالث والوجه الثاني ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا
في حكم النازلة على قولين جاز لمن بعدهم احداث
قول ثالث ولا يعد خرقا للاجماع لان هذا الحكم معلوم من الاصول
الشرعية اصول الفقه واصول اللغة اي اصول علم العربية
محمولة على الاصول الشرعية فما جاز فيها ثبت للمحمول اولى

وقد صنع مثل ذلك زيادة في لعلي قولي سابقي لانفراد من
النحويين على الخصوص عن بقية علما الادب ابو علي الفارسي
ابو علي الفارسي قال له مسايل كثيرة قد سبق اليها اي
الى تلك المسايل بحكم بذكر حكم وسكت عليه الباقون وا ثبت
سواى الفارسي فيها في تلك المسايل حكما اخر مخالفا لما اتفق
عليه من قبله من النحاة بعضهم بذكر ذلك الحكم والباقون له
بالسكوت عليه وما اعتد بذلك السكوت منهم وما جعله
من الاجماع الذى لا يخرق منها اى المسايل ان لفعله كل لا بد ظها
الا لعن في اللام واجازه غيره واستدل الفارسي بالقياس
على المضاف الذي حرف ما اضيف هو اليه وثبوت اضافته
اليه فلا يجوز دخول ال في ذلك المضاف فكذا كل مضاف نية
فامتنع دخول ال عليه وان لم يجعل السكوت من القوم على الحكم
مع عدم التصريح اللفظي به اجماعا لا دل عليه عمل المذكور فغير
ممتنع ان يذهب ذاهب منا في النحو بعد لولا الى مذهب
ثالث ما تقدم بيانه لوجود الدليل عليه وقد علمت ان لا دليل
والله اعلم بالصواب ⸻ الكتاب ⸻ المسالة في القيا
لموافقة التقدير مصدر قاس بمعنى قدر المثالي فال تيتعدى
الى المفعول الثاني بالباء وعلى وقال صاحب الكشف صلته في
الاصل الباء الا انها في الشرع جعلت كلمة على لتقبل قاس عليه بتضمن
معنى البناء اصطلاحا قال ابن الانباري في جدله بالجيم والمهملة
اى المولف لذكره وهو المناظرة هو اى القياس النحوي حمل غير المنقول

من

من الحمل على المنقول عنهم اذا كان غير المنقول في معناه بمعنى
المنقول عنهم انتهى تعريفه وهو اى القياس معظم ادلة النحو
والمعول بصيغة المفعول من التعويل على الشيء وبه الاعتماد
في غالب مسائله عليه كما قيل انما النحو قياس يتبع والنظر اصالة
باعتبار الغالب ولهذا المعول عليه فيه قيل في حد في تعريفه
علم النحو فيه بالسماع والتعليم انه علم بقياس او قياسي منه
ولا يسمى نحوا بمقاييس جمع مقياس بكسر اوله وهو المقدار كذا
في المصباح وهو هنا بمعنى القياس كما يومي اليه السياق مستنبطه
مستخرجه بالنظر من استقرا هو تتبع جزئيات كلام العرب اثبات
القواعد وقال صاحب المستوفي تقدم اسمه في المقدمات
كل علم فبعضه ماخوذ بالسماع والنصوص من جهابذته وائمته
وبعضه بالاستنباط من النصوص والقياس عليه لوجود علة
في المقيس وبعضه منتزع ماخوذ عن بديهة تنقيضا في التعبير
من علم اخر قال في بيان ذلك فالفقه العلم بحكم شرعي عملي مكتسب
من دليل تفصيلي بعضه من النصوص الواردة في الكتاب كالقبو
الصلاة والسنة كالحج عرفة وبعضه بالاستنباط من كل منهما
كاستنباط الشافعي حرمة خرق الاجماع من اية لم يتبع غير سبيل
المومنين تولا ما تولى واستنباطه من السنة اعتبار الاغلب في
الاعم من حديث فاطمة بنت قيس من قوله صلى الله عليه وسلم لما
وقد استشارته فيمن تتزوج من معاوية وابي جهم واما ابو جهم
فلا يضع عصاه عن عاتقه مع انه كان يضعها عند نومه واكله

طلقه

وراحلته الا انه لما كان اغلب احوالها موضعها على ما تقدم
واثني بعدم الخيار فيمن باع طيرا فرّ على انه يعود وكان
يسكت كثيرا ورجع لقفصه فتيا من مشيخة مالك لما ذكر لذلك كما ذكر
الحاكم في مناقب الشافعي في القياس ككون التفاح ربويا
قياسا على البر بجامع الطعم وبني عليه وبعضه من علوم
اخر كمسائل فقهية ترتب احكامها على قواعد نحوية كما في
الاستثنا وعلى حسابية كما في الوصايا والاقرارات والطب
بكسر الطا علم يبحث فيه عن بدن الانسان من حيث الصحة
والفساد وبعضه مستفاد من التجربة الناشئة عن تكرار
ذلك الاثر وبعضه من علوم اخر كثير من الكليات المذكورة
اول الموجز والقانون والهيئة علم يعرف به احوال الكواكب
وجرمها ومنازلها بعضها من علم التقدير علم الهندسة
وبعضها بحرية ككون القمر في منازله يشهد لها التجربة الرصد
وجريان التجربيات عليه ولا يختلف الا نادرا والموسيقى بضم الميم
وكسر المهملة وبالتحتية الساكنة فالقاف المفتوحة علم
يعرف به النغم ونهايته وواضع علمها كالعروض الخليل بن احمد
كما بينته اول شرح منظومتي في العافية والنحو بعضه مسموع
ماخوذ من العرب نصا كرفع الفاعل والمبتدا والخبر ونصب
المفعول به وما الحق به وبعضه مستنبط بالفكر والروية
بفتح فكسر وتشديد التحتية في المصباح هي الفكرة والتدبر
وهي كلمة جرت على السنتهم بغير همز ومن رداته في الامر بالهمز

اذا نظرت فيه انتهى فحطوها على الفكر عطف تفسير ومن
ذلك باب الاخبار بالذي وفروعه وكثير من مسائل التمرينا
وما اشار اليه بقوله ومن التعليلات للقواعد النحوية
فتلك غير ماثورة عن العرب بل من افكار علما العربية
وبعضه يوجد من صناعة اخرى علم اخر وعبارته الهمع لما
فيها من الايما للثبوت اذ هي العلم الحاصل بالتمرن كقولهم
ان الهاء الحرف الذي تختلس حركته كهذه وفيه بكسر الميم
بينهما من غير اشباع بما يشار به للواحدة مساو للمختلس
حركته في حكم المتحرك لوجود الحركة لا في حكم الساكن لضعف
الحركة عن ذلك فانه اي هذا القول ماخوذ من علم العروض
وقولهم اي علما به الحركات انواع صاعد عال كفتحة دعاء
وهابط سافل ككسرة يرمي ومتوسط بينهما كالحركة المختلسة
فانه اي ذلك القول من العروضيين ماخوذ من صناعة
الموسيقى وهما علمان وضع قواعدهما واصلهما الخليل بن
احمد انتهى كلام صاحب المستوفي وقال ابن الانباري في
اصوله اللمع اعلم ان انكار القياس في النحو قياسا على
انكار بعض اهله في الفقه كالظاهرية لا يتحقق لانه احد
والفرق بينهما ظاهر لان النحو كله اي معظمه لما تقدم ان
منه المنصوص قياس ولهذا لكونه قياسا قيل في حد النحو علم
بالمقاييس المستنبطة من استقرا كلام العرب وذكر لها الامر
الاغلب والسكوت عن الشي لا ينفيه فمن انكر القياس في النحو

قياسا على انكاره في المفرد وهذا فرض وتقدير ليرتب عليه
قوله فقد انكر النحو لانه انكر معظمه وقواعده وذلك الانكار
لم يقع منا كما قال ولا يعلم بانبا المفعول احد من العلما انكره
لثبوته اى القياس فيه بالدلالة القاطعة باعتبار الوجدان
وبيانات وذلك انا معاشر علما النحو اجمعنا على انه اى الشان
اذا قال العربي المجتمع بكلامه كتب زيد فانه اى الشان يجوز
صناعة وعقلا ان تسند هذا الفعل اى كتب الى كل اسم مسمى
تصح منه الكتابة الخط من سائر الاناسى الذى في سعة ارمانها
نحو عمرو بفتح اوله وزيادة في اواخره فرقا بينه وبين عمر رفعا
وجرا وبحذف عنها الالف الموقوف عليها بدل التنوين لكونه
بعد الفتحة نصبا وبشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة اسم
انسان اخر وجوزان يسند اعاده لطول الفصل في الجملة
الى ما لا يدخل تحت الحصر مما تصح منه الكتابة وانا نعلم انه لا
يدخل تحت الحصر ممن تصح منه الكتابة بطريق النقل المعتاد
عادة لان المنقول محصور به واذا استعمال النقل فيما ذكر
كان قياسا لا نصا على كل فرد فرد من تلك التراكيب الغير
المحصورة في الوجود وكذا كالاحالة لما ذكر في اسناد كتب
القول بالاحالة في سائر العوامل الداخلة على الاسما والعوامل
الداخلة على الافعال الرافعة والناصبة فيما يدخل كل منهما
والجارة فيما يختص بالاسما والجازمة فيما يختص بالافعال فانه يجوز
ادخال كل منهما اى العوامل على ما لا يدخل من المعمولات تحت

الحصر

الحصر بدليل الوجدان وذلك اى ضبط دخولها لا يدخل
تحت الحصر بالنقل متعذر لما مر فيه فلو لم يجز صناعة
القياس على ما ورد عن العرب من التراكيب واقتصر على الوارد
في النقل عنهم من الاستعمال لكان كثير بالمثلثة من المعاني
لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل لها عن العرب وذلك اى ذهاب
ذلك كذلك منا في لحكمة الوضع للفظ فانه من الالطاف ليتوصل
به الى الاخبار عن المعاني باخصر طريق موجب ان يوضع المركب
وضعا قياسيا عقليا نوعيا اى ان الجملة الفعلية يتقدم فيها
الفعل والاسمية يتقدم فيها الاسم لا نقليا متنظرا فيه على التراكيب الواردة
عنهم لما يلزمه مما سبق بخلاف اللغة اى مفردات الالفاظ
فانها وضعت وضعا شخصيا نقليا مرجعه للنقل لا عقليا يرجع
له كالقياس الراجع لما يتعقله من العلة الجامعة بينهما فلا
يجوز القياس فيها اصلا بل يقتصر على ما ورد به النقل الا ترى
انها اصطلح لخطاب ان القارورة بالقاف وبالرا المكررة
سميت بذلك الاسم لاستقرار الشي فيها ولا يسمى كل مستقر
بصيغة المفعول نائب فاعله فيه وما في مفعول لسمى قارورة
لذلك لان وجه التسمية لا يلزم اطراده ولذلك اى توقف على
النقل سميت الدار اى البيت دارا لاستدارتها بين ملاكها كما
قيل سميت الدور لانها تدور ولا يسمى كل مستدير من الامتعة
دارا لما ذكرناه انتهى كلام اللمع

فصل

للقياس اربعة
اربعة اركان اصل وهو عند النحاة المقيس عليه الخ واختلف

الاصوليون في الاصل نقيل محل الحكم المشبه به برفع المشبه
صفة للمحل وهو الاصح عند الفقهاء وكثير من المتكلمين وقيل
دليله وقيل حكمه وان قيل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول
قائم به معنى الفاعلية فيرفع قياسا على الفاعل بدليل
وجوب رفع الفاعل لاسناد الفعل اليه فالاصل على الاول
الفاعل لانه محل الحكم المشبه به وعلى الثاني اسناد الفاعل
اليه لانه دليل الحكم وعلى الثالث وجوب الرفع لانه حكم المحل
وفرع وهو المقيس في الاصل المشبه به وقيل حكم المحل المشبه
به وهو رفع الفاعل في مثالنا وحكم وعلة جامعة بين الاصل
والفرع نحو تعليل بالفاعلية قال ابن الانباري وذلك القياس الجامع
لما ذكر مثل ان تركب ايها الصالح للخطاب قياسا في الدلالة
على رفع ما لم يسم فاعله كما مثلنا والحكم المقصود نقله من
الفاعل الى نائبه هو الرفع والعلة الجامعة بين الاصل والفرع
هي الاسناد والاصل في الرفع وهو الحكم ان يكون للاصل المقيس
عليه الذي هو الفاعل لاصالته في الاسناد فيه وانما اجرى الرفع على
الفرع الذي لم يسم فاعله لان الاسناد فيه خلاف الاصل لما
عرض فيه للفعل من صيغته اعلاما بالفرعية بالعلة الجامعة
في وجوب الرفع التي هي الاسناد انتهى وقد عقدت لهذه الاركان
الاربعة اربعة فصول لكل ركن فصل الفصل الاول
في الاصل المقيس عليه وفيه مسائل الاولى من شرطه ان لا يكون
شاذا خارجا عن سنن القياس فان لم يكن مردودا في نظر المعاول ر

السماع

السماع به فلا يجوز القياس عليه لمخالفته له كاستحوذ
واستصوب واستنوق في القياس اعلالا لانها تنقل حركة
الواو فيها الى ما قبله وقلبها الفا لتحركها اصالة في الاصل
وانفتاح ما قبلها الان في الحال وكحذف نون التوكيد الخفيفة
في قوله اي الشاعر اضرب بفتح الباء للتوكيد المحذوف
عنك الهموم طارقها بدل من الهموم اي اضربن عنك وان جاز
الاستعمال في هذا البيت فشاذ لمخالفة القياس ووجه
ضعفه في القياس ان التوكيد بانواعه ومنه في الفعل توكيده
بالنون مطلقا للتحقيق لما عند السامع ودفع او دفع ما
يختلج في نفسه من التردد او الانكار وانما يليق به التوكيد
الاسهاب بسط الكلام والاطناب المبالغة في التعبير لا
الاختصار المقابل للاسهاب والحذف المقابل للاطناب وكحذف
صلة الضمير اي الحرف الذي ينشا من جنس الحركة عند اشباعها
دون الضمير في قوله اي الشاعر له زجل كانه بالضم المختلسة
صوت حاد ووجه ضعفه الذي خرج به عن القياس انه
اي ما ذكر ليس على حد الوصل لانه يشبع فيه الضمة حتى
يظهر حرف الوصل ولا حد الوقف لانه يسكن فيه الضمير وذلك
تبيين خروجه عنهما بقوله لان الوصل يجب ان تتمكن فيه
صلته باشباع الضمة كما تمكنت في له زجل وحصل منها الواو
والوقف يجب ان تحذف فيه الواو والضمة معا اي جميعا
لانه يكون بالسكون فابقاء الضمة من غير صلة منزلة بين

منزلتي الوصل والوقف تخرج عن قياس كل منهما لم تنهض
تلك المنزلة قياسا لينقاس غيرها فيقتصر فيها وردت به
على الوارد ثم يجوز القياس في الضرورة على ما استعمل في
كلامهم مخالفا للقياس في الضرورة قال ابو علي الفارسي
كما جاز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم في الاحكام
كذلك القياس فيه يجوز ان نقيس شعرنا على شعرهم
اذ الاصل القياس على الوارد عنهم حتى يصد عنه صاد
فما اجازته الضرورة لهم مما هو خلاف الاستعمال المعروف
اختيارا اجزناه لنا لوجود الجامع في الجواز وهو الضرورة
وما لا يجيزه لهم فلا نجيزه لنا واخذ بعد في بيان الضرورة
واقسامها لا اقسامها قال ابن جني فان قيل هلا
امتنع متابعتهم في الضرورة وان جازت في الشعر
بشرطه من تعليلية حيث كان القوم وهم العرب
اي لان العرب لا يترسلون من الترسل لتاني وتمهل على
رسلك اي لا يتروون في عمل اشعارهم ترسل المولدين
بفكرهم [illegible] المستدعي لحفزهم عن الضرورة
التي يقع فيها اولئك وانما كان عمل اشعارهم ارتجالا
قال بعض المتاخرين الفرق بين الارتجال والبديهة
ان البديهة فيها فكر والارتجال انها رؤية تدقيق لا
يتوقف فيه تامله وبعضهم يجعلهما سيان وهو غلط
فاحش انتهى فضرورتهم لعدم التروي في الانشاء

اذا

اذ اي اذا كان شانهم ما ذكر اقوى من ضرورتنا لانا
نتروى بانتقاء ما يحسن ونلقي ما يقبح فينبغي ان
يكون عذرهم الموقع لهم في الضرورة اي الشعرا
وسع فلا يجوز لنا ما يجوز لهم للفارق قلنا ليس
جميع الشعر القديم مرتجلا بل منه ما كان لهم فيه
نحو ما للمولدين من الترسل والتروي روي عن زهير
بضم الزاي وسكون التحتية وفتح الهاء بينهما والد
كعب انه سلك ذلك الطريق فعمل قصايد اي
بسبره كما يدل له المقام في سبع سنين متنزلا فيها
منتقيا المحاسن ملغيا القبائح فكان ذلك الشعر
المدلول عليه بالقصايد يسمى جزليات بفتح الجيم
وسكون الزاي من الجزالة العظم والجلالة لزهير لتحري
فيها المعنى الجزل والمبنى الفصل وعن ابن ابي حفصة
بمهملتين بينهما فاء ساكنة قال كنت اعمل القصيدة
بالتروي والتاني في اربعة اشهر لا بملاحظة مادة
جمع الانسان في بطن امه واحكمها اتقنها واذهب
شينها واحليها زينها من المحسنات البديعية في
اربعة اشهر لانها مدة مادة جمع واعرضها على فكري
بعد تحليتها بحلي البلاغة والبراعة في اربعة اشهر ثم
اخرج بها الى الناس مهذبة مصفاة محررة منقاة قال شاعر بعضهم
لا تعرضن على الرواة قصيدة • ما لم تكن بالغت في تهذيبها •

بهما

فاذا عرضت الشعر عن مهذب • عدوه منك وساوسا هذه
وحكايا تهمه في ذلك النائي والزبدي كثيره وفيما
ذكره كالة عليه وايضا فان من المولدين من يرتجل
ولعل الفرق غلبة الارتجال على الاولين لاعتيادهم
على سجاياهم اذ لا قواعد يومئذ وثمة يرجعوا
اليها ولا كذلك المولدون لقصورهم عن سجاياهم فجعل
لهم ما يبنون عليه ويرجعون اليه ولذلك كان الاولون
غير مؤاخذين بالاضطرار بخلاف من بعدهم والله اعلم
الثامنة من المسائل كما لا يقاس على الشاذ المخالف
للقياس نطقا فلا يقال استنوق قياسا على استحوذ
لا يقاس عليه تركا كترك ماضي يدع ويذر لا يقاس
عليهما في الترك غيرهما من الافعال فيترك قال
في الخصائص اذا كان الشيء شاذا في السماع مطردا في
القياس تحاميت تجانبت ما تحامت تجانبت العرب
من ذلك المطرد قياسا للتجانب عنه سماعا وتعقبت
في التجانب عنه وحذيت من الحذو بالمهملة فالمعجمة
اي الاتباع مثاله واوبادياً كما بينته في المنهج
السابق ذكره في نظمه نظير ذلك السادس ساعا على
الواجب في امثاله من الذكر مثاله من ذلك الشاذ
استعمال المطرد قياسا امتناعك من وذر ومن ودع
لانهم لم يقولوهما اي على سبيل الكثرة والاطراد كما

في

في تركك واعرض وجانب فالا فقد جاء قليلا كما مر في
قراءة شاذة ما ودعك ربك بالتخفيف وقال صلى الله
عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم وذروا الترك ما
وذروكم ولا مانع ان يستعمل نظير مما المطرد قياسا
وان يسد سماعا نحو وزن ووعد وان لم يسمعهما انت
انتهى والسدود في الترك والنطق قاصر على محله لا يتجاوز
لغيره المسالة الثالثة ليس في شرط المقيس عليه الكثرة
اي الكثرة فقد يقاس على القليل ويمتنع القياس على
الكثير لمخالفته له للقياس مثال الاول اي القياس على
القليل قولهم اي العرب في النسب الى شنوءة بفتح
المعجمة وضم النون وبعدها الواو الساكنة همزة شنئي
بفتحتين وبعد النون همزة فلك ان تقيس على هذا
القليل فتقول في ركوبة ركبي وحلوبة حلبي وقتوبة
بالقاف والفوقية وبعد الواو موحدة قتبي قياسا
مع كثرتها على شنوءة وشاذ لموافقته للقياس وهذا
مذهب سيبويه ولا فرق بين صحة اللام واعتلالها
وذهب الاخفش والجرمي الى انه ينسب اليه على لفظه
فيقال شنوي والى الطاوي انه يحذف الواو وتبقى الضمة
دالة عليها فيقال حملي وركبي وذلك انهم اجروا فعولة
بفتح فضم فسكون مجرى فعالة بفتحتين لما بينهما اي
فعولة اباه اي لفظ فعالة من اوجه احدها انه كلا منهما

اي المقيس والمقيس عليه ثلاثي باعتبار مادته الاصلية
والثاني ان ثالثه حرف لين لسكونه حركة
مناسبة والثالث ان اخره تاء التانيث المنقلبة
هاء في الوقف والرابع ان فعولا بالوزن السابق وفعيلا
يتواردان اي يرد كل محل الاخر ويتحد به معنى نحو اثيم
واثوم بالمثلثة بمعنى كل منهما كثير الاثم ورحيم ورحوم
اي مبالغ في الرحمة ومشي ومشو اذ معناه كثير
المشي ونهي بكسر الهاء وتشديد الياء اي كثير النكر عن الشيء
ونهو بتشديد الواو ومعناه كالذي قبله فلما استمرت
حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار
من تواردهما في حرف ذا و شنوءة في كلامهم لكونه
بوزن فعولة مجرى باء حنيفة بوزن فعيلة وكما قالوا
في النسب لحنيفة حنفي قياسا مطردا قالوا شنئي
قياسا على المطرد قبله لما ذكرنا فيهما قال ابو الحسن
الاخفش فان قلت انما جاء اي اجراء فعولة في النسب مجرى
فعيلة في حرف واحد اي كلمة واحدة يعني شنوءة فكيف
قيس على حنيفة مما تقدم من ركوبة وحلوبة وقتوبة
فنسب اليها كما نسب لحنيفة فالجواب انه اي شنوءة جميع
ما جاء من العرب مما جاء فيه فعولة على فعيلة قال ابن
جني في الخصائص وما الطف هذا الجواب ومعناه ان الذي
في فعولة بفتح فضم فسكون نحو هذا الحرف اي الطرف والجانب

من الاستعمال والقياس قابله لما سبق من وجهه ولم
يات فيه شيء ينقضه حتى يبطله فاذا قاس الانسان
لفظا على جميع ما جاء عن العرب وهو شنوءة كان ذلك
اللفظ ايضا صحيحا في القياس مقبولا لقيام وجهه
الا ان في الحاق كل ما ذكر بفعيلة وان لم يسمع من العرب
الا في شنوءة لموافقته ما ذكر لشنوءة فيما حمل به على فعيلة
لما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة من الاوجه
الاربعة وان مجيء فعولة في النسب على فعلي حملا على مجيء
فعيلة في النسب على فعلي ما لم يجز في نحو ضرورة ضروري ولا
في حرورة حروري كشنائي لان فعولة فيه محمولة على فعيلة
وان كان فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه جللي
بفتح او فيه استثقال لتوالي المثلين بل يؤتوا بالفصل بينهما
بالياء فقالوا هو جليلي بالواو فقالوا ضروري بلفظ المنسوب
اليه بزيادة ياء النسب ومثال الثاني اي عدم القياس
على الكثير لمخالفته له اي للقياس قولهم في ثقيف
بفتح المثلثة وكسر القاف وسكون التحتية بعدها فاء
وصف منقول من ثقف الامر عرفه واتقنه وهو ابو القبيلة
المعروفة بذلك وسبقت نسبهم في كتابي لطيف الطائف
بفضل الطائف وفي قريش بضم ففتح فسكون تحتية معجمة
نحو لد النضر ابن كنانة وسليم بوزن ما قبله وعينه مهملة
اي في النسبة اليها ثقفي وقرشي وسلمي فهو اي فعلي فيه وان

كان اكرمن شناى فانه اى الوزن المذكور عند سيبويه
ضعيف في القياس لانه اذا كان المنسوب اليه فعيلة وفعيلة
صحيحى اللام ومعتلين قيل فعلى بضم ففتح فكسرة الاول
وبفتحتين في الثاني فيقال في النسبة الى مضى في قصى وعلى
قصوى وعلوى كما هو مذهب سيبويه انما ينقاس ذلك في
المعتلين دون الصحيحين فينسب اليهما عنده على
لفظهما فلا يقال في سعيد سعدى ولا في كريمة كرمى
بل يقال سعيدى وكريمى وما جاء من الحذف يحمل على التفرد
وعند آخرين مقيس في الصحيحين ايضا وعليه المبرد
وقيل ان كانت اليا ثابتة حذفت كقريش وقرشى ونحو
مخالف للمذهبين قبله وقيل قياس في المصغر لكثرته فيه
دون المكبر اذ لم يحفظ منه الا ثقيف ثقفى فالقياس
على لفظه المنقطه الواحدة غاية البعد والضعف
الرابعة من المسائل القياس في العربية على اربعة اقسام
حمل فرع على اصل وهو الاصل وحمل اصل على فرع وحمل
نظير على نظير فان لم يكن احدهما اصلا للثاني ولا فرعه
وحمل نقيض على نقيض وينبغي ان يسمى الاول والثالث
من الاربعة قياس المساوى للمساواة بين المحمول والمحمول
عليه والثاني قياس الاولى لانه اذا كان الحكم للفرع فالاصل
اولى والرابع قياس الادون لانه نقيض وشان النقيض
المباينة في الحكم لا الموافقة فمن امثلة الاول حمل الفرع على

الاصل

الاصل اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد اعلالا وتصحيحا
فالمفرد اصل والجمع فرع فحمل حكم الفرع فيه على حكم الاصل
كقولهم قيم وديم باعلال الواو وقلبها ياء لكسر ما
قبلها في جمع قيمة وديمة بكسر فسكون فيهما الواو
ياء بسكونها عقب كسرة ومن امثلة الثالث حمل الاصل
على الفرع اعلال المصدر وهو اصل للفعل ذا الوصف على
الصحيح لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياما
فلما اعتلت العين في الفعل اعتلت في المصدر وان لم يكن
الاعلال متحدا وقاومت العدو قواما فسلمت العين في
المصدر لسلامتها في الفعل لفقد مقتضى اعلالها فيه وفي
الخصائص لابن جنى من حمل الاصل على الفرع تشبيها له
بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع استفادة واحدة
من ذلك الاصل المحمول على الفرع لما ذكر تجويز سيبويه
في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الحسن الوجه
كالجر للوجه تشبيها بالضارب الرجل في اضافة الصفة
المحلاة بال الى ما فيه ال كما اجاز ايضا نصب الوجه في
الحسن الوجه حملا على نصب الرجل في الضارب الرجل
الذي انما جاز فيه وهو الاصل للحسن الوجه الجر
تشبيها بالحسن الوجه فحمل الاصل وهو الضارب الرجل
على الفرع له وهو الحسن الوجه قال في الخصائص فان
قيل وما الذي سوغ لسيبويه هذا اي حمل الاصل على الفرع

ولم يبين ما رواه منقولا عن العرب حتى لا يكون للرأي فيه
مجال فانما هو شيء رآه من الرأي في الاعتقاد علل به جملة
مستأنفة قيل بناه للمفعول لعدم تعين القائل ولا
يتعلق به الغرض او هو بالمعلوم يدل على صحته اي صحة
ما رآه ما عرف بالتتبع والاستقرا ان العرب اذا اشبهت
شيئا بشيء في شيء ما مكنت ذلك الشبه الذي بينهما
والمشابهة التي بينهما فحملت الاخر على حكم صاحبه تثبيتا
لما في ابانته لاكثر الشبه بينهما الا تراهم شهروا وتعلم
والمعمول الثاني محذوف لما اشبهوا المضارع بالاسم لوجوه
اقواها عند ابن مالك تعاور المعاني المقتضية للاعراب
كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن واعربوه لذلك الشبه
بالاسم في تعاورها عليه في ما احسن زيد ثم ولذلك المعنى
شبهها بين المضارع والاسم لما ذكرنا ان عكسهما وشبهوا
اسم الفاعل بالفعل في التجدد والحدث فاعملوه عمله تنبيها
للمشابهة بين المشبه والمشبه به وان كان كلا كالاصل لمقابله
والا تراهم لما شبهوا الوقف بالوصل فاثبتوا الالف بحالها
ولم يبدلوها هاء كما هو قياس الوقف في نحو قولهم عليه
الصلاة والرحمة وقوله اي الشاعر وا انجاك بمعنى سلت
باسكان التا فيهما ومقتضى الوقف ابدالها هاء كذلك ايضا
مثلما فعلوا من تشبيه الوقف بالوصل شبهوا بالوصل
والوقف في قولهم سبسبا وكلكلا بالالف وصلا في حقه

التنوين

التنوين الا انه شبه بالوصل في الوقف وكما اجروا غير
اللازم مجرى اللازم في قوله اي الشاعر تقلب امي شرب
ام عاد ومحكم تعادم متعد وقد عداه بالبا اجرا له مجرى
اللازم وقوله ومن يتق اي تو جرمه التقوى فنزل المتعد
ولو بنفي منزلة اللازم فلم يذكر له مفعولا فان الله معه
بالتاييد والاعانة كذلك مثل اجرا المتعدي اجرا اللازم
اجروا اللازم مجرى غيره في قوله تعالى على ان يحيي الموتى
فاجرى النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا
اي لسكون اللازم وكما حمل في البنا للمفعول
لما تم النصب على الجر في المثنى والجمع لا بد فيهما جاريه على
اصل اعراب الحروف من كون الخفض بالبا وحمل نصبهما لانه
بالبا طلاف الاصل على خفضهما حمل الجر على النصب فيما لا
ينصرف لان جره بالفتحة خلاف الاصل فحمل على نصبه بها
وهو على الاصل وكان حمل كل على ما ذكر فيه لمشاركتهما في
الفضلة والرفع جانب عنهما لانه عمدة فيهما وبينه
بون وكما اشبهت اليا بالالف في تقدير الفتحة عليها في قوله
كان ايديهن بالقاع القرق وحقه فتح اليا لكونه مفعو
منصوبا في نظم بنصبه لخفته حملا للبا على الالف حملت الالف
على اليا في قوله ولا ترضاها ولا تملق في تقدير الحركة عليها
حملا لها على تقدير حركة المنقوص المنصوب المحمول فيه اليا على
الالف حملا للاصل على الفرع وكما وضع الضمير المنفصل موضع

المنفصل فنفصل مع امكان المتصل للضرورة في قوله بالباعث
الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير
وواجبه لولا الضرورة ضمنتهم الارض ووضع المنفصل
موضع المتصل نوع بعد الاجلال للفرع على الاصل الذي
حمل عليه فيما تقدم وذلك في قوله وما يبالي اذا ما كنت جارتنا
الا يجاورنا الاك ديار والواجب الا اياك لولا الضرورة
وهذا كله يقال له التعارض قال ابن يعيش في شرح المفصل
معنى التعارض ان كل واحد منهما يستعير من الاخر حكما هو
اخص كتعارض الا وغير فاصل غير ان يكون وصفا والاستثنا
عارض من التفاصيل الا ان يكون للاستثنا والوصف عارض
من غير فلما راى اعلم سيبويه العرب اذا اشبهت شيئا
بشي محملته اي المشبه على حكمه حكم المشبه به عادت الاخر
اي صيرت له بطريق العادية فحملت الاخر المشبه به او لا على حكم
صاحبه المشبه بالمشبه به اولا تتميما لهما اي للحكمين
وتتميما للمعنى المشبه بينهما الداعي لذلك المعنى لاعطا كل
حكم صاحبه وحمل كل على الاخر حكم بان الوجه في الحسن الوجه
بالجر محمول على الرجل في الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه
ولما كان النحاة ذكروا الاترجح هذه التاميث نطا انتذكر الخ
في قوله بالعرب لا حقني في طريقهم وعلى سمتهم على قصدهم
ونهجهم اخذت فذرها المطرف فيهما على متعلقه اهتماما
جار للمهدان بروا من الراى عفو ما ردوا من العرب لاحد بعينهم

سهمهم

سهمهم وطريقتهم بجدي في طريقهم وجد وسيروا على الاثر
التي ساروا عليها اي المقام المحقق بجدي والاخذ بسهمهم
حقه حال في الخصايص ومن حمل الاصل على الفرع حذف
الحروف حروف العلة للجزم وهي اي المحذوفات اصول لقوتها
حملا على حذف الحركات له وهي اي الحركات زوايد وحمل
الاسم وهو اصل للفعل لاستنقاقه من نوع منه وهو
المصدر على الفعل الفرع له في منع الصرف عند مشابهته
به في وجود علتين ترجع احداهما للفظ والاخرى للمعنى او ما
يقوم مقامهما وعلى الحرف الفرع له ايضا لكونه للربط بينه
وبين الفعل في البنا عند قيام سبب البنا من شبهه
به وسواي الاسم اصل عليهما على النوعين وحمل ليس وعسى
في عدم التصرف لمضارع وغيره على ما ولعل لغة وتعشر
مرتب كما حملت ما وهي لكونها حرفا الفرع عن ليس في العمل
لكونها فعلا والاصل العمل له على ليس بجامع لنفي الحال في الحجاز
كما حملت في العمل متعلق بحمل انتهى كلام الخصايص وفيه انه ذكر
لا في حال ذكر بعضهم اي النحاة انه اي الشان اما اشتراط
اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل وان اختلفت
الصيغتان فيجوز عطف الماضي على المضارع اذا اريد بالمضارع الماضي
معنى او بالماضي مستقبل المعنى واما ان اختلف زمانهما فلا
يجوز عطف احدهما على الثاني لان العطف فيهما نظير
التثنية في الاسما وكما لا يجوز تثنية المختلفين منهما

زمانا كضارب الآن وضارب غدا فلا يقال فيهما ضاربان
للاختلاف المذكور ولا يجوز عطف المختلفين في الزمان
وهو العطف على الفرع وهو التثنية لان العطف
كجاءني زيد وزيد اصل التثنية اي المثنى كجاء الزيدان ولذا
قيل في تعريف المثنى ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين
اي ولا يكون من حمل النظير كما هو صريح عبارة ذلك
البعض الا ان يدعى انه اي العطف على الفعل نظير
التثنية في الاسم لعدم قبوله لها فكانه فيه نظيرها
في الاسم واما الثالث وهو حمل النظير على النظير فالنظير
اما في اللفظ فقط او في المعنى كذلك او فيهما معا
فمن امثلة الاول الحمل على النظير لفظا زيادة ان بعد ما
المصدرية الظرفية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد والمصدرية التي يسبك منها
مع مدخولها مصدر فما الظرفية النائبة عن وصلتها عن
الظرف وهو المدة وبعد ما الموصولة كقوله

يرجي المرء ما ان لا يراه * وتعرض دون ادناه الخطوب

حملا على ما النافية لشبهها بها لفظا ومن امثلته توكيد
المضارع بالنون حال كونه بعد لا النافية كقوله
تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة بناء على انها نافية
نفيه شيء وتحقيقه شبه صورة لا النافية بلا
الناهية اما اذا جعلت للناهية والجملة صفة بتقدير

مقول

مقول فيهما فذلك ظاهر وفي امثلته حذف فاعل افعل
به بصيغة الامر والباء مزيدة في الفاعل وجوبا دفعا
لرفع صورة امر المخاطب المذكور للاسم الظاهر ومن حذفه
قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف حملا له على
المعمول المجرور به لما كان افعل به مشبها بفعل الامر في
اللفظ تجوز وذلك نظير المعمول به المجرور فحمل عليه في جواز
الحذف فهذا الحذف مواضع حذف الفاعل ومن متعددة او
ردتها منظومة لي في شرحي لنظم العطف ومنها بناء باب
حذام وهو ما كان موازن فعال علم المؤنث في لغة الحجاز
على الكسر لشبهها بنزال بمعنى ادرك ونزال بمعنى
انزل ونحو قول الشاعر

هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم مني ابتسام * فقولي مضحك والفعل مبكي

ونحو دراك ينقاس اشتقاقه من كل ثلاثي مجرد فلما تشا
بهت الفاظا ذكرت حمل العلم على اسم الفعل المذكور فبني بناءه
ومنها بناء حاشا وبقاء بحذف الالف الاخيرة تارة وحذف
الاولى اخرى الاسمية بمعنى التنزيه لشبهها بلفظ حاشا
الحرفية وكذا سوف الاسم شبيه بسوف الحرف فبني بناءه
للشبه المذكور ومنها من امثلة حمل النظير على النظير ادغام
الحرف في متقاربة المخرج لانه لقربه من مخرجه صار نظيره
في الخروج منه فادغم احدهما في الثاني ادغام المثل في المثل

ومن أمثلة الثالث حمل النظير على النظير في المعنى فقط
جواز غير قائم الزيدان فغير مبتدأ أعرب إعراب ما بعد
بالعارية والزيدان فاعل سد مسد الخبر حملا للمثال
المذكور على ما قائم الزيدان المسموع من العرب لأنه في
معناه وإن اختلفا صورة ولولا ذلك إذ أخذه في معناه
لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن
الخبر وهذا ليس من الأول فهو من الثاني وليس وصفا لكن
لما اتحد معنى ذلك بمعنى ما قائم كزيد أن حمل عليه لذلك الاتحاد
في المعنى ومنها إهمال أن المصدرية الخفيفة النون إهمالها
مع المضارع كما في قوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام
وأن لا يشعر أحدا حملا على ما المصدرية لمشابهتها لها معنى
إذ كل منهما يسبك منه مع صلته مصدر وفي الجزء الثالث حملت
ما على أن فعملت في حديث كما تكونوا يولى عليكم بحذف نون
تكونوا ومن أمثلة الثالث أي للنظير في اللفظ والمعنى اسم
التفضيل اسم لدخول أل عليه وللإضافة وأفعل في التعجب
فعل ماض فاعله راجع لما والمنصوب مفعوله والجملة خبر ما والنظر
الأول في عبارة المصنف مقدم لأنه هو الظاهر واسم وأفعل مبتدأ
مؤخر فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر
لشبهه بأفعل في التعجب في قوله وزنا وأصلا أي ما يعتبر
فيما يشتق منه كل منهما وإفادة المبالغة لصاحب كل
بميزه الأولى أن النظر فيهما باعتبار المبنى والآخر باعتبار المعنى

وأجازوا

وأجازوا تصغير أفعل في التعجب مع أنه فعل والتصغير
من خواص الاسم لشبهه بأفعل التفضيل الذي لا يجوز
فيه في ذلك المشابه له لفظا ومعنى قال الجوهري لم يسمع
تصغيره إلا في أملح وأحسن ولكن النحويين قاسوه فيما
عداهما فيه أن النحويين رأوه شاذا فوقفوا على ما جاء منه
عن العرب ثم ذهب الكوفيون إلى أن أفعل التعجب اسم فيجوز
التصغير فيه ويقاس على المسموع فيه عندهم وأما الرابع وهو
حمل النقيض على النقيض فمن أمثلته النصب بلم في قراءة شاذة
قوله تعالى ألم نشرح بفتح الحاء وقال علي رضي الله تعالى عنه
أيوم لم يقدر أم يوم قدر ونصب بها حملا على الجزم بلن فهي
صحيح البخاري في حديث ابن عمر رضي الله عنه لن ترع وقال الشاعر
لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة وبين نقيضيه
كل ما حمل عليه بقوله فإن للأولى لنفي الماضي أي تقلب
المضارع المجزوم من الزمن الحاضر والمستقبل إلى الزمن الماضي
فيتقابلان فيها حرف نفي وجزم وقلب والثانية وهي لن لنفي
المستقبل تخلص المضارع من احتماله للحال وتخصه بالاستقبال
وفي الجزولية بالجيم والزاي المعجمة المعروفة نسبة لجزولة
الجزولي قد للتحقيق يحمل بالبناء للمفعول نائب فاعله
الشيء على مقابله وقد يحمل على مقابل مقابله وعلى مقابل مقابل
مقابله فهي ثلاثة أنواع مثال الأول الجر على المقابل لم يضرب
الرجل بكسر الباء دفعا لالتقاء الساكنين حمل الجزم في كسر المجزوم

على الجر لمقابلته كالجر في الاسم مقابل الجزم في الفعل ومثال
الثالث الحمل على مقابل المقابل اضرب الرجل بكسر الباء كما تقدم
حمل الجزم فيه في اضرب على الكسر في لم يضرب الرجل الذي
هو اي الكسر مقابل الجر كما عرفت من جهة ان الكسر في البنا
كهو اي مقابل الجر في الاعراب لان الكسر من القاب البنا والجر
من القاب الاعراب ومثال الثالث الحمل على مقابل في مقابل
معا اضرب الرجل حمل السكون فيه الواجب له لولا ملاقاة
الثاني على الكسر الذي هو اي الكسر مقابل الجر لان ذلك من — وكسر اللام لالتقاء الساكنين
القاب المبنيات وهذا من القاب المعربات الذي هو اي الجر
مقابل للجزم لان الجر في الاسما وهذا في الافعال والجزم لكونه
من القاب الاعراب مقابل للسكون لكونه من القاب انواع
البنا وهذا انما ظهر لي في هذه النسخة نوع خلل فليحرر الخامسة
من المسائل اختلف هل يجوز تعدد الاصول المقيس عليها
لفرع واحد الظرف الثاني متعلق بتعدد والاصح تعدد
اذ لا مزاحمة بينهما لان الاصل غير مؤثر ومن امثلة ذلك
ما تعدد فيه الاصول المقيس عليها فرع واحد اي في
الاستفهام نحو ايهما ازكى طعاما والشرط نحو ايا ما تدعوا فانها
اي ايا فيهما اعربت مع قيام سبب البنا الشبه بالمعنوي
بالحرف لما علمته مما بين في قوله حملا على نظيرها من حيث
المعنى بعض لان كلا من اي الاستفهامية والشرطية هو لو لما بعض
وهو معرب وعلى نقيضها كل ايضا وهو كل لعمومه لم لولها

وغيره

وغيره وهو معرب ايضا فتعدد الاصل لما حملت عليه
لاعرابها الفصل الثاني في المقيس هل يوصف
المقيس على ما جاء عن العرب بانه من كلام العرب لانه صيغ
على نهجه ونسج على منواله اولا لانها لا تتكلم به قال المازني
بالزاي والنون ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب
اي حكما وعملا وان لم يرد ذلك عنهم بعينه قال الا
ترى انها اصالح للخطاب انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم
كل فاعل ولا اسم كل مفعول وانما سمعت البعض فقست به
او فيه على بعض وفيه كالظاهر على كل الخلاف السابق فيها
والراجح الجواز فقست عليه غيره الاولى فقست عليه غيره او
فلك ان تقيس عليه فاذا سمعت قام زيد من جملة اسند
الفعل فيها لفاعله اجزت قياسا عليه ظرف بشر وكرم خالد
بعض الفعل في المفعل من المسائل قال ابو علي الفارسي وكذلك
اي مثل جواز صوغ ما شئت من الجمل قياسا على المسموع منهم
منها يجوز ان تبني لحاق اللام على ما شئت من الافعال كقولك
خرجج ودخلل وضربب بتكرار اللام للالحاق بفعلل لما كان
لشبهه بالفعل فهو يشابه ان اجرى على غيره من هو له قلنا
لكونه فرعا عن الفعل وجب فيه ابراز المضمر لمسألة
يؤدي للتسوية بين الاصل والفرع ولما يؤدي اليه من ترك الابراز
من اللبس كذا في الانصاف لابن الانباري والمراد من كلام ابن
هي المذكور اذ عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف

على غير من لم يوله حكم ماخوذ من القياس له على الفعل الظاهر
فانه لا فاعل فيه بدليل عدم علامة التثنية
والجمع له حينئذ ومثله الوصف المذكور حينئذ فعلم انه لا
فاعل له مستتر غير ذلك البارز فكذا الصفة المشبهة بالفرع
من خرج ودخل وضرب كما بينته على مثال شملل وصعرر
من شمل وصعر قال ابن جني وكذلك كبنا مثال الالام
للالحاق من اى فعل شئت قياسا على الوارد منه عن العرب
نقول في مثال صمحمح بفتح اوليه ورابعه وسكون ثالثه
والمثال عند الصرفيين هيئة عارضة للكلمة باعتبار
الحركات والسكنات وجعلها السعد التفتازاني الكلمة
باعتبار عروض الحركات والسكنات لها ومرجعهما واحد
وانظره تعريف السعد السجع في شرح التلخيص بانه
قد يطلق على الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها
الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى قال وقد يطلق على نفس
توافقهما ومرجع المعنيين واحد انتهى من الضرب ضربرب
ومن القتل قتلتل ومن الشرب شربرب ومن الخروج
خرجرج فهذه ابنية حادثة وكل منها مقيس على ما جاء في
الباب عنهم وهو من العربية بلا شك لابتنائه على اصولهم
وان لم ينطق العرب بواحد من هذه الحروف الكلمات التي
صنفتها قياسا على ما جاء عنهم قال ابن جني فان قيل قد
منع الخليل لما انشد بالبناء للمفعول تراجع العزبا التفاعل

عنه

فيه المبالغة فارتفعا فانه قايله قياسا على فوك الحا
بفتح المهملة وتشديد الجيم الاولى وهو محمول لكونه
ابا رؤبة وولده كما تقدم ذكرهما تقاعس بالفوقية
والقاف والمهملتين باخره العزبا فاقعنسسا ممنوع
قياسا بان ارتفع على اقعنسس قوله دل الاصمعي على امتناع
القياس في مثل هذه الابنية والوقوف على الوارد فقط
وذلك خلاف ما تقرر من جواز القياس عليه فالجواب انه
اى الخليل انما انكر ذلك اى ارتفع لانه اى المنكر فيه لام
حرف حلق وهو ثقيل فالعرب لم تبن هذا المثال اى افعل
مما لامه حرف حلق لما فيه من الثقل خصوصا وحرف
الحلق فيه اى في البيت المذكور فيه ارتفع منكور فيه وفي
تراقع وذلك اى تكرره مستنكر عندهم مستثقل
فليس المنع لمنع قياس الابنية الواردة في كلامهم بل
لما ذكر قال ابن جني فثبت القاف فيه فصحيح بنا على انها
القاعدة على مقدار اى تقرر ما ذكرنا فثبت وبان لنا
فائدة النتيجة في المسئلة اذا تحرر ما قررناه ان كل ما
قيس على كلامهم لقيام مقتضى القياس فهو اى المقيس
من كلامهم عدادا وحكما فلذا المذكور قال من قال لدى
من علماء العربية في العجاج بن رؤبة ورؤبة ولده اودوا
لما تقدم فيهما انهما قاسا اللغة وتصرفا فيهما اقداما بدخول
ذلك فيهما وجوازه واقدما من ذلك على ما لم يات به من

الذى قبلهما من الشعرا المحدثين لعدم سلوكهم طريق
القياس في نحو فهم عند النوادر قال ابن جنى في ذكره ابو
بكران منفعة معرفة علم الاشتقاق لصاحبه ان يسمع
الرجل اللفظة فيشك فيها اعربية ام معربة فاذا راى
الاشتقاق قابلا لذلك المشكوك فيه وقاسها انس بها
لمجيها على نهج كلام العرب وطريقتهم وزال استيحاشه
منها بالشك فيها وهذا منه تثبيت اللغة بالقياس اذ لم
يقل في اللفظة المشكوك فيها بالرجوع للسماع بالعود للقياس
بالاشتقاق وقال ابن جنى في موضع اخر من الخصايص من
قوة القياس عندهم اى النحاة على كلام العرب لما قام
عندهم اعتقاد النحويين ان ما قيس على كلام العرب
وصيغ على منهجهم وان لم يرد بعينه عنهم فهو معدود
من كلامهم جار عليه احكامه نحو قولك اهيا الصالح للخطا
في بنا مثل جعفر من ضرب ضربب بفتح فسكون ففتح مصدر
فهذا اى ضربب معدود من كلام العرب الا انه لا يقاس
على الاقل استعمالا كود ودع ولا على الاضعف قياسا
كما ستعرف في الفصل الثالث في الحكم الذى حمل المقيس فيه
على المقيس عليه انما يقاس على حكم ثبت عن العرب استعماله
كرفع الفاعل يقاس به اسم كان ونصب المفعول فيقاس
به خبرها فهل يجوز صناعة ان يقاس على ما ثبت من الاحكام
بالقياس والاستنباط لا بالاستعمال في النطق تفسيرى ظاهر

كلامهم

كلامهم اى النحاة نعم بفتحتين في جواب الاستفهام
مقدر بعدها اى يجوز لك وقد ترجم عليه على القياس
على ما ثبت بما ذكره في الخصايص باب الاعتلال لهم
اى العرب بافعالهم من ذلك ان يقول انها الصالح
للخطاب اذا كان اسم الفاعل قوة تحمله للضمير لقوة
شبهه بالفعل الحامل له عندا استتاره فيه متى جرى
على غير من هو له اى لو وصف به في نفس الامر وقبله
او بعده الضمير بعد ذلك والظرف في محل الحال فان امثل
عطف عليه او حالا له او خبرا له نحو زيد قائمة هو فالتفا
جرى على غلام فهو وصف لغيره وهو زيد فابرز ضميره
وزيد هند ضاربتها هو والنعت كذلك كجاز زيد الفاضل
ابوه لم يتحمل الضمير العايد لولا ابرازه عمن جرى عليه وليس
هو له فلذا ابرز واظهر فتقول زيد عمرو ضاربه هو فزيد
مبتدا وعمرو مبتدا ثان وضارب خبر الثاني وهو لزيد
فمعنى والجملة خبر عن زيد والضمير المتصل عايد على عمرو والهاء
والمنفصل على زيد وقد ارتفع على الفاعلية بضارب وقال
ابن جنى على التاكيد للضمير المتصل المستتر في عامله كما
كان قبل وهو مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان ولانه لو
كان كذلك لم يلزم لان التاكيد لا يلزم ولوجب تثنية الضمير
وجمعها فتقول المندان الزيدان ضاربهما هما وكلام العرب
الا في لغة اكلوني البراغيث بل افرد اتفاقا لو اضاربهما ذلك

على انه ليس في الصفة ضمير مستتر بل هذا المتصل مرفوع
الصفة فاظنك المشبهة الضعيفة الشبه بالفعل فانها
مشبهة باسم الفاعل القاصر في تقرير ابن مالك في التحفة
بالفعل فلعله فيلزم فيجب ابراز ضميرها عند جريانها
على غير من هي له فان الحكم الثابت للمقيس عليه اى ابراز
مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير من هو له انما هو
بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر هو حسب لا
لمجرد اى الفعل الرافع لما ذكر العلامات الدالة على تثنية
الفاعل وجمعه في اللغة الفصحى ولو كان باقيا على رفعه
الضمير لوجب ذلك وكذا اسم الفاعل حينئذ كما تقرر انما
واستدل الكوفيون لما ذهبوا اليه من ترك ابرازه عند امن
اللبس بقولهم ان الاضمار فيه انما جاز اذا اجرى على من هو له
لشبهه بالفعل ولمؤانسته به فاذا اجرى على غير من هو له فكما
جاز الاضمار اذا اجرى على من هو له وكون الابراز المذكور مستند
للقياس فقط بحيث ثبت ما جاء من كلامهم فيه قال
غيلان مية مشغوف بها هو مذ • بدت له فحجاه بان او كربا •
الثانية من مسائل الفصل قال ابن الانبارى اختلف
يا لبنا للمفعول في القياس على الاصل المختلف في حكمه فاجازه
قوم لان الحكم المختلف فيه اذا قام الدليل عليه وشرطه اتفاق
الخصمين عليه حتى يقوم الحجة على الخصم بمنزلة المتفق عليه
وشرطه اتفاق الحد الذي يقاس عليه بلا خلاف ومنعه اخرون

لان

لان المختلف فيه فرع لغيره لتجاذب اصلين له فكل منهما يقتضى
ان يكون على حكمه فكيف وهذا اشترط في التعارض يكون اصلا
وانا اذا تاملت التعليلين رايت الخلف لفظيا فالجواز مع اقامة
الدليل والمنع عند عدمه واجيب على كونه معنويا بانه
يجوز ان يكون ذلك المختلف في حكمه فرعا لشيء لابتنائه عليه
واصلا لشيء اخر لقياسه عليه وتفرعه عليه فان اسم الفاعل
فرع على الفعل في العمل لمشابهته له في الحركات والسكنات ونحوه
والحدوث واصل للصفة المشبهة به لبعدها عن الفعل فانها
للثبوت والاستمرار والدوام فخالفت شان الفعل المذكور
وكذلك مثل اسم الفاعل في اصالته للصفة وفرعيته على الفعل
لات نعم على ليس في الحين فرع على لا بزيادة التاء في اخرها
للتأنيث ولا فرع على ليس فلا النافية للجنس ظاهر اصل
للات لتفرعها بزيادة التاء وفرع على ليس لمشابهتها لها
في النفي والجحود ولا تناقض في ذلك المذكور من وصفي الاصلية
والفرعية لاختلاف الجهة كما عرفت ومن امثلة القياس على
المختلف فيه المعقود المسالة له ان يستدل على ان الا تنصب
المستثنى لا علية جمع من الحرف فتقول الا حرف قام مقام
فعل يعمل النصب وهو استثنى فوجب ان يعمل النصب كيا في
النداء فيه مقيس عليه وقد اختلف في يا فان اعمال يا في النداء
مختلف فيه بين النحاة فمنهم من قال ان العامل هو لقيام
مقام ادعو ومنهم من قال العامل فعل مقدر فقياس الا في

في اعمال النصب على اعمال ما في الثاني من القياس المختلف شبه
في حكمه وفي منع القياس فيما ذكرنا لتحمل الالتبس بالقياس
بالمعنى بعضها غير ما ذكرته يا **الفصل الرابع في العلة**
التي حمل بها الفرع على الاصل او على حكمه **وفيها مسايل**
الاولى منها **قال صاحب المستوفي** تقدم راسه اول
الكتاب **ان الاستقراءات** تنبعث **اصول هذه الصناعة**
النحوية **علمت انها في غاية الوثاقة** بالمثلثة والثاف
اي الاحكام في الربط ومنه ولا يوثق وثاقه احد **واذا**
تاملت عللها عرفت بانها **انها غير مدخولة** بالنقص
ولا بالمعارضة غالبا **ولا متسمح فيها** بالبنا المعمول من التسمح
ومرادف لرتبة التثليث في التغيير مع القدرة عليه **واما ما**
ذهب اليه عامة العوام من ان علل النحو تكون واهية
بالدخول فيها لانها خطابيات حتى قالوا اضعف من حجة
نحوي **ومتحملة** بعدم الاستيفاق **واستدل المصنف على ذلك**
المذكور من الضعف والاختلال **بانها ابدا تكون مناسبات**
بعد الوقوع **مستتبعة للموجود** وتجري على حسبه ان قويا
او ضعيفا والاختلال لان العلل الحقيقية **لا يكون الوجود**
تابعا لها كما هو شان العلة ان الحكم داير معها وجودا وعدما
لا عكسه **فمعزل عن الحق** لعدم التامل من قائله **وذلك**
المدعي من مكانتها **لان الاوضاع** جمع وضع كثوب واثواب
والصيغ والاول الموضوعات الشخصية من مفردات الالفاظ

والثاني

والثاني الموضوعات النوعية كاسم الفاعل من الثلاثي المجرد
بوزن فاعل ومن المزيد بوزن مضارعه الا انه مبدل
مضمومة مع كسر ما قبل اخره **وان كنا نحن** ناتي لا بعد ما
كان **يستعملها في المعاني** المدلولات عليها بها **فليس**
ذلك الاستعمال منا لها **على سبيل الابتدا** الاختراع **والابتداع**
الجاري على غير مثال سابق **بل على وجه الاقتدا** الاتبا
الاتباع والتوضيح السابق من واضعها **ولا بد فيها من**
التوقف اي تكلف الوقوف على المعنى الذي وضعت **له نحن**
اذا صادفنا واقفنا **الصيغ المستعملة والاوضاع** المعينة
بحال من الاحوال المعارضة للكلام او للكلمات **وعلمنا انها** اي
الاحوال **كلها او بعضها** احتمالا طرو بعض الاحوال على
الموضوعة عليه **من وضع واضع حكيم** يريد الاطلاق الواضع على
الله تعالى وهو مبني على جواز اطلاق ما لا يوهم نقصا في
حقه تعالى والاكتفا بورود اصل الاشتقاق من غير توقف
على خصوص اللفظ والمعتمد خلافه **وهو** ان الواضع الحكيم الله
جل وتعالى **يطلبنا بها** بسبب تلك الاحوال الواردة الينا
بها **وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين اخواتها** لان
الواضع حكيم ولله في كل من ذلك حكم منها ما يظهر ومنها ما يخفى
فاذا تطلبنا **فحصلنا عليه** على وجه الحكمة **المخصص فذلك**
الاطلاع او المخصص **غاية المطلوب** لظهور حكمته وبيان فائدة
والا فنعلم ان فيه حكمة لم يظهر لنا والواجب اقتران فعله تعالى

يبين

بالحكمة لا ظهورها وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان علل النحو
في المكان اقرب الى علل المتكلمين منها نفسها الى علل المتفقهين
المبنية على الظنون التي هي مبنى الفقه وذلك اي قربها
لحجج المتكلمين انهم اي النحاة انما يحيلون يردون امرهم على
الحس فيه دون غيره ويحتجون فيه بثقل الحال بكسر المثلثة
وفتح القاف او خفتها على النفس وهذا امر مدرك بالذوق
المعنوي وليس كذلك اي شيئا على المدرك بالذوق كل علل
الفقه المبنية على الامارات لانها هي اعلام وامارات لوقوع
الاحكام لا مؤثرات فيها والحاكم فيها هو الله وكثير منه اي من
التعليل لا يظهر يبين فيه وجه الحكم وان كان له وجه في
نفس الامر كالاحكام التعبدية وهي التي لم يظهر معناها
بخلاف تعليل النحو فانه كله اي علله او غالبه والنادر لا حكم
له مما يدرك علته لمدارها على الذوق ويظهر حكمته المبني
هو عليه قال سيبويه وليس شيء من مسائل يضطرون
اي النحاة اليه وهم ط المدرجا ولولا لها وجها يقوم به
انتهى في ذكر الضمير اولا باعتبار لفظ شيء وانثه ثانيا باعتبار
معناها لانه نكرة في سياق النفي فيعم اي اشيا العلل نعم
قد لا يظهر فيه في الحكم النحوي اي بعضه وجه الحكمة لغموضها
قال بعضهم اذا عجز بفتح الجيم افصح من كسرها الفقيه
عن تعليل ذلك هذا الحكم يعني منسوب المعادة اي
نفعله امتثالا للامر الالهي وان لم يعقل معناه واذا عجز

النحوي

النحوي عنه قال هذا مسموع لا مجال للفكر فيه زاد بعضهم
واذا عجز الطبيب عنه قال هذا بحرين وفي موضع اخر من
من الخصائص لابن جني لا شك ان العرب انما ارادت من
العلل والاغراض جمع غرض بالمعجمتين وهو الباعث على
الامر الداعي له ما نسبناه اليها الامر شاهد ذلك الى
اطراد هو حلازمه الوجود للوجود اي ملازمه رفع الفاعل
ونصب المفعول والجر بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك
من عوارض الكلمات من التثنية جعل اللفظة الاعلى
اثنين بزيادة الف ونون في اخره او ياء ونون والجمع مطلقا
والاضافة كذلك والنسب والحقر اي التصغير ومما يطول
شرحه من ابواب العربية العارضة للكلم فهو يحس بذي
صاحب لب عقل سليم ان يعتقد ان هذا كله اتفاق منهم
مع ما علل به النحاة وقع وتوارد بين خواطر العرب وبين العرب
والنحاة اي علماء النحو وقريب من ذلك ان الشافعي لما رجع عن مذهبه
القديم بمصر واراد تدوين الجديد بادلته كشف له وكان
من ارباب المقامات عن قصرها في مدة الحياة عن ذكر ذلك
مدللا فاقتصر على ذكر الاحكام فقيض الله البيهقي لابراز
تلك الادلة من [illegible] منها وابانة محاسنها كما اراد الشافعي
رضي الله عنه فكانا هما فقها في التعليل متواردين من جهة الالهام
الالهام ولما ذكر اضمره والبيهقي ابانه واظهره ولذا قال امام
الحرمين كل احد للشافعي عليه منة الا البيهقي فله المنة على

الشافعي اي ببغداد لانه لا بالحجاز لا بل لم يردها الامام
الشافعي كما توهمه بعض فان قلت فلعله اي ما جاء عن
العرب شيء طبعوا عليه فقالوه كذلك من غير اعتقاد
لعلة ولا لقصد من المقصود المقصود بضم اوله جمع قصد
كالفلوس جمع فلس التي تشبهها انها القابل للبعض بل قالوا
ذلك لان اخراجها اي العرب حذا سلك على ما نهج سلك وقد
يبين اللفظين تقتضي التعبير الاول من جهة فقام الاخر
به على طريق الاول قيل في جوابه ان الله تعالى انما هداهم
ارشدهم لذلك بلطف وجبلهم عليه بحيث لا يستطيعون
العدول عنه لان في طباعهم قبول اله بحسب ما جعلها الله
مستقرة لهم ولان فيها اتفقوا اجماعا على صحة الوضع فيه
واصطلاحه في طباعهم ما ذكر قد اجمعوا على نفس اللغة
وموارد واغلبها لما في طباعهم مما يدعو لذلك وان قلت
كيف يدعي الاجماع للعرب على اللغة وهذا اختلافهم موجود
ظاهر في كثير من ذلك الا ترى الى الخلاف في ما الحجازية والتميمية
اعملها الاولون واهملها الاخرون الى غير ذلك كتعيين النصب
في المستثنى المنقطع عند اهل الحجاز وترجيحه عند تميم وبناء حذام
وامس عند الحجاز واعرابه عند تميم قلت هذا القدر من الخلاف
في الكلام لقلته بالنسبة لما اتفقوا عليه يغتفر عن محتمل
بصيغة المفعول اي عن جهتهم به ولهذا لم يقع اي الخلاف في شيء من
الفروع النحوية بسبب صفة شيء فاما الاصول العربية وما عليه

التامة

العامة والجمهور من قواعدها واصولها فالاختلاف فيه
كرفع الفاعل ونائبه ونصب المفعول به ان لم ينب عن
الفاعل وايضا فلا اجتماع اثنان طائفة في ذلك موجود
فيما ذكرنا اختلفوا فيه ايضا فان اهل كل واحد من
اللغتين عدد كثير وخلق عظيم لا يحصي عدده الا الله تعالى
وكل منهم من اولي اللغتين المختلفتين محافظ على لغته لا
يخالف شيئا منها ولا يستطيع التلفظ بخلافها كان نصه
كان ذا امي في اذا امي ابا بهالا ابرو الكسائي بتصويبه وطلب
النطق بها يصدر بذلك فغمز واحمته وقد كان ابن مسعود يقرأ
بقراءة عتى حين بابدال حاء حتى عينا فجرى على ذلك في النثر
المنازل بلغة قريش لعدم تمكنه من النطق به الا كذلك
وهذه لك المذكورة فهو استفهام تقرير للا لزام وبتعجبه
مثلوا الا انهم اي العرب ولو مع الاختلاف يحتاطون
في الالفاظ لا يخرجون عن موضوعاتها التي لها عندهم
ويتنكسون عن المسموع بينهم على المسموع في عربيه
دون يقتبسون لمشاكلة ما قبله وابا المبالغة في الامر
لصعوبة القياس ولا يتوطون بتشديد الواو يضع لفظ
مكان لفظ من غير داع له ولا يخلطون اللغات بعضها
ببعض بل كل ذي لغة يجري على ما سمعه عن متجاور لغيرها مع
هذا الاحتياط وما ذكر معه فليس شيء من مواضع الخلاف
فيما اختلفت فيه لغات العرب على قلته بالنسبة للمتفقه

عليه من اللغة الاول وجه جلى من القياس يحمل بسببه
المقيس عليه عند من خالف فيه عزه لعدم رايه بذلك يوخذ
بالبنا للمفعول منه نايب الفاعل في الجملة كالبيان لقوله له
وجه ولو كانت تلك اللغة العربية حشوا مكيلا اى مما
يحشى به المكيال كاينا ما كان وحشوا بوزن حشو الا ان
المثلثة فيه في محل الشين المعجمة ويقال فيه حشو وحثى
كما بينته في المولف في الافعال الواردة واوية ويائية
مهيلا اى كالرمل فانه ينصب عند سقوطه وفيها الاعلاء
لا سفله من غير ضبط ولا حد يوقف عنده لكثر خلافها لعدم
الوقوف على حد يرجع اليه كاعمال جر الفاعل للفعل ورفع
المضاف اليه والنصب للمضارع بحروف الجزم لكنه لم
يكثر الخلاف فدل على انضباط اللغة وان وقع فيها اختلاف
قليل لا يودى لاختلالها ولا لاختلاطها راجع ذلك الاختلاف
لوجوه من القياس تقتضيه وايضا عطف على قبل ان انه
انما بعد اسم ان وتقدم الكلام في ايضا معنى ونصبا فقد
ثبت عنهم اى العرب التعليل لما ياتون به في كلامهم
في مواضع نقلت عنهم كما ورد ان بعضهم قال جاءتني كتابه
تقيل له في ذلك فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة كما
سياتي في ذكر مسالك العلة المسالة الثانية في بيان اقسام
العلل بكسر ففتح جمع علة قال ابو عبد الله الحسين بن موسى
الدينورى قال في لب اللباب بفتح المهملة وسكون التحتية

وبعد

وبعد الواو راء نسبة للدينور من بلاد الجبل الجليس بوزن
فعيل من الجلوس قال المص في بغية الوعاة النحوى ذكره ابو
حيان من النقل عنه في كتابه ثمار بكسر المثلثة الصناعة
بكسر المهملة الاولى وتخفيف النون العلم الحاصل بالتمرن
اعتلالات النحاة جمع اعتلال لكونه لما لا يعقل فهو
كاصطبلات جمع اصطبل صنفان علة تطرد تدور مع
المعلول وجودا وعدما على طريق كلام العرب في نطقهم وانهم
وتنساق ترجع الى قانون ضابط واصل لغتهم ولا تخرج
عن ذلك وعلة لا تطرد الا انها تظهر حكمهم بكسر ففتح جمع
حكمة فيما عروا به من ذلك اى الباعث لهم عليه وان حكمهم
لا من غير رويه وتكشف تبين عن صحة اغراضهم في
وضع تلك الاحكام المعللة بتلك العلل وهم اى النحاة للاولى
المطردة اكثر استعمالا منهم للمبينة حكم الاستعمال واشد
تداولا اى تارة عند هذا وتارة عند اخر وهى اى العلل
المذكورة واسعة الشعب كثيرتها وهو اما لعدم حصرها
والشعب بضم ففتح جمع شعبة بضم فسكون قال في المصباح
الشعبة من الشئ الطايفة منه الا ان مدار بفتح الميم اى
ما يدور عليه العلل المشهورة اى ما يدور عليه منها على اربعة
وعشرين نوعا وهى علة سماع وهو كثير جدا كرفع الفاعل
ونصب المفعول به وعلة تشبيه كرفع اسم كان تشبيها
بالفاعل ونصب خبرها تشبيها بالمفعول به وعلة استغنا

لحذف كلا من المبتدا او الخبر فيما يجب حذفه فيه استغنا عنه بما قام مقامه وكالاستغنا عن الخبر بمرفوع الصفة وعلة استثقال كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص والضمة في الناقص الواوي واليائي وعلة فرق كتجرد افعال الشروع من ان وغلبة اقترانها بالجزا افعال الرجا لان الشروع لا يجامع الاستقبال لكونه حاليا ولا كذلك الرجا وعلة توكيد كوصف نحو كد بواحدة للتاكيد وعلة تعويض كتنوين العوض المعوض به اليا او حركتها في نحو جوار على الخلاف في هل يتقدم الاعلال او منع الصرف وعلة نظير كحمل افعال على الافعال الناقصة لكونها نظيرتها في عدم حصول الفايدة بمرفوعها فقط وكحمل سراويل المفرد الاعجمي على نظيره من الجمع العربي في منع صرفه وعلة نقيض كاعمال لا اعمال ان لان ان لتاكيد الاثبات ولا لتاكيد النفي وعلة حمل على المعنى كقول الشاعر

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا

بجر سابق عطفا على خبر ليس على توهم دخول البا عليه لغلبتها فيه ويقال في العطف فيه في التنزيل عطف على المعنى او المحل وفي غيره عطف على التوهم وعلة معادلة مشاكلة مماثلة لفظية كتنوينه غير المنصرف المجاور للمنصرف للمشاكلة وعلة معادلة مقابلة وموازنة وعلة قرب ومجاورة كما في جر الجواب لقرب المجرور ومجاورته وعلة وجوب كانقلاب كل من الواو واليا الفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما وعلة جواز كلحاق علامة

التانيث للعامل المسند لمجازي التانيث وعلة تغليب كالعمرين وعلة اختصار كحذف نون اكن المجزوم بالسكون بشرطه وعلة تخفيف كيري بنقل حركة الهمزة اذ كان اصله يرأي للساكن قبلها وحذفت تخفيفا وعلة دلالة حال كما في حذف الناصب في قولك للمستهل اي انظره وعلة اصل كالسكون في البنا وعدم التغيير وعلة تحليل بالمهملة وعلة اشعار بكسر الهمزة وعلة تضاد وعلة اولى شرح ذلك المذكور اجمالا التاج بالفوقية والجيم واصله تاج الدين فاختصر بما ذكره اراه بعضهم غثيثة لان الملقب به يكره ذلك واسمه احمد بن عبد القادر بن احمد مكتوم بصيغة المفعول من الكتم في تذكرته فانه المصنف في بغية الوعاة اسمها قيد الاوابد وقفت عليه بخطه في المحمودية في ثلاث مجلدات فقال قرب علة سماع مثل قولهم امراة ثديا بالمثلثة وبعدها الدال الساكنة تحتيه ولا يقال رجل ثدي بوزن فلس ثم ان لكل منهما ثديا وليس لذلك المنع فيه سوى السماع من العرب في الاول ودليل الثاني والاقتصار الوصف بكل من النوعين مقتض لجواز كل وعلة تشبيه كاعراب المضارع عند خلوه اخرى عن موجب بنايه لمشابهته الاسم في تعاقب معان تنكشف بالاعراب كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن اذا اردت النهي عن كل جزمت تشرب او عن الجمع نصبته او اباحة الثاني رفعته فاشبه تعاقب المعاني المقتضية للاعراب في

الاسم في ما احسن زيدا المحتمل للتعجب والاستفهام والنفي
الا ان تلك المعاني الواردة على الاسم لا يكتسبها الا باعراب
تكون فيها اصلا وفي الفعل يكتسبها لو اوقعها العوامل
لكان فيه فرعا وبنا بعض الاسما المشابهتها الحرف شبها غير
معارض ولم يجعل شبه الفعل مقتضيا للبنا كما سلكه ابن
الحاجب وعلة استغنا كاستغنائهم اي العرب بترك
عن ودع بتخفيف الدال في وذر وقد روي في حديث ودعوا
الحبشة ما ودعوكم وذروا الترك ما وذروكم فشاذ
كقراءة ما ودعك ربك بالتخفيف وعلة استثقال كاستثقال
الواو في يعد لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة ولذا
عادت اذا انضمت الواو وسوا انفتح ما بعدها كالمبني للمفعول
نحو يولد او لا كالمبني للفاعل من الافعال كيولد وعلة
فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع الفاعل ونصب
المفعول للفرق بينهما ورفع الاول لكونه عمدة وعلة
توكيد مثل الحاقهم النون الخفيفة والنون الثقيلة
في فعل الامر لتوكيد ايقاعه ولذا اختص الامر لما ذكر
وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من يا حرف
الندا ولا يجمع بينهما الا ضرورة كقوله اقول يا اللهم يا اللهما
وعلة نظير مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في الجزم
نحو لم يكن الذين حملا وعلة لكسرهم على الجر في الكسر اذ
هو اي الجر نظير الجزم في الفعل وعلة نقيض مثل نصب

النكرة

النكرة بلا حملا على نقيضها ان لما قدمناه فيها وعلة
حمل على المعنى مثل فمن جاءه موعظة ذكر فعل الموعظة
جا حملا لها على المعنى في معنى الوعظ ولولا ذلك الحمل لكان
الاحسن فيه لكونه مسندا الى المؤنث التانيث وعلة
مشاكلة فازدواج تناسب مثل قوله تعالى سلاسلا
واغلالا بتنوين سلاسلا مع انه غير منصرف لمشاكلة اغلالا
المنصرف وعلة معادلة مثل جرهم اي العرب بمعنى
النطق او النحاة بمعنى الحكم ما لا ينصرف بالفتح الاو
بالفتحة لان الفتح من القاب البنا حملا على النصب لانه
اخف من الرفع ثم عادلوا بينهما اي النصب والجر فحملوا
النصب على الجر في جمع المؤنث السالم طلبا للتعادل وعلة
مجاورة مثل الجر بالمجاورة الاخفش والاظهر بانه في قولهم جحر
ضب خرب نحو جر الرفع لكونه صفة المرفوع الا انه
لما جاور ضبا المضاف اليه جر بالجوار وضم لام في الحمد لله
لمجاورتها الدال تشبيها الرفع بالجوار والذي عند النحاة انه
من باب الاتباع لا من باب الجوار وان الاتباع اما
لحركة قبله كما ذكر او بعده كما في قراءة الحمد لله بالجر اتباعا
للكسرة لا لرسمه او لحركة بحرف قبله نحو في اقرأ الكتاب بكسر
الهمزة او بعده نحو اخوك بنا على انها معربة بحركة مقدرة
فان الاصل اخوك لحملك تحركت الخا اتباعا للواو بمناسبتها
وعلة وجوب وذلك كتعليلهم رفع الفاعل ونحوه من

الاحكام النحوية الواجبة صناعة وعلة جواز ذلك
ما ذكروه في تعليل الامالة من الاسباب المجوزة لها
المعروفة عند علما العربية فان ذلك المذكور من اسبا
علة لجواز الامالة فيما اميل لا موجبها اذ هي مجوزة
لا موجبة وعلة تغليب لنوع على غيره مثل وكانت من
القانتين غلب المذكور على المونث لاندراجها فيه والتغليب
يكون تارة للشرف واخرى للخفة واخرى للكثرة وعلة
اختصار للكلام مثل باب الترخيم فهو حذف اخر الكلمة
تخفيفا ومثل حذف نون لم يك من مضارع كان المجزوم
بالسكون اذا لم يلها ساكن او ضمير نصب وعلة تخفيف
كالادغام فانهما لو بقيا على حالهما لثقلا لتواليهما وتوالى
حركاتهما تخفيفا باسكان الواو وادغامه وعلة اصل اى
بقا عليه كاستحوذ او قياس بابه استحاذ لتحرك الواو فيه
اصالة وانفتاح ما قبلها كالا ان انه ابقى على اصله تنبيها
عليه ونحو كرم ان مقتضى قياسه حذف الهمزة لكنها ابقيت
تنبيها على الاصل قال شاعرهم اهل لان يوكرما
وصرف ما لا ينصرف لداع له كضرورة وتناسب واعتبار
زوال احدى علتيه وعلة اولى كقولهم اى النحاة ان الفاعل
اولى في رتبته بالتقدم من المفعول اى لانه المراد عند
الاطلاق وذلك لشرف الفاعل ولكونه عمدة ولا كذلك
المفعول به وعلة دلالة حال كقول المستهل اى طالب رؤية

المثلا

الهلال الهلال اى هذا الهلال فحذف المبتدا وهو
اسم الاشارة لدلالة الحال القائمة بالراى عليه وعلة
اشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو
اشعارا بان المحذوف الف في الاصل موسيون تحركت
اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لملاقاتها
ساكنة الواو الساكنة وعلة تضاد مثل قولهم في
الافعال التي يجوز الغاؤها كافعال القلوب متى تقدمت
على المعمول واكدت بالمصدر او بضميره لم تلغ اصلا وان
اخرت لما بين التاكيد مما ذكر والالغا من التضاد لان
الالغا مقتض للاهمال وعدم الاعتداد والتاكيد مخالف
قال ابن مكتوم واما علة التحليل فقد اعتاص بالمهملتين
اى صعب على شرحها فاعل اعتاص وفكرت فيها اياما فلم
يظهر لى فيها شى وما كان كذلك لا يتكلم فيه وقال شمس
الدين اى الصايغ بالمهملة والمعجمة قد رايتها اى العلة
المذكورة مذكورة في كتب المحققين من النحاة كعبد الله بن
احمد بن احمد بن احمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب بالمعجمتين
المفتوح اولهما المشدد ثانيهما اخره موحدة البغدادي
بامالة الدال نسبة الى بغداد الاشهر وفيها لغات اخر بينتها في تاريخ
فتح بغداد وحكيا لها اى للعلة المذكورة عن السلف من علما
العربية في الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها لانها
مع الاسم كلام والحرف مع الاسم ليس كذلك ولا بدليل فعليتها

لقيام حرف النداء فيه مقام الفعل في نحو ادعو ونفي فعليتها
بمجاورتها الفعل بلا فاصل نحو كيف تفعل زيد فتحلل
الحل عقد بضم ففتح جمع عقدة شبه بما ذكرا بضا جمع شبهة
خلاف المدعي بصيغة الفاعل اي اصحاب دعوى عدم اسميتها
بعدم امكان تشبيه فتنتفي كونها شبه اذ لا شبه سوى
ذلك انتهى واما الصنف الثاني من العلة وهو غير المطردة
فلم يتعرض الجليس المذكور ولا بينه اي الاقسام المطردة
وقد بينه ابو بكر محمد بن السراج بفتح المهملة الاولى
وتشديد الثانية آخره صحيح في الاصول النحوية فقال
اعتلالات اي تعليلات والعدول الجاريه ابيا للدقة لما
فيه من التكليف النحويين ضربان منها هو المؤدي الى كلام
العرب لدورانه عليه وجودا وعدما كقولنا كل فاعل
مرفوع وكل مفعول منصوب اي مفعول كان الا المفعول
به بالواسطة وهذا هو الاولى من اقسام العلة المقسم
لما مر وضرب يسمى علة العلة مثل ان يقولوا اي النحاة لم
صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا فيقال لعله
الفاعل لعدم تعدده كلهم تخير ثقل الرفع وكثرة المفعول
به تخير خفة النصب وهذا النصب ليس يكسبنا
معاشر النحاة المتكلمين والعمل بالمحيته منضارع اكسب
ان نتكلم بالنون كما نطقت العرب وانما نستخرج منه اي
من هنا حكمتها اي سرها في الاصول للقواعد التي

وضعها

وضعها النحاة استمدادا من كلام العرب وابتغ التكلم
بكلامهم وهو الضرب الاول وتسمى هذا الانسب
بما قبله به لعوده للمثالي وجاز التانيث باعتبار كونه
علة تضل هذه اللغة العربية على غيرها من اللغات
اذ الاسرار انما هو في هذه لا غير وقال ابن جني في كتاب
الخصائص هذا الحاضر ذهنا الى دستاه اي ابن السراج
علة العلة انما هو اي الاسم المذكور تجوز في تسمية
اللفظ والتجوز والتسمح والتسامح كما مر مرارا ترك
التشدد في التعبير مع القدرة عليه واما في الحقيقة
فانه اي هذا النوع ليس علة للعلة بل شرح وتفسير
عطف رديف وتتميم للعلة بيان ما فيهما من التقييد
والحكمة الاول يهما التصالح للخطاب اي اذا قيل بني للمجهول
لعدم تعلق الغرض بتعيين الفاعل فلم ارتفع الفاعل
وهذا مثله لا يكسب التكلم بكلام العرب لانها قاعدة قال
المسؤول عنه الجواب لاسناد الفعل اليه فحصل له قوة
النسبة الرفع وقولنا المجيب لا بتداهذا فقال نحو
رفع زيد في قولنا قام زيد انما ارتفع لاسناد الفعل اليه
لا ان ذلك تعليل صحيح فكان هذا القول عنه مغنيا عن قوله
اولا انما ارتفع لانه فاعل حتى يسال بابنا للمجهول فيما
بعد بالبناء على الضم لانه غاية عن العلة الحكمة التي لما
لاجلها رفع الفاعل فتبين ان ذلك ليس بتعليل للتعليل بل

شرح له وايضاح لقيامه مقامه وللتبرك لكن ذلك
شان المعلول وعلة المسألة الثالثة قال ابن جني في
الخصائص اكثر العلل عندنا معاشر النحاة مبناها على
الايجاب الصناعي بها فيلحن تاركها بل في الشرعي سنة
التنزيل والحديث نيعرج خلافه كنصب الفضلة اي ما زاد
على ركني الاسناد وان توقف عليه صدق الكلام نحو لاعبين
في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لا
عبين وما شابهها كخبر كان ومفعولي ظن فانه عمدة في
الاصل الا انه شابه الفضلة فجرى مجراه او رفع العمدة وجر
المضاف اليه وغير ذلك من الاحكام النحوية الموجبة لمضمون
حكمها وعلى هذا مفاد بضم الميم اي افادة كلام العرب ولذا
جعلت القواعد ليسلكها المتكلم فيتكلم بكلامهم وضرب
اخر من العلل يسمى علة باعتبار الصورة وانما هو في الحقيقة
سبب كذلك المعلول يجوزه ولولاه لما جاز ولا يوجبه
من ذلك المجوز المذكور اسباب الامالة كلها اي اسبابها
علة للجواز لا الوجوب ولو كانت علة حقيقية لاوجبتها
لدوران الحكم مع علته وجودا وعدما وكذلك المذكور من
العلة المجوزة علة قلب واو وقت بضم الواو وتشديد القاف
بعده همزة وهي اي العلة للقلب المذكور كونها انضمت ضما
لازما لمشابهة للمهموز فانها مع قيام تلك العلة بالفعل يجوز
ابقاؤها واو وقلبها همزة للمسببه لا موجبه فهي سبب

الجواز لا علة حقيقية قال ابن جني وكذا كل موضع جاز
فيه اعرابان فاكثر باعتبارات كالذي مثل ما يجوز جعله في
الاعراب بدلا او حالا نحو رايته رجلا ضاحكا فيجوز اعراب رجلا
بدلا من الضمير او حالا موطية فكل من مقتضي كل منهما مجوز
له وكذا النكرة الواقعة بعد معرفة هي النكرة في المعنى
المراد هي المعرفة نحو مررت بزيد رجل صالح فرجل نكرة
وقع بعد معرفة وهو المراد منها فرجل بالجر بدل من زيد بدل
كل من كل لان المراد من كل منهما هو الثاني ورجل صالحا
بالنصب على الحالية فان علته اي الاتباع في الجر والحال
في النصب لجواز ما جاز من ذلك لا لوجوبه انتهى اذ لو وجب
لما امكن غيره كما في رفع فاعل الفعل لا يمكن غيره فاذا المعر
فظهر بهذا المنقول عن ابن جني الفرق بين العلة والسبب
في اصطلاح الفن والفرق ان ما كان موجبا للحكم يسمى
علة لان ذلك شانها ان يجب وجود معلولها عند وجودها
ان لم يعترض مانع وما كان مجوزا فقط يسمى سببا لان السبب
قد يعارضه ما يمنع الوجوب لوجود الرابطة من اسباب
جواز الحكم لا وجوبه وقال ابن جني في موضع اخر من الخصائص
اعلم ايها الصالح للخطاب ان محصول مذهب اصحابنا اي
ما يتحصل من طريق تصرفات اصحابنا علماء العربية ومتصرف
بصيغة المفعول من التصرف بالنصب عطفا على محصول اقوالهم
حكي اي كل منهما او الجر عن اسحاق وخبر المعطوف محذوف اي

كذلك على جواز تخصيص العلل ببعض المعلولات لانها مناسبا
بعدما لوقوع فلا يجب اطرادها فانها وان تقدمت على الفقه
في المدقه ولطف الاعتبار فاكثرها يجري مجرى التخفيف فيجوز
ترك المعلول مع وجود علته لذلك والفرق بين جزئيات تلك
العلة ان اجريت في البعض فقط فلو تكلف متكلف بعضها
بعض تلك المعللات بتلك العلل وخرج عن علتها لكان
ذلك ممكنا لعدم مانع عقلي او شرعي منه وانه يجيز صناعة
كما قال وان كان على غير قياس فان وصليه مستقلا حركات
والطرف قبله حال وجوز العكس واعرابه كل جزء وذلك التكلف
كالو تكلف متكلف تصحيح ميزان وميعاد ترك اعلالها فقال
موزان وموعاد على اصلها ونصب الفاعل مع بقائه على
كونه فاعلا والا فاعل الصفة المشبهة اذا حول اسنادها
عنه جاز نصبه تمييزا ان كان نكرة وشبيها بالمفعول به ان كان
معرفة ورفع المفعول بغير واسطة حرف جر الذي لم يبن
على الفاعل ولبست كذلك المذكورة علل النحاة من التخلف
عنها الوارد المتكلم على المتكلمين لانها ابدا لازمة العلة فيها ما
معلولها وجودا وعدما لا قدرة على غيرها اي غير المتوجه
فان ان المحققين على المتكلمين اصلا وجارية على علل النحاة
ذلك علل النحويين متاخرة مكانة ورتبة عن علل المتكلمين
لقوة علل المتكلمين للزوم الوقوف عندها متقدمة على علل
المتفقهين لان منها القطعية ودلائل الفقه ظنية اذا عرفت

وفي نسخة اصلا الى

ايها الصالح للخطاب ذلك المذكور من تفاوت علل هذه
العلوم فاعلم ان علل النحويين ضربان ضرب واجب لا بد
النفس المدركة للكليات لا تطيق في معناه المقصود المعبر
عنه بالعبارات الواجبة فيه غيره وضرب جائز تطيق في
بمشقة في معناه وتحمله لادائه مؤداه وهذا الثاني
لاحق بعلل الفقهاء لقيام علل بعضه مقام بعض وفيما هو
حكم المقصود مكانه حكم الحرف الاول وهو الواجب ما لا بد
الطبع السليم منه فلا يطيق في ذلك غيره كقلب الالف واوا
للضمة قبلها كما في ضويرب مصغر ضارب فان الالف الثابتة منقلبة
عن الف لانكسار ما قبلها ومنع الابتداء بالساكن وقيل انه
ممكن الا انه مستثقل جدا والجمع بين الالفين المدتين واستحالة
هذا الجمع اذ لا يكون ما قبل الالف اللينة الا مفتوحا فلذا
وجب قلبها واوا ان انضم ما قبلها وياء ان انكسر لما كما
تقدم انفا فلو التقت الفات مرتان وحرف المد هي الساكنة
هي حرف العلة وحركة ما قبله من جنسه ولا يكون الا
الاحرف مد فلو التقتا لو وقعت الالف الثانية منهما جنبه
بعد ساكن وانه غير جائز اذ لا توجد الا بعد فتحة والضرب
الثاني وهو الجائز ما يمكن النطق به على اي مع مشقة فيه
كقلب الواو ياء بعد الكسرة اذ يمكن عدم القلب وان يقول
المتكلم في عصافير جمع عصفور قلبت واوه ياء لسكونها اثر كسر
عصافور بكسر الفاء وبقاء الواو بحالها لكنه يكره لما فيه من الثقل

على اللسان وا الشفه وقلت وبادة على ما في الخصائص
في امثلة الضرب ومن الاول الحكم الواجب تقدير
الحركات في المقصور كالعصى اذ الالف مع بقائها بحالها
لا تقبل الحركة اصلا قال بعض الادباء مخاطبا لبلهاء ابن
النحاس متشوقا اليه

سلم على المولى البهاء وصف له شوقي اليه وانني مملوكه
ابدا يحركني اليه تشوقي جسمي به مشطوره منهوكه
ولقد نحلت لبعده فكانني الف وليس بممكن تحريكه

وظاهر عبارة المص تقدير الحركات الثلاث في غير المنصرف
كموسى والمجارات المقدر فيه حركتان الضمة رفعا والفتحة
في ما في احواله ومن الثاني الجائز تقدير الضمة والكسرة
في المنقوص كالقاضي اذ لو ظهرا لامكن الا ان فيه ثقلا
وقال ابن جني في موضع اخر من الخصائص اعلم ان
اصحابنا انتزعوا العلل النحوية من كتب محمد بن الحسن
الشيباني صاحب الامام ابي حنيفة وكان جيد الفكر
قال اصحابنا الشافعية ما افلح شيء قط الا ما كان عن
محمد بن الحسن جمعوها بعد الانتزاع بجودة الفكر
وحسن الحكم منها بالملاطفة المفاعلة للمبالغة والرفق
للاستخراج من ذلك لذلك المسالة الرابعة قال ابن الانباري
اختلفوا اي النحاة في اثبات الحكم في محل النص من الكتاب
او كلام العرب كرفع الجلالة في قال الله بماذا ثبت ذلك الحكم

فيه

وهو الرفع بالنص اي بالنص فالهمزة مقدرة ولذا قال
ام بالعلة وهو كونه فاعلا فذهب الاكثرون من النحاة
بالعلة اي المفاعلية لا بالنص من المتكلم به لانه اي الشان
لو كان الحكم ثابتا به اي النص لادى الى ابطال الالحاق
للفاعلية كلام عن النص لعدم كونه نصا وسد باب
القياس لان الاثبات بالنص وهو خلاف القياس على ان القياس
الظهر لسيلا يتوهم لو اضمر لكونه اضمر عود ضميره للمنصوب
بان اولا حمل فرع كزيد في قولك جاز بناء على اصل كالجلالة
في قول الله تعالى قال الله لعلة جامعة بين المحمول والمحمول
عليه هي هنا الفاعلية فاذا افتقدا العلة الجامعة التي هي
مدار القياس وكان الاثبات بخلافها بطل القياس لبطلان
مداره وعلته وكان الفرع الواقع من المتكلم بذلك بعد
النص مقتبسا ماخوذا من غير اصل لفقد القياس بفقد
علته وذلك الاخذ كما ذكر محال لفقد المناسبة عند بعد جزء
من اجزائها الا ترى انها الصالح للخطاب انا لو قلنا ان
الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمرا الواقع في كلام من يثبت
القواعد النحوية بكلامه بالنص من ذلك العربي لا بالعلة
من الفاعلية والمفعولية لبطل الالحاق بالفاعل في الرفع
وبالمفعول في النصب من شكل قياسا على ما ثبت بالنص
والقياس عليهما فيما ذكر فيهما لعدم وجود العلة الجامعة
وذلك لا يجوز لانه يلزم عليه الحاق فرع بغير اصل كما علمت

وقال بعضهم اى النحاة يثبت اى الحكم في محل النص
من الذى يثبت بكلام هذا القواعد بالنص لانه اصل غير
مفتقر لما يجرى عليه كلامه وفيما عداه من كلام المولد بالعلة
اى بالقياس للعلة الجامعة من الفاعلية والمفعولية وذلك
نحو النصوص من التراكيب المنقولة عن العرب المقيس
عليها على التراكيب الواردة عن العرب بالعلة الجامعة بينها
وبين التراكيب المقيس عليها في جميع ابواب العربية
من الاحكام النحوية القياسية واستدل لهذا القائل
وعورناه للمجهول لعدم العلم بعين المستدل على ذلك
بان النص مقطوع به لثبوته عن قائله المحتج باقواله والعلة
الجامعة التى يلحق الفرع بها الاصل مظنونة اذ ربما يكون
فرق بين الاصل والفرع واحالة الحكم على المقطوع به وهو
النص اولى من احالته على المظنون وهو القياس المبنى على
العلل الجامعة ولا يجوز ان يكون الحكم في المنصوص عليه ثابتا
بالنص والعلة معا اى جميعا لانه يؤدى الى ان يكون الحكم
الثابت بهما مقطوعا به من حيث انه منصوص عليه مظنونا
من حيث انه مقيس في حالة واحدة وذلك اى اتصافه
بالوصفين في حالة واحدة محال واجيب عن هذا الاستدلال
من القائلين بثبوته بهما بانه اى الحكم انما ثبت بطريق
مقطوع به وهو النص من الكلام العربى ولكن العلة الجامعة
هي التى دعت الى اثبات الحكم اى فالحكم بالنظر من غير الحكم بالقطع

كأخذ

كأخذ الفقيه الحكم الاجتهادى من النص القرآنى فان النص
مقطوع به والحكم المستنبط منه مظنون فنحن معاشر
النحاة نقطع على الحكم الوارد في الامثلة عن العرب بكلام العرب
وهو النص ونظن ان العلة كالفاعلية مثلا هي التى دعت
الواضع لتلك الامثلة المنصوص عليها الى الحكم المأخوذ
منها فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع لانهما اى
المرجعان متغايران فالاول باعتبار المثال الوارد والثانى
باعتبار العلة الجامعة انتهى كلام ابن الانبارى وسكت المص
عن الترجيح بين الاقوال كانه لعدم وجود مقتضيه عنده
المسئلة الخامسة العلة قد تكون بسيطة ذات وجه
واحد كما قال ومنها التى تقع التعليل بها من وجه واحد
كالتعليل لتقدير الضمة والكسرة في المنقوص بالاستثقال
وكجر صفة المرفوع المجاورة للمجرور كما في جحر ضب خرب بالجوار
ولاعراب المضارع بالمشابهة كما مر فيما تقدم ونحو ذلك
من العلل البسيطة وقد يكون مركبة من عدة اوصاف
والمراد بالجمع ما يشمل ما فوق الواحد كما قال اثنين فصاعدا
وقلما توجد من عدة اوصاف منه كتعليل قلب واو ميزان ياء لوقوعها
ساكنة بعد كسرة فالعلة في القلب المذكور ليست مجرد
سكونها ولا مجرد وقوعها بعد كسرة فتكون بسيطة بل
العلة مجموع الامرين فهى مركبة وذلك اى التعليل بالعلة
المركبة كثير جدا وقد يزاد في العلة صفة لا يترتب عليها حكم لكن

لضرب من الاحتياط ودفع لاعتراض عجيب لو اسقطت
المصنف من العلة لم يقدح بالبنا للفاعل اي اسقاطهما
وبالبنا للمفعول اي يقع قدح فيهما اي العلة بترك شي مما
يتوقف عليه صحتها كما سياتي في النوادر نقلا عن الخضا
في عمر او الى اصله او اول المسئلة قال انها ابن النحاس السادسة صح
في التعليقة على كتاب ابن عصفور علي بن موسى بن محمد
ابن علي ابو الحسن بن عصفور بضم اوله مهمله وثالثه
وسكون ثانيه حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا
الى علم اخر فلا بد من اتصاله بموصوفه والا فنحو عبد الله
ابن ابي ابن سلول يجب كتابة الف ابن قبل سلول لان ابنا
صفة عبد الله وقد فصل بينهما الجر فلا بد من عدم وقوع
ابن اول سطر والا وجب كتابتها لعلة مركبة من مجموع امرين
وهو اي مجموع الامرين ولو انه نظر للمجموع لجاز وهو كثرة
الاستعمال مع التقاء الساكنين الف الوصل وبا ابن في النحاة
جزم لم يعللوه الا بعلة بسيطة كثرة الاستعمال فقط
وهي من مقتضيات التخفيف وزيدا اسم فعل بمعنى انته
كف نصدد سوه بالمفا وقد اطلنا الكلام في بيانه اواخر شرح
عوامل الجرجاني بدليل من جاك هند بنت عاصم ولا بد من
تقدير عامل في هند حتى يوجد الضابط المجوز لحذف الف ابن
كما اشرنا اليه على لغة من صرف هند الخفيفة بسكون وسطه
وان لم يلتق هنا ساكنان لتحرك التنوين دفعا لالتقا الساكنين

فكانه

فكانه اي ابن النحاس لما راى انتقاض العلة بما ذكر احتاج الى
قوله ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال كما في المثال
المنقوض به كلام ابن النحاس وهذه العلة الاخيرة البسيطة
الصحيحة المطردة في الجميع لانها علل به ابن النحاس فاوجد
فيه التقاؤهما وهما اجتماع الساكنين فيه او الى ان الغرض اذا
حصل بالاقل فلا حاجة لتكلف ما زاد عليه ومن العلل المركبة
التي لم يذكرها في كلام ابن الانباري قول الزمخشري في
المفصل في الذي فهو المفرد المذكر لا استطالتهم اياه
بسبب صلته مع كثرة الاستعمال له خففوه من غير وجه
فقالوا اللذ بحذف اليا وابقا الحركة دالا عليها وباسكان الدال
في اخرى تخفيفا ثم الذي بحذف الحركة ثم حذفوه اي الاسم بجملته
راسا كما اجتزوا عنه بلام التعريف التي في اوله فجعلوها موصولة
بالوصف الصريح وكذا فعلوا في التي كل ما فعلوه في الذي
ومن العلل المركبة ما قال ابن النحاس انها الزموا اي العرب ان
وجعله ابن مالك مستحسنا لا لازما الفصل من ان بفتح فسكون
اذا خففت من ان المثقلة وبين خبرها اذا كان فعلا متصرفا غير
دعاء لعلة مركبة من مجموع امرين وهما اي الامران العوض
من تخفيفها وايلاؤها ما لم يكن يليها من الفعل فانه كان يليها
حال تشديدها الا اسم فلزم لتفقد ذلك الفصل بما ذكر ومن
شرط العلة ان تكون لكونها جامعة بين الاصل والفرع متى
صرح به الجربات الصفة على غير من هي له الموجبة للحكم المقصود

بذلك القياس في المقيس عليه ومن ثمة لما تكتب للوقف عليها
ولا ينطق بها وصلا خطا ابن مالك المصريين حكم عليهم بالخطا
في قولهم ان علة اعراب المضارع العارى من التوكيد مشابهته
للاسم في حركاته وسكناته وفي ابهامه لكونه محتملا للزمنين
الحال والاستقبال وتخصيصه باحدهما بقرينة بان هذه الامور
وان وجدت في الاسم ليست الموجبة لاعراب الاسم لان
وشرط القياس كون العلة الموجبة للحكم في المقيس عليه
انما الموجب له كما تقدم قبوله بصيغته الواحدة معاني مختلفة
ولا يميزها الا الاعراب هذا الموجب لاعراب الاسم فتقول
ما احسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام وما
ينكشف المراد الا بالاعراب فان اردت الاول وهو النفي رفعت
زيدا فاعلا لاحسن وما نافية او الثاني اي التعجب نصبته
مفعولا لاحسن وهو فعل وفاعله ضمير ما التعجبية وهي
مبتدا او الثالث وهو الاستفهام جررته على انه مضاف اليه
وما مبتدا واحسن خبر فلا بد ان تكون هذه العلة تعاقب
المعاني المفتقرة للاعراب على التركيب هي الموجبة لاعراب
المضارع فانك تقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل
التركيب النهي عن كل منهما على انفراده الاول النهي عن كل مطلقا
انفرد او اجتمع وعن الجمع بينهما لا عن كل بانفراده وعن الاول فقط
والجملة الثانية مستانفة اعرابا ولا يبين ذلك اي مع بقائه
على اصل التركيب فلا بيان فيه كما تقدم الا الاعراب بان يجزم الثاني

ايضا

ايضا كما جزمت الاول في كل حال ان اردت الاول النهي
عن كل وتنصبه باضمار ان مضمرة وجوبا بعد الواو في جواب
النهي ان اردت الثاني النهي عن الجمع وترفعه على الابتداء ان
اردت الثالث تخصيص النهي بالاول المسالة السابعة قال
ابن الانباري اختلفوا اي النحاة في التعليل بالعلة القاصرة
التي لا تتجاوز ما علل بها لغيره فجوزها قوم ولم يشترطوا
التعدية المجاوزة للعلة عن معلولها في صحتها لحصول
المقصود في ذلك التعليل وذلك اي التعليل بالقاصرة
كالعلة في قولهم اي العرب ما جاءت حاجتك بنصب حاجتك
خبرا وقولهم عسى الغوير بضم المعجمة وفتح الواو وسكون
التحتية ابؤسا فان جاءت في المثال الاول وعسى في الثاني
اجريا مجرى صار في ان لهما اسما مرفوعا وخبرا منصوبا وذلك
الاجراء خاص بهذين المثالين ولا يجوز ان يجريا بالبنا للمفعول
مجرى صار في غير هذين الاسمين ويختصان بالجري في هذين
الموضعين الاولى المثالين وفرع عليه بقوله فلا يقال جاءت
حاجتك اي صارت لتقدم ما الاستفهامية ولا جاء زيد قائما اي
صار قائما بالعقد كما في ذلك المثال وكذا لو امتنع اجراها
مجرى صار في غير ذلك المثال لا يجري عسى مجرى صار في غير المثال
السابق فلا يقال عسى الغوير انما بدل ابؤسا ولا يقال عسى زيد
قائما باجراء عسى مجرى منزلة صار فيما تقدم واستدل ابن
الانباري على صحتها اي صحة العلة القاصرة بانها اثبات العلة

المتعدية في الاخالة المخيلة والمناسبة بينها وبين الحكم وزاد عليها
على المتعدية بطلان النقض فيما هي خاصة به وقاصرة عليه
قال الاصوليون والاصح جواز التعليل بها ومن فوائدها
معرفة المناسبة وتقوية النص فان لم يكن ذلك التعليل
بالعلة القاصرة علما علامة للصحة للقياس فلا اقل من ان
يكون علما على الفساد لحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص وقال
قوم من النحاة انها علة باطلة لان العلة لكونها جامعة بين
الاصل والفرع انما تراد للتعدية اى لتعدية حكم الاصل الى
الفرع وهذه العلة لقصورها على صاحبها لا تعدية فيها
لغير ما هي له فاذا لم تكن العلة متعدية فلا فائدة لها لانها
لا فرع لها لقصورها وعدمها ووجودها عما هي عليه والحكم المعلل
بها فيها ثابت بالنص لا بها فتصير كالعبث واجيب بانا
لا نسلم انها اى العلة انما تراد للتعدية بحكم الاصل فيها
للفرع فان العلة انما كانت علة لاخالتها ومناسبتها الحكم
المعلل بها لا لتعديتها والتعدية لازم لذلك غالبا ولا
نسلم ايضا عدم فائدتها اى العلة القاصرة فانها تفيد الفرق
بين الحكم المنصوص الذي يعرف معناه وبين غيره من معقول
المعنى فاذا وجد ذلك المعنى في غير المنصوص عليه حمل عليه والحكم
ام لا وتفيد اى العلة القاصرة انه ممتنع رد غير المنصوص عليه
الى المنصوص عليه قياسا بهذه العلة اى حمل معنى المنصوص
عليه فلا يعدى حكمه عن محله انتهى كلام ابن الانبارى وقال ابن

مالك في شرح التسهيل كلاما ملخصه عللوا اى النحاة
سكون اخر الفعل المسند الى التاء ونحوه كالنون وضمير المتكلم
مع غيره بتوقيهم لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو ككلمة
واحدة اذ الفاعل كالجزء من فعله ولذا فصل بينه وبين
علامة اعرابه وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة لا تعم
جميع افراد الماضي المسند لما ذكر اذ لا توجد الا في الثلاثي
الصحيح وبعض الخماسي كانطلق والمكسر لا يتوالى فيه ذلك
بل الا ثلاث حركات والسكون عام انتهى فمنع العلة القاصرة
قلت ما منعها انما ضعفها بعدم شمولها لا في اه العلل
تتعدى حد الحكم ثم تتعداها فيما ذكره واجاب المصريون
عن ذلك   بالشكلين لما ذكروه وحمل ما تعدد فيه
ذلك عليه وان لم يوجد فيه العلة طردا للباب المسالة
الثامنة قال ابن جني في الخصايص يجوز التعليل للحكم
النحوي بعلتين لان العلل لا تتزاحم ولان العلة معرفة
لا موثرة اذ هي بعد الوقوع ومن امثلة ذلك قولهم في نحو مسلمي
بكسر الميم الثانية وقلب الواو جمع مذكر سالم مرفوع مضاف
للياء فان اصله بعد الاضافة مسلموي وحذفت النون
للاضافة قلبت الواو يا لامرين كل منهما موجب للقلب
احدهما اجتماع الواو والياء وسبق الاولى عبر عنه بقوله
احدهما بالسكون والامر الاخر ان ياء المتكلم ابدا تطلب
بكسر الحرف الذي قبلها ما لم تكن الفا فتبقى بحالها في غير لغة

هذيل فوجب قلب الواو ياء لاى العلتين اردت وادغامها
اى اليا المنقلبة فيمكن كسر ما قبله اى لولا الادغام لما
وجب الكسر ومن ذلك قولهم اى العرب في شى لا سيما
اصله سوى اى بسكون الواو وبعدها تحتية قلبت الواو
يا قلب مسلوى ان شيت قلت لانها ساكنة غير مدغمة بعد
بعد كسرة كقلب واو موزان يا لذلك وان شيت قلت لانها
ساكنة قبل ياء واذا اجتمعت الواو والياء وسبق احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء كما مر انفا فهاتان علتان اعلت
واو سى احداهما كعلة قلب واو ميزان ياء ولى ميزان والاخرى
كعلة قلب واو طى ولى بفتح اولهما وتشديد الياء فيهما مصدر
طويت كذا ولويت كذا الاصل طوى ولوى بوزن رمى وكل منهما
موثر للقلب المذكور وقال ابن جنى في موضع اخر من الخصائص
قد يكثر الشى فيسال عن علته وذلك كرفع الفاعل والمفعول
ونصب المفعول فذهب قوم في تعليله ذلك الى شى من التعليل
وذهب اخرون الى شى غيره وهما وجهان متقاربان فيجب
على الناظر اذا ادام ورأى القولين تامل القولين والنظر في
دليل كل واعتقاد اقواهما لقوة مدركه ولو اقتضته المنقول
ورفض رأى الاخر الذى لم يكن كذلك فان تساويا في القوة
في المدرك والموافقة للمنقول ولم يمكن اعتقادهما جميعا فيجوز
التعليل بكل كما تقدم انفا وجميعا حال من المضاف اليه لكونه
المضاف عاملا شبه فعل الاضافة فهو كقوله تعالى اليه مرجعكم

جميعا

جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولا حكمه بالعلتين فيعلل
بكل منهما انتهى كلام ابن جنى وقال ابن الانبارى اختلفوا
اى النحاة في تعليل الحكم النحوى بعلتين فصاعدا حال حذف عاملها
اى فذهب صاعدا وزايدا عليهما فذهب قوم الى انه لا يجوز لان
هذه العلة الاعتبارية مشبهة بالعلة العقلية الراجحة
المعقل في العلة العقلية اظهر والمقام للاحتمال للزيادة الايضاح
لا يثبت الحكم معها الا بعلة واحدة لانها موثرة ولا يكون اثر
واحد لموثرين فكذلك اى فكالعلة العقلية فيما تقدم ما كان
مشابها لها من هذه العلل المعتبرة على سبيل المناسبة والا عتبار
بعد الوقوع لحملها عليها وذهب قوم اخرون الى الجواز لانها
معرفة لا موثرة وذلك الا التعدد للتعليل مثل ان يدل على كون
الفاعل مرفوعا بمنزلة الجزء من الفعل حتى وجب تسكين اخره
عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به دفعا لتوالى اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة كما مر بيانا فيه تعليل متعلق ببدل احدها
كونه يسكن له اى للفاعل لام الفعل في نحو ضربت من كل متصل به
بالضمير المرفوع المتحرك والثانى كونه يمتنع العطف عليه اذا
كان ضميرا متصلا قبل توكيده او الفصل بينه وبين المعطوف
بفاصل ما وثالثها وقوع الاعراب في ملو النون بعده اى بعد
الفاعل في الامثلة الخمسة وهذا صريح منه في اختيار ان الاعراب
لفظى ومن جعله معنويا قدر علامته قبل الاعراب وكونها خمسة
باعتبار الظاهر كما تقرر في محله والا فهى سبعة ورابعها انفصال

لا التأنيث بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثا في لغة التعليق
والدلالة على الجزئية ما لا يخفى وقوله في النسب
الى كنت الفعل ومرفوعه كنتي ولو كان ليس جزءا لا اول
كالنسبة لعبد القيس وقوله حبذا بالتركيب للفاعل
مع الفعل لانه شان الجزء وقوله شذوذا لا حبيذا في
تصغيره لكونه صار كالكلمة الواحدة وفسر لا حبيذا بقوله
اى لا اقول حبذا ومن صغره راى ان المجموع جعل اسما
فهو من معاملة الاسماء وقوله في فحصت فحصط اى
بالابدال تا الفاعل طاء لتجانس الطا الصاد التي هي عين
الفعل في الاطباق ولموضع الانقام وهذا الابدال
المذكور انما يكون في كلمة لا في كلمتين فوجوده فيما ذكر دليل
تنزيل الفاعل من الفعل منزلة جزئه فهذه العلل الحاضرة في
المسألة عدد الثان علل فتعددت العلة فجاز التعليل بكل
وذلك المدعى واستدل على جواز ذلك اى التعليل بالعلل المتعدد
بان هذه العلة النحوية ليست موجبة للحكم لتاخرها عنه
وانما هي امارة عليه ومستدلة ودالة على الحكم لما بينهما
من المناسبة ولا يجوز ان يستدل بالبنا للمجهول على الحكم النحوي
بانواع من الامارات بفتح الهمزة العلامات والدلالات جمع
دلالة بتثليث الدال والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء اخر فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل
فرك الدليل العلي بتعدد الادلة في الضمير المرفوع مع فعله

والقياس

والقياس من قياس الاعلى على الادنى واجيب بانه اى
الشان ان كان المعنى اى معنى ليست موجبة انها اى العلة
النحوية ليست موجبة كالعقلية شبيه المنفي كالتحرك
لا يعلل الا بالحركة فانها الموجبة له فاذا فقدت فقد والعا
كونه عالما لا يعلل الا بالعلم فبادر العلم بموصوفها فسلم
ذلك وان كان المعنى انها غير مؤثرة بعد الوضع كما يلزم
تخصيص الخاص على الاطلاق الشامل للايجاب وغيره
فممنوع من قائله فانها اى العلل النحوية بعد الوضع طرق
لقوله بمنزلة العلل العقلية في التاثير والمدار فينبغي
يطلب ان تجرى هذه العلل مجراها مجرى العقلية في التاثير
انتهى المسالة التاسعة يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة هو
عكس ما قبله قال ابن جني في الخصائص سواء في جوازه لم
يتضادا بان امتنع اجتماعهما ام تضادا فيمتنع ذلك كقولهم مررت
بزيد فانه اى هذا التركيب يستدل به على ان الجار معدود من
جملة الفعل ووجه الدلالة المذكورة منه ان البا المعدية فيه
معاقبة لهمزة النقل لنقلهما كرم الى المتعدي كاكرمه وكما في امررت
زيدا فالهمزة جزء من الفعل كما قال فكما ان همزة
افعل المذكورة موضوعة فيه جزء من بنيته كائنة من جملته
لانها من حروف مجانبة فكذلك يعد من اجزاء الفعل ما عاقبها
من حروف الجر المعلة الجامعة وهي التعدية ويستدل به
به بالتركيب المذكور على حكم اخر ضد ذلك وخلافه وهو ان

الجار جار مجرى بضم الميم و سكون الجيم مصدر ميمي اي جريان
بعض ما جره فلا يكون جزءا من الفعل بدليل انه لا يفصل
بينهما بين الجار و مجروره كما هو شان جزء الكلمة فهذان
تقديران مختلفان الاول تقدير بجزء الفعل و الثاني بجزء
المجرور مختلفان كما ترى مقبولان في القياس لوضوح امرهما
متقبلان بصيغة المفعول من التقبل بالبشر بكسر فسكون
طلاقة الوجه و الايناس كناية عن قبوله و قال في موضع
اخر باب اي هذا باب او باب في كون الشيء سببا لشيء
و ابتدئ بالنكرة على الثاني لكونه في معنى التقسيم و الظرف
في محل الصفة في ان سبب الحكم قد يكون سببا لضده على
وجه اخر و نظر مغاير للاول هذا باب ظاهره التدافع و لا
يدافع حقيقته لاختلاف الجهة و هو اي هذا الباب مع استغرابه
شنيعة في كلام العرب صحيح لاختلاف الاعتبار و اقع موجود
و ذلك كقولهم القود و الحركة في مثله من غير الاجوف
مع فتح ما قبله تقلب الواو الفا كما في قلب واو قول قال
لتحركها و انفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين اللاحقة
بها بحرف اللين التابع لها فكان فعلا المحرك العين فعال
تنزيلا لحركتها منزلة حرف اللين كالاصح و او كجواب و باء
هيام صح باب القود و الغيب و نحوه مما جاء كذلك بعضها
في كلامهم فانت ايها الناصح للخطاب ترى حركة العين التي
هي سبب الاعلال فيما اعل من الاجوف و هو تحرك احرف

العلة

العلة و انفتاح ما قبله صار على وجه اخر و هو تنزيلها
منزلة حرف المد سبب التصحيح للفعل و هنا مذهب
طريق غريب المأخذ كون الشيء سببا للشيء و لضده و نحوه
التنزيل جعله الله تعالى سببا لتنور قلب المؤمن و اظلام
قلب الكافر و الله على كل شيء قدير المسالة العاشرة في
دور العلة و تسميه الاصوليون الدوران قال ابن جني
في الخصائص هذا نوع من العلة طريف مذهب المبرد في
وجوب اسكان نحو ضربت من كل فعل ماض اتصل به ضمير
رفع متحرك الى انه لحركة ما بعده من الضمير فوجب اسكان
الاخر لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
و تقدم هذا في هذا التعليل منه لا يشمل جميع ابواب الماضي
و ذهب المبرد ايضا الى حركة الضمير من ذلك نحو ضربت انما هي
لسكون ما قبله فلو سكن الضمير ايضا لالتقى ساكنان على غير حده
و اعتل المبرد و هو سكون اخر الماضي بهذا ثم دار فاعتل لهذا
و هو حركة الضمير بهذا و هو اسكان اخر الماضي قال ابن جني
و هو نظير ما اجازه سيبويه في نصب الوجه من قولك
الحسن الوجه فانه اي سيبويه جعله اي الحسن الوجه
شبيها بالضارب الرجل مع انه جر الرجل في ذلك المثال
تشبيها بالحسن الوجه بجر الوجه قال ابن جني الا ان مسألة
سيبويه المذكورة اقوى من مسألة المبرد لاختلاف
العلل لكل من النصب و الجر و لا كذلك في مسألة المبرد لان الشيء لا

يكون علة لنفسه وهو لازم لقول المبرد فان لم يكن كذلك
اى الشيء علة لنفسه كان الشيء من ان يكون علة لعلة ابعد
ففيه تضعيف لما سلكه المبرد في تعليله لما ذكره المسألة
الحادية عشرة في تعارض العلل وتقدم في تضاد العلة في
التاسعة قال ابن جنى في الخصائص هو ضربان احدهما
حكم واحد يتجاذبه علتان اى جذبه كل منهما اليه فاكثر
والضرب الآخر حكمان في شيء واحد مختلفان دعت اليهما
اى الحكمين علتان مختلفتان فاعملتا وثبت الحكمان المعلل
كل واحدة منهما فالاول وهو حكم واحد تجاذبه علتان
ذكر بالبناء للمجهول في التعليل بعلتين ومثاله مسلمي
بنت زيد البارحة والثاني وهو حكمان في شيء دعت لهما
علتان كاعمال ما اهل الحجاز وهم مكة والمدينة والطائف
واليمامة وما يليها وهذا حكم اول واهمال بني تميم
القبيلة المعروفة لها حتى اكثر شاعرهم يذكر ذلك في
الانشاد للبهاء في قوله
ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب   فاجاب ما قتل المحب حرام
برفع حرام واهمال تميم الحكم الثاني فالاولون الحجازيون لما
رأوها وجدوها حرفا داخلا بمعناه وهو النفي على الجملة
المستقلة بنفسها اجروها مجرى ليس لان ذلك شانها
والآخرون لما رأوها صالحة للدخول على كل من الاسم
والفعل كهل مباشرة لكل واحد من جزئها اجروها اى ما

بجرى

مجرى هل في الاهمال لان اصلها الا يختص بقبيل ان لا يعمل
فيه وهذا اسند ولهذا لما ذكر كان اى لغة تميم عند سيبويه
اقوى قياسا من لغة اهل الحجاز لما ذكر وان كانت لغة الحجاز
افصح وبها جاء التنزيل لان تلك اقوى من حيث المدرك
وكذلك اى الحكمان المعلل كل منهما بعلة ليتها من الغاها
لانتصابها بها الحقها باخواتها طرد الباب ومن اعملها
الحقها بحروف الجر اذ دخلت عليها انما الاولى الحقتها وليس
كل جار يعمل عندك في حاله بل منوا فنها ومنها ما يجب الغاؤه
كربما يود الذين كفروا ومنه ما يجوز اعماله والغاؤه كما في كما
الناس مجرم وعليه مجازم وفرق القائل باعمالها بينها وبين
اخواتها بقلة اختصاصها بالاسم بخلافهن فبعد ظن على الفعل
خوانها بوجوا الى بابها اشبه بالفعل من اخواتها في الافراد
وعدد الحروف لان ليت بوزن ليس في عدد حروفها بخلاف
ما في حروف الباب فليس كذلك لذلك كانت ليت اقوى
حروف الباب وكذلك هلم بفتح الهاء وضم اللام وتشديد
الميم الحقها اهل الحجاز باسماء الفعل فلم يلحقوها العلامات
اللاحقة للفعل بل خاطبوا الجميع من المفرد المذكر وفروعه
بلفظ واحد قال الله تعالى هلم شهداءكم وقال تعالى
هلم الينا وبنو تميم يلحقونها العلامات المختلفة باختلاف
المخاطب افرادا وفروعه اعتبار الاصل مما كانت عليه وظاهر
هذا الترتيب ان الحجازيين اهملوا يلحقوها العلامات لالحاقهم

لما باسم الفعل والتمييز لحقوقهما باعتبار الاصل لما
وفي ذلك ما لا يخفى فليس في انه الحكان لذلك لا
التعليلين بل التعليل لان ثمرة الحكمين لا ما عاد عليهما

المسألة الثانية عشر يجوز التعليل بالامور العدمية
لان العلة معرفة لا موثرة كتعليل بعضهم اى النحاة
بنا المضمر باستغنائه عن الاعراب وهذا امر عدمي
وعلل الاستغناء بقوله باختلاف صيغه لحصول
الامتياز فيكفي عن الاعراب ومنه تعليل رفع المضارع
بالتجرد ومن منع ذلك علل بنا المضمر بامر وجودي لجموده وجعل
التجرد امرا وجوديا اسمو محل المضارع حاليا من ناصب وجازم

ذكر مسالك العلة هذه ترجمة احدها الاجماع بان يجمع اهل
العربية على ان علة هذا الحكم كذا كاجماعهم على ان علة تقدير
الحركات اعرابية او بنائية في المقصور التعذر لان الالف ثم
بقابها على لينها لا تقبل الحركة اصلا وتقدير الضمة كذلك
والكسرة اعرابا في المنقوص كالقاضي الاستثقال اى الثقل
فالمراد به معنى المجرد المسلك الثاني النص على العلة بان ينص
العربي على العلة قال ابو عمرو بن العلا سمعت رجلا من اليمن
يقول فلان لغوب بفتح اللام وضم المعجمة اى جني جاءته كتابي
فاحتقرها فانث المسند للكتاب والضمير العائد اليه فقلت
له منكرا عليه تانيث المذكر اتقول جاءته كتابي فقال نعم اى اقوله
ثم نص على علة الجواز بقوله اليس اى الكتاب بصحيفة بمعنى

فائدة

فائدة لذلك فهذا تعليل عربي منصوص عليه قال ابن جني
فهذا الاعرابي بفتح الهمزة منسوبة للاعراب بفتحها وهم اهل
البدو وفي المصباح الاعرابي الذي يكون صاحب نجعة وارتياد
للكلا قال الازهري سواء كان من العرب او من مواليهم
قال فمن نزل البادية وجاور البادين وظعن بظعنهم فاعراب
ومن نزل بلاد الريف واستوطن المدن والقرى العربية
وغيرها ممن ينتمي الى العرب فعرب وان لم يكونوا فصحا
الجلف بكسر فسكون اخره فا العربي الجافي علل هذا الموضع بنفيه
العلة والحتج لتانيث المذكر بما ذكره من كونه في معنى المونث
قال ابو عمرو وعن المبرد انه قال سمعت عمارة بضم المهملة
وتخفيف الميم ابن عقيل بفتح فكسر ابن بلال بن جرير يقرأ ولا
الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار فقلت ما
تريد بهذه القراءة ونصب المضاف اليه قال اردت سابق
النهار بتنوين سابق فقيل له فهلا قلته قال لو قلته لكان
اوزن كذا قال ابو الفتح اى ابن جني يعني الحكاية المروية عن
المبرد ثلاثة اغراض لنا احدها تصحيح قولنا معشر النحاة
ان اصل كذا كذا كما قال الزجاجي فعلت كذا اى الماضي مثلا لكنه اوليتحرك
والفتاح ما قبلها الالف اى انما طلب بالقلب الخفة في اللفظ
فان قال اخف من قوله يدل علينا اى على هذا الطلب قوله
لكان اوزن اى اثقل في النفس لثقل حرف العلة والحركة علة
من قولهم اي ما خوذ من قول العرب درهم وازن اى ثقيل

كذا الى كتاب الكذا
والثالث انها

بتحقيق

له وزن والثالث انها اى العرب بالشئ من الالفاظ وغيره اى
غير ذلك الملفوظ به فى نفسها اى العرب اقوى سند من الملفوظ
به لا يبا رنها التخفيف فاسقطه التنوين مع انه الاصل لئلا
يثقل اللفظ بزيادة ذكره وحذف مع نيته ولذا انتفى نصب
النهار بحاله وعليه قول الشاعر ولا ذاكر الله الا قليلا
بنصب الجلالة وقال سيبويه سمعنا الصبر لنفظم سنام
العلم بعضهم اى العرب يدعوا اللهم ضبعا وذيبا والجملة
على اضمار القول ومعمول يدعو لاخذه من القول فقلنا له ما اردت
بذكرهما منصوبين ولا ناصب لفظا فقال اردت اللهم اجمع فيها
اى الماشية ذيبا وضبعا لان كلاهما يحمى الماشية من الآخر
فسر الناصب بما نوى ولم يسبق له دليل فهذا اى قوله
اردت اجمع فيها تصريح منهم بالعلة بالناصب انتهى المسلك
الثالث الايماء وهو عند الاصوليين اقتران وصف ملفوظ
بحكم ولو مستنبطا لو لم يكن للتعليل هو او نظيره كان بعيدا
غرابتها بفصاحة المتكلم اذ جعله اتيانه باللفظ فى محله كما روى
ان قوما من العرب اتوا النبى صلى الله عليه وسلم فقال من انتم
قالوا بنو غيان بكسر المعجمة وتشديد التحتية فالواصل
لان الغرض بيان الجواب لامر نسبه من قرب او غيره فقال بل انتم
بنو رشدان قال ابن جنى اشار عليه بذلك او من تعفنا فى التغير
الى ان الالف والنون فى غيان زايدتان فى رشدان وان
كان صلى الله عليه وسلم لم ينطق بفتح التحتية والفوقية وتشديد

الواو

الواو اى ينطق فيه بذلك صريحا ولا كناية ولا تعريضا
غيران اشتقاقه اى غيان فالمصدر مضاف لمفعوله وسكت
عن الفاعل وهو النبى صلى الله عليه وسلم اكتفا بدلالة المقام
من الغى بفتح المعجمة وتشديد الباء مصدر غوى من باب
ضرب انهمك فى الجهل اما ان ذلك بمنزلة قولنا نحن تاكيد للضمير
المضاف اليه استغير شبه الضمير المرفوع مع الالف والنون
فيه زايدتان ومن ذلك دلالة الايماء ايضا ما حكاه غير
واحد ان الفرزدق الشاعر المشهور حضر مجلس ابن ابى اسحق
فقال اى ابن ابى اسحق له للفرزدق كيف تنشد هذا
البيت وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما
يفعل الخمر فقال الفرزدق وكذا بالنصب لانه خبر كانتا
اى انشده كما ذكرت فقال ابن ابى اسحق ما كان عليك ما تبتدا
والجملة بعده خبر لو قلت فعولين بالنصب لانه خبر كانتا
فقال الفرزدق ولو شئت ان اسبح فيما لا ينبغى لسبحت فيه
واقتصر على النصب ونهض الفرزدق فهو سيلحظ ما اشار
اليه ابن ابى اسحق فلم يعرف احد فى المجلس ذلك اى ما اراد من
التفطنة والتجهيل وانما اراد الفرزدق منها اى العينان فعولان
فعولان خبر مبتدا محذوف لدلالة المقام عليه وكان منها باسم
مستغنية بمرفوعها عن الخبر محتاجة فى افادة معنى الكلام
الى خبر فكانه قال وعينان خلقهما الله اى لهما احدثهما فكونا
وكانتا ما من فهذا من الفرزدق ايما الى العامة اذ لا دلالة فى كلا

على ذلك منطوقا ولا مفهوما ولا تعريضا ولا كناية المسالك

الرابع السبر بفتح المهملة وسكون الموحدة وهو لغة الاختبار
والتقسيم اظهار الشي على وجوه مختلفة بان يذكر جميع الوجوه
المحتملة لذلك الحكم المعنوي ثم يسبرها بضم الموحدة اي يختبرها
فيبقي ما يصلح ويبقي ما عداه بطريقة بطريق النفي قال ابن جني
مسالة اذا سألت ايها الصالح للخطاب عن وزن مرو اني مثلا
على سبيل السبر لا يخلو اما ان يكون فعلا او مفعالا او فعو الا
بفتح اوله وسكون ثانيه في الجميع هذا ما يحتمله هذا اللفظ
من الموازين بحسب الموازنة ثم بعد معرفة ما يحتمل مفعالا
كونه موزونا به يفسد بالبنا للفاعل والمفعول كونه ذا ي
مفعالا او فعوالا بانهما مثالان ما انهما عن العرب
فلم يبق الا فعلانا فيجيبه قال ابو الفتح ابن جني وليس
لك ان تقول في التقسيم ابتدا فلا ذكر محتملات اوزانه
المنفي سوى فعلانا او يجوز ان يكون فعوان او فعوالا او نحو ذلك
من الموازين ولم يجرد لما فيه من الحكم قبل سبر الاقسام
المحتملة فعلا وتصورها والحكم على الشي فرع تصوره فقسم الاقسام
اولا وبيّن بعد ما يصح ويبقي ما عداه فالحكم بالنفي لما ذكر قبل
وكذا ذلك يمتنع تعليل نفي كونه من دلك المذكور بقوله ولا يجوز
ان يكون وزنه فعوالا او فعوانا او نحو ذلك من الموازين لان هذه
الامثلة ونحوها لم ترد في كلام العرب ليست موجودة اصلا
ولا قريبة من الموجود فيبطل كونه وزنه عليها بخلاف مفعال فانه

وان لم

وان لم يرد بنفسه ورد قريب منه وهو فعوال الا انه قريب
منه في الوزن وهو مفعال بالكسر كمحراب وفعوال وان كان
غير وارد بنفسه ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر كقرواش
وانما كان الكسر قريبا من الفتح لانه متوسط بينه وبين
الضم ولانه يحمل الجر على النصب وعكسه لكون كل منهما اعراب
الفضلات لا على الرفع لانه اعراب العمد وكذلك من التعليل
بالسبر والتقسيم تقول في مثال ايمن من قوله اي الشاعر
نقوى لما من ايمن واشمل لا يخلو ايمن المذكور اما ان يكون افعلا
او فعلنا او ايعلا بسكون التحتية او فيعل الا ان الاول وهو
افعل كثير كاكلب جمع كلب وفعلن له نظير في امثلتهم نحو خلبن
وفعلن بضم فسكون من الخلب والعجانه وايعل بسكون
التحتية بين الهمزة المفتوحة والعين المضمومة نظيره ايتق
جمع ناقة وزنه اعفل في اصله اينق بتقديم النون وفيعل
نظيره صيرف فيجوز حمله على كل من هذه الاوزان لوجودها
في كلامهم ولا يجوز ان يكون وزنه ايفعا ولا افعلا ولا افعا
بفتح الاول وضم الثاني الثالث في الجميع ونحو ذلك من الامثلة
التي لا وجود لها في كلامهم لانه ليس امثلة لا تقرب من امثلتهم
فيحتاج الى ذكرها في التقسيم بل يقتصر على الاول الذي يرجح
بعضها المذكور بعضه وقال ابن الانباري الاستدلال بالتقسيم اي
بالسبر والتقسيم فيه اختصار بانه احدهما ان تذكر الاقسام
التي يجوز عقلا ان يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعا فيبطل بذلك

بابطالهما جميعا قوله قول المثبت الحكم المتعلق بها وتمثال
ذلك بان يقول لو جاز دخول اللام في خبر لكن مثل دخولها
في خبر ان لم تخل اللام التي اجيز دخولها اما ان تكون لام التأكيد
تأكيدا للحكم المستدرك او لام القسم فبطل ان تكون لام التأكيد
لانها اي لام التوكيد انما حسنت مع ان لتنافرهما في المعنى وهو
التوكيد ولذا وجب تأخرها عنها ودخولها على الخبر لئلا يلزم
توالي موكدين ولذا ايضا لما زحلقت فانه اخر الاسم جاز
دخولها عليه حينئذ لفقدان العلة فتحي ان في ذلك لعبرة ولكن
ليست كذلك لانها لا تدل على التوكيد وبطل ان تكون لام القسم
لانها انما حسنت مع ان لانها تقع في جواب القسم نحو يس
والقران الحكيم انك لمن المرسلين كاللام نحو والله لزيد قايم
ولكن ليست كذلك اي لا تقع في الجواب فليس هنا مناسبة بينها
وبين لام القسم فاذا بطل ان تكون لام التوكيد ولام القسم
بطل ان يجوز دخول اللام في خبرها وهو المقصود والضرب
الثاني من الاستدلال بالتقسيم اذ تذكر الاقسام التي يجوز
ان يتعلق بها الحكم فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به اي بذلك
القسم من جهته اي يثبت من جهته فمن تعليلية فيصح قوله
قول مثبت ذلك الحكم بوجود ما يبنى عليه ويرجع اليه ومثال
ذلك كان يقول لا يخلو نصب المستثنى في الواجب ويلزم كونه تاما
نحو قام القوم الا زيدا اما ان يكون بالفعل المتقدم وهو قام
لتقدمه الا انه طلبه للمعمول سابق على طلب الا او بالا وفي عملها خلاف

تقبل

تقبل لقيامها مقام الفعل معنى لانها بمعنى استثني او عملت
لانها مركبة من ان المخففة ولا فعملت لتركبها مما ذكر او عملت لان
التقدير فيها اي في المثال المذكور الا ان زيدا لم يقم ولكونها بمعنى
ذلك عملت والثاني وهو كون النصب بالا نفسها باطل نحو
قام القوم غير زيد فان نصب غير المعطاه اعراب المستثنى
وجر المستثنى بها فلو كان بالا لكان التقدير الا غير زيد وهو
نقيض المعنى المراد من غير زيد وبانه لو كان الا العامل لا لكونها
بمعنى استثني لوجب النصب في النفي كالايجاب والايجاب عند
القايل لان مقتضاها المذكور المقتضي لنصبها المستثنى موجود
في استثنائها من النفي كاستثنائها من الايجاب لانها فيه في
الاستثناء من النفي ايضا بمعنى استثني ثم بانه يودي الى اعمال
معاني الحروف وذلك لا يجوز وبانه لو جاز النصب بالا لكونها
بتقدير استثني اي بمعناه لجاز الرفع للمستثنى كذلك بتقدير امتنع
فعل مبني للفاعل رافع لاستوائهما اي استثني وامتنع في حسن
التقدير في حصول مضمون الاستثناء كما اورد ذلك اي هذا وعبر
به بما يشار به للبعيد تعظيما له عضد الدولة على ابي علي الفارسي
حيث اجابه بذلك اي بالنصب بالا لكونها بمعنى استثني والثالث
اي كونها بمعنى ان المخففة باطل بان ان المخففة لا تعمل اي عملا
كثيرا او الا فعملها قليل ثابت وبان الحرف اذا ركب مع حرف اخر
خرج كل منهما اي المركبين عن حكمه وثبت له بالتركيب
حكم اخر غير حكم جزئيه والرابع اي التقدير فيه الا ان زيدا لم يقم

بان ان لا نعم مقدره انما تعمل ظاهرة واذا بطل الملازمة
المرتبة على كون الناصب الا نعت القول الاول ومعمول
النصب بالفعل السابق على الا بتقوية الا لانها كحرف
الجر ايصال معنى الفعل لمجرورها انتهى ملخصا بصيغة
المفعول حال من الفاعل وقال ابو البقا العكبري في التبيين
الدليل على ان نعم وبئس فعلان وان دخل عليهما الباء في
شذوذ من الكلام وذلك لانهما اى الكلمتين المذكورتين
ليستا حرفين بنا وهما على الفتح ولا سبب له اى للبنا
عليه لو كانا اسمين اذ لا مشابهة بينهما وبين الحرف اصلا
لان الاسم انما يبنى الا ان اشبه الحرف عند ابن مالك وعند
ابن الحاجب لشبه معنى الاصل ولا مشابهة بين نعم وبئس
وبين الحرف فلا يقتضى للفتح حينئذ فلو كانتا اسمين
لاعربتا لان ذلك شان الاسما التى لم تشبه الحرف الثانى
انها لو كانت اسما لكانتا اما اسما جامدا لا نعرف لهما او كانتا
وصفا ولا سبيل الى اعتقاد الجمود فيهما مع الفعلية لان
وجه الاشتقاق فيهما ظاهر لانها مشتقة من نعم الرجل
اذا اصاب نعمة والنعم بصيغة المفعول عليه بمدح المنعم ولا
يجوز ان يكون وصفا اذ لو كانت كذلك اى وصفا لظهر
الموصوف فيهما ولم يظهر اصلا او لان الصفة ليست على وزن
البنا فاذا بطل كونها حرفا وكونها اسما ثبت انها فعل
انتهى فبان بانتفا الاسمية والحرفية لوجود منافيهما تعين

بالفعلية

الفعلية اذ لا يخرج عن ذلك بدليل الاستقرا وقال
منصور بن فلاح النحوي في المغنى اسم شرحه على الحاجبية
الدليل على ان كيف اسم السبر والتقسيم تقول في بيانه ان كيف
لا يجوز ان يكون كيف حرفا لحصول الفائدة منها مع الاسم
نحو كيف زيد وكيف خبر مقدم وجوبا للصدارة وزيد مبتدا
وليس ذلك اى الافادة لغير حرف النداء نحو يا زيد وانما حصلت
به مع المعاينة لقيامه مقام ادعو ولا يجوز ان يكون فعلا
لان الفعل يليها بلا فاصل نحو كيف تصنع وكيف فعلت والفعل
لا يلي الفعل الا بفاصل وحديث البخاري عن عايشة كان يكون
على الصيام من رمضان الفاصل بين الفعلين ضمير الشان
مقدر فلزم من انتفائهما ان يكون اسما اذكر لانه الاصل لما
في الافادة لحصولها لما معه وحده ولا كذلك الفعل لتوقف حصولها
منه على صحبته لاسم انتهى ملخصا المسلك الخامس المناسبة
بين العلة والمعلول ويسمى الاخالة بالمعجمة لانها اى العلة بها
يخال اى يظن بالمخيلة فيهما ان الوصف علة لكل ما سبقه
ويسمى قياسها اى المبنى عليها قياس علة وهو ان يحمل الفرع على
الاصل في حكم بالعلة التى علق عليها الحكم في الاصل كحمل ما لم
يسم فاعله على الفاعل في الرفع لعلة الاسناد فانها الرافعة
للفاعل وهى موجودة في نايب الفاعل والتعبير به احسن
واخصر من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله وكحمل المضارع على
الاسم في الاعراب لعلة اعتوار بكسر الفوقية اى تداول المعانى

عليك كما علمت مما تقدم فهذه علة الاصل وهو اعراب الاسم
وهي موجودة بعينها في المضارع ذكره اي ما ذكر ابن الانباري
قال ابن الانباري واختلفوا هل يجب ابراز اظهار المناسبة
بين الاصل والفرع المقتضية للحمل عند المطالبة بها من الخصم
فقال قوم لا يجب وذلك اي مناسبة العلة المطلوبة ابرازها
مثل ان يعلل حذف الفاعل لعدم تعلق الغرض بعينه على
جواز تقديم حركات عليها فيقول المستدل هي فعل متصرف
فجاز تقديمه اي الحركات عليها قياسا على ساير الافعال المتصرفة
في جواز تقديم معمولها عليها ويطالبه الخصم بوجه
الاخالة والمناسبة بين كان والافعال حتى يحمل عليها واستدل
لعدم الوجوب الذي قال به من ذكر بان المستدل اتى بالدليل
باركانه الاصل والفرع والعلة الجامعة فلا يبقى عليه الا الاتيان
بوجه الشرط وهو الاخالة اي الظن لتلك المناسبة ويبنى
على المستدل بيان الشروط لشيء من اركان القياس بل يجب على
الخصم المعترض لذلك القياس بيان عدم الاخالة التي هي الشرط
لصحة القياس وذلك بالمعارضة او ابدا الفرق بين ذلك الاصل
والفرع ولو كلفناه اي المستدل ان نذكر الاسئلة المتعلقة
باركان القياس لكلفناه ان يناظر نفسه في اثبات ذلك الحكم
ويستقل بالمناظرة وحده وان يورد على نفسه الاسئلة
ويجيب عنها بورود المعارض في بيان ان لا فارق وذلك اي تكليفه
مما ذكر لا يجوز لانه الزام بما لا يتوقف عليه غرضه من الالحاق

وقال

وقال قوم يجب ابرازه لان الدليل انما يكون دليلا بما يلزم
من العلم به العلم بشيء اخر وان الربط به الحكم المطلوب من
ذلك القياس ويتعلق به وانما يكون الحكم متعلقا به اذا بان
وجه الاخالة واجيب من جانب الاولين عند بوجود
الارتباط بين الاصل والفرع فانه اي المستدل لقد صرح بالحكم
المطلوب من القياس فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة
بذكر المناسبة بصحة الدعوى ان حكم الاصل متعد للفرع واما
المطالبة من الخصم له بوجه المناسبة المقتضية للالحاق
فبمنزلة عدالة الشهود ولا يجب ذلك على المدعي اذا احضرهم
للشهادة ولكن على الخصم ان يقدح في عدالتهم فيتركهم
حينئذ المدعي فكذلك لا يجب على المستدل ابراز وجه الاخالة
وانما على المعترض عليه ان يقدح فيبينها المستدل حينئذ انتهى
المسلك السادس من مسالك العلة الشبه بفتح المعجمة والموحدة
قال ابن الانباري وهو ان يحمل الفرع على الاصل بضرب من
الشبه المشابهة بينهما غير العلة التي علق بها المعلول
عليها الحكم في الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع حملا
على اعراب الاسم الثابت بعلة الاخالة بانه يتخصص بعد
شياعه فهذا امر اشبه فيه الفرع اصله فكان معربا كالاسم فان
ذلك شانه كرجل يعين بال وكذا المضارع يحتمل لكل من زمن
الحال والاستقبال ثم يخصص لاحدهما بالسين او بانه يدخل
عليه لام الابتدا كالاسم نحو ان زيدا ليقوم او لقائم او بانه على

حركة الاسم وسكونه كيضرب وضارب وليس شيء من هذه
العلل الثلاث العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل
حتى يحمل على اعراب الفرع انما هو الموجب لاعراب الاصل
ازالة اللبس عن المعاني الواردة على التركيب كما تقدم
قال وقياس الشبه صحيح معتد به يجوز التمسك به عند
علماء الفن في الاصح من الخلاف فيه كقياس العلة الا ان
المشبه به اقوى على الاصح في التشبيه المسلك السابع
الطرد بفتح المهملة الاولى وسكون الثانية قال ابن الانباري
وهو القياس الذي يوجد معه الحكم في الفرع وتفقد الاخالة
والمناسبة في العلة واختلفوا اي علماء العربية في كونه
حجة فقال قوم ليس بحجة لان مجرد الطرد بوجود حكم الاصل
في الفرع لا يوجب غلبة الظن بعلة جامعة بين الاصل والفرع
في ذلك الا ترى انك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطراد
البناء في كل اسم غير متصرف بالنا العرفية وذلك لوجود علة
بناء ليس في كل اسم كذلك وجواب لو عللت قوله لما كان
ذلك الطرد بحكم البناء فيما ذكر تغلب على الظن ان بناء ليس
بعدم التصرف لجواز انه لامر اخر مناسب له ولا يغلب عليه
ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف لما مر فيما قبله
بل نعلم علما يقينا ان ليس انما بني لان الاصل في الافعال
البناء لا لعدم تصرفه ونعلم ان ما لا ينصرف انما اعرب لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا ثبت بطلان هذه العلة اي

بنا

بناء ليس لعدم التصرف مع اطرادها من بناء ما لا ينصرف واعراب
المنصرف علم ان مجرد الاطراد للحكم لا يكتفى به في نقل حكم الاصل
للفرع فلا بد لنقله اليه من اخالة او شبه ليحمل عليه به ويدل
على ان الطرد لا يكون علة انه لو كان علة لادى الى الدور وتوقف قف
الشيء على نفسه بمرتبة او بمراتب والاول مصرح وهو اقبح
والثاني مضمر وهو الدور المصرح به او بمراتب وهو المضمر وكلاهما
باطل وما ادى الى الباطل باطل الا ترى ايها الصالح للخطاب
انه اي الشان اذا قيل له اي للمستدل ما الدليل على صحة دعواك
فيقول انا ادعي ان هذه العلة علة في محل اخر غير ما نحن فيه فاذا
قيل له اي للمستدل ما الدليل على انها اي العلة في المحلين علة
في الموضعين معا فيقول المستدل وجود الحكم معها اي العلة
في كل موضع منها دليل على انها اي العلة المذكورة علة للحكم في
كل لوجوده عند وجودها واذا قيل له لا دلالة في وجودها
معها على العلية لها فان الحكم يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة
فما الدليل على ان الحكم يثبت بها في المحل وهو اي الحكم فيه اي
الفرع فيقول المستدل لكونها علة فهو دليل حمله على محل الحكم
واذا قيل وما الدليل على كونها علة ولم لا تكون شرطا فيقول
وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه وليس ذلك للشرط اذ
شانه فقد المشروط عند فقده اما عند وجوده فيجوز الوجود
والعدم فيصير الكلام دورا لانه اثبت الحكم بالعلة واثبتها
بالحكم وقال قوم انه اي الطرد حجة واحتجوا على ذلك ان دال الو

الدليل على صحة العلة اطرادها في افراد المعلول وسلامتها
من النقض اي الابطال وهذا اي الدليل بوجودها فلذا كان
حجة وربما قالوا عجز المعترض عن الفرق بين الموضعين المطرد
فيهما العلة دليل على صحة العلة اذ لو لم يكن علة لهما لابدى
فرقا وربما قالوا في اثباته انه نوع من القياس فوجب ان
يكون حجة فالواجب فيه اي الطراد احالة بالمعجمة او شبه ليقوي
جانبها ورد الاول من حجج الاحتجاج لحجيته بانهم جعلوا الطرد
دليلا على صحة العلة وادعوا هنا اي في الطراد انه العلة
نفسها فبين الامرين تخالف وذلك انه ليس من ضرورة كونه
اي الطراد دليلا على صحة العلة لعمومه ان يكون هو العلة
لان دليل صحة الشيء غير دليل عينه بل ينبغي كصناعة ان
يثبتوا العلية لها بدليله ويدلوا على صحتها بالطراد فانه دليل
صحة العلة لان الطراد نظر اليه نظر ثان من الناظر بعد ثبوت
العلة ورد الثاني منها بان العجز عن تصحيح العلة عند
المطالبة دليل فسادها اذ لو كانت صحيحة لاقامه ورد
الثالث منها بانه تمسك بالسوي مصير تمسكنا اي اخذنا
واستدلال بالطرد في اثبات الطراد والشيء لا يكون دليلا لنفسه
لما فيه من اتحاد الدال والمدلول فانه ما فيه احالة او شبه لم يكن
حجة لكونه قياسا الغيا ونسبة عطف رديف بل كان حجة لما
فيه من الاحالة والشبه المغلب على الظن الحاق الفرع بالاصل
وليس الطراد كذلك اي فيه ما يغلب على الظن فوجب ان لا يكون

الطراد

الطرد حجة لفقد سببها انتهى المسلك الثامن في مسالك العلة
الغاء الفارق بين الاصل والفرع وهو بيان ان الفرع لم يفارق
الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما فيما سواه مثاله قياس
الظرف على المجرور في الاحكام بجامع ان لا فارق بينهما فانهما اي
المحمول والمحمول عليه مستويان في جميع الاحكام وانما وقع
الخلاف في هذه المسألة اي كونه مقيسا عليه فاذا الغي الفارق
بينهما ثبت القياس لوجود الجامع ذكر القوادح في العلة
هذه ترجمة منها النقض بالنون والقاف والضاد المعجمة قال
ابن الانباري في جدله بفتح الجيم والمهملة اي في رسالته المسماة
بالاغراب عن جدل الاعراب وهو اي النقض وجود العلة
ولا حكم وهذا التعريف له على مذهب من لا يرى تخصيص
العلة لوجوب اطرادها فاذا وجدت وجد الحكم فتخلفه عنها مع
وجودها نقض وقال في اصوله الاكثرون من علماء العربية على
ان الطرد شرط في العلة والا لم يكن علة لفقد المشروط عند
فقد شرطه وذلك اي الطرد المعتبر لتحققها ان يوجد الحكم المعلل
بها عند وجودها في كل موضع لا يتخلف عنه الدوران عليها
وجودا وضده كرفع كل ما اسند اليه الفعل فاعلا كان او نائبه
او ملحقا بالفاعل لوجود علة الاسناد المقتضية للرفع عند
وجودها ونصب كل مفعول اي به لانه المراد عند اطلاق لفظ
مفعول فلانه الذي يقع عليه الفعل وقع فضلة زائدا على
ركني الاسناد لوجود علة وقوع الفعل عليه المقتضية للنصب

معها

وانما كان الاطراد شرطا للعلة لان العلة العقلية لا تكون
الا مطردة اذا وجدت وجد ولا يجوز ان يدخلها التخصيص
ببعض افراد المعلول لانه يحكم والغا للمقتض وقيل يجوز دخ
التخصيص لانها لم يثبت ملازمتها امرا عقليا حتى يمتنع ذلك
منها لانها اي العلة دليل على الحكم بجعل جاعل واضع ذلك
الي فصارت بمنزلة الاسم العام الصادق على ما فوق الواحد
من غير حصر فانه لا يجب تعميمه عقلا لجميع الافراد بل يجوز
تخصيصه ببعضها لان عمومه ظاهري لا قطعي كما يجوز
تخصيص العام بقصره على بعض افراده فكذلك ما كان في
معناه من العلة الجعلية يجوز تخصيصها وكما يجوز التمسك
بالعموم المخصوص ببعض افراده لمقتض له فكذلك يجوز
التمسك بالعلة المخصوصة بجامع ان كلا امر ظني يجاز
تخلفه وعلى الاول اي عدم جواز تخلفها قال ابن الانبا
ري في الجدل مثال النقض ان يقول المستدل انما بنيت
في لغة الحجاز حذام وقطام ورقاش مما هو على وزن فعال
علما للمونث اما عند تميم فمنهم من عرب اعراب غير المنصرف
مطلقا ومنهم من فصل بين ما اخره را وغيره فبناه الحجازيون
لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتانيث لكونه
علما لمونث والعدل لانه معدول عن فاعلة لا تقديريا
فيقول هذا التعليل باد ربجان جيمه فارسية يكتب بكل
من الجيم والكاف اسم بلد بفارس فان فيه ثلاث علل العلمية

والتانيث

والتانيث والعجمة بل اكثر وهو التركيب المزجي من اذرب
وجان وليس بمبني فهذا نقضت العلة وجدت مع فقد
الحكم والجواب عن النقض ان يمنع المسئلة النقض ان كان
فيها منع بمنع وجود العلة فيها او يدفع النقض فيها باللفظ
في العلة او بمعنى في اللفظ فيها مما كان مانعا لاطراد العلة فتعا
رض المقتضي والمانع فالمنع مثال ان يقول المستدل انما جاز النصب
في المعرف بال نعت المنادى المبني نحو يا زيد الظريف حملا اي
اتباعا على الموضع لزيد وهو النصب لانه وصف لمنادي مفرد
مضموم فيقال نقضا هذا التعليل ينتقض بقولهم يا ايها
الرجل فان العلة وجدت دون الحكم فان الرجل وصف لمنادي
مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب فيقول المستدل لا اي لا
نسلم عدم جوازه لانه يجوز النصب على مذهب من يري
جوازه فدفع النقض بمنع التخلف فيما اورد بل الحكم فيه مطرد
ومثال الدفع للنقض باللفظ مثلا ان يقول المستدل في حد
المبتدا كل اسم عريته بتنديد اي اخليته من العوامل
اللفظية لفظا او تقديرا انتقاضا هذا التعريف ينتقض
بقولهم اذا زيد جاني اكرمته فزيد فيه قد تعري عن العوامل
اللفظية ومع هذا اي تعريه عنها فليس مبتدا بل فاعل المحذوف
يفسره ما بعده فالحد منقوض بعدم اطراده فيقول في دفعه
قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض بما ذكرا لاني قلت لفظا و
تقديرا وهو اي زيدا في تعري تجرد عنها لفظا لم يتعر بتجرد

للعدم

لانه فاعل لفعل محذوف لان التقدير اذا جاءني زيد فلم يوجد الحد
فلا نقض له ومثال الدفع بمعنى في اللفظ المذكور العلة ان
يقول المستدل انما ارتفع يكتب في نحو مررت برجل يكتب
لقيامه اي يكتب مقام الاسم وهو كاتب فيقال ينتقض بمررت
برجل كتب فان العلة وهي قيام الفعل فيه قيام الاسم موجودة
كما قال لقيام كتب مقام كاتب وليس اي كتب بمرفوع فانتقضت
العلة فيقول في دفعه قام الفعل مقام الاسم في الوصفية
او الحالية او الخبرية انما يكون موجبا للرفع للفعل اذا كان الفعل
معربا وهو المضارع نحو يكتب وكتب ماض فلا نقض به
والفعل الماضي لا يستحق شيا من الاعراب رفعا ولا غيره
فلما لم يستحق الماضي شيا من الاعراب منع الرفع الذي
هو نوع منه فكانا قلنا لاجل هذا المعنى في العلة فقد
النوع المستحق للاعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع
بقولنا المستحق للاعراب لم يذكر في لفظ العلة لكنه معنى
موجود فيها فمنع النقض بما فقد فيه ذلك فلا يرد النقض
بالفعل الماضي القايم مقام الاسم ولم يرفع لانه الذي لا يستحق
شيا من انواع الاعراب هذا كله على منع تخصيص العلة اما
على قول من يرى تخصيص العلة جايز فان النقض عنده
للعلة غير مقبول لكونها عنده غير مخصوصة بغير ما
نقضت به ومنها اي قوادح العلة تخلف العكس اي كونها
غير منعكسة بناء حالا اي مبنيا على ان العكس وهو انتفاء

العلة

العلة فقد الحكم شرط في العلة وهو راي الاكثرين من الاصو
صوليين وغيرهم وهو ان يعدم الحكم عند عدم العلة
لانها المعرفة له كعدم رفع الفاعل المعلل باسناد الفعل اليه
عند فقد الاسناد لعدم اسناد الفعل اليه لفظا كجا زيد
او تقديرا كاحسن بزيد وقال قوم انه اي العكس ليس
شرطا في صحتها لان هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي
والدليل العقلي اظهر ايضا ما يدل وجوده على وجوده
اي وجود المدلول ولا يدل عدمه اي الدليل العقلي على عدمه
اي عدم وجود المدلول اذ الدليل كون الشي بحيث يلزم من
العلم به العلم بشي اخر ومثال تخلف العكس وجود الحكم مع
تخلف العلة قول بعض النحاة وهو ابو العباس احمد بن يحيى
ثعلب من الكوفيين في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن
المبتدا نحو زيد امامك وقوله تعالى والركب اسفل منكم انه
اي النصب بفعل محذوف غير مطلوب اظهاره ولا مقدر
وجوده بل حذف الفعل الناصب واكتفي بالظرف منه
وبقي الظرف منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا
على ما كان عليه قبل حذف الفعل فوجد المعلول وهو
نصب الظرف مع تخلف علته وهو الفعل الناصب له ومنها
اي القوادح عدم التاثير للوصف في الحكم وهو ان يكون
الوصف المعلل به الحكم لا مناسبة فيه له قال ابن الانباري
الاكثر على انه لا يجوز الحاق الوصف بالعلة لاثبات الحكم

مع عدم الاخالة المناسبة لها به سواكان الحاقه لها لدفع
نقض او غيره من الوجوه بل هو اي الوصف غير المناسب
حشو زايد علي الحاجة في ابنا العلة ومثال ذلك اي
عدم التاثير مثل ان يدل علي ترك صرف حبلي فيقول المدلل
انما امتنع من الصرف لان في اخره الف التانيث المقصورة
فوجب ان يكون غير منصرف كساير ما فيه الف التانيث
المقصورة فان هذا شانه فذكر المستدل المقصورة وصفا للالف
حشو في العلة لانه لا اثر له في العلة لان الف التانيث
المانعة ما ختمت به في الصرف لم يستغن ان يكون شيا مانعا
في الصرف لكونها مقصورة حتي يكون لذكره فايدة بل استحقته
لكونها للتانيث فقط وقامت مقام علتين لذلك وللزومها
الا ترى ان الف التانيث الممدودة سبب مانع ايضا لوجود
المانع المذكور فلو كان القصر معتبرا ما منعت الممدودة
واستدل علي عدم الجواز للتعليل بما هذا شانه بانه لا اخالة
مناسبة فيه للحكم ولا مناسبة عطف يوضح واذا كان الوصف
خاليا عن ذلك المذكور من المناسبة لم يكن دليلا علي ذلك الحكم
المعلل به واذا لم يكن دليلا لم يجز الحاقه بالعلة لانها دليله بالمقيس عليه صح
وقال قوم بالتفصيل فلا يجوز ذكره دليلا للحكم واذا ذكر لم
يكن ذكره حشوا اذا ذكر لدفع النقض للعلة فيما تخلف الحكم
فيه عنها لم يكن ذكره حينئذ حشوا لافادة الدفع المذكور
لان الاوصاف في العلة للحكم يغتفر الاحتياج الي شيين احد

صح

هما ان يكون لها اي العلة تاثير في الحكم والثاني ان يكون
فيها احتراز عن غير المعلول فيما لا يكون له تاثير في الحكم حشوا
لغاية تاثيره فلذلك لا يجوز ما لا تاثير له في الحكم فيه احتراز
حشو لان الاحتراز من مطالب العلة كالتاثير قال ابن جني في
كتاب الخصايص قد يزاد في العلة صفة يوتي بها لضرب من
الاحتياط من العلل بحيث لو اسقطت تلك الصفة لم يقدح
ده اسقاطها فيها اي العلة وهذا ما وعد به المص فيما مر بزيا
البيان فيه كقولهم اي النحاة في همز اوايل جمع اول واصله
اواول بواوين كما في الواحد فلما اكتنف احاط الالف واوان وقربت
التانيث من الطرف طرف الكلمة ولم يوثر اخراج ذلك
الحرف للهمزة عن الاصل وهو الواو تنبيها علي تجرده من التغيرات
في معناه وليس هناك اي في الجمع ياء ختمية قبل الطرف مفتح
او لبه المهملين اي الاخر مقدرة وكانت الكلمة جمعا فعل
ذلك الابدال فابدلت الواو في الاصل همزة فصار اوايل بالهمزة
فكان الواو الثانية فهذه العلة لابدال الواو همزة علة مركبة
من خمسة اوصاف يحتاج اليها في الابدال الا الخامس فلا حاجة
اليه لحصول الابدال مع الاربعة الاول سواكان مفردا ام جمعا
فقولك ايها المخاطب ولم يوثر الخ احتراز عن قولك نحو قوله
اي الحاجز يسمع من تشابهما غاولا بانبا الاوابي لا يلزم ابدالها
من التاثير في اخراج ذلك عن الاصل وفي شرح تصريف ابن
جني وقولك وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك قلبها

همزة في نحو قولك وكل العينين بالعواور لكن اصله عوا
وير فتقدير اليا بعد الواو الثانية منع قلبها همزة وقولك
وكانت الكلمة جمعا غير محتاج اليه في التعليل لانك لو لم
تذكره لم تخل بالعلة لحصول الحكم وان فقد الا ترى انك لو
نبنيت من قلت وبعت لا حاجة لضم القاطه في المبني منه
لانه الفعل واحدا مفردا على فواعل افاعل الهمزة اي ذلك
الواحد كما يهمز في الجمع فيقال قوايل وبوايع اسم انسان بالهمز
لان مقتضى قلب حرف العلة همزة في الاوصاف الاربعة مو
جود فيه حينئذ لكنه ذكر وصف الجمع في التعليل تانيسا
للسابع من تعليليه حيث كان الجمع في غير هذا الوزن مما
يدعوا الى قلب الواو يا في نحو حقي وزكي فذكرها اي في اوايل
قيد الجمع في اوصاف العلة المقتضية للقلب تاكيدا لا وجوبا
لما علمت ان ذلك الوزن مقتضي للقلب مطلقا قال ابن
جني ولا يجوز زيادة صفة لا تاثير لها اصل البتة تاكيدا لا اصلا
وذلك لا يكون حينئذ حشوا في الكلام مع ابهام كقولك في رفع
طلحة في قولك نحو جاء طلحة لانه لاسناد الفعل اليه
فهذه العلة الصحيحة ولانه مؤنث او علم فذكر التانيث
والعلمية لغو خلو عن الفايدة البتة لا فايدة فيه خبر بعد
خبر او في محل الوصف انتهى ومنها اي القوادح القول بالموجب
بفتح الجيم قال ابن الانباري في جدله وهو ان يسلم الخصم للمستدل
ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقا الخلاف في المتنازع فيه ومتى

توجه

توجه وجد الخلاف كان المستدل بالعلة المذكورة منقطعا
لخروج ذلك فان توجه الخلاف في بعض الصور المختلف فيها
مع عموم العلة لتلك الصور لم يعد المستدل منقطعا لعموم
علته لذلك والتخلف لامر آخر مثال ان يستدل البصري على
جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف الفعل نحو راكبا
جاء زيد بان العامل متصرف فيكون عمله قويا فيجوز تقديم
الحال عليه وهذا التعليل ساقط من النسخة التي وقفت
عليها فيقول له الكوفي وانا اقول بموجبه فان الحال يجوز
تقديمها عندي على عاملها المذكور اذا كان ذو صاحب
الحال مضمرا نحو راكبا جيت دون ما اذا كان ظاهرا لئلا
يؤدي الى الاضمار قبل الذكر والجواب من جانب المستدل
على جواز التقديم بما ذكر ان تقدر العلة على وجه لا يمكنه
اي الخصم القول بالموجب بان يقول المستدل عنيت ما وقع
الخلاف بيننا فيه وعرفته بالالف واللام التي للجنس
فتناوله اي تناول المعرف بال ما لم يقع فيه الخلاف بما لم يعين
وانصرف الحكم اليه بذلك التناول ولو للبصري بان يقول
للكوفي بهذا قول بموجب العلة في بعض الصور اذا كان
صاحبها معرفة والغاء في بعضها فلا يكون قولا بموجبها
المقتضي لتعميم الحكم وعدم التخصيص ومنها اي القوادح
فساد الاعتبار للعلة في الحكم قال ابن الانباري وهو ان يستدل
في مسيلة بالقياس على مسيلة اخرى في مقابلة النص عن

العرب والقياس كذلك لا نظر اليه كان يقول البصري الدليل على ان ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر ان الاصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لادى ذلك اي ترك صرفه الى ان نرده اي الاسم عن الاصل وهو الصرف الى غير الاصل وهو منع الصرف فوجب ان لا يجوز قياسا على مد المقصور فانه ممنوع فيقول له المستدل اي لا نسلم عدم جوازه له المعترض على تعليله هذا الاستدلال منك بالقياس المذكور بدليله في مقابل النص لظرف حال من القياس او صفة عن العرب متعلق بالنص او صفة له وهو اي القياس كذلك لا يجوز فانه اي الشان قد ورد النص عنهم اي العرب في اثبات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة فبعد النص المورد كلا نظر للقياس والجواب من جانب المستدل بالقياس الطعن في النقل المعبر عنه بالنص اما في اسناده طريقه وذلك اي الطعن فيه من وجهين احدهما ان يطالبه اي يطالب المستدل الخصم باثباته لانه مدع وعلى المدعي الاثبات وجوابه من المعترض ان يسنده بذكر رجال سنده او يحيله على كتاب معتمد عند اهل اللغة المرجوع اليهم في ذلك والثاني بعد ذكره الاسناد القدح الطعن في المسبلة المستدل في روايته بما يصير روايتهم غير معتد بها وجوابه من المعترض ان يبدي يظهر له ذلك النص طريقا اخر سالما مما ورد على ما قبله واما في متنه بعد تسليم وروده وذلك اي الطعن في المتن في خمسة اوجه

احدها

احدها التاويل حمل اللفظ على خلاف الظاهر لدليل بان يقول الكوفي الدليل على ترك صرف المتصرف قوله وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض فحذف تنوين عامر للضرورة وذو خبر مبتدا محذوف اي هو فيقول له البصري انه ليس مما الكلام فيه من ترك صرف المنصرف بل هو غير متصرف والتمام بصرفه لانه ذهب به الى القبيلة فصار فيه العلمية والتانيث المعنوي والحمل على المعنى والاعتبار به كثير في كلامهم اي العرب والثاني من وجوه الطعن المعارضة بنص اخر مثله فيه ابقاء صرفه والنصان متكافيان فهنا فيتساقطان والا لزم الترجيح بلا مرجح ويسلم المعترض الدليل الاول كان يقول الكوفي الدليل على ان اعمال الاول من العاملين الطالبين المعمول في كتاب باب التنازع اولى من اعمال الثاني قول الشاعر وهو رجل من بني اسد وقد بغى به ونزى عصوا تتمته وبه يتبين الدليل قوله بها يقبل فالجرد الجدالا ولو اعمل الثاني لبطل معنا دبالجرد الجدال فيقول له البصري هذا النص عن العرب مسلم لكنه معارض بقول الاخر منهم ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم فاعمل الثاني ولو اعمل الاول لقال سببت وسبوني بني عبد شمس من مناف بنصب بني واظهار الضمير في يسبني والثالث من وجوه الطعن اختلاف الرواية كان يقول الكوفي في الدليل على جواز مد المقصور في الضرورة قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد الغنا لغني المقصور للضرورة فيقول البصري

لقال

المانع لمده لها الرواية غنا بفتح الغين وهو ممدود فلا دليل
في البيت الرابع من وجوه الطعن منع ظهور دلالته اي الدليل
علي ما يلزم منه فساد القياس حتي تكون معارضة كان يقول
البصري الدليل علي ان المصدر اصل الفعل انه اي المصدر يسمي
مصدرا والمصدر اسم مكان هو في الاصل الموضع الذي يصدر
بالبنا للفاعل فيه الابل فلو لم يصدر عنه الفعل لما يقول البصري
دالا لما سمي مصدرا لانه حينئذ لو كان ماخوذا من الفعل كما
يقول الكوفي مصدورا عن الفعل ماخوذ منه قال في الانصاف
وهذا دليل لا باس به في المسئلة وقال الكوفيون المراد با
لمصدر المفعول لا الموضع كما يقال مركب فاره ومشرب عذب
فمركب ومشرب بوزن مصدر والمراد بهما المفعول فكذا ههنا
قال في الانصاف وهذا باطل من وجهين احدهما ان الالفاظ
اذا امكن حملها علي ظاهرها لا يعدل بها عنه والظاهر يوجب ان
يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه ثانيهما ان
مركبا فارها ومشربا عذبا يجوز ان يراد موضع الركوب والشرب
ونسبة الفارهة والعذوبة للمكان مجاز عقلي كبلد آمن وسقط
من النسخة الخامس من الاوجه التي يطعن بها في المتن ومنها
اي الموانع فساد الوضع قال ابن الانباري في تعريفه وهو
ان يعلق بالبنا للفاعل اي المستدل او للمفعول ويسكت عن
الفاعل لعدم تعلق الغرض به علي العلة التي هي مدار الحكم
ضد المقتضي بالنصب علي الاول وبالرفع علي الثاني اي ضد

ما

ما تقتضيه كان يقول الكوفي المجوز لبنا فعل التعجب من السواد
والبياض انما جاز التعجب من السواد والبياض من دون ساير
الالوان كالحمرة لانهما اي اللونين المذكورين اصلا الالوان والبا
يتفرع عنهما وفي نسخة اصلا الالوان والافراد لونه جامد او المراد
الاخبار عن كل منهما لا عن كليهما نحو قوله تعالي امر موسي وهارون
فقولا انا رسول رب العالمين بافراد رسول كما هو احد الوجوه فيقول
له البصري المانع لبنا فعل التعجب من الالوان قد علقت علي العلة
اي كونهما اصلا الالوان ضد المقتضي او مقتضا كونهما اصلها
ابلغيتهما للمنع وذلك لان التعجب انما امتنع من ساير الالوان
للزومها المحل والتعجب انما يكون من حدوث امر وعروضه
وهذا المعني اي اللزوم في الاصل ابلغ منه في الفرع لقوته
وشدته بالاصالة فاذا لم يجز بناوهما كان فرعا ملازمة للمحل
لا يكاد يزول عنه لجريه مجري اجزايه فلان لا يجوز فيما كان اصلا اولي لابلغية
ذلك فيه كما قال وهو ملازم للمحل لا يفارقه اولي بالمنع والجواب في
جانب المستدل ان يبين عدم الضدية بين العلة وما ذكره
من التخصيص او يسلم له للمعترض ذلك اي الضدية بين العلة
والحكم ويبين انه يقتضي ما ذكره ايضا من وجه اخر ومنها
اي الموانع المنع للعلة اي عدم تسليمها قال ابن الانباري وقد
يكون المنع لها في الاصل والفرع فالاول اي منعها في الاصل كان
يقول البصري انما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو
اي القيام المذكور عامل معنوي فاشبه الابتدا في الاسم المبتدا

في

بجامع كون كل معنويا والابتدا تجرد الاسم عن العوامل
وجعله اولا لثان تخبر به عنه يوجب الرفع في المبتدا
فكذا ما اشبهه من هذا القبيل فيقول له الكوفي دافعا للدليل
لا نسلم يعني نمنع ان الابتدا يوجب الرفع في المبتدا
لانه امر معنوي يضعف عن تاثير امر لفظي والثاني اي
المنع للعلة في الفرع كان يقول البصري الدليل على ان
فعل الامر مبني على ما يجزم به مضارعه ان دراك ونزال
ونحوهما من اسما الافعال الواردة على وزن فعال مبنية
على الكسر لقيامهما مقامه في افادة معناه فعوملت في البنا
معاملته فيقول له الكوفي معترضا دليله لا نسلم ان نحو
دراك مما ذكر انما بني لقيامه مقام فعل الامر فهذا امنع
لوجود العلة في الفرع بل بني لتضمنه معنى لام الامر فاشبه
الحرف في المعنى لتضمنه معناه والجواب من جانب المستدل
عن منع المعترض وجود العلة في الاصل او الفرع ان يدل
بالبنا للفاعل اي المستدل وللمفعول اي هو او غيره على
وجودها اي العلة في الاصل او الفرع اما بدليل يظهره فاذ
المنع للوجود وانه من العناد والمنع كذلك لا عبرة به ومنها
اي الموانع المطالبة من المعترض للمستدل بتصحيح كون العلة
اي ثبوت عليتها قال ابن الانباري والجواب من المستدل
للمعترض بذلك ان يدل ذلك اي صحة التعليل على شيين
التاثير في الحكم لمناسبتها له وشهادة الاصول بكونها علة
فالشي الاول اي التاثير وجود الحكم المعلل بتلك العلة لوجود

العلة

العلة وزواله لزوالها او شان العلة ذلك كان يقول بالنحنية
اي المستدل او معشر النحاة انما بنيت قبل وبعد وما الحق بهما
من الظروف على الضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه
لانها انقطعت عن الاضافة لفظا فيقال من المعترض وما الدليل
على صحة هذه العلة وتاثيرها الضم عند وجودها فيقول التاثير
لها فيه وهو وجود البنا لوجود هذه العلة وعدمه اي البنا
لعدمها الا ترى انه اي ما ذكر اذا لم يقطع عن الاضافة بان
اضيف لفظا او حذف المضاف اليه ونوي لفظه يعرب نصبا
على الظرفية او خفضا بمن فاذا انقطع عنها اي الاضافة بني لفقد
الاضافة فاذا عادت الاضافة عاد الاعراب كما ذكر فثبت تاثير
علية قطع الاضافة لما ذكر ثم يرد عليه اعرابها عند قطعه عن
الاضافة لفظا ومعنى الا ان يدعي انها مضافة حينئذ تقديرا بدليل
بقا الاعراب والثاني اي شهادة الاصول كان يقول انما بنيت كيف
واي ومتى لتضمنها معنى الحرف وذلك التضمن من اسباب البنا
فيقال من جانب المعترض وما الدليل على صحة هذه العلة حتى
يدار عليها الحكم فيقال من جانب المستدل ان الاصول القواعد
النحوية تشهد وتدل والاسناد اليها من الاسناد للسبب على ان
كل اسم تضمن معنى حرف وجب ان يكون مبنيا وقد وجد بنا هذه
الكلمات لما ذكر والاصول تشهد له ومنها اي الموانع المعارضة
قال ابن الانباري وهو ان يعارض بالبنا للمفعول لعدم تعلق
الغرض بعين الفاعل المستدل فيما علل به الحكم بعلة مبتداه تقتضي

خلاف الاولى والاكثرون من العلما على قبولهما لانها دفعت
العلة الاولى وقيل لا يقبل لانها نضد لمنصب الاستدلال
الذي لم اقامة الدليل او وظيفة المعترض مع دليل المستدل
الا اقامة دليل وذلك اي الاستدلال رتبة المسبول
وهو المستدل لا السايل وهو الخصم مثالها اي المعارضة
ان يقول الكوفي الاعمال المسمى بالتنازع ايضا انما كان اعمال
الاول اولى لانه سابق وهو اي المذكور صالح للعمل في التنازع
فيه فكان اعماله لذلك اولى من اعمال الثاني لقوة الابتدا
والعناية الاهتمام به فيقول البصري معترضا معارضا
هذا معارض بان الثاني من العاملين اقرب الى الاسم
المتنازع فيه وليس في اعماله نقض بالمهملة او بالمعجمة معنى
لتساوي المعنى على اعمال كل منهما فكان اعماله اولى فتعارض
دليل الكوفي بما ذكره تنبيه على حكم يوخذ مما تقدم عند
التامل والتدبر كما تقدم قال ابن الانباري ذهب قوم الى
انه لا يجب على السايل المعترض ترتيب الاسيلة الواردة
في منع العلة بل له ان يوردها كيف شا وان خالفت الترتيب
الطبعي لانه جا مستفهما في المستدل مستعلما منه الجواب
عما اورده وقال اخرون يجب ترتيبها وذكر كل في مرتبته
فعلى هذا اول الاسيلة في موانع العلة فساد الاعتبار
بين الحكم وما علل به وفساد الوضع لان المعترض على
المستدل بهما يدعي انما بطلت السند قياسا ليس مستعملا

في

في موضعه لما مر فيهما فقد صادم بدعوى ذلك اصل الدليل
خلاف ما بعده والقول بالموجب لانه اي المعترض يبين انه لم
يدل الدليل في محل الخلاف ولا حاجة له الى الاعتراض على الاستدلال
لانه فرع تسليم صحته وافادته في محل الخلاف والمنع فهو
الاربعة النظر اليها سابق عليه فيما بعدها ولذا اعطفه بثم فقال
ثم المطالبة بالدليل على الاثم لا كون الدليل دليلا وانما تاخرت
عن المنع لان المنع انكار العلة فطلب من المستدل اثباتها
والمطالبة اقرار بالعلة الا انه خفي على المعترض وجهلها والامر
اربعة الانكار للعلة يقبل لانه رجوع للعلم في الجهل وضده الا
نكار للعلة بعد الاقرار بها لا يقبل لانه نقض عاوم البعض
للعلة لما فيه من تسليم صلاحية العلة للعلية للحكم لو سلمت
في البعض بما خرج عن مقتضاها بالعلة وطرق ثبوتها وجه
عمومها لانها ابتدا دليل من السايل مستقل لا مدح في كلام
المستدل بل هو في مقابلة دليل المستدل فهي اي المعارضة
بمنصب الاستدلال اقامة الدليل للحكم اشبه منها بالسوال
منع رد استدلال المستدل بالدليل الذي استقل به تذنيب
يذكر ما له تعلق بالتنبيه قبله قال ابن الانباري السوال المقصود
طلب الجواب في المسول باداته اي اداة السوال الواردة في
الكلام من ادوات الاستفهام ومبناه على سايل يورد للسوال
ومسيول عنه ومسيول به ومسيول قال ابن الانباري فلا بد لكل
اصل من هذه الاصول من وصف يصح به السوال عند وجوده

ويفسد عند عدمه فالسايل ينبغي له ان يقصد في مسئلته
قصد المستفهم اي طالب الفهم للمسئول عنه زاد ابن
الانباري المتعلم وحذفه المصنف ايجازا ولهذا اي لكون
قصده ما ذكر قال قوم انه اي السايل ليس له مذهب
اذ مداره على تبيين مطلوبه والجمهور الاكثر من العلما على
انه لا بد فيما قاله من مذهب حتى يرجع اليه ويبني قواعد
سواله عليه لئلا ينتشر الكلام الى ما لا يخص مذهب فايدة
النظر وهذا اصح من مقابله وينبغي له ان يسال عما تثبت
فيه الاستفهام فان سال عما لا يثبت فيه الاستفهام كان
يسال عن وجود الظن والكلام كان السوال فاسدا لانه
اي السايل جامعا بذا المستدل بسواله عما يعلم حذف العايد
اختصارا بعلم الاضطرار لا يقدر على رفعه في نفسه ولا
دفعه عنها فصار في سواله ذلك بمنزلة ما لو سال سايل
عن وجود الليل والنهار مما لا شك في وجوده وليس يصح
في الابهام شي اذا احتاج النهار عندها في امامه الى دليل
مع ظهوره بالضرورة لم يسمع فقد قيل ما ثبت فيه الابهام صح
عنه الاستفهام والاستفهام في كلامه بالفوقية فالوجه
استنفار من الابهام ضدا للتعيين وكان سال عن حد
النحو واقسام الكلام كان استفهامه فاسدا اذ لا يشك ذلك
مما تثبتوا فيه الاستفهام لاستقرار امره وينبغي ان لا يسال
الا عما اي عن امر يلايم مذهبه ليكون في الكلام مناسبة

فان

فان سال عما لا يلايم مذهبه لم يسمع منه لانه خلاف ما
ينبغي كان يسال السايل الكوفي عن الابتدا لم كان عمله
الرفع دون غيره فهذا منه غير مسموع لان قوله لم كان عمله
الرفع تسليم منه ان الابتدا عامل ولا يقول له المستدل فانه
لا يرى انه عامل البتة فلما سال عن تفصيل ما ينكر جملته لم
يسمع منه وينبغي ان لا ينتقل من سواله الى سوال حتى يتم
تحقيق الاول فان انتقل عد منقطعا فلا يعتد به كالمسئول
منه الانتقال من استدلال الى استدلال وذهب قوم الى
انه لا يعد مطلقا بحال بدليل قول الخليل لنمرود فان الله
ياتي بالشمس من المشرق بعد قوله ربي الذي يحيي ويميت
وهذا انتقال وما استدلوا به لا يدل على جواز الانتقال
لان الانبيا امروا بدعوة الخلق الى الحق باقرب الطرق
فكانوا يكلمون كلا على قدر عقله كما قال صلى الله عليه وسلم
انا امرنا معاشر الانبيا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ف
الخليل راى قوله فان الله ياتي بالشمس من المشرق فات بها
من المغرب اقرب في قطع محاجه وليست محاجة اهل الجدل
على هذا المنهاج فلا عمل عليه والمسئول به قال ابن الانباري
المراد من المسئول به ادوات الاستفهام المطلوب بها الفهم
المعروفة عند علما العربية قال ابن الانباري والاصل في
الاستفهام ان يكون بالحروف فيها والاصل فيها الهمزة والاسما
والظروف المتضمنة للاستفهام ومحولة عليها ومعانيها مختلفة

فما سوال عما لا يعقل ومن عمن يعقل وكم عن العدد وكيف
عن الحال وشي وايان عن الزمان واني واين عن المكان واي
عن التعيين بمنزلة ام المعادلة لهمزة الاستفهام وقد تكون
منقطعة بمعني بل والهمزة نحو ام له البنات اي بل اله البنات
ولا يجوز كونها بمنزلة بل فقط لانه يصير التقدير بل له البنات
وذلك كفر والسوال بالمنقطعة لا يكون الا علي تقدير الاضراب
عن الاول فان كان قبلها خبرا نحو انها لابل ام شا فاستيناف
استفهام يستحق الجواب وان كان استفهاما فرجوع عنه
لاخر وانتقال منه لذلك وقدمنا حكم الانتقال من سوال لاخر
وينبغي ان يكون السوال مفهوما كان امر غير مبهم وصف تعبيري
وذلك كان يقول السايل ما يقول في اشتقاق الاسم فهذا
مفهوم لا ابهام فيه فان كان السوال مبهما غير مفهوم لم يستحق
السايل حينئذ الجواب كان يقول السايل ما يقول في الاسم فهو
غير مفهوم لابهام المسوول عنه فانه اي المسوول لا يدري السوال
عن حده اي معرفته ام اشتقاقه من السمو او الوسم ام غير
ذلك كعلاماته ولواحقه ويجوز قراة يدري بالبنا للمفعول
فيكون ان ضمير الشان واذا كان السوال كذلك فلا جواب له
لان ما لا يفهم في معينه لا يستحق الجواب عنه قلت ولذا قال
تعالي لحبيبه المصطفي صلي الله عليه وسلم ويسلونك عن الروح
قل الروح من امر ربي لم يامرهم بجوابهم بتعيين المراد بها
لابهامها او عدم تعيين المسوول عنه في السوال وما هذا سبيله

ما

لاجواب

لا جواب له والمسوول منه شرطه كونه اهلا للبيان لما يسال عنه
بان يكون من اهل في السوال حتي يقدر علي الجواب كالنحوي يسال
عن النحو والصرفي عن التصريف ولذا لما سيل عنه اي الكتب عن
وزن نكتل في قوله تعالي ارسل معنا اخانا نكتل لم يحر جوابا لانه
لم يكن صرفيا مع وضوحه جدا علي الصرفي حتي نسب سايله
عن ذلك في ذلك المجلس الي قصد تبكيته وتعجيزه ومثل
ذلك كل ذي علم عن عمله فان لم يكن اهلا كان يسال
العامي الفقيه عن مشكلات النحو وغوامض التصريف وغوامض
العروض كان السوال فاسدا وعليه استحيا بالكما صرح به ابن
الانباري بقوله ويستحب ان ياخذ المسوول عنه في ذكر الجواب
المطلوب منه بالسوال بعد تعيين السوال من السايل
فان سكت المسوول منه بعد تعيين السوال من السايل
كان سكوته قبيحا وكذلك مثل قبح السكوت فيما ذكر قبحه ان ذكر
الجواب للسايل وسكت عن ذكر الدليل لذلك الجواب زمنا
طويلا لانه يشعر بكون الجواب عن غير روية ولم يعد بذلك
التاخر منقطعا لاحتمال ان يكون سكوته ذلك للتفكر في ايراد
الدليل مع حضوره في ذهنه من حين الجواب بعبارة ادل
علي الغرض مما هو في ذهنه له وقيل يعد منقطعا لانه بتعرضه
للجواب تصدي لمنصب الاستدلال فينبغي ان يكون الدليل
معدا في نفسه فيظهره حالا او في حكمه قال ابن الانباري والاول
اصح والمسوول عنه من الطالب بالسوال ينبغي ان يكون مما يمكن

ادراكه لانه يتعذر ادراكه كانواع الحركات اعرابية اوبنايية
اوغير ذلك فان كان المسول عنه مما لا يمكن ادراكه كان يسال
عن اعداد جميع الالفاظ مهملة او موضوعة وجميع الكلمات
الدالة علي جميع المسميات كان السوال فاسدا لتعذر ادراكه
فلا يستحق السايل عن ذلك الجواب عنه لفقد شرط صحة السوال
من امكان الادراك والجواب هو المطابق للسوال بقدره من
غير زيادة عنه ولا نقصان والثاني معيب للاخلال بالجواب
والاول فيه زيادة عليه فان كان السوال عاما وجب ان
يكون الجواب عاما ليطابقه في ذلك وقال قوم يجوز ان تقصر الغرض
في العام في السوال في بعض الصور وتخصيصه بذلك المفروض
كان يسال السايل عن جواز تقديم خبر المبتدا فهذا سوال
عام فللمجيب ان يفرض السوال في الخبر المفرد وله
ان يفرض في الخبر الجملة وفي بعض النسخ الجمع وهو من تحريف
الكتاب اذ المراد بالمفرد في باب الخبر ما ليس جملة ولا شبهها مفردا
كان او مثني او جمعا وانما كان له ذلك الفرض فيما ذكرنا ذكروا لان
من سال عن الكل الشامل له العام فقد سال عن البعض في ضمنه
فجاز فرض ذلك العام في ذلك البعض وقصره عليه وقال اخرون
لا يجوز ذلك الفرض في الجواب مما يجوز في الدليل ومنع في
الجواب لئلا يكون الجواب عن المفروض الخاص غير مطابق
للسوال العام انتهي وقد رد ابن الانباري الاخير ونظر فيه بانه
يلزمهم فيما ذهبوا اليه مثل ما فروا منه لانه كما يلزم ان يكون

الجواب

الجواب عاما مطابقا للسوال يجب ان يكون الدليل عاما ليكون
مطابقا للجواب وكان علي المصنف ذكر ذلك **مسيلة** في الدور ونقدم
بعض
ذكره في العاشرة من المسايل المتعلقة بالعلة قال ابن جني في الخصايص
وذلك ان يودي الصنعة المعلل بها الي حكم ما الي حكم كان مثله
مما يقتضي التغيير لاجل الحكم المعلل بذلك الوصف فان انت غيرت الحكم
لاقتضا الوصف له رددت رجعت الي مراجعة الفاعلة للمبالغة
اي رجوع مثل ما منه هربت فحينيذ يجب عليك ايها المستدل
ان تضم علي الاول رتبة لا تحول عنها التغيير لئلا يلزم الدور
ومثال الدور المذكور كان تبني من قويت بمعني القوة بنا
فواوه
مثل رسالة بكسر اوله فتقول قواوة بكسر اوله ثم تكسرها بجمع قواوه
جمع تكسير علي فواعل بفتح فهمزة اخره ثم تبدل من بدل
الهمزة الواو لتطرفها بعد الف ساكنة فتقول بعد الابدال
قواو بواوين بينهما الف فتجتمع بين واوين مكتنفي الف
التكسير المزيدة لا لاجل ولا حاجز فاصل بين الواو الاخيرة والطرف
اخر الكلمة لتبقي واوا بحالها فان انت قررت من ذلك اي
ابقيا الواو اخر الكلمة وقلبتها همزا اي قلبتها همزة لتطرفها
كما همزت في اوايل لزمك ان ترجع لما كنت عليه فتقول قواوي
بالهمزة اخره كما كان اولا قبل ابدال الهمزة واوا وتصير هكذا
تبدل من الهمزة واوا ثم من الواو همزة وهكذا الي ما لا نهاية
له وذا الدور غير جايز فاذا ادت الصيغة بالقلب الي نحو هذا
المقتضي للقلب لا قلب عنه وهكذا لا الي علبه وجبت الاقامة

علي اول رتبة فتقول فوادبوا وقمرة لا بعد لعنها الرفع
الدور مسيلة اخرى في اجتماع ضدين في التعليل اعلم ان
التضاد في هذه اللغة العرب جار مجرى التضاد عند اهل
الكلام في انهما لا يجتمعان فاذا ترادف الضدان في شي
منها اي من هذه اللغة كان الحكم للطاري وتزول عنه
الحكم الاول الذي كان قبل ومثال ذلك لام التعريف اذا
دخلت علي المنون تحذف له لام تنوينه لان اللام للتعريف
الموذن بالتعيين والتنوين للتنكير الموذن بالانتشار
والتعميم فلما ترادفا علي كلمة تضادا لفظا ومعني فكان الحكم
للطاري لقوته وهو اللام فعرفناه ومنعنا تنوينه والجمع
بينهما في قول بعض السلام عليكم شاذ كما في المغني او علي
زيادة ال وبهذا الحكم جار مجرى الضدين المترادفين في
التوارد علي المحل الواحد كالمحل الابيض طرا عليه السواد وهما
لونان متضادان والساكن يطرا عليه الحركة فيعمل الثاني
ويلغي الاول وكذلك مثل ما ذكرا يضا حذف التنوين للاضافة
اذ بينهما كمال التنافي لا يراد الاضافة بالتنوين بالتنكير والي
ما فيهما اشار الناظم قال كاني تنوين وانت اضافة فحيث
تراني لا تحل مكاني وكذلك حذف تا التانيث ليا النسب
فتحذف التا لما ذكر مسيلة ثالثة القياس نوعان جلي
وهو جلي لوضوح جامعية علة للاصل والفرع وخفي لخفا ذلك
فيهما فمن الاول الجلي قياس حذف النون من المثني في صلة

لتنوين واضافة

كما مر

الالف

الالف واللام عند الاضافة جا الضارب زيدا علي حذف النون
في الجمع المذكر السالم منهما اي صلة ال فان الاول اي حذفه
من المثني لم يسمع من العرب بخلاف الثاني فمسموع منهم
قال ابو حيان وقياس المثني علي الجمع فيما ذكر قياس جلي لاشتر
في غالب الاحكام خاتمة الاحكام ذات القياس قد للتعليل
بجمع السماع ممن توثق بعربيته لما يفيد الحكم والاجماع
من النحاة عليه والقياس علي النص المسموع فيه علي مسيلة
الكلام من لنا بعده ما يلي الاشارة الثانية وما بينهما بيان
مسيلة مقدمة علي انه اتمه فلا ادري هذا الخلاف من
الكاتب ام من الشارح مسيلة التسلسل قال الاندلسي
بفتح الهمزة والدال المهملة وضم اللام بعدها مهملة نسبة
للاندلس اقليم بالغرب قال المص في لب اللباب في شرح المفصل
للزمخشري من قال من النحاة بان العامل في الصفة مقدر
لا العامل في الموصوف اجاز الوقف علي زيد الموصوف من قولك
جاني زيد العاقل لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة
العامل وابتدا العامل لان التقدير عنده اي عند هذا القايل
جاني العاقل فكان النعت بعامله جملة والجملة مستقلة
فوجب ان لا يمتنع ان يوقف علي ما قبلها ويبتدا بها لاستقلالها
وهذا القول فاسد يودي الي التسلسل الممنوع لانه اذا قدر جاني
العاقل والعاقل صفة والصفة لا بد لها من موصوف تقوم به
لان الوصفية تدل علي معني وذات يقوم به ذلك المعني

اكهما

فيكون حينئذ التقدير جاني زيد العاقل ثم تقدر ايضا للعاقل
المقدر له موصوف عامل فيه فيصير التقدير جاني العاقل
ويكون لما ذكر من افتقار الصفة للموصوف ايضا جاني زيد
العاقل وهكذا ابدا يلزم من كل منهما الاخر مبني او بالبنا للمفعول
العاقل الصفة صفة للعاقل قدر بينهما اي الصفة والعامل فيها
موصوف يقوم به الصفة ومتي استقل العامل بموصوف قدر له
غاية الوصف اليه قدر مع الصفة عامل اخر فيهما فيرجع الامر
الي ماقبله وهكذا الي ما لا يتناهي وذلك محال فما ادي اليه ممنوع
والمختار الذي عليه الجماعة ان العامل فيهما العامل في الموصوف
وعليه الجمهور لانه لا يجوز الوقف علي الموصوف دون الصفة فمنع
الوقف عليه جا به النص عن العرب واجمع عليه من ذكر ويشهد
له القياس لما يلزم علي جوازه من التسلسل الممنوع انتهي قال
ابن مالك في شرح التسهيل الذي انتهي فيه الي باب القسم يجوز
دخول البا في خبر ما التميمية جوازه في خبر ما الحجازية خلافا
للفارسي والزمخشري في منعهما فيه في التميمية ويدل عليه اي
الجواز السماع من العرب والقياس والاجماع من النحاة ولا نظر
لخلاف من ذكر اما لضعفه او لكونه بعد انعقاد الاجماع اما
السماع فلوجود ذلك في اشعار بني تميم يا وي طلحه الي قبيلة
ونثرهم واما القياس فلان البا دخلت علي الخبر لكونه منفيا لا لكونه
منصوبا بدليل دخولها بعد ما المكفوفة عن العمل بتقديم معمول
خبرها عن اسمها وهو غير ظرف ونحو ذلك بما تعمل فيه مع بقا النفي

واما

واما الاجماع فقد نقله ابو جعفر قاسم بن علي بن محمد بن سليمان
البطليوسي الشهير بالصفار بفتح المهملة وتشديد الفا وبالرا
اخره احسن شراح كتاب سيبويه والله تعالي اعلم **الكتاب**
الرابع في الاستصحاب اي ابقا الحكم كما كان قال ابن الانباري هو
ابقا حال اللفظ علي ما يستحقه في الاصل ابقا لما كان علي ما كان
عند عدم دليل النقل عن الاصل الذي كان عليه قال ابن الانباري
وهو من الادلة المعتبرة في الفن كاستصحاب حال الاصل في
الاسما وهو الاعراب لتوارد المعاني عليه الذي لا يكشفها الا الا
عراب حتي يوجد دليل البنا في شبه الحرف للدين عند ابن
مالك وشبه مبني الاصل عند ابن الحاجب واستصحاب حال
الاصل في الافعال وهو البنا لانها ليست كالاسم فيما ذكر ايضا
كما مر حتي يوجد دليل الاعراب من تعاور المعاني المعتبرة للاعراب
علي الفعل وذلك كالمضارع وقال ابن الانباري في الانصاف في
مسايل الخلاف احتج البصريون علي عدم تركيب كم وانها
بسيطة وعللوه بان الاصل الافراد والبساطة واستصحب
والتركيب فرع فيتوقف علي دليل ومن تمسك بالاصل استصحابا
له خرج عن عهدة المطالبة بالدليل لان الاصل بقا ما كان
علي ما كان واستصحاب الحالة احد الادلة المعتبرة عند الاصوليين
كما لو تيقن المكلف صدور حدث وطهر منه ثم شك في ضده
فيعمل بما تيقنه فيهما قبل استصحابا له وقال في موضع اخر منه
احتج البصريون علي انه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض

قيد به لاخراج ما جر عند الحذف الا انه عوض وذلك بان قالوا
يتعلق باحتج ايضا ولا منع من تعلق طرفين بعامل واحد
عند اختلافهما اجتمعنا على ان الاصل القاعدة في حرف الجر
ان لا يعمل مع الحذف وانما احتمل معه اي الحذف في بعض المواضع
كما مر اذا كان له اي الحرف عوض ولم يوجد هنا فبقي المنع بحاله
فيما عدا ما ورد على الاصل استصحابا له والتمسك بالاصل
تمسك استصحاب الحال السابقة وهو من الادلة المعتبرة عرفا
وشرعا انتهى وقال ابن مالك من قال ان كان واخواتها المسماة
بالافعال الناقصة لا تدل على الحدث انما جي بها للربط بين الاسم
والخبر فهو اي قوله مردود بان الاصل في كل فعل الدلالة على
المعنيين الموضوع لهما الحدث والزمان المعين اما الدلالة
على الفاعل فالتزامية لا وضعية فلا يقبل اخراجها عن الاصل
المذكور الا بدليل يصرف عنه قلت والمسايل التي استدل فيها
النحاة بالاستصحاب بالاصل كثيرة جدا بكسر الجيم وتشديد
الدال المهملة في المصباح الجد اي بفتح الجيم الاجتهاد في الامر
والاسم الجد بالكسر ومنه فلان محسن جدا اي نهاية ومبا
لغة قال ابن السكيت ولا يقال بالفتح انتهى واكد سعي جدا بقوله
لا تحصى بالفوقية مبنيا للمفعول وذلك كقولهم اي النحاة الا
صل في البنا السكون ثم جا واصله البنا مبنيا عليه لا سوال
فيه ابدا او واصله الاعراب مبنيا عليه سيل لم بني ولم بني على
السكون الا لموجب تحريك لدفع التقا الساكنين كما في اي وحيث

وكقولهم

وكقولهم الاصل في الحروف عدم الزيادة وانها من المادة حتى
يقوم دليل عليها اي الزيادة من الاشتقاق من المادة ويوجد
ذلك الحرف مزيدا فيحكم بزيادته ونحوه مما يستدل به عليها
وكقولهم الاصل الصرف فلم يفتقر لعلة والتنكير لطريان التعريف
عليه بمقتضي له والتذكير ولذا لم يحتج لدليل وقبول الاضافة وقبول
الاسناد اليه ان تنسب اليه ما تتم به الفايدة وقال ابن الانباري
في اصوله استصحاب الحال وان كان من الادلة من اضعف الادلة
لعدم كل من النص والاجماع والقياس عليه ولهذا لكونه كذلك
لا يجوز التمسك بالاستدلال به ما وجدنا هنا للمدعي دليلا من
تلك الادلة المقدمة عليه الا ترى انه لا يجوز التمسك به في اعراب
الاسم مع وجود دليل البنا من بنايه شبه الحرف وصفا او
استعمالا او تضمين معناه لقوته على الاستصحاب الا ترى انه
كذلك كما لا يجوز التمسك بالاستصحاب في اعراب الاسم مع وجود
مقتضي بنايه لا يجوز التمسك به في بنا الفعل مع وجود دليل الاعراب
من مضارعته الاسم في ورود المعاني المقصودة على التركيب
الواحد كما مر انه اصح المذاهب في سبب اعرابه وقال ابن الانباري
فيجد لو الاعتراض من السايل على المستدل بالاستدلال على استصحاب
الحال متعلقه الاعتراض بان يذكر دليلا يدل على زواله فلا اثر
له حينئذ بان يدل الكوفي على زواله بزوال ذلك الاستدلال
وسقوطه اذا تمسك البصري في بنا فعل الامر فيبين اي الكوفي
ان فعل الامر مقتطع من المضارع حذف منه حرف المضارعة

وجي بالبنا في نحو وما كما كان ان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا
والا جي بهمزة الوصل وما ماخوذ منه والمضارع قد زال عنه اصل
البنا لانه قد اشبه الاسما في مقتضي الاعراب وزال عنه بذلك
الشبه استصحاب حال البنا الذي كان حقه لولا ذلك الشبه
وصار اي المضارع معربا بالشبه المذكور فكذلك فعل الامر لانه
منه الا انه حذفت لام الامر ثم حرف المضارعة فيجري عليه ما
كان لاصله والجواب من جانب البصري عما اورده الكوفي ان
يبين ان ما توجه دليل الكوفي علي اعراب الامر لم يوجد يمنع انه
ماخوذ منه بل هو نوع مستقل فيبقي التمسك فيه كاستصحاب
الحال من اصل البنا في الفعل صحيحا الكتاب الخامس في ادلة شتي
بفتح المعجمة وتشديد الفوقية بعدها الف معناها متفرقة ب
وشكلها شتات كما في المصباح وادلة جمع قلة لدليل وعدل اليه
عن دلايل لما تقدم في صدر الكتاب من الاختلاف في جمع فعيل
وصفا لغير العاقل عليه قال ابن الانباري اعلم ايها الصالح للتحصيل
ان انواع الاستدلال لاقامة الدليل علي المدعي كثيرة لا تنحصر لان
مدارها علي الفكر وقوة الذكا وحسن الاستنباط منها الاستدلال
بالعكس وتسميه الاصوليون قياس العكس كحديث ارايتم لو
وضعها في حرام اكان عليه وزر فكذلك اذا وضعها في الحلال
كان له اجر كان يقال لو نصب الظرف في خبر المبتدا نحو والركب
اسفل منكم بالخلاف بينه وبين المبتدا وهو مذهب الكوفيين
وعللوه بان خبر المبتدا في المعني هو المبتدا الا تري انك اذا قلت

زيد قايم كان القايم في المعني هو زيد واذا قلت زيد خلفك
لم يكن خلفك في المعني زيدا فلما اصرما يعني نصب علي الخلاف
ايذانا بالافتراق وجواب لو قوله لكان ينبغي ان يكون الاول
وهو المبتدا منصوبا بمعني بهذه العلة لان الخلاف لا يكون من واحد
وانما يكون من اثنين كل يخالف صاحبه فلو كان الخلاف معني
موجبا للنصب في الثاني كما ذكره الكوفي لكان موجبا للنصب
في الاول لوجود العلة فيه فلما لم يكن الاول المبتدا منصوبا
مع قيام الخلاف به ايضا دل عدم نصبه علي ان الخلاف لا يكون
موجبا للنصب والا فاعماله في الثاني دون الاول تحكم وترجيح
بلا مرجح فاستدل بعكس الحكم علي نقيضه ومنها الاستدلال ببيان
العلة قال ابن الانباري وهو ضربان احدهما ان يبين بظهور
والتفصيل للمبالغة علة الحكم في الاصل ويستدل علي ثبوت ذلك
الحكم في الفرع الذي ادعي مشابهته الاصل في موضع الخلاف بتلك
الفرع لتوخذ بها اي العلة للحكم لدورانه معها فاينما وجدت
وجد والثاني ان يبين العلة في الحكم في الاصل ثم يستدل بعضها
في موضع الخلاف علي عدم ذلك الحكم فيه كما قال يفقد الحكم ل
بفقد علته فالاول اي اثبات وجود الحكم في موضع الخلاف
كان يستدل من اعمل اسم الفاعل في المضي مع كونه غير صلة لال
فيقول انما اعمل اسم الفاعل وهو كذلك في محل الاجماع اذا كان
بمعني الحال او الاستقبال لجريانه علي حركات الفعل وسكونه كضارب
ويضرب فوجب ان يكون في المضي عاملا لوجود العلة فيه حينيذ

والثاني اي الاستدلال بعدم العلة لحكم الاصل في موضع
الخلاف على عدمه فيه كان يستدل في ابطال عمل ان المخففة
الثقيلة فيقول في الاستدلال انما عملت ان الثقيلة لشبهها
لها بالفعل مبني لكونه بلا بنا مفتوح الاخر بوزن المبني للمفعول
ومعنى لانه بمعنى الموكد وقد عدم الشبه بالتخفيف لفقدان
الشبه اللفظي فوجب ان لا يعمل فاستدل بعدم العلة في موضع
الخلاف على فقد حكم الاصل منه ومنها الاستدلال بعدم الدليل
في الشي على نفيه لانه يلزم من فقد العلة فقد المعلول قال
ابن الانباري وهذا اي الاستدلال بفقد الدليل على شي على
نفيه انما يكون في امر اذا ثبت اثبته المستدل فلا بد من
وضوح دليله لكونه في الوضوح لم يجب دليله فيستدل
الخصم بعدم الدليل على ذلك الحكم على نفيه كان يستدل
على نفي ان الكلمات اربعة وعلى نفي ان انواع الاعراب وكذا
البنا خمسة فيقول لو كانت الكلمات اربعا وانواع الاعراب
خمسة والبنا لكان على ذلك المدعي دليل لانه معتبر في اقامة
الدعوى وتاييدها ولو كان على ذلك دليل في نفس الامر يعرف
بكثرة البحث وشدة الفحص فيحضه المطالب وفي المصباح
فحصت عن الشي استقصيت في البحث عنه وتفحصت مثله
فلما لم يعرف دليل مع ما مر من شدة العناية بالامر دل على انه
لا دليل في نفس الامر فاستدل بعدم وجود الدليل للمدعي
على عدم ذلك المدعي كما قال فوجب ان لا يكون الكلمات اربعا

ولا

ولا انواع الاعراب ولا البنا خمسة قال ابن الانباري وقد زعم
بعضهم ان النافي لا دليل عليه لانه لم يدع اثباتا حتى يطلب منه
دليله بعدم وجود دليله لا يبقى الحكم وليس كذلك لانه حاكم
بانتفا ذلك المنفي ولان الحكم بالنفي لا يكون الا عن دليل تقوم به
الدعوى كما ان الحكم بالاثبات لا يكون الا عن دليل فكما يجب
الدليل على المثبت كذلك يجب الدليل ايضا على النافي لذلك ومنها
الاستدلال بالاصول قال ابن الانباري كان يستدل على ابطال ان
رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بان ذلك اي كونه الرافع
يودي الى خلاف الاصول وابدل من الاول قوله يودي الى
ان يكون الرفع بعد النصب والجزم لان المفهم له تجرده عنهما فلا
بد من سبقهما عليه وهذا خلاف الاصول لانها شاهدة بتقديم
الرفع عليهما كما قال لان الاصول تدل بان الرفع قبل النصب
لان الرفع صفة الفاعل وهو عمدة الكلام والنصب صفة المفعول
وهو فضلة كما ان الفاعل منزلة قبل المفعول منزلة واعتبارا
فكذلك الرفع قبل النصب اعتبارا ومنزلا لدلالة الاصول على
تقدم الرفع على النصب تدل الاصول ايضا على ان الرفع قبل
الجزم لان الرفع في الاصل من صفات الاسما لكونه صفة الفاعل
والجزم من صفات الافعال كما ان رتبة الاسما قبل الافعال ولزم
عليها ذكر الرفع قبل الجزم فالقول بان تجرده منهما رافعه يقتضي
لتاخر الرفع عنهما فيخالف الاصلين المذكورين فالمراد بالجمع في
الاصول ما فوق الواحد فان قيل فهلا اي فطن ان الرفع في الاسما

قبل الجزم في الافعال فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم ولا يلزم
سبق وصف الاسم العدم موصوفها علي موصوف الجزم وهو الافعال
تقدم وصف الفعل علي الوصف الاخر له قلنا لان اعراب الافعال
عند البصريين فرع علي اعراب الاسما لتعاقب المعاني المصعرة
للاعراب علي كل واذا ثبت ذلك اي تقدم الرفع علي الجزم مرتبة
في الاصل اي الاسم فكذلك ثبت ذلك الامر في الفرع لان الفرع
يتبع الاصل ولا يخالفه الا لمقتضي والجواب من جهة الجمهور علي
ذلك ان المراد بالتجرد عدمهما وعبر بالتجرد تنزيلا للامكان
منزلة الوقوع كما يقال الكافر التركيبة ضيق فم التركيبة ومنها
الاستدلال بتقدم النظر لذلك الحكم لو قيل به ولم يذكره اي هذا
الدليل ابن الانباري في اصوله وذكره ابن جني في الخصايص وهو
استدلال كثير بالمثلية في كلامهم اي النحاة وانما يكون دليلا علي
النفي في الحكم المدعي اثباته لاجل الاثبات وقد استدل المازني بالر
بالزاي والنون ويعدم اسمه رادا علي من قال من النحاة وهو
ان السين وسوف يرفعان الفعل المضارع فنفي قوله بانا لم نر عاملا
يدخل عليه لو قد تعالي ولسوف يعطيك ربك فترضي فالقول — اللام وهذا يدخل عليه صح
بعملهما يقتضي يفضي الي ما لا نظير له قال ابن جني في الخصايص
وانما يستدل بعدم النظر علي النفي حيث لم يقم الدليل المقدم
علي الاستدلال علي النفي بعدم النظر علي الاثبات فان قام دليل
وقلنا لم يلتفت اليه لان اتخاذ النظر بعدم قيام الدليل انما هو
تقوية للانس به فيثبت الحكم القايم دليله لا للحاجة اليه لثبوته

بدليله مثاله الدلس بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه فان همزته
ونونه زايدتان فوزنه انفعل ثبت ذلك بالنص من الايمة
ومما سياتي في كلامهم وهو اي هذا المثال لا نظير له ولم يلتفت
لفقد النظر كما ذكره بقوله لكن قام الدليل علي ما ذكرنا لان
النون زايدة لا محالة بفتح الميم اي لا بد اذ ليس في ذوات
الخمسة الاحرف شي مثال علي افعلل فتكون النون فيه اصلا
لوقوعها موقع العين وفقد اللازم يستلزم فقد الملزوم واذا
ثبت زيادة النون بما ذكر بقي في الكلمة ثلاثة احرف اصول الدال
واللام والسين وفي اولها همزة ومتي وقع ذلك اي همزة قبل
ثلاثة احرف اصول حكمت ائمة الصالح للخطاب بزيادة الهمزة
فلا تكون النون اصلا والهمزة زايدة لان ذوات الاربعة
وهو الرباعي لا تلحقها الزيادة من اولها الا في الاسما الجارية
علي افعالها فقد صرح اسم فاعل دحرج وبابه فقد وجب اذ
عرف ما ذكر ان الهمزة والنون زايدتان ذوات الكلمة بهما
اي الحرفين المزيدين اوله علي وزن انفعل وان كان بهذا
الوزن مثالا لا نظير له فلا ينظر لعدم عند قيام دليل الحكم
وثبوته فان اجتمع الدليل علي الحكم والنظر بالرفع وهو الغاية
في الاثبات كنون عنبر بالدليل يقتضي كونها اصلا من مادة الكلمة
لانها مقابلة لعين جعفر والنظر موجود وهو مثال جعفل بفتح اوله
وثانيه انتهي وقال ابن هشام الخضراوي اذا ورد شي عن العرب
حمل علي النظاير وان لم يوجد له نظير لقوة النص في الاثبات

ومنها الاستحسان بالمهملات قال ابن جني في الخصايص ن
و تلاتة علي المطلوب ضعيفة غير مستحكمة اي غير محكمة والسين
للمبالغة الا ان فيها اي علة الاستحسان ضربا نوعا من الاتسا ٤
في العلة والتصرف فيها من ذلك اي الاستحسان تركك الا
خف عادلا عنه الي الاثقل من غير ضرورة تدعو اليه نحو التقوي
والفتوي فانهم اي العرب قلبوا اليا فيهما التي هي لام الكلمة
اذ اصلهما فتيا وتقيا لانهما باثبات الواوا من غير علة قوية
توجب القلب لامكان بقايهما بحالهما من غير مخالفة لشرف
الاصول بل قلبوا استحسانا ارادوا الفرق بين الاسم
والصفة في اي كثيرة لا يوجبون علي انفسهم الفرق بينهما
اي بين هذين الوزنين اي فعلي وفعلي بينهما اي الاسم
والصفة استحسانا وتاثير الاسم والصفة وخص الاسم بالا
علال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل ومن ذلك اي
الاحسان قولهم في تكسير حسن بفتحتين حسان اوله فهذا
اي حسن وحسان كجبل وجبال وفي كسر غفور بفتح فضم
غفر بضمتين كعمود وعمد فغفروا بين الجمعين استحسانا
ولسابد فع ان يكونوا اي العرب فصلوا بين راس الاسم
والصفة في اشباع غير الامثلة الاربعة الا ان جمع ذلك الفصل
فيها انما هو عن استحسان للتمييز والفصل لا عن علة نص
ضرورة مقتضية له البتة فليس الاستحسان جاريا مجري
رفع الفاعل ونصب المفعول في قيام علة كل منهما المانعة

من

من تخلف الحكم عنها لانه لو كان الاستحسان المذكور للفصل بينهما
واجبا في جميع امثلة الباب مثله مفصولا بينهما وليس الامر
كذلك ومن الاحسان ما يخرج عن اصل قاعدته تنبيها بالخروج
علي اصل بابه المعدول عنه للعلة نحو استحوذ بالواو واطول
الصدود روطيبة بوزن مفعلة بفتح فيكون محببن اي طيب
النفس فبقيت اليا فيهما بحالها مع قيام اصل مقتضي الاعلال
استحسانا تنبيها علي ان الالف المنقلبة في امثلتها اصلها الواو
في الاولين واليا في الاخير ومنه اي الاستحسان ما يبقي الحكم فيه
بحاله مع زوال العلة المقتضية له في ذلك المحل كقوله ولا تشال
الاقوام عهد الميافي فان السامع في جمع مساق مواثيق برد
اليا الاصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها يا وهي اي العلة للقلب
الكسرة والحكم دائر مع علته وجودا وعدما لكنا استحسن هذا
الشاعر ومن تابعه في ذلك ابقا القلب للواو يا وان زالت العلة
وهي الكسرة من حيث ان الجمع غالبا مانع لمفرده اعلالا وتصحيحا
فهذه علة خلفت العلة الموجبة للقلب مع علة استحسانية
فلا اصل بقي القلب بحاله قال ابن جني وقياس عصر واي تصغير
ميثاق على هذه اللغة المقتضية القلب بحاله مع زوال علته
ان يقال ميثيق بضم ففتح ساكنة اتباعا للمكبر وابقا
لما كان علي ما كان وفيه اي الاحسان ما ذكره صاحب البديع
وهو اي المذكي كما في البغية قال اذا اجتمع التعريف العلمي
احد اسباب منع الصرف والتناسب السماع او الجمه

في الثلاثي الساكن الوسط فالاول كهند ففيه العلمية والتانيث
والثاني كنوح ففيه العلمية والعجمة فالقياس منع للصرف
لوجود مقتضيه من العلتين والاستحسان الصرف
لخفته فعلة الصرف الاحسان مع قيام علة المنع وقال ابن
الانباري اختلفوا اي النحاة في الاخذ للحكم والتعليل له
بالاستحسان فقال قوم انه غير ماخوذ به لما فيه من التحكم
الغا العلة لا العلة وترك القياس الذي يقتضيه وقال
اخرون انه ماخوذ به لا على سبيل الوجوب واختلفوا ايضا
فيه فقيل هو اي الاستحسان ترك قياس الاصول لمنع صرف
هند الذي هو القياس لوجود العلتين لدليل اخر هو
الخفة وقيل هو تخصيص العلة المقتضية لما هو القياس بترك الاول
فمثال ترك قياس الاصول لدليل علة ترى متعلقه بما تقدم في
الكلام على رفع المضارع اذ قياس اصله البنا وعدل عنه
لدليل شبهه بالاسم فيما مر فيه ومثال تخصيص العلة ان
يقول القايل انما جمعت ارض بالواو والنون مع انها ليست
علم مذكر ولا صفته فقيل ارضيون عوضا من تا التانيث
المحذوفة من لفظه فخصصوا منع جمع غير علم المذكر وصفته
بها لذلك وبين التانيث الاصلي المعوض عنه بقوله لان الاصل
ان يقال في ارض ارضه لان التا علامة لفظية فهي اصل التقديرها
فلما حذفت التا لفظا جمعت بالواو والنون عوضا عنها وهذه
العلة لجمعها بما ذكر غير مطردة لانها تنتقض بشمس ودار وقدر

استحسان

بكسر

بكسر فسكون الطنجرة من كل مونث معنوي لم تجمع كذلك وعلة
النقض بقوله فان الاصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولا يجوز
ان تجمع بالواو والنون لان الباب سماعي انتهى ومنها الادلة
المختلف فيها الاستقرا تتبع الجزييات لاثبات امر كلي استدلوا
في مواضع وسلم الاستدلال به منها انحصار الكلمات في الثلاث
الاسم والفعل والحرف قال ابن الخباز وهو احسن دلايل الحصر فان
علما العربية تتبعوا كلمات العرب في محاوراتهم ومحاضراتهم
فلو كان ثم رابع لعثروا عليه ومنها اي الادلة المختلف فيها الدليل
المسمى بالباقي اي بعد اخراج الدليل لما عداه كقولنا الدليل يقتضي
ان لا يدخل الفعل شي من الاعراب لكون الاصل فيه اي الفعل
البنا لعدم العلة المقتضية للاعراب من تعاقب المعاني
المعتورة على التركيب المفتقرة في كشفها اليه وقد خولف هذا
الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلة اقتضت
ذلك لقيام سبب الاعراب بالمضارع فاعربه ورفع ونصب
لمقتضيهما فبقي الجر من انواع الاعراب وهو الباقي على الاصل
الذي اقتضاه الدليل من الامتناع لدخوله المضارع لانه بقي
علة منع الاعراب لم تعارض الاولين فدخلاه لاجله وبقي
الباقي على مقتضى الدليل الكتاب السادس في التعادل التوا
زن بين الادلة والترجيح لبعضها فيه اي الكتاب مسايل الاولى
قال ابن الانباري اذا تعارض نقلان في حكم اخذنا بارجحهما
لان الارجحية من المرجحات والترجيح في شيين احدهما الاسناد

الطريق الموصلة للمتن والاخر المتن لعقاد ذلك المنقول فاما
الترجيح بالاسناد فبان يكون رواه احدهما اي العلتين اكثر عددا
من رواة الاخر واعلم واحفظ الظاهر ان الواو فيه بمعنى او ولانه
يكفي في الترجيح احدهما وذلك كان استدل الكوفي على النصب بكيما
الحاق المركبة مع ما الحاقها بكيما بقول الشاعر وهو عدي بن زيد
العلوي اسمع حديثا كيما يوما تخبر به عن ظهر غيب اذا ما تريده
سائل سئلا فيقول له البصري ما عدا المبرد فانهم منعوا عمل كما
بمعنى كيما والنصب بعدهما تابعا لذلك معترضا استدلاله بالبيت
الرواة اتفقوا على ان الرواية كيما يوما تخبره بالرفع ولم يروه احد
بالنصب غير المفضل بصيغة المفعول من التفضيل بالضاد المعجمة
والقاي سلمة بن عاصم ثم هو في النسخة بوزن مفعلة وفي بعضه
الوعاه بحذف الميم وفتح اوائله ومن رواه بالرفع اعلم علما بالعربية
منه واحفظ واكثر عددا فكان الاخذ بروايتهم وهو الرفع اولى
واما الترجيح في النقل فبان يكون احد النقلين جاريا على ومن
القياس والنقل الاخر على خلافه وذلك كان يستدل الكوفي
على اعمال ان مع الحذف في غير المواضع المعروف اعمالها فيها بلا عوض
بقول الشاعر الا بتخفيف اللام اداة استفهام ايهذا الزاجري
ها التنبيه وذا نعت اي والزاجري نعت ذا احضر الوغى اي
الحرب بتمنه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي فيقول البصري
المانع من نصبها حينئذ معترضا على دليل الكوفي قد روي احضر
بالرفع ايضا اي كما روي بالنصب وهو اي الرفع وفق موافق

القياس لانها من عوامل الفعل وعوامله ضعيفة فينبغي ان لا يعمل
مع الحذف من غير عوض وقد بطل عملها في قوله تعالى افغير الله
تامروني اعبد مع ان التقدير ان اعبد ويدل على ضعفها ان من
العرب من لا يعملها مظهرة وترفع ما بعدها تشبيها لها بما المصدرية
وجاء عن ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم فكان
الاخذ به اي بالرفع اولى لموافقته لما ذكر وبيان كون النصب
حينئذ خلاف القياس انه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا
عوض حتى ان المشددة والخفيفة المحمولة عليها اولى بالمنع المسئلة
الثانية قال ابن جني في الخصائص اللغات العربية على
اختلافها وتخالفها كلها حجة يحتج بكل منها الا ترى ان لغة اهل
الحجاز في اعمال ما وبه جاء التنزيل ولغة تميم في تركه اي الاعمال
كل منهما يقبله القياس فليس لك ان ترد احدى اللغتين بصا
حبتها لانها اي المردودة بالاخرى ليست احق بذلك الرد من
اللغة الاخرى لكن غاية ما لك في ذلك المختلف فيه
ان تتخير احداهما لعدم امكان الاخذ بهما معا في آن واحد فتقويها
على اختها وتعتقد بعد التقوية ان اقوى القياسين المذكورين
المذكورين لهما اقبل لها واشد انسا فلا تعد بها تلك اللغة
تامارد احدهما بالاخرى فلا تعدم فهو تكرار الا ترى الى
قوله صلى الله عليه وسلم نزل القران بسبع لغات كلها
شاف كاف فيما اتفق واخرامنها هذا الحكم الذي ذكرناه ان كانت
اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين فيه والا قدم ما قياسه

اقوى على مقابله فان قلت احدهما اي اللغتين استعمالا جدا
وكثرة الاقوى فيهما اخذت باوسعهما اي اكثرهما رواية
لبعد اللفظ في الحفظ عن الكثير عادة وكان سعتها يدل على جودة
حفظ صاحبها واقربهما قياسا رواية وقياسا تمييزان الا ترى
انك لا تقول كثيرا المال له ولا مررت بكمر قياسا على قول قضاعة
بضم القاف وتخفيف الضاد المعجمة وبالعين المهملة ابو قبيلة قال
ابن عبد البر في كتاب الانساب المال له والا ترى انه لا يقال
وبكش بالحاق الشين المعجمة لمكان الخطاب قياسا على قول من
الحقها بالكاف المجرورة فقال مررت بكش بل يوقف كل ما ورد في
لغة خارجا عن القياس على المسموع ولا يتجاوز عنه لغيره
فالواجب في مثل ذلك الوارد عن بعضهم استعمال ما هو اضعف
واقل وهي اخرى استعمال ما هو اقوى في القياس واوسع في
الاستعمال سلوكا للاقوى واخذا بالاولى ومع ذلك اي عدم
سلوك الاولى الاقيس لو استعمله انسان لم يكن مخطئا لكلام
العرب بجملتها المجيبة على لغة بعض منهم فانه انما نطق على قياس
لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ للاعتداد بكل لغاتهم كما
عرفت لكنه حينئذ مخطئ لاجود اللغتين الجائزة للقوة وسعة
المجال والحكم عليه بالخطأ لما ذكر عند الاختيار فان احتاج لذلك
العدول عن اتخاذه لذلك في شعر وسجع ولو للتناسب فانه
في العدول لذلك غير ملوم لان الضرورات تبيح المحظورات
كما تقدم في الرخصة ولا ينكر عليه لانه يكره على ذلك ورفع

الحرج

الحرج عن المكروه المسألة الثالثة اذا تعارض على المتكلم ارتكاب
شاذ ولغة ضعيفة فان ترك الشاذ وقع في الضعيفة او تركها
وقع في الشذوذ ولا محيد له عن احدهما فارتكاب اللغة
الضعيفة اولى من ارتكاب الشاذ المردود لورودها عن
بعضهم ولا كذلك الشاذ المذكور ذكره ابن عصفور اما الشاذ
الموافق للاستعمال دون القياس كاستحوذ او بالعكس فظاهر
انه يقدم على اللغة الضعيفة لوروده في فصيح الكلام المسألة
الرابعة قال ابن الانباري اذا تعارض قياسان بان ناسب
هذا الفرع كلا من الاصلين ووجدت علة جامعة له بكل منهما
تأخذ بارجحهما لارجحيته وهو اي ارجحهما ما وافق دليلا اخر
من نقل يعضد معناه او قياس اخر يقاربه في العلة والحكم رجحها
فاما الموافقة للنقل فكما تقدم عن البصري في رد كلام الكوفي
في عمل ان مضمرة من غير عوض واما الارجحية الموافقة للقياس
فكان يقول الكوفي ان ان المشددة النون المكسورة الهمزة
واخواتها تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل مصدر مضاف لمفعوله
اي لشبهها له فهي ضعيفة في العمل منحطة عنه لان ذلك شان
الفرع ابدا فوجب نزولها عنه في العمل اذ لو عملت في الخبر الرفع
لادى الى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب بقاء الخبر على رفعه
قبل كما قال المص عنهم ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع اظهر
اصطلاحا وليتعلق به قوله فيه لمنع عمل المصدر مضمرا ولو في
الظرف مما كان يرتفع الخبر به قبل دخولها ابقاء لما كان على

البصري

ما كان فقياس الكوفي حال الخبر بعد دخول ان عليها قبل دخولها
بجامع وصف الخبر به فيقول هذا قياس فاسد وذلك لانه
ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل
الرفع فقياس ان واخواتها علي ذلك الامر العام للعامل
وتنتفي مساواة الفرع الاصل بوجوب تقديم المنصوب هنا
علي المرفوع فرقا بين الفعل وما حمل عليه فما ذهب اليها الكوفي
اليه يؤدي الي ترك القياس الذي هو وجوب رفع عامل في
الاسم للخبر ويفضي الي مخالفة الاصول اي ان ما ينصب الاسم
من العوامل لم يعمل الرفع فيها بغير فائدة ورفع الخبر بغير عامل
انما كان رافعه قبل دخول ان المبتدا المرفوع هو والخبر فهما مترا
فعان وقد زال ذلك بدخول هذه الاحرف والقول برافعهما
السابق يؤدي لرفع الخبر بغير عامل وذلك كله مخالف للا
صول وذلك اي الدخول في الامر عبثا لا يجوز عند العقلاء
قال ابن الانباري فوجب ان يعمل في الخبر الرفع كما يعمل في
الاسم النصب علي ما بيناه المسئلة الخامسة قال ابن جني في
الخصائص اذا تعارض القياس والسماع بان اقتضي كل خلاف
ما اقتضي الاخر نطقت بالسماع علي ما جا عليه عنهم لانه
نص واصل مقيس عليه ولم تقسه علي غيره بل ما ورد النص
لاقتضا النص المنع من ذلك واخذنا الوارد لوروده واقتصرنا
عليه دون ما وراه لمخالفته القياس وذلك نحو استحوذ عليهم
الشيطان لا حاجة لذكر الظرف والعامل في التمثيل فحل محل المثال

استحوذ فهذا النص يقتضي ابقا الواو فيه علي حالها وقياس
بابه يقتضي انقلابها الفا كما قال فهذا اي تعارضهما مجاوبها كلاهما
ليس بقياس لانه تحركت الواو اصالة وانفتح ما قبلها بعد نقل
الفتحة للفاحالا لكنه اي استحوذ لا بد من قبوله لوروده فانك
ايها المتكلم انما تنطق بلغتهم وتحتذي وهذا منها وتحتذي تتبع في جميع
ذلك التكلم به امثلتهم فوجب النطق بما كما جاء انك من بعد ذلك
النطق به كذلك لا تقيس عليه غيره لان القياس يقتضي خلافه
فلا تقل في استقام استقوم ولا في استباع استبيع بل جي بذلك
علي القياس بالقلب لكل من الواو والياء الفا واقتصر في ابقاء
ذلك بحاله علي الوارد عنهم المسموع منهم فاعملت حينئذ النص
والقياس والله اعلم المسئلة السادسة قال ابن جني في الخصائص
اذا تعارض قوة القياس لقوة علته وكثرة الاستعمال مع ضعف
علته بالنظر لمقابله قدم بالبنا للمفعول وحذف الفاعل لعدم
تعلق الغرض بعينه اي قدم المتكلم حينئذ باكثر استعمالا
وان ضعف قياسا علي مقابله ولذلك اي التقديم ما ذكر قدمت
اللغة الحجازية في اعمالها ما عمل ليس بغلبته وان كان قياس
الاشتراك فيها بين الاسم والفعل يوهي قياسها علي ليس علي
التميمية في اهمالها مع قوة قياسه اذ الاصل ما لا يختص فيه ان لا
يعمل لان الاول وهو اعمالها اكثر استعمالا وتداولا ولذلك انها
لا غير نزل القران وان كانت التميمية اقوي قياسا لما علمت
ثم بني زائد في الحجازية بريث سك من تقديم لخبرها علي اسمها

او معمول الجر وهو عز ظرف على الاسم او بناسخ لاسمها على خبرها
او نقض النفي بالا فرعت بالفاء والزاي والعين المهملة اي
رجعت اذ ذاك اي حينئذ الى اللغة التميمية من
اهمالها لانه القياس فيه وهي اهمالها المسئلة السابعة في
تعارض مجرد الاحتمال الذهني الاصل وباحتمال كونه مزيدا
معارضة مجرده للظاهر لظهور دليله قال ابن جني في
الخصائص باب بالتنكير مبتدأ المبتدأ به لكونه في مقام التنويع
والتقسيم او خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب والظرف خبر بعد خبر
او صفة باب او حال حذف عاملها وصاحبها اي عينه في الشيء يرد
عن العرب فوجب له القياس حكما بسبب ظاهر علة القياس ويجوز
عقلا ان يأتي السماع بضده بضد ذلك القياس ايقطع بالبنا
للفاعل اي الواقف عليه وبالبنا للمفعول ظاهره ولا نظر
لمجرد الاحتمال والا لما تم الاستدلال ام يتوقف في ذلك الظاهر
اي ان يرد السماع عليه احتمالا فيصير الحكم موقوفا فيه الى وروده
فلم يرخص من الاحتمال بشيئا الا ان تقديمه للقطع لفظا يومي لتقديمه
له عملا قال ابن جني وذكره عن غيره المذهب المنصوص ان
نحكم في نونه بانها اصل لوقوعها موقع الاصل وهو العين في فعلل
كجعفر مع تجويزنا عقلا ان يرد دليلا يدل على زيادتها
كما ورد في قولهم عنسل بوزن جعفر والعين والسين مهملتان بدل
على زيادة نونه وهو اشتقاقه من عسل الذئب اسرع فحكم بان
وزنه فنعل مع عدمه في ابنيتهم لدليل الاشتقاق عليه وقيل

انه

انه من العنس للناقة الصلبة فنونه اصلية ولامه زائدة وما
ذكره المصنف راي سيبويه وغيره وهو الاصح لان زيادة النون اكثر من
زيادة اللام اخرا كما في عنصل للبصل البري لاعوجاجه من قولهم
رجل اعصل معوج الساق وله نظائر وكذلك كالرجوع فيما ذكر عن
الاصل للاحتمال لغيره لدليله الغالب حملها الخليل بن احمد على انها
مستقلبة عند واحد على الاكثر ولعنا اندفع مع ذلك حمله على الاكثر
ان يرد شي من السماع لمادة الكلمة يقطع معه بكونها منقلبة عن يا
لان الاشتقاق يبين اصول المواد فهذا انما يتعلق بمعارضة احتمال
الزيادة المحرف لاصالته وقال ابن جني في مواضع اخر من الخصائص
باب في الحمل على الظاهر اعرابه كاعراب سابقه فلا نغفل وان
امكن عقلا ان يكون المراد غيره عن ذلك الظاهر فيحمل على
الظاهر حتى يرد ما يبين بظهر خلاف ذلك الظاهر فيرجع حينئذ
للدليل اذا شاهدت ايها الصالح للخطاب ظاهرا يكون مثله
اصلا امضيت الحكم على ما شاهدت من ظاهر حاله لان الاصل
عدم المعارض وان امكن عقلا ان يكون الامر من باطنه خلاف
الظاهر بخلافه بخلاف ذلك الظاهر ولذلك حمل سيبويه سيدا
بكسر فسكون على انه مما عينه يا لان ظاهر حاله اخذه من السيادة
وان احتمل كونه من السود وقال في تحقيره تصغيره سييد
عملا بظاهره المذكور مع توجه احتمال كونه فعلا بكسر فسكون
مما عينه واو فقلبت لسكونها اثر كسرة كريح وعيد وجرى على ذلك
لاحتمال القاموس فقال في مادة سود والسيد بالكسر الاسد

كالسبد انه لم يذكر القاموس مادة السين والباء والدال المسئلة
الثامنة في تعارض الاصل المبني عليه جزئيات الباب والغالب
في ذلك النوع اذا تعارض اصل وغالب في مسئلة نحوية جرا
قولان كتعارضهما ففيه قولان وهي عندهم من القواعد كجزئيات
كثيرة والاصح انه يعمل بالاصل كما في الفقه اي غالبا كالحكم بطهارة ما
غلبت والا فقد نحكم بالطاهر كهو بنجاسة ما قلتين فيه نجاسة
عينية فلم يغيره ثم غيره نحكم بالطاهر من كون التغير منها وقدم
على اصل طهارة الماء ومن امثلته في النحو ما ذكره صاحب الايضاح
بكسر الهمزة وسكون الياء بعدها ضاد معجمة مهملتان بينهما الف اذا
وجد فعل بضم ففتح العلم صيغة فعل لانه اريد به لفظه فصار اسما
بل علما لذاته ولم يعلم بالبنا للفاعل او للمفعول اصرفوه اي العرب
كما هو الاصل ام لا بل منعوه كما هو الغالب فيه ولم يعلم له اشتقاق
ولا قام عليه اي دليل يعلم باصله ففيه مذهبان مذهب سيبويه
صرفه عملا بالاصل في الاسما حتى يثبت انه معدول لان الاصل
في الاسما الصرف والاصل عدم العدل وهذا اي صرفه هو الاصح
لما ذكر ومذهب غيره غير سيبويه المنع من الصرف لانه الاكثر في
ذلك الوزن في كلامهم فكان هو الغالب نحمل عليه ومنها اي امثلته
ما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل ان رحمان ولحيان هل يصرفان
لانه الاصل او يمنع لان الغالب زيادة الالف والنون فيه مذهبا
لما ذكر في كل منهما والصحيح عند النحاة صرفه اي ما ذكر لانا قد جهلنا
النقل فيه في المذكور عن العرب ا صرفوه ام لا والاصل في الاسما الصرف
فوجب العمل به وان كان غالب ما وزنه فعلان منع الصرف وهو

وجه

وجه مقابله كما قالوا ان ما يوجد من فعلان بفتح اوله وسكون
ثانيه الصفة بالحر صفة فعلان كما مر غير مصروف في الغالب من
امثلته والمصروف منه قليل فكان الحمل على الغالب من عدم الصرف
اولى من الحمل على الصرف وان كان الاصل لان الحكم للغالب هذه
غاية عبارته اي عبارة شارح التسهيل وكانه اراد بهما مجرد التمثيل
ولعله كان لا يرى ما راه من التصحيح فلذا تبرا منه بعد نقله منه
والله اعلم وسميت الالفاظ عبارة لانه يعبر منها الى المعاني المترجم
عنها بها المسئلة التاسعة في تعارض اصلين قال ابن جني في باب
الخصايص والحكم في ذلك اي تعارضهما مراجعة الاصل الاقرب
دون الابعد لترجحه بالاقربية من ذلك قولهم في ضمة الذال المعجمة
من قولك ما رايته مذ اليوم فان اصلها اي ذلك مند السكون فلما
حركت لالتقا الساكنين هما هي ولام ال في اليوم لسقوط همزة الوصل
للوصل ضموها ولم يكسروا وهذا مع انه الاصل في التخلص من التقا
الساكنين لان اصلها اي الذال الضم في منذ وانما ضمت فيها في
لالتقا الساكنين قبل تحركها اتباعا لضمة الميم واصلها اي الذال
الاول وهو السكون لانه اصل البنا واصلها الثاني وهو الاقرب
الضم للتخلص من الساكنين فضمت الذال من مذ في مذ اليوم عند
التقا الساكنين هو ما عرفته كما ضمت دال منذ عند ملاقاة ساكنيها
ردا الى الاصل الاقرب لمنذ المحمولة عليه وهو ضم منذ لا الى الاصل الابعد
لها الذي هو سكونها قبل ان يحرك لتقتضي مثله وهو التقا الساكنين
للكسر لا للضم اي لو حمل مذ على منذ قبل ضمه لكان فيه التقا الساكنين

يكون اصله التخلص بالكسر لا بالضم لكنه حمل علي منذ المضموم لا
قرب من منذ الساكن الذال فلا يكون فيه عدول عن الاصل
الغالب من التحريك بالكسر لما عرفت ومن ذلك اي التعارض
بينهما قولهم اي العرب بعت وقلت بكسر القاف الثاني وضمها
في الواوي فهذه مقابلة فيهما علي الاصل الاقرب بعد النقل
للفعلين من بابيهما لغيره ليبني ما يدل علي المحذوف دون الابعد
وهو المنقول عنه لان اصلهما فعل بفتح العين كضرب ثم نقلا منه
الي فعل بكسر العين في الثاني وفعل بضمها في الواوي ثم قلبت
الواو والياء في فعلت لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقا ساكنان
العين المنقلبة المقلوبة بالاعتلال الفا ولام الفعل فحذفت
العين لانها حرف علة لالتقائهما ثم نقلت الضمة التي في عين
الواوي والكسرة التي في عين اليائي الي الفا ليدل كل منهما علي
العين المحذوفة مراجعة الي الاصل الاقرب وهو اعتبارهما
بعد نقلهما من فعل بفتح العين كما نقل اليه فيهما ولو روعي الاصل
الابعد وهو فعل كضرب فيهما لقيل قلت وبعت بفتح الفا فلا يكون
دليلا علي المحذوف اواو ام يا لان احوال هذه العين انما هو
الفتح الذي ابدل منه الضم والكسر فرد للاصل الاقرب دون الاصل
الابعد المسيلة العاشرة اذا تعارض استصحاب الحال من ابقا ما
كان علي ما كان مع دليل اخر علي خلافه من شان الدليل الاخر
سماع او قياس فلا عبرة به اي الاستصحاب لقوة الدليل الثاني
عليه ذكره ابن الانباري في كتابيه الاصولي والجدلي المسيلة الحادية

عشر

عشر في تعارض قبيحين اي امرين كل منهما قبيح قال ابن جني
في الخصايص اذا حضر عندك ضرورتان لابد لا فراق
من ارتكاب احدهما فانت ايهما الصالح للخطاب باقربهما الي
القياس واقلهما فحشا وذلك كواو ورنتل بوزن جعفر بواو
ورا ونون وفوقية ولام انت فهاتين ضرورتين اما ان
تدعي كونها اي الواو اصلا وهذه ضرورة الواو لا يكون اصلا
في ذوات الاربعة الا مكررة كالوصوصة والوقوعة مصدر وصوص
ووحوح واما ان تدعي كونها زايدة وهذه ضرورة ايضا الواو
لا تزاد اولا اي في اول الكلمة فجعلها اصلا وان كان ضرورة
اولي من جعلها زايدة لانها اقرب الي الاصل في الكلمة من
الضرورة الثانية لانها تكون اصلا في ذوات الاربعة في حالة
ما اي بعض حالاتها وهي حالة التكرير الماده بمثاليهما وكونها
بالرفع استيناف زايدة اولا لا يوجد بحال فيحمل بالضرورة اولي
لما ذكر وكذلك كتعارض الضرورتين فيما ذكر تعارضهما اذا قلت
قايما رجل لما كنت مترددا بين ان ترفع قايما مع بقايه في مكانه
فتقدم الصفة علي الموصوف مع بقايها علي تبعيتها وهذا التقدم
لا يكون بحال وفي ان تنصبه حالا من النكرة وهو ضرورة لان
اصل صاحبها التعريف فمجيها من النكرة ضرورة وهو علي قلة
جايز في كلامهم لما جا منه فيه حملت المسيلة علي الحال فنصبت قايما
اخذت بالاصل الاقرب وتركت الاصل المتروك راسا المسيلة الثانية
عشر اذا تعارض امر مجمع عليه وامر مختلف فيه فالاولي المجمع عليه

سلوكه اولي من سلوك المختلف فيه مثال ذلك اذا اضطر في
الشعر الي قصر ممدود او مد مقصور اي لا بد من احدهما فا
رتكاب الاول اي قصر الممدود اولي لاجماع الفريقين البصريين
والكوفيين علي جوازه ومنع البصريون الثاني فكان سلوك
المتفق عليه اولي المسيلة الثالثة عشر اذا تعارض المانع للحكم
والمقتضي له قدم المانع لقوته من ذلك ما وجد فيه سبب الامالة
وهي المامه لكون الالف مبدلة من يا متطرفة كالفتي والهدي وهدي
واشتري ولكونها تخلفها اليا في بعض التصاريف كالف ملهي والف
غزا ومانعها وهو غلبته ايضا الرا غير مكسورة في اتصالها بالالف اما
قبلها او بعدها كغواشي وراشد وحمار ورشاد فلا تجوز امالته
تقديما للمانع ومن ذلك ما وجد فيه سبب البنا من الاسم وهو (ا)
وهو ما يمنه الحرف شبها مدنيا له منه ومنع منه من البنا لزومه
اي الاسم المشابه للحرف كذلك بالاضافة التي هي من خصايص الاسم
فمنعت المقتضي من علته عمله فامتنع البنا تقديما للمانع ومن
ذلك المضارع الموكد بالنون المباشرة اخره وجد فيه سبب
الاعراب المقتضي له وهو مضارعته الاسم فيما مر ومنع منه من
الاعراب النون التي هي من خصايص الافعال مباشرتها اخره ومن
ذلك اسم الفاعل اذا وجد شرط اعماله في غير كونه صلة ال وهو
الاعتماد علي الموصوف او المخبر عنه او ذو الحال وعارضه المانع
من العمل حينيذ في تصغيره كضويرب او وصف له قبل العمل امتنع
اعماله بعدها للمانع وقد لمح بعض الادبا لهذه القاعدة فقال

قالوا

قالوا فلان عالم فاضل • فاكرموه مثل ما يرتضي • فقلت لا عقل فيه فقد
تعارض المانع والمقتضي • المسيلة الرابعة عشر في القولين لعالم واحد
وذلك لاختلاف نظره وتبين كل في مرة من مرار النظر وقد قال
عمر رضي الله عنه في مسيلة قضي بها ثانيا بخلاف قضايه اولا ذاك
علي ما قضينا وهذا علي ما نقضي قال ابن جني في الخصايص اذا ورد
عن عالم في مسيلة قولان فاكثر فان كان احدهما مرسلا غير
مقيد بالدليل والقول الاخر معللا به اخذنا المعلل لقيام حجته
وترك المرسل لضعفه لعدم قيامها كقول سيبويه في غير موضع
من كتابه في التا الفوقية من بنت واخت انهما للتانيث وما علله
وقال مصدر بمعني القول معطوف علي قول وفي الحديث ان الله
يكره اضاعة المال وقيل وقال وهو احسن من كونه ماضيا منزلا
منزلة المصدر معطوفا عليه او من عطف الفعل علي الاسم في باب
ما لا ينصرف في كتابه المذكور انهما اي تا وهما ليست للتانيث فاختلف
كلاماه وعلله اي الثاني بان ما قبلها ساكن وتا التانيث قالوا حد
لا يكون ما قبلها ساكنا الا ان يكون اي ما قبلها الفا كقناه من
القتوه جمع مكارم الاخلاق وقناه بالقاف والنون العود للمعروف
وحصاه وذلك لان الالف اللينة لا يمكن فيها غير السكون والباقي
مما يتصل بها التا كله مفتوح كرطبة بضم ففتح وعنبة بكسر ففتح وعلا مة
ونسابة كثير العلم ومعرفة النسب قال في باب ما لا ينصرف فلو سميت
رجلا ببنت واخت لصرفته اي اللفظ المسمي به لانه ليس فيه الا العلمية
وهي لا تستقل بالمنع اما اذا سمي به مونث فيمنع للعلمية والتانيث

المعنوي قال ابن جني في الخصايص فمذهبه الثاني في التاء
المذكورة فيهما وقوله انها للتانيث محمول على التجوز في ترك التثبت
في التغيير مع القدرة عليه وذلك لانها لا توجد في الكلمة الا في حال
التانيث لمدلولها وتذهب اي التانيث بذهابه بذهاب
حال التانيث كما اذا سمي به مذكر لا مراده انها في نفسها زايدة
للتانيث بل هي اصل كتا عفريت بكسر اوله وثالثه المهملين وسكون
الفا ثانية وبعد الراء تحتية فوقية وملكوت بوزن فعلوت وهذان
مثالان للمنفي بهما اي بهما المنفي من زيادة التا فانها اي تا بنت واخت
بدل لام اخ وابن اذ اصلهما اخو وبنو فحذفت اللام وعوض منها
التا وان لم يعلل وحرسهما بدل ارسلا طرا الى الاليق بمذهبه
بمذهب ذلك القايل بهما والاجرى بالجيم من الجريان على قوانينه
قواعده فيعتمد ما وصف بذلك ويتاول الاخر بصرف عن ظاهره
لوجه يصح به الكلام ان امكن ودليل الصرف خروجه عن قوانين
القايل ومذهبه اما اذا لم يمكن فيرد كقول سيبويه حتى الناصب
للفعل وقوله انها حرف جر فانهما قولان متنافيان اذ عوامل الاسما
ما تعمل فيها لا تباشر الافعال يتصل بها فضلا عن ان يعمل فيها فا
لثاني يبعد عن القواعد جدا وقد عد سيبويه الحروف الناصبة
للفعل ولم يذكر فيها حتى يعلم بذلك ان ان مضمرة عنده بعد حتى
ناصبة للمضارع واضمارها بعدها كما تضمر بعد اللام الجارة سوا
كانت للتعليل ام للصيرورة ام لتاكيد النفي ام مزيدة فالاول نحو
نولك ليغفر لك الله والمراد بالتعليل فيه اظهار حكمة الفعل لا الغرض

الباعث

الباعث عليه لا محالة ذلك في افعاله تعالى فيكون قوله بانها ناصبة فيه
فيكون تجوز بسبب الملابسة والمجاورة فيؤول بذلك نصبه الثاني
ليتفق الكلامان المنقولان عنه وان لم يمكن التاويل لاحدهما بما
يرجع للاخر فان نص في احدهما على الرجوع عن الاخر بفتح الخا القايل
لما رجع اليه علمنا انه اي المرجوع اليه رايه والاخر المرجوع عنه
بصيغة المفعول متروك فلا تنسب اليه بعد رجوعه عنه وان لم
ينص على الرجوع عن الاخر بحث عن تاريخهما وعمل بالمتاخر لكونه
كالناسخ لسابقه والاخر كالمنسوخ مرجوع عنه وان لم يعلم التاريخ
وجب سبق المذهبين النظر في اقوالهما واشدهما والتفحص عن
حال القولين قوة وضعفا فان كان احدهما اقوى من الاخر فقابله
نسب اليه انه قوله احسانا للظن به وان القول الاخر المنسوب اليه
مرجوع عنه وان تساويا اي القولين في القوة اي او الضعف وجب
ان يعتقد انهما رايان له تعارضا عنده وما قام له من حج احدهما
وان الداعي اي تساويهما عند الباحث عنهما حتى لم يرجح احدهما
بذلك على مقابله بقي يتفاوت بالنظر لقوة الدواعي البواعث التي
دعت القايل بهما اي ان اعتقد كلا منهما مساويا لمقابله وكان ابو
الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط الذي ينصرف اليه اللفظ
عند الاطلاق يقع له ذلك كثيرا وديانته تمنعه من ترجيح ما لم يعم
ترجيحه اذ دليل حتى ان ابا علي الفارسي كان اذا عرض له قول عنه
يقول لا بد من النظر في التزامه اياه حتى ينسب اليه لان مذاهبه
كثيرة لا يلتزمها كلها التعارض فلا بد من ثبوت التزامه للقول المحكي

طرح

عنه حتى ينسب اليه وكان ابو علي يقول في هيهات انا افتي مرة
اي لفظها في الكلام استعارة مكنية يتبعها استعارة تخييلية لا تخفي
بيانها علي بيانك بكونها اي مرة اسما للفعل مبنية الفتح بناء هيهات
وشتان وافتي مرة بكونها ظرفا اي في مرة فيكون اعرابية قال
ابو علي قلت لابي عبد الله البصري يوما من الايام ايا اعجب من
هذا الخاطر في المذهب في الحكم في حضوره تارة وتغيبه اخرى
فهذا منه يدل علي انه اي لنزد من عبد الله الا انه لا بد في جانبه هو
من تقديم النظر في الدليل المؤدي الي المطلوب انتهي كلام الخصائص
ملخصا السبيلة الخامسة عشر فيما ترجحت به لغة قريش علي
لغة غيرها من العرب قال يحيى بن زياد الفراء بفتح الفاء وتشديد
الراء كانت العرب تحضر الموسم المقام للحج في كل عام وتحج البيت
الحرام في الجاهلية هي ما قبل زمن نبيه صلى الله عليه وسلم وقريش
يسمعون جميع لغات العرب الواردين اليهم للحج من اماكنهم فما
استحسنوه من لغاتهم اي العرب تكلموا به فصاروا بذلك التتبع
افصح العرب وما استقبحوه منها تركوه فخلت لغتهم من مستبشع
اللغات اي بما يستبشع فيهما ومستقبح الالفاظ اي ما يعد منها قبيحا
من ذلك الكشكشة بوزن الزحرحة والشين معجمة وهي في
لغة ربيعة ومضر قبيلتان ومضر ابو القبيلة جد النبي صلى الله
عليه وسلم يجعلون بعد كاف الخطاب منصوبة او مجرورة في
خطاب المؤنث شينا معجمة فيقولون رايتكيش بهذا مثال كافها
المنصوبة ومررت بكش وعليكش مثال كافها المجرور والكاف علي

اصلها

ومنهم

اصلها مكسورة في الجميع فمنهم من القبيلتين المذكورتين من
يثبتها في الوصل ايضا ومن يجعلها مكان الكاف بدلا منها ويكسرها
اي الشين ويسكنها في الوقف اعطاء للبدل حكم المبدل منه فيقول
منش وعليش بالشين محل الكاف مكسورة وصلا ساكنة وقفا
ومن ذلك المستبشع المستقبح الكسكسة بوزن ما قبله الا ان السين
هنا مهملة وهي في ربيعة ومضر ايضا فيجعلون بعد الكاف او
مكانها بدلها في الخطاب المذكر سينا مهملة علي وزان ما تقدم
في الشين وقصدوا بذلك الفرق بالاعجام والاهمال الفرق
بينهما من المخاطبين ومن ذلك الموصوف بما ذكر العنعنة بوزن
ما قبله والعينان مهملتين والنون مكررة وهي في لغة كثير من
العرب في لغة قيس وتميم تجعل الهمزة المبدوء بها الكلمة عينا
فيقولون في انك مكسورة الهمزة او مفتوحها عنك وفي اسلم
عسلم وظاهر ان هذا وظاهر ان هذا اذا بدئ بلفظ الامر
المذكور اما مع العاطف مثلا فلا وجود لها حتى تبدل وفي اذا
وهي حرف جواب وجزاء عذن ومن ذلك الموصوف بما مر الفحفحة
في لغة هذيل بان يجعلوا الحاء عينا ومنه قراءة ابن مسعود عتى حين
ومن ذلك الوكم في لغة ربيعة وهو من كلب يقولون عليكم
وبكم بكسر الكاف حيث كان قبل الكاف يا او كسرة ومن ذلك الوهم
يجعل الها في موضع الكاف مما قبله في لغة كلب يقولون منهم موطن
وعليهم وبينهم فيكسرون الها وان لم يكن قبل الها يا ولا كسرة كما
في بينهم ومن ذلك العجعجة بجيم بوزن ما قبله من

قضاعة يجعلون اليا المشددة جيما يقولون في تميمي نسبة لتميم
تميمج بالجيم محل اليا ومن ذلك الاستنطا لغة سعد بن بكر بن
هوازن ولغة هذيل والازد بالزاي وتبرك سينا وقيس والانصا
يجعل كل من هولا العين الساكنة نونا اذا جاورت الطا كانطي
بالنون بعد الهمزة بدل العين في اعطي ومن ذلك الوتم بالفوقية
في لغة اهل اليمن يجعل المتكلم منهم بها السين المهملة تا فوقية
كالذات بالفوقية محل السين في الناس ومن ذلك الشنشنة بهـ
بشينين معجمتين ونونين مصدر بوزن الدحرجة في لغة اليمن
يجعل اهلها الكاف شينا مطلقا سوا كانت لمذكر او غيره كلبيش
اللهم لبيش اي لبيك ومن العرب من يجعل الكاف جيما كالجعبة
يريد بهذا اللفظ الكعبة فابدل الكاف جيما المسيلة السادسة
عشر وهي اخر مسايل هذا الكتاب في الترجيح بين مذهب
البصريين والكوفيين وفي التفريع انهم حدثوا بعد سيبويه هـ
والكسائي فصار الناس من بعدهم بصريا وكوفيا اتفقوا اي النحاة
علي ان البصريين اصح قياسا من الكوفيين لانهم لا يلتفتون
لكل مسموع ولا يقيسون علي الشاذ المخالف للقياس والاستعمال
بل يقتصرون علي الوارد من ذلك فقط والكوفيين اوسع رواية
من البصريين واقوي اطلاعا قال ابن جني الكوفيون علامون فيه
شد وذلك لان صفة العامل المذكر شرط جمعها ان لا تختم بالتا باستقرا
العرب مطلعون عليها فوق البصريين والبصريون اجود
قياسا وقال ابو حيان في مسيلة العطف علي الضمير المجرور من

غير اعادة الجار الذي منعه البصريون واجازه الكوفيون الذي
نختار جوازه لوقوعه في كلام العرب نظما ونثرا وما جا هكذا
لا ينظر لجانب من رده قال ابو حيان ولسنا متعبدين باتباع
مذهب البصريين حتي نقف عنده وان لم يطرد لبيله بل متعبدنا
ان نتبع الدليل فندور معه مع من كان من الفريقين وقال
الاندلسي في شرح المفصل الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه في
ذلك البيت جواز شي مخالف للاصول جعلوه بذلك البيت اصلا وبوبوا
عليه بخلاف البصريين فتتبعوا الاصول بحالها ويحملون ما جا في
ذلك البيت علي الشذوذ قال الاندلسي ومما افتخر به البصريون علي
الكوفيين ان قالوا نحن معاشر البصريين ناخذ اللغة عن حرشة
بفتحات جمع حارش لضباب بكسر المعجمة وتخفيف الموحدتين جمع
ضب واكلة بوزن جمع حرشة جمع اكل ككاتب وكتبة اليرابيع بتحتية
فرا وبعد الالف موحدة فتحتية فعين مهملة جمع يربوع حيوان
بري معروف كالفار اي ناخذ عن العرب سكان البوادي وانتم
ايها الكوفيون تاخذونها عن اكلة الشوابكير والالف ممدودة اي
الشوي وباعة جمع بايع واصله بيعة فاعلت اليا الكوامخ
بالمعجمة اخره جمع كامخ في المصباح الكامخ بالميم وربما كسرت معرب
وهو ما يوتدم به ويقال له المري ويقال هو الردي منه والمراد انكم
تاخذون اللغة عن الحاضرة اهل الاسواق واكلة الشوا ولا عبرة
بهم لفساد السنتهم فالحاصل ان البصري اضبط في الاخذ واوقع
في الاستنباط والكوفي اوسع في الرواية والله اعلم الكتاب

السابع وهو خاتمة الكتاب في بيان احوال مستنبط هذا العلم
ومستخرجه من كلام العرب لمن القواعد التي اشتملها فيه مسايل
المسيلة الاولي في اول من وضع النحو والتصريف اشتهر بين النحاة
ان اول من وضع النحو علي بن ابي طالب لابي الاسود وقد اخرجه
المص من طرق متعددة في كتابه الاسباب المروية في اصل وضع
العرب قال الفخر الرازي في كتابه المحرر في علم النحو ورسم علي رضي
الله عنه لابي الاسود بابين من ابوابه باب الاضافة وباب الامالة ثم
صنف ابو الاسود الدولي بضم الدال وفتح الهمزة نسبة الي الدئل
في كتابه بكسر الهمزة قاله المص في كتاب الانساب باب العطف وباب
النعت ثم بعد صنف باب التعجب وباب الاستفهام وقال العلامة
التفتازاني في شرح المفتاح قال ابو سعيد السيرافي في كتابه
اخبار النحويين سار اكثر الناس علي ان ابا الاسود الدولي
واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة وممن
صحب عليا وسمع قاريا ان الله بري من المشركين ورسوله
بالجر ما ظننت احدا يرجع الي هذا فعمد الي استخراج علم
النحو وعن ابي بكر بن عياش عن عاصم اول من استخرج العربية
ابو الاسود الدولي وقد امره زياد بذلك فابي حتي جاء رجل اليه
فقال توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم
يزد عليه انتهي وتطابقت الروايات علي ان اول من وضع النحو
اي ابوابه واسس قواعده ابو الاسود الدولي وانه اخذه اي
بعضا منه اولا عن علي وانه سمي بالنحو لقول علي له وقد وضع له

بعض

بعض ذلك انح هذا النحو يا ابا الاسود واتفقوا علي ان معاذ بن مسلم
الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة لبيع الثياب الهروية اول من
وضع التصريف في بغية الوعاة للمص كان ابو مسلم مودب عبد
الملك قد فطن في النحو فلما احدث التصريف انكره فقال
قد كان اخذهم في النحو يعجبني • حتي تعاطوه كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست افهمه • كانه زجل الغربان والبوم • تركت
نحوهم والله يعصمني • من التقحم في تلك الجرائيم • فاجابه معاذ بقوله
عالجتها امرد حتي اذا • شبت ولم تخش ابا جادها • سميت من
يعرفها جاهلا • يصدرها من بعد ايرادها • سهل منها كل مستصعب
طود علي اقران اطوادها • كان ابو مسلم قد جلس الي معاذ فسمعه
يقول كيف يقول من يوزهم ازاز فاعل افعل فقال الابيات
السابقة ذكره الزبيدي ومن هنا يعلم ان اول من وضع التصريف
معاذ هذا ووقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي ان اول من
وضعه معاذ بن جبل وهو خطا بلا شك وقد سالته عنه فلم
يجبني بشيء انتهي وهذا من المص بناء في قوله واتفقوا الخ لانه في
البغية يوذن بان النسبة لمعاذ انما هي تلميح منه ما ذكر وما هنا
صريح في نقل اتفاقهم عليه وانه منقول لا خلاف فيه فتامله
ويمكن الجمع بان ما في البغية كان منه اولا ثم بعد وقف علي نقل
الوفاق فيه فنقله وكان معاذ تخرج له تمهر في العربية بابي الاسود
الدولي ثم خلف ابا الاسود خلف كثير في تاسيس العربية خمسة
اولهم عنبسة بفتح اوله وثالثه ورابعه وسكون ثانيه بوزن

مسامة وعينه وسينه مهملتان بينهما نون موحدة اي معه ان
الفيل بكسر القاف وسكون التحتية اطلق عليه تشبيها له به لقوته
في النحو وفي البغية لم يكن فيمن اخذ عن ابي الاسود النحو ابرع منه
وثانيهم ميمون تكسعه بصيغة مفعول من اليمن النركه الاقرن
في البغية اخذ النحو عن عنبسة وقيل عن ابي الاسود وثالثهم يحيى
ابن يعمر بفتح التحتية وضم الميم التابعي العدواني اخذ النحو عن ابي
الاسود والرابع والخامس ابنا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم
خلف هولاء عبد الله بن اسحق الحضرمي اغفل المنه ى حمته في البغية
وعيسى بن عمر بضم المهملة الثقفي وابو عمرو بفتح المهملة ويلحق باخره
واوا رفعا وجرا فرقا بينه وبين عمر وقد لحج بعض الادبا لذلك
ومن ابن اخذها الكتبة له بقوله: انما كان ضرب زيد لعمرو ف
اصطلاح قول اورسما: ان داود قال يا زيد عمرو اخذ الواو
من ردف ظلما: ابي العلا بفتح المهملة احد القراء ثم خلفهم الخليل
ابن احمد الفراهيدي الازدي ففاق بجودة ذهنه وضبط فكره
من كان قبله من علما العربية ولم يدركه اي يصل لمكانته في ذلك
احد بعده اخذ عن عيسى بن عمرو وتخرج فاق الاقران بابي عمرو العلا ثم
اخذ عنه عن الخليل سيبويه وجمع العلوم التي استفادها حصلها
منه في كتابه الذي اطلق علما النحو لفظ الكتاب لا ينصرف الا اليه
فجا كتابه احسن من كل كتاب صنف فيه اي النحو الي الان لم يضع
نظره واما علي بن حمزة الكساي فقد خدم ابا عمرو بن العلا اي اخذ ذلك بن
منه نحوا من سبع عشرة سنة لكنه باختلاطه باعراب بفتح الهمزة

الا

الابله بفتح الهمزة وضم البا وتشديد اللام فسد علمه واشتبه
عليه الامر فلذلك احتاج الي قوله بيان سيبويه علي الاخفش
الذي هو تلميذ سيبويه اخذ عنه مع انه ليس منه وما اخذ
عن الخليل ليقر عنده الصواب ووقع بين سيبويه وبقية
مناظرة ببغداد في قول العرب كنت اظن ان لسعة العقرب
اشد من لسعة الزنبور فاذا هو هي فكان الكساي يقول
الصواب المثال الذي جا عليه المثال فاذا هو اياها وسيبويه
يقول فاذا هو هي وكان ذلك بمجلس يحيى بن مكي وله عناية
بالكساي فارسل الكساي الي العرب المستشهد بكلامهم
ونزلهم ثم حضر المجلس وسالهم عن المثال المذكور فكانوا
طمانوا علي المحل المذكور لم يستطيعوا التلفظ به لمخالفتهم
اسلوبهم من الفصاحة بل يقولون الحق ما يقوله الكساي من
غير تفريع بان المثل هي اياها فاستكان سيبويه وقال ايها
الوزير سالتك الاما استنطقهم بذلك فان السنتهم لا تجري
عليه فقال الكساي اصلح الله الوزير انه ورد عليه من بلده
وافدا فان رايت لا ترده خايبا فامر له بعشرة الاف
درهم فخرج سيبويه الي فارس ونحوه مع ذلك قرانه علي الاخفش
امام الكوفيين وما ظنك برجل علامة القرا تخرج عليه ثم صار
الناس بعد ذلك اي بعد الكساي فرقتين بصريا وكوفيا
انتهى كلام الرازي وقال ثعلب بالمثلثة فالمهملة اخره موحدة
بوزن جعفر في اماليه قال ابو المنهال بكسر الميم وسكون النون اهبة

البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة اي اعيان اعينهم ابو عمرو
بن العلا وهو اول من وضع ابواب النحو مواضعها ويونس بن
حبيب بفتح المهملة وكسر الموحدة الاولي وابو زيد سعيد بن
اوس الانصاري روي عن ابن عمرو بن العلا وهو اوثق هولا
الثلاثة كلهم قال السيرافي كان ابو زيد يقول كلما قال سيبويه
اخبرني الثقة فانما اخبرته به واكثرهم سماعا من فصحا العرب
سمعته يقول اما قول قالت العرب واعزوا لهما القول الا اذا
سمعته من عجز بضمتين جمع عجوز هوازن القبيلة المعروفة
بالفصاحة كما قال صلي الله عليه وسلم لما سيل عن مزيد
فصاحته بيد اني من قريش ونشات في بني سعد وفي رواية
اخري عنه عن ابي زيد الا اذا سمعته من هولا القبايل العرب الفصحا
وبينهم بقوله بكر زوايل وهوازن ابن سعد وابن كلاب وبني
هلال الا اذا سمعته من عالية السافلة او سمعته من سافلة او
العالية بالمهملة والتحتية ما فوق نجد الي ارض تهامة والي
ما ورا مكة وما والاها وان لا اي وان لا اسمع ممن ذكرتهم اقل
قالت العرب وذلك علي مزيد الاحتياط والضبط وكمال التحري
المسيلة الثانية شرط المستنبط لشي من مسايل هذا العلم وهو
علم النحو المرتقي فيه عن رتبة التقليد كائنة فانه ادعي الاجتهاد
في الفن وسلم لدعوا التقليد الاخذ بقول الغير من علم تدليله ان
يكون عالما بلغة العرب بموضوعاتها واوضاعها محيطا بكلامها
فيجاوزاتها ومحاضراتها ومخاطباتها مطلعا علي نثرها ضد

المنظوم

المنظوم ونظمها اي منظومها ويكفي في معرفة ذلك الان الرجوع
الي الكتب المولفة في اللغات والمولفة في الابنية كالافعال لابن
القوطية ولابن طريف وديوان الادب للفارابي وابنية المصادر
للبيهقي والي المداوين الجامعة لاشعار العرب كالجمهرة واشباهها
وشرطه ان يكون خبيرا عالما بصحة نسبة ذلك القول المستنبط منه
بالحكم اليهم اي العرب لئلا يدخل عليه شعر مولد بالتنوين علي المجاز
العقلي او بالاضافة وتقدم تعريف المولد من الشعرا في الكتاب
الاول او مصنوع موضوع علي العرب منسوب اليهم لم يقله احد
منهم وان يكون عالما باحوال الرواة لذلك القول المستنبط منه
ليعلم المقبول روايته من غيره علة عليه باحواله وعالما باجماع
النحاة كي لا يحدث في المجمع عليه منهم قولا زايدا عليه خارقا
للاجماع اذا قلنا بامتناع ذلك اعتدادا باجماع اهل العرب وهو
المختار كما مر المسيلة الثالثة لابن مالك في النحو طريقة يف
احدثها سلكها كابنه وسطا بين طريق البصريين والكوفيين
تحوده فكره فان مذهب الكوفيين القياس علي الشاذ المخالف
للاستعمال ومذهب البصريين اتباع التاويلات البعيدة التي
يخالفها الظاهر ولا يقيسون علي الشاذ بل يوقفونه علي مورده
وابن مالك يعلم بفهم الحقيقة في الاعلام بموضوع ذلك الحكم
الشاذ من غير حكم عليه بقياس كما فعل الكوفي ولا تاويل كما
فعل البصري فيتجنب ما سلكه كل من القبيلتين من الحيف والميل
بل يقول مقتصرا علي بيان وصفه انه شاذ في النثر او في الشعر

او ضرورة في الشعر كقوله في التمييز في الخلاصة والفعل ذو
التصريف نزر لاي قليلا سبقا بالبنا للمفعول فقيل نفسا
طاب زيد وكقوله في مد المقصور والعكس في شعر يقع
اي ضرورة قال ابن هشام وهذه الطريقة التي سلكها من
الطرايق طريقة المحققين لما فيهما من تخفيف والسكوت
عما ورا ذلك وهي احسن من الطريقين لما في كل مما علمت
المسيلة الرابعة قال ابن جني في الخصايص اذا داك القياس
علي حكم للعلة الجامعة الي شي حكم ما تزيده للشياع ثم سمعت
العرب قد نطقت فيه في ذلك الحكم بشي اخر خلاف الحكم الثابت
بالقياس علي قياس غيره غير القياس المودي لذلك الحكم فدع
ما كنت عنه بقياسك الي ما هم عليه لئلا يكون منكر قياس
في مقابلة النص وهذا الحكم يشبهه في احكام اصول ادلة
الفقه المبني هو عليها نقض الاجتهاد للحكم المستنبط بالاجتهاد اذا
بان ظهر النص بخلافه ومنه قول امامنا الشافعي رضي الله عنه
اذا قلت قولا وصح الحديث بخلافه فاطرحوا بقولي الجدار وخذوا
بالحديث وهذا اخر ما توخيناه • ومنتهى ما تحريناه • وغاية ما
حررناه • ونهاية ما قررناه • علي هذا الكتاب • المنهل العرب
المستطاب • سبحنا عباب بحار الفوايد علي جواهر درره وجلبنا
معانيس غرره • من غير مادة معروفه • وسلكنا حلب معانيه
من غير كتب مولفة في فنه مالوفه استفتحنا فيه بالفتح الصمداني
واستغنا فيه بالعطا الرباني فاكتحل طرف الزمان بطرفه

والتبج

والتبج الوقت والاوان بضيايه ولطفه وصار في جبهة هذا
العصر الاخير غره • ولطالبي جواهر الفوايد دره اي دره وانا
ان الفضل بيد الله يوتيه من اراد • وان العناية الربانية لا تخص
احدا من الاماد • وان الله يفيض علي اهل كل ان • ما يفيض من
عطاياه الحسان • فالحمد لله الذي لا تحصى له منن • ولا يختص
بزمن دون زمن • ثم ان كان نسخها كما اردت من الاحكام مشتملا
علي تحرير قواعد الفن والاحكام • متناسب المباني • متناسق
المعاني • فذلك فضل من الله والمنة له والاحسان • والحمد
لله علي عطاياه الحسان • وان اعتراه النقص واحاط به
من قصور مولفه الحرم والوقيص • فلا يلام المر بعد الاجتهاد
وعلي الله قصد السبيل ومدة الامداد فاذا عثر القلم او طغى •
او زاغ الفكر او زغا • فليصلحه اولوا الكمال • وليعلموا ان الكمال •
المطلق لله ذي الجمال والجلال • وليدروا بالحسنة السية •
ويكونوا في التعاون علي البر والتقوى حرفيه • والمسبول من
مولانا سبحانه • الذي لا نرجوا الا فيضه واحسانه ان يوشحه
بحليات القبول • ويرشحه لتوصيل مولفه من فضل مولاه لاسني
قصد واكرم مبول • فانه الذي لا يرد من سال • ويبلغ امل فضله
فوق الامل • واذا سالك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة
الداعي اذا دعاني • فبفضله يدوم الانس والسرور وانواع
التهاني • والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله والفضل كله لله والصلاة والسلام علي من يذكره

تتوج المولفات وتختم وبستفيد المصلي والمسلم عليه ويغنم
مولانا وسيدنا محمد المصطفى وعلى اله وصحبه بعدد الوفا
عدد خلق الله دايمين بدوام ملك الله كلما ذكره ذاكر فنال
انواع السوال والمآثر قال مولفه وكان انتهانا تسويده بعد
ظهر يوم الاحد سابع عشر رمضان سنة الف وخمسين
بالجامع الغانينار تقبله الله بفضله امين والحمد لله
وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم وتم نسخ
هذا الكتاب في يوم الخميس المبارك على يد
الفقير الى الله تعالى ابراهيم الدفري
ابن سبري سعاده غفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين
اجمعين والحمد لله رب
العالمين امين
امين
م

ثاني يوم من شهر
رجب
الذي هو من شهور
سنة الف ومايه تسعه
وخمسين على صاحبها
افضل الصلاة الدام

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بن الصدر زاده
وقفي عنده ١٢٧٥